وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل / كلية التربية
قسم اللغة العربية / الدراسات العليا

الدكتور نعمة رحيم العزَّاويّ وجهوده اللُّغوية

رسالة تقدم بها

غانم كامل سعود الحسناوي

إلى مجلس كلية التربية في جامعة بابل
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

الأستاذ الدكتور
صباح عباس السالم

رمضان 1424هـ تشرين الثاني
2003م

إقرار المشـرف

أشـــهد أن رســـالة الطالـــب **غـــانم كامـــل ســـعود الحســـناوي** الموســـومة بـــ(الـدكتو ر نعمـة رحـيم العـزاوي وجهـوده اللغويـة) أعـدَّت تحـت إشـرافي فـي كلية التربية – جامعة بابل، وأنها قد استوفت خطتها استيفاءً تامّاً.

المشرف

الإمضاء:

الاسـم: أ.د. صباح عبّاس السّالم

التاريـخ:

بناءً على التوصيات المتوافرة أُرشِّح الرسالة المذكورة للمناقشة

رئيس قسم اللغة العربية

الإمضاء:

الاسـم: أ.د. علي ناصر غالب

التاريـخ:

قرار لجنــة المناقشــة

نشـهد نحـن أعضـاء لجنـة المناقشـة بأننـا قـد اطَّلعنـا علـى الرسـالة التـي قدَّمها الطالـب **غـانم كامـل سـعود الحسـناوي** الموسـومة بـ (الـدكتو ر نعمـة رحـيم العـزاوي وجهـوده اللغويــة) وناقشــناه فيهــا وفــي مــا لــه علاقــة بهــا. ونعتقــد أنهــا جــديرة بــالقبول بتقــدير ( ) لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.

عضو اللجنة

الإمضاء:

الاسـم :

التاريـخ:

عضو اللجنة

الإمضاء:

الاسـم :

التاريـخ:

عضو اللجنة (المشرف)

الإمضاء:

الاسـم :

التاريـخ:

رئيس اللجنة

الإمضاء:

الاسـم :

التاريـخ:

صدَّقَ الرسالة مجلس كلية التربية / جامعة بابل

عميد كلية التربية

الإمضاء:

الاسـم : أ.د.عبد الإله رزوقي كربل

التاريـخ:

رَبِّ هَبْ لِي حُكْماً وَأَلْحِقْنِي
بِالصَّالِحِينَ ۞ وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ
صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ ۞ وَاجْعَلْنِي
مِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ ۞

(سورة الشعراء: 83-85)

الإهداء

إلى كُلّ مَنْ

شاطرني الرِّحلة

بقلبِهِ

ولم يحرمني بركة

دعائِهِ

Ministry of Higher studies and scientific Research.
University of Babylon
Department of Arabic Language. Higher studies.

" Dr. Niama Raheem AL-Azzawi And His Linguistics Works"

A theasis submitted by

Ghanim Kamil Su'aoud AL-Hasnāwi

to the council of the College of Education, Babylon University In Partial fulfillment of the requirement for Degree of Master in Arabic Language and its literatures

Supervised by

Prof. Dr. Sabah 'Abbās Al Salim

Ramadan 1424 A.h. ***November. 2003 A.C.***

Abstract

In the name of God, the most merciful, the most compassionate

Dr. Niima Raheem AL-Azawi is a well-known person for his Linguistics works. He spends more than four decades, since when he graduated from college of teachers in 1957-1958, working as researcher, a teacher and an outhor in most of Arabic Language fields.

The task of studying Dr. AL-Azawi is not a simple one. This is so because he makes a great deal of efforts contributing in all fields of Arabic Language.

The other difficulty represents by the developing elevation which enclose the scientific personality of AL-Azawi. He always reviews his opinions and makes some changes in it. This personality forces the researcher seeks accuracy in studying AL-Azawi's personality and in discriminating each phase of it from the other phases.

The research is devided into five chapters. Chapter One deals with the biography of AL-Azawi. In this chapter, the researcher depends on AL-Azawi's writings about himself. This chapter is devided into three parts; the published books, the unpublished articles and the published researches, and there is a detailed description for each one of them.

The second chapter contains AL-Azawi's views which is devided into two parts. The first part concerns with AL-Azawi views in Language Learning. The second part deals with AL-Azawi views in Arabic Linguistics.

The third chapter is devoted to AL-Azawi's views in "Arabic syntax. This Chapter is devided into three parts: AL-Azawi's views in Arabic syntax is described in the first part. The second part deals with the history of Arabic syntax. The third part sheds light on the AL-Azawi's efforts in explanation of Arabic syntax.

The fourth chapter deals with AL-Azawi's views in Linguistic correction which is part of Linguistic criticism. In this chapter AL-Azawi's efforts is devided into two parts. The first part reveals that AL-Azawi adopts

views or ideas which he is not in full agreement with. The second part represents AL-Azawi's rejecting to all the views or ideas which he is not in full agreement with.

The fifth chapter, the last one, represents the researcher's effort in manifesting and commenting on AL-Azawi's views and drawing results which the researcher gets after a hard reading and discussing of a AL-Azawi's Linguistic works.

The researcher

Ghanim Kamil AL-Hasnawi

القديمة.[1]

أولاً: الجهد اللغوي في الأمالي: الجانب الأول من الجهد اللغوي في أمالي المرتضى خصصه العزاوي لدراسة تفسير القرآن والحديث لأنه رأى أن هذا الجانب يطغى على ما في كتاب الأمالي من موضوعات، وقد وجد العزاوي أن المرتضى آثر التفسير، وضرب بشواهد على اعتماد المرتضى على العقل في التفسير وتقليله من الاهتمام بالمأثور أو المنقول من وجوه التفسير.

ووجد العزاوي أن المترضى في أماليه مدافع عن القرآن، لا مفسر حسب، وتقصّى العزاوي الآيات والأحاديث التي يخالف ظاهرها عقيدة المرتضى، فأوّلها منها قوله تعالى: <كُلُّ شَيْءٍ هالِكٌ إلاّ وَجْهَهُ>[2] وقوله تعالى: <وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُوا آخِرَهُ>[3] أي أول النهار. وضرب أمثلة على معاني الوجه في القرآن وهي القصد، والقدر والمنزلة، ونفس الشيء وذاته، والوجه ما يقصد به إلى الله تعالى، ويوجه نحو القربة إليه جلت عظمته، ويحتمل أن يراد بالوجه الجهة.[4]

ورأى العزاوي أن المرتضى فعل الشيء نفسه بالأحاديث التي يخالف ظاهرها أصل التوحيد " فقد أوّل هذه الأحاديث وردّها إلى ما يوافق هذا الأصل ويريده من ذلك قول النبي 3 [ان قلوب بني آدم كلَّها بين اصبعين من أصابع الرحمن، يصرفها كيف شاء] وقوله 3: [يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك] وقوله 3: [ليس من آدمي إلا وقلبه بين أصبعين من أصابع الله ما شاء أقام وما شاء أزاغ] "[5]

(22) الجهد اللغوي في أمالي الشريف المرتضى القسم الثاني:

ثانياً: شرح غريب الشعر والكلام:

رأى العزاوي اشتمال الأمالي على شروح وافية لكثير من الغرب، " كشفت عن مستغلقِهِ، وأماطت اللثام عن معانيه،وقد دلّت هذه الشروح على تمكن المرتضى من اللغة،وأحاطتهِ الواسعة بما جفاه الاستعمال، وتنكبته الألسنة والأقلام من الألفاظ والتراكيب".[6]

وقد ذكر العزاوي أسلوب المرتضى في شرح الغريب وهو أني ذكر معنى اللفظ الغريب،ثم يستشهد أو نثر يؤيد الشرح ويعزّزه، ثم يعرّج على ا يسوق من شاهد فيشرح غريبه أيضاً.

وذكر العزاوي نماذج من شرح المرتضى للغريب "ومن هذا الغريب ما اشتمل عليه الأثر الذي جاء فيه أن النبي (ص) خرج مع أصحابه إلى طعغام دعوا إيه، فإذا بالحسين وهو صبي يلعب مع صبية في السكة، فاستنتل رسولُ الله (ص) أمام القوم، فطفق الصبي يَفِرُّ مَرّةً والأخرى تحت فأس رأسه واقنعهُ فقبّلهُ وقال: (أنا من حسين وحسين مني، أحبَّ اللهُ من أحبَّ حسيناً، حسين سبطٌ من الأسباط)".[7]

---

[1] ينظر: الجهد اللغوي في أمالي المرتضى القسم الأول، د. نعمة رحيم العزاوي، مجلة المورد، مجـ 22، ع 2، بغداد 1994: 33.

[2] القصص: 78

[3] آل عمران: 72.

[4] ينظر: الجهد اللغوي في أمالي المرتضى القسم الأول: 34، 35.

[5] المصدر نفسه: 35.

[6] الجهد اللغوي في أمالي الشريف المرتضى، القسم الثاني: 17

[7] الجهد اللغوي في أمالي الشريف المرتضى، د. نعمة رحيم العزاوي، المرود: 17.

عرف العزاوي أسلب المرتضى في شرح الغرب في هذا الأثر اذ استخرج الكلمات الغريبة من النص وهي (استنتَلَ) و(فأس الرأس) و(أقنعهُ)، ثم ذكر معانيها، فمعنى استنتل تقدّمَ، يقال: استنتَلَ الرَّجُلَ استنتالاً وابْرَنْثَأَ ابرنْثاءً وابْرَنْذَع ابرنذاعاً إذا تقدم، ومن معاني اسنتل التي تقصاها المرتضى استَعدَّ للأمر، وتفَرَّدَ الرجل من القومِ، ويقال استنتَلَ أشرَفَ، والمعاني تتقارب والخبر يليق بكل واحد منها[1]، وهكذا فعل المرتضى مع كل لفظ غريب مرَّ عليه.

ثالثاً: شرح المفردات:

ذكر العزاوي أسلوب المرتضى في شرح المفردات وهو أن يذكر معاني المفردة التي يعرض لها بالشرح ويتبع مواطن ورودها في الشعر والثرل، ويسوق ما قد يكون بين اللغويين من جدل أو خلاف بشأنها، معقباً عليهم بالتأييد أو الرفض وهذكا فعل في كلمة (العَجَل) في قوله تعالى: < خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ سَأُرِيكُمْ آيَاتِي فَلا تَسْتَعْجِلُونِ> [2] وشرح كلمة (العرض) في قوله 3: (كل المسلم على المسلم حرام دمُهُ ومالُهُ وعرضُهُ)[3]

رابعاً: تسجيل بعض الظواهر اللغوية في كلام العرب:

استقرأ العزاوي أمثلة على تسجيل المرتضى عدداً من الظواهر اللغوية التي منها ظاهرة الاشتراك اللفظي عامة وظاهرتا الترادف والأضداد خاصة، وملاحظته ظاهرة القلب في كلام العرب وظاهرة التغليب فيه فمن المشترك اللفظي ذكره لفظة (الخَلة) بمعنى الحاجة، و(الخَلَّة) أيضاً بمعنى الخَصْلَة و(الخُلَّة) (بالضم) المَوَدَّة والمحبة و (الخِلَّة) بالكسر ما يخرج من الأسنان بالخلال. والخليل الحبيب من المودة والمحبة، والخليل أيضاً الفقير.[4]

خامساً: اللغات، وقد عني المرتضى ببعض ما فيه لغتان أو أكثر من الألفاظ.[5]

سادساً: القراءات، وقد ذكر العزاوي ما عرض له المرتضى من القراءات القرآنية في أماليه.[6]

سابعاً: النحو، وقد رصد العزاوي المباحث النحوية في كتاب الأمالي ومنها كلام المرتضى على المصدر والإخبار عن المصدر بالاسم وحديثه عن الأفعال ومنها الفعل (كاد) وقد درسه المرتضى من عدة أوجه هي الحذف نحو قوله تعالى: < وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الحَنَاجِرَ>[7] ومن معانيه كادت القلوب من شدّة الرعب والخوف تبلغ الحناجر، وإن لم تبلغ في الحقيقة.

ب – زيادتها للتوكيد، وقد ذهب المرتضى إلى أن كاد تزاد للتوكيد إذا سبقت بنفي، وعلى هذا يحمل أكثر المفسرين قوله تعالى: <إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاها>[8] فإذا لم تكن (كادَ) زائدة للتوكيد بعد النفي فإنها تدل على حدوث الفعل الذي يقترن بها بعد إبطاء وتأخر، وهذا في رأي المرتضى أجود من الرأي الأول ومثله قوله تعالى: <فَذَبَحُوها وَما كادُوا يَفْعَلُونَ>[9] أي ذبحوها

---

(1) ينظر: المصدر نفسه.
(2) الأنبياء: 37
(3) ينظر: الجهد اللغوي في أمالي الشريف المرتضى: 18، 19
(4) ينظر: المصدر نفسه.
(5) المصدر نفسه: 19، 20
(6) ينظر: المصدر نفسه: 20
(7) الأحزاب: 10.
(8) النور: 40
(9) البقرة: 71

بعد إبطاء وتأخير لغلاء ثمنها، فقد كانت ليتيم فاشتروها من وليه بملء جلدها ذهباً. وعلى هذا فإن معنى قوله تعالى: < لَمْ يَكَدْ يَراها> أي رآها بعد عُسْر وإبطاء لتكاثف الظلمة.[1]

خلص العزاوي في خاتمة بحثه هذا إلى أن المرتضى يأخذ عن أقطاب المدرسة البصرية أمثال المبرد والزجاج والأخفش وقطرب،كما ياخذ عن شيوخ المدرسة الكوفية أمثال الفراء وثعلب وأبي بكر بن الأنباري. " وأما بصريته فتتمثَّلُ في الاتجاه العام، وفي تبينه بعض وجهات نظر البصريين فأما اتجاهه العام في البحث النحوي فهو اتجاه بصري قائم على الإكثار من التأويل والتقدير، وهما دعامتا هذا الاتجاه".[2]

---

[1] ينظر: الجهد اللغوي في أمالي الشريف الرضي، القسم الثاني: 21.

[2] ينظر: المصدر نفسه: 25.

محتوى البحث

الموضوع	الصفحة
محتوى البحث	أ – هـ
المقدمة	
الفصل الأول: السيرة والآثار	
السيرة، تمهيد	
اسمه ومولده ونشأته	
دراسته الجامعية	
أعماله التربوية والعلمية	
الآثار	
أولاً: الكتب	
ثانياً: الكتب الماثلة للطبع	
ثالثاً: البحوث المنشورة في المجلات العلمية والأدبية	
الفصل الثاني: المباحث اللغوية	
أولاً: آراؤه في تعليم اللغة	
أسس عامة لإصلاح تعليم اللغة العربية	
1- إصلاح المفاهيم العامة	
2- العناية بالطالب	
3- العناية بالمادة اللغوية المدروسة	
الاتجاهات الحديثة في تعليم اللغة العربية	
التعليم الوظيفي للّغة	
المهارات اللغوية الأساسية	
مهارات القراءة: أولاً: الفهم	
ثانياً: الأداء اللفظي	
التعبير (الكلام والكتابة)	
المهارات اللغوية أ ـة	
النحو (قواعد الـ ـربية)	
مشكلة النحو	
مفهوم النحو في الكتب المدرسية	
طرائق التدريس	
1- أسلوب الأمثلة والشواهد	
2- أسلوب النص الأدبي	
3- أسلوب المشكلات	
الإمـلاء	

الموضوع	الصفحة
مشكلات الكتابة العربية (عرض ومناقشة)	
مخطط للمهارات اللغوية الأساسية في نظر العزّاويّ	
ثانياً: آراؤه في متن اللغة	
اللغة والكلام واللسان	
علم اللغة الاجتماعي	
وظيفة اللغة	
علم اللغة النفسي	
علم اللغة التطبيقي: 1- عمل المعجمات	
الجهد المعجمي للدكتور نعمة رحيم العزّاويّ	
2- تعليم اللغات	
سمات الدراسة العلمية للّغة	
مناهج البحث اللغوي: المنهج الوصفي	
المعيارية	
المنهج التاريخي	
المنهج المقارن	
مناهج أخرى: الـ ب تحويلي	
ا ب لتقابلي	
المنهج الجغرافي	
الفصل الثالث: آراؤهُ في قضايا النحو وتاريخه وتيسيره	
أولاً: آراؤه في قضايا النحو	
1- الجملة العربية معناها وأصالتها	
2- الفعل في العربية	
ثانياً: آراؤهُ في تاريخ النحو	
ثالثاً: آراؤه في تيسير النحو	
أسس التجديد والتيسير	
آراء الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ في محاولات تجديد النحو وتيسيره	
محاولة الجواري	
محاولة المخزومي	
مآخذ العزّاويّ على محاولة المخزومي	
الفصل الرابع: آراؤه في التصويب اللغويّ	
مدخل	
تمهيد لرؤية الدكتور العزّاويّ للتصويب اللغوي	
المرحلة الأولى: تسمُّحُهُ في التصويب اللغوي	
مظاهر التزمت في النقد اللغوي 1- التمسك بالأفصح	

الموضوع	الصفحة
2- رفض القياس	
3- رفض الاشتقاق	
4- رفض التطور الدلالي	
5- رفض المولّد من المفردات والتراكيب	
جـ 6- رفض المعرّب والدخيل	
المرحلة الثانية: تشدده في التصحيح اللغوي	
مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة	
أولاً: الأصوات	
ثانياً: الصّيغ 1- الفعل	
أ- صياغته	
ب- دلالته	
جـ- دقّته	
د- طرافته	
هـ- تعديه ولزومه	
و- استعماله مع حروف الجرّ	
ز- صيغتا (افتعل) و(تفاعل)	
ح- بناء الفعل للمجهول والمعلوم	
ط- استعمال الفعل بعلاقات جديدة	
ي- نفي الفعل	
2- الاسم: أ- صياغتُهُ	
ب- جمعُهُ	
جـ- دقته	
ثالثاً: التراكيب	
مقترحاتُهُ في التصحيح اللغوي	
الخاتمة	
ملحق بالرسالة	
أولاً: مقالات العزاوي التي جمعها بنفسه	
ثانياً: مقالات العزاوي التي جمعها الباحث	
ثالثاً: كتب العزاوي وبحوثه التي ذكرها د. صباح نوري المرزوك	
المصادر والمراجع	
ملخّص باللغة الإنكليزية	

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ الذي جعل الحمدَ مفتاحًا لذكره، وسببًا للمزيد من فضله، ودليلاً على آلائه وعظمته أحمدُهُ استتماماً لنعمته، واستسلامًا لعزَّتِهِ، واستعصاماً من معصيته. والصلاة والسلام على محمد خاتم النبيينَ وتمام عدة المرسلين وعلى آلهِ الطيبين الطاهرينَ وأصحابِهِ المنتجبينَ.

لا جدال في أهمية الكتابة على جهود علماء اللغة – قُدَماءَ ومحدثينَ – لمتابعة سيرهم ونتاجهم، ودراسة ذلكَ كله وتفسيره، لتثبيت تاريخ المسيرة العلمية للغتنا. وكان التقليدُ أن يُكتبَ على المتوفَيْنَ من اللغويين، ثمَّ كانت مبادرة الجامعات العراقية للكتابة على الأحياء بعد نضجهم واستواء إنتاجهم، وهي خطوةٌ أكثرُ نفعًا، لأنَّ الشخص أعرف بنفسه من سواه. فاخترتُ شخصيَّةً علميَّةً بابلية المولد، عراقية الهوى، عربية الوجه واليد واللسان. إنها شخصية الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ، هذه الشخصية المعروفة في وسط اللغة والأدب، وقفتُ أتأمَّلُ ثمارَ أربعة عقودٍ ونيِّف من السنين منذ تخرجه في دار المعلمين العالية عام 1957 – 1958م قضّاها في خدمة اللغة العربية مُدرّسًا وباحثًا ومؤلِّفاً في أغلب مجالات اللغة، في تعليم اللغة وعلمها ونقدها ونحوها وأدبها. سخَّرَ ما حباهُ اللهُ من علم باللغة ومعرفةٍ بفنونِها، ورهافةٍ في حسِّه اللغوي، وما تسنَّمَهُ من مناصب علمية وإدارية في خدمة هذه اللغة، فجاء عطاؤه الثَّرُّ تعبيرًا عن الحبِّ الذي عَمَرَ قلبه لها.

لم تكن مهمة دراسة الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ مهمة سهلة فالرجل لم يصبَّ اهتمامه في جانب من جوانب اللغة دونَ الآخر فهو لغويٌّ بالمعنى الواسع للكلمة، وينبغي لمن يتصدى للبحث في جهوده أن ينظر فيما نظر فيه، ويتابع خطواته.

هذه أُولى الصعوبات التي واجهتها في هذا البحث أما الصعوبة الثانية فتمثَّلت في سمة التطور التي اتسمت بها شخصية العزّاويّ العلمية فهو دائب النظر في آرائِهِ يراجعها ويصقلها وهذه المرونة في التفكير جعلت كل جانب من الجوانب التي بحث فيها الدكتور العزّاويّ مرنًا يشهد مراحل لهذا التفكير اللغوي وهذه المراحل تتطلب الدقة في رصدها وتلقي على الباحث مسؤولية تمييز كل مرحلة من الأخرى وتحديد معالمها.

اقتضتْ طبيعة البحث أن يكونَ في مقدمة وخاتمة وخمسة فصول. فأما المقدمة فهي التي بينَ أيديكم وأمّا الفصل الأول فتناولتُ سيرة الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ معتمدًا على ما كتبه منها بخط يده، وآثارَهُ وقد وزعتها على ثلاثة أقسام هي الكتب المطبوعة والكتب الماثلة للطبع والبحوث المنشورة وقد عرَّفْتُ بكلٍّ منها.

وضَمَّ الفصلُ الثاني المباحثَ اللغويةَ، وقد اقتضت خطة البحث أن يقع هذا الفصل تحتَ عنوانينِ أولهما : آراؤُهُ في تعليم اللغة، والآخر: آراؤُهُ في متن اللغة. وقفتُ الأول على آراء الدكتور العزّاويّ في قضايا تعليم اللغة، وقد استعنتُ لإيضاح رؤية الدكتور العزّاويّ لهذا الجانب بكتابِهِ (من قضايا تعليم اللغة رؤية جديدة) ورجعتُ إلى مصادر أخرى منها مقدمة ابن خلدون، والشعر والشعراء لابن قتيبة والوساطة للجرجاني وأصول تدريس اللغة العربية للدكتور علي جواد الطاهر، سوى ما رجعتُ إليهِ من بحوث الدكتور العزّاويّ ومقالاته في هذا المجال.

أما العنوان الثاني: فتناولتُ فيه آراء الدكتور العزّاويّ في علم اللغة ومناهج البحث الغوي، وقد عدتُ فيه إلى كتاب العزّاويّ (مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة) ورجعتُ إلى المظانِّ التي استقى منها العزّاويّ آراءه في هذا الجانب منها كتاب سيبويه، والخصائص لابن جني، والصاحبي لابن فارس، ومغني اللبيبِ لابن هشام، وعلم اللغة العام لدي

سوسير، واللغة لفندريس، وفي علم اللغة العام لعبد الصبور شاهين وغيرها سوى ما عدتُ إليهِ من بحوث الدكتور العزّاويّ في هذا المجال ومقالاتِهِ.

تناولتُ في الفصل الثالث من هذا البحث آراء الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ في قضايا النحو وتاريخه وتيسيره، ويضمُّ هذا الفصل عنوانات ثلاثة هي آراء الدكتور العزّاويّ في قضايا النحو وآراؤهُ في تاريخه ثمَّ آراؤه في تيسيره. وقد عدتُ في هذا الفصل إلى كتاب العزّاويّ (في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث) وإلى مصادر أخرى سوى ما ذكرتُ منها في مصادر الفصل الثاني عدتُ إلى كتاب الردّ على النحاة لابن مضاء وإحياء النحو لإبراهيم مصطفى وكتب الدكتور أحمد عبد الستار الجواري منها نحو التيسير ونحو الفعل ونحو القرآن وكتب الدكتور المخزومي منها في النحو العربي نقد وتوجيه وفي النحو العربي قواعد وتطبيق والدرس النحوي في بغداد وسوى ما عدتُ إليه من بحوث الدكتور العزّاويّ ومقالاتِهِ.

أفردتُ الفصل الرابع من هذا البحث لآراء الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ في التصويب اللغوي وكان له مرحلتان: المرحلة الأولى كان فيها العزّاويّ متسمِّحًا في حكمه على الصواب والخطأ في آثار الأدباء والكُتَّابِ والمرحلة الثانية جنح فيها الدكتور العزّاويّ إلى التشدّد وتحرّي الأفصح من المفردات والتراكيب مهدتُ لهاتينِ المرحلتين ثمَّ خصصتُ كلاًّ منهما بمبحثٍ من مباحث هذه الفصلِ الذي عدتُ فيهِ إلى كتب الدكتور العزّاويّ (النقد اللغوي عند العرب حتّى نهاية القرن السابع الهجري) و(النقد اللغوي بين التحرر والجمود) و(مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة) وعدتُ إلى طائفةٍ من كتب لحن العامة والتصويب اللغوي منها لحن العوام للزبيدي وشفاء الغليل لشهاب الدين الخفاجي ودرّة الغوّاص للحريري من كتب القدماء. وأذكر من كتب المحدثين لغة الجرائد للشيخ إبراهيم اليازجي، وقل ولا تقل للعلامة مصطفى جواد وغيرها. سوى ما عدتُ إليه من معجمات اللغة وكتب الأدب.

الفصلُ الخامس وهو الأخير من هذا البحث جاء للوقوف عند بعض الآراء التي ذهب إليها العزّاويّ من أجل التعقيب عليها والموازنة ما بينها للوصول إلى النتائج المستخلصة، وقد شهد هذا الفصل وقفات عند آراء الدكتور العزّاويّ أطول مما شهدته الفصول السابقات.

أما الخاتمة فإنها ضمّت النتائج المستخلصة من هذه الدراسة.

لقد حاولتُ في هذا البحث أن أدلوَ بدلوي فإنْ وُفِّقْتُ إلى خير فهو من فضل ربي، وإن أخطأْتُ وشططتُ فمِنْ نفسي، وعذري أنني بذلتُ ما في وسعي، وهذا الجهد الذي بينَ أيديكم هو ما أعانَنِي عليه جِدِّي بعد اتكالي على اللهِ واستعانتي به.

ولا أنكر فضل أساتذتي الأجلاء الذين لم يبخلوا علي بالنصيحة والمساعدة، وأخصُّ منهم بالذكر شيخي المشرف الأستاذ الدكتور صباح عباس السالم الذي أفاض عليّ من خلقه وعلمه ما شجَّعني على مواصلة هذه الرحلة والأستاذ الدكتور نعمة رحيم العزاويّ الذي زاد هذه الرحلة فائدة ويسرًا، والأستاذ الدكتور علي ناصر غالب رئيس قسم اللغة العربية في جامعة بابل الذي جمع الحزم والكرم في معاملة أبنائه - وأنا منهم -، والدكتور رحيم الحسناوي الذي كان أبًا رحيماً وقف معي منذ اختيار الموضوع وكان يتابع خطواتي إلى أن استوى هذا البحث على هذه الهيأة.

ولا بدَّ لي من شكر الأساتذة الأفاضل الذين تفضلوا بقراءة هذا البحث ولهم عليه – ولا شكّ – ملاحظات آمُلُ أن يُتحفوني بها لأُقَوِّمَ بها أودَهُ وأزيِّنَ بها جِيده وأسأل الله لهم العافية. والله جلّ وعلا من وراء القصد. والحمد للهِ ربِّ العالمينَ.

السِّـــيرةُ

بينَ يديَّ سيرتا نعمة رحيم العزّاويّ الذاتية والعلمية، وما سمعتُهُ منهُ في أثناء لقائي المتكرر بهِ في بيتِهِ، وممَّا تركَ في ذهني كلُّ هذا من انطباع، أُسجِّلُ هذه السطور. كانَ العملُ في توثيق هذه السيرة مشتركًا، كنتُ أدرسُهُ وأدرسُ آثارَهُ، أتتبعها عندهُ وعند غيره، وكنتُ أدرس عليه، وأغرفُ من بحرِ علمِهِ، وتزيدني بصيرةً ملاحظاته في البحثِ، أصولِهِ وخُطَّتِهِ، فأدركتُ من جملةِ ما أدركته أنني إن كانَ لي من فضيلةٍ تُذكرُ فهي أنني متعلِّمٌ على سبيل نجاة.

وجدتُ العلاّمةَ نعمة رحيم العزّاويّ مثالاً للباحث المثابر الذي لم يمنعه عُلُوُّ كعبه في ما تخصَّص فيه من علم العربية من السعي إلى تحصيل المزيد، وكأنه بدأ للتوّ واضعاً أُولى خطواتِهِ على هذه السبيلِ.

كان يسأل دائماً هل أَدّيتُ ما كان عليَّ من واجبٍ إزاء هذه اللغةِ، وهل يستحق جهدي الذي بذلتُ الدراسة والمراجعة؟ كانَ يخشى ألاَّ يظفر الدارسُ ببغيتِهِ، لذا كان الاتفاق منذ اللقاء الأول هو أن أدرُسه وأدرس آثارَهُ من أجل تحصيل أقصى فائدة مرجوّة فسلكَ معي السبيل التي سلكها شيوخه معه فطفقتُ أراجع آثارَهُ، أقرؤُها وأتأمَّلُ فيها، وأوازنُ بينها وبين غيرها مسجلاً الملاحظات حتى إذا اجتمعت لديَّ جملة منها أخذتُ منه موعداً، وأفرغ كلٌّ منا كنانَتَهُ، كانت الساعات تمرُّ سريعاً في أيامِ الجمع التي شهدت تلكَ اللقاءات المفيدة، أعود بعد كلِّ لقاء محمَّلاً بالانطباعات والملاحظات والكتب، لاعتكف معها أياماً أخرى، وقد أخرج للحصولِ على غيرها مما لم أجده عندهُ، وأسجل من هذا وذلك ما يُغني البحثَ وأَتوجَّهُ تلقاءَ بابلَ حيث ألتقي شيخي المشرف الأستاذ الدكتور صباح عباس السالم فأقرأ عليه ما تجمَّع عندي من مادة وأُتِمُّ الحديث إلى الليل، وأجد عندَهُ ما لم أجده عند غيره وأسجلُ ملاحظاتِهِ، ويتكرر هذا الأمرُ أيامًا، فتستجدُّ ملاحظاتٌ أخرى، أجمعها للقاءٍ آخرَ معَ العزّاويّ، وكان هذا ديدَنيَ إلى أن استوى هذا البحثُ على ساقه.

إنَّ من المنطقيّ أن نسألَ: أَكانَ العزّاويّ ناقداً لغوياً فحسبَ؟ أم كانَ نحوياً؟ أم كانَ مؤرخاً للنحو؟ أم أنه تخصَّص بعلمِ اللغة دونَ غيرِهِ؟ أكانَ العزّاويّ من دعاةِ التجديد والتيسير في النحوِ أم أنَّهُ اكتفى بمساهمتِهِ الفعَّالةِ في وضع مناهج العربية؟ ألمْ تُبْعِدْهُ الكتبُ الثلاثة التي ألَّفها في الأدب والبحوث التي كتبها فيه وفي أهله من اللغة وهمومِها؟ وكيف وازن بين ذلكَ كلِّهِ وجهدِهِ في علمِ اللغة التطبيقي، الذي تمثل في رحلته في المعجم العربي ودعوته إلى المعجم التاريخي لألفاظ العربية، واستدراكه على المعجم، وتأليفه في معجمات التلفظ.

كانَ للعزّاويّ في كل ما ذكرت وجودٌ واضحٌ نمَّ على معرفة واسعة بالعربية، وتضلُّعٍ من القديم، وإحاطة بما توصل إليه علم اللغة الحديث، فهو ناقدٌ لغويٌّ بالمعنى الواسع لناقدٍ اللغةِ، أي إنَّهُ نظر في النقد اللغوي في منظار الصواب والخطأ، ومنظار الجودة والرداءة على حدٍّ سواء وكتابه (النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري) خير شاهد على ما ذكرت، سوى بحوثِهِ ومقالاتِهِ التي تشهد بامتلاكِهِ لأدواتِ الناقد، وإتقانه لصنعَة النقدِ.

والعزّاويّ نحويٌّ بارع لهُ آراءٌ في قضايا النحو، وازنَ بينَ آراء القدماء والمحدثينِ من النحويين في قضايا نحوية عدَّة، ورجَّحَ آراءً على أخرى، وساقَ على ما ذكر الأدلة والتعليلات. وهو مؤلفٌ في تاريخِ النحوِ إذ وقفَ عند المدارس النحوية وقفاتٍ طويلةً وله آراء جريئة سأقف عندها في أماكنها.

ولـهُ فـي علـم اللغـة كتـابٌ ومجموعـة مـن البحـوث والمقـالات تشـهد لـهُ بالأصـالة والموضـوعية والإحاطـة، وهـو مـن دعـاةِ التجديـد فـي النحـو العربـي ولـهُ كتـابٌ فـي [التجديـد والتيسير] وبحـوثٌ ومقـالاتٌ. فهـو امتـدادٌ لخـطِّ إبـراهيم مصـطفى وأحمـد عبـد السـتار الجـواري ومهدي المخزومي (رحمهم الله)، وله مناقشاتٌ لهم وتعقيباتٌ عليهم سوى آرائه التي انفرد بها ودعا إليها.

شارك في وضع مناهج اللغة العربية في العراق في مراحل الدراسة بدءً من مرحلة الصف الابتدائي الرابع وحتى الصف الإعدادي السادس، وله بحوثٌ ودراسات في تعليم اللغة سوى ما ألَّفه من كتبٍ نحوَ كتابه (من قضايا تعليم اللغة العربية رؤية جديدة) و(التطبيق النحوي لمعلمي اللغة العربية في المرحلة الابتدائية) و(الإملاء قواعده ومشكلاتُهُ وتطوير تعلميه).

وليس العزّاويّ من الأدب ببعيد، فله في الأدب ثلاثة كتبٍ سوى ما كتب من بحوث ومقالات في قضايا الأدب وأهلِهِ.

وأفنى من عمره الماضي ثلثيه في خدمة هذه اللغة دراسةً وتدريسًا، بحثاً وتأليفاً، وذبًّا عن حياضِها، إذ اعتكف في مسجد اللغة، وارتدى ثياب السَّدَنَةِ، وتخلَّقَ بأخلاق العُبَّادِ. فكلُّ مَنْ حاولَ الإساءة إلى هذه اللغة من قريب أو بعيد، عن قصدٍ أو عن غير قصدٍ، يدفعه حماتها الغيورون عليها، ومنهم العزّاويّ الذي أُشرب في قلبِهِ حبَّ هذه اللغة.

كنتُ أسأَلُهُ عمّا شجعه على الثباتِ طوالِ نصف قرنٍ من عمره مع المجاهدين، وهم يرابطون في ثغور العربية، فأخبرني دونَ انتظار وتأمُّلٍ انَّها لغةٌ تستحقُّ الخدمةَ وتستأهل التضحية، فكلما ازداد المرءُ منها قُرباً، ازداد لها عشقاً. وكانَ شيوخه الذينَ سبقوه بالخدمة يشجعونَهُ دائماً، ويطالبونَهُ بالمزيد، وكثيراً ما كانَ يستشهد بشيخِهِ المرحوم علي جواد الطاهر، الذي لم تمنعْهُ شدّة وطأة المرض واستشعاره دُنُوَّ الأجل من التأليف والنقاش في أمور اللغة، وكأنَّهُ كانَ في سباق مع الموتِ، فكانَ بينَ سطوتينِ سطوة الموت وسطوة العشق فأنسته لذة الأخرى مرارة الأولى، ومن يقرأُ مقلات العزّاويّ في تأبينِ شيخِهِ الطاهر يدركْ عِظَمَ هذا العشقِ الذي سيطر على قلبٍ تعلَّقَ بلغةِ القرآنِ.[1]

أسمُهُ ومولِدُهُ وأُسرَتُه ونشأتُهُ[2]

هو نعمة رحيم كريم خضير* العزّاويّ وُلِدَ في الحلَّةِ عام 1936م، كما تقولُ الأوراقُ الرسمية، ولكن والدته أخبرته أنها وضعتهُ بعد ميلاد فيصل الثاني بن غازي الأول ملك العراق بيوم أو يومين، ومعنى ذلكَ أن ولادته كانت في الأسبوع الأول من شهر مايس لعام 1935م، إذ المعروف أنَّ فيصل الثاني وُلِدَ في الثاني من مايس عام 1935م.

أما أسرتُهُ فكانت تعملُ بالتجارة، إذ إنَّ والدَهُ – وهو يقرأ ويكتبُ – كان يمتهن الدلالة على المخضَّرات في الخان الذي تباع فيهِ بالحلة، وكانَ يعملُ بتجارة الحبوب أيضاً. وكانَ عَمُّهُ

---

(1) يُنظر: إلى أستاذي علي جواد الطاهر ذكرياتٌ ودروسٌ، د. نعمة رحيم العزّاويّ، مقالٌ في جريدة الجمهورية في عددها الصادر الاثنين 25 جمادى الأولى 1415هـ – 1994/10/31م، وينظر: دمعة وفاء على أستاذنا الطاهر، د. نعمة رحيم العزّاويّ، مقال في جريدة الجمهورية في عددها الصادر يوم الثلاثاء 9 جمادى الآخرة 1417هـ – 1996/10/2م، ومقالات أخرى في الجريدة نفسها، وينظر: علي جواد الطاهر واللغة العربية، د. نعمة رحيم العزّاويّ، آفاق عربية، ع 1 – 2 ، كانون الثاني – شباط 2002م: 48 – 53.

(2) نعمة رحيم العزّاويّ، سيرة ذاتية بخطِّ يدِهِ.

* أسقط الدكتور العزّاويّ لفظة (ابن) على طريقة النّسب الحديثة.

وأبناء عمّ والده يعملون بأعمالٍ قريبة من عمل أبيه.

في هذا الوسط البعيد من الثقافة نشأ نعمة رحيم العزّاويّ، وما انْ بلغ الرابعة من عمره، حتى دفع به أبوه إلى الكُتَّابِ الذي كان يديره الشيخ رضوان الهيتي – رحمه الله – وهو رجلٌ فقدَ إحدى رجليهِ، ولكنَّهُ عُرِفَ بصرامتِهِ وشدَّتِهِ، وبإجادته تعليم قراءة القرآن الكريم.

وما انْ مضت سنةٌ على التحاقه بالكُتّاب حتى تعلَّم قراءة القرآن، ولصغَرِ سنِّهِ، وخوفِ أبويهِ عليه من الحسدِ، خشيا أن يعملا لهُ ما يُسمَّى بـ (الختمة)، ولكن جدَّتَه لأبيه أصرَّتْ على عملها. و(الختمةُ) احتفالٌ دينيٌّ يُطافُ فيه بالصبيِّ الذي ختمَ القرآنَ الكريمَ مع جمعٍ من رفاقِهِ وأقرانِهِ في أسواقِ المدينة وشوارعها وهم يُنشدونَ القصائدَ الدينيَّة، ثُمَّ يؤوبونَ بعد ذلكَ إلى دار الصبيِّ، حيثُ ينتظرهم شيخُ الكُتَّاب، فتُوزَّعُ عليهم الحلوى، ويُكَرَّمُ الشيخُ.

ولم يشأْ والدُ الصبيِّ أن يُدخِلَ ابنَهُ المدرسةَ الابتدائيةَ، وأرادَ أن يتعلَّمَ الكتابةَ في الكتابِ أيضاً، لأنَّهُ كانَ يُريدُ أن يُعِدَّهُ للعملِ معهُ، إذ لم يكن لهُ ولدٌ سواه، ولكنَّ إلحاحَ الأهلِ والأصدقاءِ على الوالد حملهُ على أَنْ يُلْحِقَ الصبيَّ بالمدرسة، فدخلَ المدرسة الشرقية الابتدائية، التي كانَ يديرها المرحوم السيد عبد الحسن الفلُّوجي، ثمَّ المرحوم السيد عبد الحسين الشيخ محمد، وهو أخو الدكتور محمّد مهدي البصير، وكانَ الصغيرُ موضعَ حفاوةٍ هذين المربّيَيْنِ، ومحطَّ عنايةِ معلميه، لِمَا أظهرهُ من تفوُّقٍ على أقرانِهِ من جانب، ولِما كانَ يُعرَفُ عنهُ من شغَفٍ بالمنبر الحُسَينيّ، ومحاولتِه تقليدَ من كانَ يمتهن الخطابةَ الحسينيَّة في الحلةِ.

كانَ جدُّ الصبيِّ لأبيهِ يدأبُ في استصحابِهِ كلَّ ليلةٍ إلى مجالسِ العزاء الحسينية، وكانَ الصبيُّ يجدُ لذَّةً ومتعةً في الاستماع للخطباء، وهم يتلون قصائدَ الرثاء الحسينيّ، ويقرؤون خُطَبَ الإمامِ علي Δ ويشرحونها، ويسردونَ أخبارَ التاريخ الإسلامي وجوانبَ من المعارف الدينية.

ولكثرة تردّد الصبيّ مع جدّه أو وحدَه إلى هذه المجالس، شعر برغبةٍ قويّةٍ في أن يمتهن الخطابة، فأخذ يُعِدُّ نفسَهُ لذلكَ، وصارَ يحفظ قصائد الرثاء التي نظمَها شعراء الحلةِ أمثالِ السيد حيدر الحلّي، والشيخ صالح الكوّاز وغيرهما، ويتدرّبُ على قراءتها، وما أنْ آنسَ جدُّهُ فيهِ القدرةَ على ارتقاء المنبر، حتّى قَدَّمَهُ إلى اثنينِ من كبارِ خطباء الحلّةِ، وهما الشيخ جاسم الملاّ، والشيخ جواد فاتي - رحمهما الله – وطلبَ منهما أَنْ يأذنا لهُ في أَنْ يقرأ بينَ أيديهما ما يُعرَفُ في هذه المجالسِ بـ (المقدمة)، فأذنا لهُ، وتكرَّرَ ذلكَ من الصبيِّ، حتّى عُرِفَ في الحلة يومئذٍ بأنَّهُ يزاولُ هذا اللون من الخطابة الحسينية، على سبيل الهواية لا الاحتراف.

كانَ عمر الصبي آنذاكَ بين العاشرة والثانية عشرة، وكان قد بلغ الحلقة الثانية من الدراسة الابتدائية وهي الصف الرابع والصف الخامس والصف السادس.

أما والدُهُ فقد كَبُرَ عليه أن يُشغَلَ الصبيُّ عن عمل والدِهِ بالمدرسة من جانب، وبالخطابة الحسينية من جانب آخر، فكانَ ينهى الصبيَّ عن التردّد إلى مجالس العزاء الحسينية، ويُحاسبُهُ أعسرَ الحسابِ على ذلكَ، وبدأ يُفكِّرُ في أن يقطعَ الصبيُّ دراستَهُ بعد إكمالِ الدراسة الابتدائية.

ومِمَّن تأثَّرَهم الصبيُّ من معلميه في المرحلة الابتدائية، وظلَّ يذكرهم السادة المرحوم محسن ياسين، والمرحوم حسن حاج علي، والسيد حمزة صالح، والسيد هادي محسن الجباويّ، والمرحوم السيد حسن عبد، والمرحوم السيد فاهم غزالة.

وحينَ أنهى الصبيُّ الدراسة الابتدائية بتفوُّقٍ، إذ كانَ الأول على مدرستِهِ والثاني على مدينتِهِ، وصلَ في العامِ الدراسي 1949 – 1950م المرحلة المتوسطة ، ودخل متوسطة الحلة،

فبدأ ميلُهُ إلى الخطابة الحسينية يتضاءل، وصار يتطلَّعُ إلى أنْ يستثمرَ تفوُّقَهُ في الدراسةِ، ليواصِلَ تَعْلُّمَهُ، ولكنَّ مزاولتَهُ الخطابة، وحفظَهُ عشراتِ القصائدِ، والخطب البليغة، كان قد نمَّى في نفسِهِ ملكة اللغة، وصقَلَ قدرتَهُ على فنِّ الإلقاءِ، فآنسَ المرحومُ السيد عبد المجيد الفلُّوجيّ مدير متوسطة الحلة، التي ألتحق بها الفتى، هذه القدرة اللغويةَ والخطابيةَ فيهِ، فكانَ يعهَدُ إليهِ كلَّ عامٍ برئاسة لجنة الخطابة في المدرسة، ويسمح لهُ بأنْ يُلقي كلَّ خميسٍ في تحية العلمِ ما يُعَدُّ من خُطَبٍ، وأن يُقدِّمَ الطلبةَ الذين يرغبون في الإلقاء، ويعلِّقَ على خطبِهِمْ.

وَلَمْ يعهد المرحوم السيد عبد المجيد الفلّوجيّ إلى الفتى برئاسة لجنة الخطابة فحسب، بل عهد إليهِ بإدارة مكتبة المدرسة، فكانَ ذلكَ فرصةً جيِّدةً استثمرها الفتى خيرَ استثمار، إذ شرع يقرأُ ما يقع تحتَ يديه من كُتُبِ الأدبِ، ولا سيَّما القصص والمقالات الأدبية، وكتبِ النقد، وتاريخ الأدب العربيّ، فعرفَ في تلك السنِّ المبكرة كبارَ كتَّاب العربيةِ يومذاك، وفي مقدمتهم طه حسين والزيات وزكي مبارك ونجيب محفوظ وتوفيق الحكيم وغيرهم.

ومِمَّنْ تأثَّرَهم الفتى من مُدَرِّسِيهِ في المرحلة المتوسطة الدكتور أحمد حسن الرحيم، الذي كانَ مدرِّساً في المتوسطة، ثمَّ حصل على الدكتوراه، فدرس الفتى عليه في المرحلة الجامعية أيضًا، والمرحوم السيد عبد المجيد الفلّوجيّ، والسيد حسن الفلّوجيّ، والمرحوم السيد عبد الرزاقِ الماشطة، والمرحوم السيد أحمد زين العابدين، وغيرُهمْ.

وحينَ انتقل الفتى إلى الدراسة الإعدادية في العامِ الدراسيِّ 1952 – 1953م، أحسَّ ميلاً شديدًا إلى الدراسة الأدبية على الرغم من أنَّهُ كان الأول على مدرسته في المرحلة المتوسطة، وأن درجته في الرياضيات كانت (100) مئة، ولذا رفض مدير المدرسة الثانوية في الحلة المرحوم السيد معروف عبد الله أن يُسجِّلَ الفتى في الفرع الأدبيّ، وطلبَ منه أن يُحْضِرَ والِدَهُ، وأمهلَهُ أُسبوعاً، ليُفَكِّرَ في هذا الاختيار، الذي لم يكن يُناسبُ كفايتَهُ العلمية، ولكن الفتى عاد بعد انتهاء الأسبوع وهو مُصِرٌّ على التسجيل في الفرع الأدبيِّ، لأنَّه كان قد عقد العزمَ على دراسة اللغة العربية بعد المرحلة الثانوية، وعلى أن ينالَ بها درجة الدكتوراه. ولم يجد مدير المدرسة بُدًّا من تسجيل الفتى في الفرع الأدبيِّ.

وعلى نحو ما كان الفتى بارزًا في مجال اللغة والخطابة في المرحلة المتوسطة ظلَّ بارزًا في هذين الحقلينِ في الاعدادية، وكانَ قد عرفه بذلكَ الطلابُ والمدرسونَ، وظلوا يذكرونه حتى حينَ فارقهم ودخل الكلية، ويضربون به المثل إذا ذكرت حفلات الخطابة أو المناظرات أو التمثيل.

وأمَّا ميلُهُ القديم إلى الخطابة الحسينية فقد انحسر حتّى طغى عليه الميل الجديد إلى مواصلة الدراسة، والتخصّص باللغة، ولكن أقرانَهُ ومُدرِّسيه لم ينسوا أنَّهُ كانَ في صغره (شيخًا) يرتقي المنبر ويمارس هذا اللون من النشاط الدينيِّ، بل ظلُّوا يذكرونه حتى في أثناء دراسته الجامعية الأولى، وربما غمزه به بعض من يحسدونه ويشنؤونه.

ولكثرة ما أنفق الفتى من جهد في القراءة، أصابه التهاب العصب البصريّ في مطلع العام الدراسي 1953 – 1954م، أي وهو في آخر سنة من دراسته الإعدادية، فأفقده البصر نحو أربعين يومًا، تردد فيها إلى أطباء العيون في الحلة وبغداد، ثمَّ قُدِّرَ له أن يستعيدَ بصرَهُ.

وإذا سألتَ عن موقف والد الفتى من إصرار ولده على مواصلة الدراسة بعد نجاحه الباهر في الإعدادية، إذ كان الأول على دفعته في هذه المرحلة التي أنهاها في العام الدراسي 1953 – 1954م، إذا سألتَ عن موقف والده فإنَّه ازداد سخطًا على ولده، بل غضب عليه شهورًا لأنَّه خالفَهُ والتحق بدار المعلمين العالية، ورفض أن يعمل معهُ في المجالين اللذينِ

أشرتُ إليهما في صدر هذا الحديث، ولعلَّ مرض التهاب العصب البصري قد أعطى والد الفتى مسوّغًا جديدًا لأنْ يُصِرَّ على رفضه مواصلة ولده الدراسة وتركه العمل الحرّ. ولكن الوالدَ ما لبثَ أن رضي عن ابنهِ، وظلَّ يُراقب تفوُّقَهُ في الكلية، إذ كانَ الأولَ على دفعتِهِ في كلِّ صفٍّ اجتازَهُ، وفي كلِّ مرحلةٍ أتمَّها.

دراستُهُ الجامعيَّة:

قُبِلَ الفتى في قسم اللغة العربية في دار المعلمين العالية في العام الدراسيّ 1954 – 1955م، فأقبل على تخصّصه فرِحًا به، عاقدًا النية على بذل قصارى جهدِهِ في اتقانِهِ والتفوق فيه، وما هي الاّ أسابيع حتى عرفَهُ أساتذة القسم وقرّبوه إليهم، وكانَ شغفُهُ بالعلمِ، ونهمُهُ الأدبَ وما يتعلق به يدفعانِهِ إلى القراءة الواسعة، فلم يَدَعْ في مكتبة دار المعلمين ولا في المكتبة العامة في الحلة كتابًا قديمًا أو حديثًا إلا وقف عليهِ، ونهل منهُ.

ومضت السنوات الأربع في الكلية، فكان الفتى خلالها موضع إعجاب أساتذته وزملائهِ، فقد شاركَ في نشاطات الكلية الأدبية والمسرحية، إذ مثَّلَ وهو في السنة الأولى في مسرحية (هوراس) التي أخرجها المرحوم حقّي الشبلي، وكانت مشاركته هذه هي المرّة الثانية بعد مشاركته الأولى في التمثيل في مسرحية (البخيل) عندما كان طالبًا في الصف الرابع الأدبيّ. وشاركَ في الكلية أيضًا في (جماعة الإنشاء الأدبيّ) التي أنشأها المرحوم علي جواد الطاهر وأشرف عليها، وكتب في بعض الصحف العراقية يومذاك.

تتلمذ الفتى في دار المعلمين العالية على أعلامِ أساتذةِ اللغة والأدب وفيهم مصطفى جواد ومحمد مهدي البصير وكمال إبراهيم وعبد الرزَّاق محي الدين وعلي جواد الطاهر وأحمد عبد الستار الجواري وسليم النعيمي ونازِك الملائكة وعبد الهادي محبوبة وعبد الكريم الدجيلي وعلي الهاشمي وغيرهم.

وحينَ أتمَّ الفتى تعليمه في دار المعلمين العالية عام 1957 – 1958م، كان الأول على قسم اللغة العربية والثالث على الكلية وقد نال جائزة الوصيّ على عرش العراق الأمير عبد الإله، بوصفه الثالث على الكلية، ونالَ جائزة رئيس جامعة بغداد الدكتور متي عقراوي بوصفه الأول على قسم اللغة العربية، وقد سلَّمَهُ الجائزتين الملك فيصل الثاني في مساء الرابع عشر من حزيران عام 1958م أي قبل قيام ثورة الرابع عشر من تموز ومقتل الملك فيها بشهرٍ واحدٍ.

أعمالُهُ التربوية والعلمية:

وبعد أن أتمَّ الفتى خدمة الاحتياط، عُيِّنَ مدرّسًا للغة العربية في إعدادية الحلة، فباشر عمله هذا في 1959/9/5م، وفي العام الدراسي 1961م – 1962م نُقِلَ مدرسًا في دار المعلمين الابتدائية في الحلة. وفي عام 1962م قُبِلَ في بعثة وزارة التربية إلى جامعة عين شمس لنيل شهادة الدكتوراه، ولكن أحوالاً أُسريّةً منعتْهُ الالتحاق بالبعثة المذكورة، فأورثَهُ ذلكَ مرارةً ما زال يستشعرها حتى اليوم. وفي 1965/2/15م عُيِّنَ معاونًا لمدير تربية الحلة.

وفي تشرينَ الأول من عام 1968م انتدبتْهُ وزارة التربية للتدريس في السعودية فعمل بين 1968 و1971م مدرّسًا في معهد المعلمين في الرياض، وكانَ في أثناء ذلكَ يُحضّرَ لدراسة الماجستير في كلية الآداب في جامعة عين شمس مستغلاً المقعد الذي حجزتْهُ لهُ وزارة التربية عند قبولها إياه في بعثتها عام 1962م.

عاد إلى العراق في العام الدراسي 1971 –1972م فعُيِّنَ مدرسًا في إعدادية الحلة، ولكن أحوالاً أسرية حالت بينَهُ وبينَ السفر إلى القاهرة لمناقشة رسالتِهِ للماجستير الموسومة بـ (أبو بكر الزبيديّ وآثارُهُ في النحو واللغة) فنقل دراسته إلى كلية الآداب في جامعة بغداد في العام الدراسي 1972 – 1973م، فاشترطت عليهِ الجامعةُ أن يدْرُسَ عددًا من الموضوعات التي تهمُّ تخصُّصه في السنة التحضيرية وينجح فيها قبلَ أن يؤذنَ لهُ في مناقشة رسالتِهِ، وذلكَ لأنَّ الدروسَ التي تلقّاها في السنة التحضيرية في جامعة عين شمس غير كافية على حسب رأي جامعة بغداد. وكان أساتذته في هذه المرحلة مهدي المخزومي وعلي جواد الطاهر وإبراهيم السامرائي وكمال إبراهيم، وفي 1974/2/28م نالَ درجة الماجستير بتقدير (امتياز).

قُبِلَ في العام الدراسي 1974 – 1975م في دراسة الدكتوراه في كلية الآداب – جامعة بغداد، وكانَ أساتذته في السنة التحضيرية لهذه المرحلة الدكتور مهدي المخزوميّ والدكتور علي جواد الطاهر والدكتور إبراهيم السامرائي والأستاذ إبراهيم الوائلي. وفي 1977/5/19م نال درجة الدكتوراه بتقدير (امتياز) على رسالته الموسومة بـ (النقد اللغويّ عند العرب حتَّى نهاية القرن السابع الهجريّ) وهي أوَّلُ رسالة دكتوراه تنال تقدير امتياز في قسم اللغة العربية منذ نشأته.

وفي 1977/9/1م نُقِلَ من إعدادية الحلة إلى ديوان وزارة التربية ليعمل فيها رئيسًا للجنة اللغة العربية في مديرية المناهج والكتب، ثمَّ عُيِّنَ مديرًا للمناهج والكتب، فخبيرًا في وزارة التربية، فعميدًا لمعهد تطوير تدريس العربية، فرئيسًا لقسم اللغة العربية في معهد التدريب والتطوير التربوي. وفي أثناء عمله في وزارة التربية، شاركَ في عدد من المؤتمرات العلمية والندوات والحلقات الدراسية داخل العراق وخارجه، وسافرَ إلى بعض الدول وهي: سورية، الإمارات العربية، الكويت، إيطاليا، الباكستان، جزيرة سيلان، جزر المالديف، تايلند، واليابان، لأمور تقتضيها طبيعة عمله في هذه الوزارة. وفي 1987/9/1م نُقِلَ إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فعُيِّنَ مُدَرِّسًا في كلية التربية (ابن رشد) وظلَّ يعملُ فيها حتّى نال درجة الأستاذية في 1995/9/1م وما يزال في عمله هذا.

وقد تقلَّدَ نعمة رحيم العزّاويّ عضوية بعض اللجان العلمية وهي:

(1) عضو الهيأة العليا للعناية باللغة العربية.
(2) عضو في دائرة علوم اللغة العربية في المجمع العلمي.
(3) عضو في لجنة الأصول في المجمع العلمي.
(4) عضو في لجنة المصطلحات في المجمع العلمي.
(5) عضو في هيأة تحرير مجلة الضاد التي تصدرها الهيأة العليا للعناية باللغة العربية.
(6) عضو في اللجنة الوطنية للغة العربية التابعة لوزارة التربية.

الذي يعود إلى سيرة الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ، التي كتبها بقلمِهِ يلاحظ أمورًا في الشكل والمضمون. أمَّا الشكل فالملاحظ فيه أن الدكتور العزّاويّ عمد إلى التعبير بأسلوب ضمير الغائب، وهو أسلوبٌ في كتابة السير سبقه إليه الدكتور طه حسين في كتابه (الأيام)، فاستحسنه الدكتور العزّاويّ كما يبدو ونسج على منواله، وهذا الأسلوب في السرد القصصي يمنح المُنشئَ حرّية في التعبير، وقدرةً على عرض الأحداث بموضوعية وتجرّد بانسلاخه عنها.
(وأما المضمون فالملاحظ فيه) أنَّ الدكتور العزّاويّ نجح في تصوير حال التعليم في العراق في تلكم الحقبة من الزمن (من الثلاثينيَّات حتى أوائل الخمسينيّات من القرن الماضي)

ودَوْرُ الكُتَّابِ[1] في تعويض النقص في مؤسسات التعليم وملاكاتِهِ، وعزوف بسطاء الناس وهم عامة الشعب عن إرسال أولادهم إليها.

وأعطانا الدكتور العزّاويّ فكرةً عن بداياته العلمية، ومعاناته في سبيل الوصول إلى ما وصل إليه، إذ لم تكن السبيلُ ممهّدةً لهُ، فلم يشأ والدُهُ أن يُدخلَهُ المدرسة الابتدائية لولا إلحاح الأهل والأصدقاء عليه حينذاك، وظلَّ ساخطاً على ما انتهجه ولَدُهُ من سبيل العلم والمعرفة على الرغم من تفوق ابنه في الدراسة، ولمْ تخفَّ وطأة هذا السّخط إلا في سِنيِّ الدراسة الجامعية، بعد أن تكرّر تفوق ولده في كلِّ مرحلةٍ يجتازها.

لم يصرّح العزّاويّ بأشق المراحل التي مرَّ بها في مسيرته العلمية، غيرَ أني وجدتُ أنَّ عقد الستينيَّات حتى منتصف عقد السبعينيَّات من القرن الماضي هي المرحلة الأشق من مراحل هذه المسيرة الشاقَّة.

ونلحظُ أنَّ الذي كوَّنَ بواكير شخصية العزّاويّ العلمية (في مرحلتي الإبتدائية والثانوية) هو جهده الشخصيّ، وقراءتُهُ الدّؤوب. وهذه الشخصية العلمية هي التي مكَّنتْهُ من الاستمتاع بمرحلة الدراسة الجامعية، والتفوق فيها.

وأغلب الظنّ أنه مرَّ بأحوالٍ أُسريةٍ حَرِجَةٍ، منعتهُ من الهجرة في طلب العلم، ولم تصانِعْهُ الأقدار إلاّ في مطلع العام 1974م، حينَ نالَ في شتاء ذلكَ العام درجة الماجستير في اللغة العربية بتقدير امتياز عن رسالتِهِ الموسومة بـ (أبي بكر الزبيديّ وآثارُهُ في النحو واللغة) ليكونَ هذا النجاحُ نهايةً لمعاناة دامتْ نحو خمس عشرة سنة. وما أن أسلمتْ الأقدار قيادها لهُ ولاحت لناظريه أَمَاراتُ الفرج حتى حثَّ الخطى لنيل درجة الاجتهاد (الدكتوراه) في اللغة العربية، وكانَ لهُ ما أراد بزمنٍ قياسيٍّ، ليدخلَ في مرحلة جديدةٍ من نشاطِهِ العلمي وهي المرحلة الثّروى من مراحل عطائِهِ وفنائِهِ في خدمة لغة القرآن، وميراثِ الأجداد.

المثابرةُ الدائبةُ والصبرُ والأناة، كلُّ هذا جعل الدكتور العزّاويّ ينجح في الأعمال التي وُكِلَتْ إليهِ، ويعطيها حقَّها من جهده ووقته وفكرِهِ، ويكفي أن نضربَ على هذا مثلاً عملَهُ في التصويب اللغويّ، فإنَّهُ يقتضي قراءةً مستديمةً لما يُنشرُ، ومراقبةً لما يُقالُ، ثمَّ معالجة الهَفَوات التي يقرؤها أو يسمعها، ومثلاً آخر هو عملُهُ في إصلاح المناهج وتقويمها، وتأليف الكتب المنهجية، ومثلاً آخر هو نجاحُهُ في القيام على معهد تطوير اللغة العربية. وهذه المثابرةُ والصبرُ والأناةُ أوصلتْهُ إلى عضوية المجمع العلمي العراقي.

---

[1] جاء في (المدخل إلى تقويم اللسان): " ويقولون مضينا إلى (الكُتَّابِ)، يعنونَ الموضع. والصواب: المكتبُ. فأمَّا الكُتَّابُ فهم الصبيانُ الذين يكتبون، وهم جمعُ كاتبٍ ". المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللَّخميّ المتوفى سنة 577هـ، تحـ. د. حاتم الضامن، باب (ما تلحنُ فيهِ العامَّةُ مما لا يحتمل التأويل ولا عليه من لسان العرب دليل)، المورد، مجـ 10، عـ(3،4)، 1981م: 214. ولكننا راعينا التطور الدلالي للفظتي (كُتَّاب ومَكْتَب) فآثرنا الأولى في هذا المورد، لذا اقتضى التنويه.

الآثــار

أوَّلاً: الكتب:

(1) أبو بكر الزبيديّ وآثاره في النحو واللغة:

يعد هذا الكتاب أول الكتب التي ألَّفها نعمة رحيم العزّاويّ، وهو الرسالة التي نال بها درجة الماجستير من جامعة بغداد، كلية الآداب، وحصل فيها على تقدير (امتياز)، ساعدت جامعة بغداد على نشر هذا الكتاب، وطبع بمطبعة الآداب في النجف الأشرف 1395هـ – 1975م.

وزَّعَ العزّاويّ بحثه في هذا الكتاب على بابينِ، درس في الباب الأول أبا بكر الزبيديّ والعصر الذي نشأ فيه، وقد وزع هذا الباب على ثلاثة فصول. درس في الفصل الأول عصر الزبيدي من نواحيه السياسية والاجتماعية والثقافية، ودرس في الفصل الثاني حياتَهُ، ووقف عند ثقافته وصفاتِهِ. ثمَّ عقد الفصل الثالث لآثارِهِ فأحصاها، وأشار إلى المفقود منها، ودرس في هذا الفصل أيضًا كتابه (طبقات النحويين واللغويين).

أما الباب الثاني فقد تضمن أربعة فصول، تناول في كل فصل منها كتاباً من كتب الزبيديّ التي وصلت إلينا. خصَّص الفصل الأول لدراسة (الواضح في النحو)، والثاني لكتاب (أبنية الأسماء والأفعال)، والثالث لكتاب (لحن العامّة)، والرابع لكتاب (مختصر العين).

ودرس في كل كتاب دواعي تأليفه، وخصائصَهُ، ومنزلته بين نظائره، كما أوضح ما بذل الزبيديّ فيه من جهود، وما اتَّبع في تأليفه من منهج، وما اعتمد عليه من مصادر وشواهد، وما كان لهُ من أثر في الكتب التي أُلِّفَتْ.

أشرف على بحث الدكتور العزّاويّ في هذا الكتاب الأستاذ الجليل الدكتور إبراهيم السامرائي رحمه الله، وقد أثنى الدكتور العزّاويّ على أستاذه في مقدمة هذا الكتاب ثناءً جميلاً.

تجاوزت صفحات هذا الكتاب مع الملحقات الخمسمئة صفحة، وقد بذل فيه العزّاويّ جهدًا سخيًّا في جمع المادة العلمية والأدبية، واتبع فيه الطريقة التقليدية في التأليف، ولعلها من الأمور التي أوحى بها إلى العزّاويّ الأستاذ عبد الحميد حسن المشرف الأول على البحث حيث كان الموضوع مُسجَّلاً في جامعة عين شمس، كلية الآداب.

(2) النقدُ اللغويُّ عند العربِ حتّى نهاية القرن السابع الهجريِّ:

وهي الرسالة التي نال بها نعمة رحيم العزّاويّ درجة الدكتوراه من جامعة بغداد بتقدير (امتياز).

انطلق العزّاويّ في تأليف هذا الكتاب من حقيقة مُفادُها أن الموضوع الأول للنقد هو اللغة، لأنَّ اللغة هي الحقيقة الأولى في الفنِّ اللغويِّ. أما موضوعات النقد الأخرى، فهي لا ترقى من حيث الأهمية إلى قضية (اللغة).

اقتضت طبيعة الموضوع أن يجعل العزّاويّ بحثه في ثلاثة أبواب يسبقُها تمهيد، وتقفوها خاتمة. أعطى في التمهيد لمحة موجزة عن اللغة، وقرَّر فيه أنَّ (المنهج اللغويَّ) هو المنهج الملائم لطبيعة العمل الأدبي، وأوضح أنَّ العرب قد عرفوا هذا المنهج في النقد، مقدمًا الدليل

على ذلكَ، ثمَّ ختمَ التمهيدَ بأمثلة من أقدم صور النقد اللغويّ عند العرب.

درس العزّاويّ في الباب الأول من هذا الكتاب العوامل التي أثَّرت في النقد اللغويّ، أو التي أَذكت حركتَهُ ودفعت إلى استخدامِهِ، وجعل هذا الباب في خمسة فصول هي: الرواية، والتطوّر اللغوي، والتعصّب للقديم، والخصومة، والإعجاز، وتناول في كلِّ فصلٍ واحدًا منها، والمقاييس والنظرات التي أثارها.

وجعل الباب الثاني في فصلين، بحث في الفصل الأول مقاييس الخطأ والصواب، ليتحدث في الفصل الثاني على مقاييس الجودة والرداءة.

جاء الباب الثالث من كتاب العزّاويّ هذا ليُبيّنَ قيمة النقد اللغويّ، أهميتَهُ وفوائدَهُ، وما عليه من المآخذ، وقد وزع هذا البابَ على فصلينِ، تكلم في أولهما على وجوه الأهمية والفوائد، وتناول في الآخر المآخذ والعيوب. ثمَّ أوجزَ في الخاتمة صورة البحث، وقدَّمَ خلاصةً لأهمِّ ما جاء فيه.

والحق أنَّ العزّاويّ في كتابه هذا عرض لموضوع شائكٍ ووَعِرٍ تجافى الدارسون قبلَهُ عن الغوص وراء دقائقه وتفصيلاتِهِ. لقد قدّم بحثه هذا، أول مرة، نظرة النقاد العرب للغة والأدب، وما أثاروه حولها من قضايا ومشكلات بصورة مُفصَّلةٍ، ورجع إلى كتب النقاد الأوائل، وإلى دواوين الشعراء، ليضع القولين، قولَ الشاعر وقول الناقد، في ميزانَيْنِ علميَّيْنِ دقيقينِ هما: ميزان الخطأ والصواب وميزان الجودة والرداءة، ويذكر لنا مقاييس كلِّ ميزان منهما، ونظرة كل طائفة من طوائف النقاد إلى كل مقياس، ولم يكتفِ العزّاويّ بذكر الأشعار والأقوال إنما أرتضى منها ما وجده منسجمًا مع ما وضعه من مقاييس، ورفْض ما لم ينسجم معها، وقد ساق الأدلّة، وأعطى التعليلات على قبوله تلكَ الأقوال أو رفضها.

على الرغم من أن الدكتور جلال الخياط كان قد أخذ على عاتقه مهمة الإشراف على هذا البحث، وهي مهمة شاقَّةٌ، فقد سار الرجلان في طريق ما سلكها قبلهما سالكٌ، إنَّ ثمة بصماتٍ لرجلِ آخر نجدها واضحةً في الأسلوب الذي صاغ به العزّاويّ بحثه، ودبَّجَ بيراعته خيوطه، هذا الرجل هو المرحوم الدكتور علي جواد الطاهر، الذي اقترح على العزّاويّ موضوع البحث.

وأخيرًا أجدُ أنَّ هذا الكتاب يُعَدُّ محطةً فكريةً تحوَّل منها العزّاويّ إلى النقد ، والنقد اللغوي على وجه الخصوص، ونظرًا للجهد الجبار الذي بذله العزّاويّ في هذا البحث، فقد دأب يستعين به مستوحيًا كتباً أخرى وبحوثًا أتحفَ بها مكتبة اللغة العربية، حتى غدا هذا الكتاب منجماً لأفكار العزّاويّ النقدية، ونافذة نرقبُ من خلالها شخصيته النقدية الأصلية.

(3) أحمد حسن الزيَّات كاتباً وناقدًا:

أحمد حسن الزيات عَلَمٌ كبيرٌ من أعلام الأدب والنقد في العصر الحديث، وعلى الرغم من المنزلة الرفيعة التي أحتلها الزيات في الأدب العربي الحديث، فإنَّه لم يحظ بعناية الدارسين، ولم ينلْ منهم ما يستحقه من الاهتمام.

وجَدَ العزّاويّ في انصراف الدارسين عن الزيات إجحافًا بحق هذا الأديب الكبير، ونقصًا في الدراسات الحديثة، فعقد العزم على دراسته، فاستوت لديه مادةٌ علميةٌ غزيرةٌ، استحقت أن تُصَنَّفَ في كتابٍ مستقل، وهو ما فعلَهُ العزّاويّ، مؤلف كتاب (احمد حسن الزيات كاتبًا وناقدًا) الذي جعله في قسمين، تناول في أولهما حياة الزيّات وأدبَهُ، وعرضَ في الآخر آراءهُ النقدية.

عاد العزّاويّ في هذا الكتاب إلى كتب النقد القديمة، ليتتبع جذور آراء الزيات في تلك الكتب. قال العزّاويّ في مقدمة كتابِهِ: "ولم أقتصر في جمع مادة هذا الكتاب على آثار الزيّات وكتبه، وإنما تعدّيتُ ذلكَ إلى كتب النقد القديمة، أتتبعُ فيها جذورَ آراء الزيات، وأقف على مبلغ تأثره بآراء النقاد العرب، وقد وجدتُ أنَّ الزيات في أكثر آرائه متأثرٌ بالنقد العربي...".[1]

(4) النقد اللغويُّ بين التحرُّر والجمود:

قرَّر العزّاويّ في هذا الكتاب أن الأدب ظاهرةٌ لغويةٌ، ولا سبيل إلى فهمها، أو التأتّي إليها إلاّ من جهة اللغة، ومعنى ذلكَ أن (النقد اللغويّ)، دون سواه من فنون النقد الأخرى، هو الذي يلائم الظاهرة اللغوية. لذا فقد اعتمد العزّاويّ في تأليف هذا الكتاب على كتابِهِ (النقد اللغوي عند العرب) الذي سبقت الإشارة إليهِ. غير أن حملته في هذا الكتاب على المتشدِّدين جاءت عنيفة، بَيْدَ أنَّهُ أعاد النظر في هذا الموقف بعد مُدَّةٍ ليقف مع معسكر المتشدِّدينَ.

ورأى أيضًا أن المعرفة التي يمتلكها النحوي أو اللغوي لا تصنع الناقد اللغويّ لأنَّ الناقد اللغوي ينبغي لهُ بالإضافة إلى معرفته النحوية أو اللغوية الواسعة معرفة أخرى هي (حسُّ اللغة)، وهذا اللون من المعرفة لا يُرْزَقهُ الا القليل، ولا تقدِّمُهُ المعجمات أو كتب النحو والصرف، وإنَّما تقدِّمُهُ دواوينُ الشعراء وكتب الأدب، وتزخر به كتب النقد والتفسير، وأسفار فقه اللغة. "من هنا فإنَّ الناقد اللغوي يُخضِع العمل الأدبيَّ لضربينِ من المقاييس، يتكفَّلُ الأول ببيان سلامةِ العمل المنقود من الخطأ، ومطابقته للمألوف من قواعد اللغة، والمعهود من نظامِها، ويتولى الثاني الكشف عن مواطن الجودة والرداءة في ذلكَ العملِ".[2]

ورأى أَنَّ الشِقَّ الأولَ من عمل الناقد اللغوي أمرٌ هين لا يكشف عن قدرته ولكن الشقَّ الآخر من عمل الناقد اللغوي هو الذي تتجلى فيه موهبته.[3]

(5) مقالات في أثر الشعوبية في الأدب العربيّ وتاريخه:

صدر هذا الكتاب للدكتور نعمة رحيم العزّاويّ عن نقابة المعلمين في الجمهورية العراقية ضمنَ سلسلة المكتبة الثقافية لنقابة المعلمين عام 1983م، وهو في أصله مقالات، كانَ قد أذاعها جميعها من إذاعة صوت الجماهير في بغداد، ثمَّ نَشَرَتْ بعضها صحيفةُ الجمهورية.

جعل العزّاويّ مقالاتِهِ هذه في خمسة أقسامٍ، تناول في القسم الأول مفهوم الشعوبية، وجذورها التاريخية، وأثرها في الأدب العربي والثقافة العربية،[4] وعرض في القسم الثاني لأبرز الأدباء الشعوبيين، شعراءَ وناثرين، وهُم حمّاد الراوية والهيثم بن عدي وابن المقفع وبشار بن برد وسهل بن هارون، فوقف عند أثرهم في مساندة الحركة الشعوبية، وإشاعة مفاهيمها المعادية للعرب والإسلام،[5] ثمَّ قَصُر القسم الثالث من هذه المقالات على أشهر الأدباء الذين قاوموا التيار الشعوبي ووقفوا بوجه سيله العارم، وكانَ لهم شرف الدفاع عن العرب

---

(1) أحمد حسن الزيّات كاتبًا وناقدًا، د. نعمة رحيم العزّاويّ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية: 5 .

(2) النقد اللغوي بين التحرر والجمود، د. نعمة رحيم العزّاويّ، منشورات دار الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، الجمهورية العراقية: 14.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 15-20.

(4) ينظر: مقالات في أثر الشعوبية في الأدب العربي وتاريخه، د.نعمة رحيم العزّاويّ، سلسلة المكتبة الثقافية لنقابة المعلمين، الجمهورية العراقية، بغداد، 1983م: 8-54.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 55-68.

وتاريخهم وثقافتهم وفضلهم على الحضارة الإنسانية، وهم الأصمعي والجاحظ وابن قتيبة وبديع الزمان الهمداني والشريف الرضيّ.[1]

وأما القسم الرابع فقد تكلم فيه العزّاويّ على بعض الحركات المسلحة التي قامَ بها الشعوبيون لتحقيق ما كانوا يسعَوْنَ إليهِ من تقويض الحكم العربيّ والقضاء على سلطان العرب.[2]

وأما القسم الخامس والأخير من هذا الكتاب فقد تكفَّلَ ببيان أثر الشعوبية في تاريخ الأدب العربيّ، وسلط فيه العزّاويّ الضوء على ما أثارته الشعوبية من آراء وأفكار هدفت إلى التشكيك بأصالة بعض العلوم والفنون الأدبية التي ابتكرها العرب، والتفخيم في مقابل ذلكَ في أثر بعض الأعاجم في الثقافة العربية.[3]

(6) الإملاء قواعِدُهُ ومشكلاتُهُ وتطويرُ تعليمِهِ:

صدر هذا الكُتيبُ للدكتور نعمة رحيم العزّاويّ في العام 1988م، ومن خلال النظر في عنوانِهِ، فقد تناول فيه العزّاويّ مادة الإملاء في العربية، وقواعده ومشكلاتِهِ، ثمَّ اقترح ما اعتقده يسهم في تطويره، وقد ضُمِّنَ هذا الكتيبُ في ما بعد في كتاب (من قضايا تعليم اللغة رؤيةٌ جديدةٌ) في القسم الثالث منه ضمن (المهارات اللغوية المساعدة).

(7) من قضايا تعليم اللغة رؤيةٌ جديدةٌ:

صدر هذا الكتاب عام 1988م، وأصلُهُ محاضراتٌ ألقاها الدكتور العزّاويّ على طلبة الماجستير في كلية التربية – جامعة بغداد في العام الدراسي 1985 – 1986.

لم يشأ الدكتور العزّاويّ أن يسلكَ في كتابه هذا المنهج التقليدي الذي سارت عليه الكتب المتداولة في طرائق تعليم اللغة العربية، وإنما أراد أن ينحوَ فيه نحوًا آخرَ، فعني بمفاهيم تعليم اللغة العربية بوجهٍ عامٍ، ثمَّ وقف عند الطرائق المتَّبعة في تعليم مهاراتها الأساسية والمساعدة، فنقد على تلكَ الطرائق، واقترح بدلاً منها طرائق جديدة، ولهُ في هذا الكتاب آراءٌ لم يُسبَقْ إليها، ملاحظات وتعقيبات على آراء تربويينَ سبقوه، وقد عرضْتُ لآرائه في الفصل الثاني من هذا البحث بالتفصيل.[4]

(8) التطبيق النحويّ لمعلمي اللغة العربية في المرحلة الابتدائية:

صدر هذا الكتاب في جزأين صغيرين ضمَّ الجزء الأول منهُ فصلينِ، وضمَّ الجزء الثاني ثلاثة فصول. وقد جاء ضمنَ سعي مديرية الإعداد والتدريب العامة في وزارة التربية العراقية ليسدَّ نقصًا في مكتبتنا التربوية، "ويضعَ بينَ أيدي المعلمين عامة، ولاسيَّما الراغبون منهم في تحسين أدائهم باللغة العربية، ومعلمي اللغة العربية خاصةً حقائق النحو المهمة، وقواعدَهُ الأساسية، مجموعة في كتاب واحد، ومعروضةً عرضًا تطبيقياً، بعد أن كانت مفرَّقةً في كتب النحو المدرسية، وموزعةً على صفوف المراحل كافة".[5]

---

[1] ينظر: المصدر نفسه: 69-83.
[2] ينظر: المصدر نفسه: 84-93.
[3] ينظر: المصدر نفسه: 94 – 113 .
[4] ينظر: هذا البحث، الفصل الثاني، مبحث تعليم اللغة.
[5] التطبيق النحوي لمعلمي اللغة العربية في المرحلة الابتدائية، د. نعمة رحيم العزّاويّ، مديرية مطبعة وزارة التربية رقم (3)، بغداد 1408هـ – 1988م: 3/1.

وثمة مزية أخرى لهذا الكتاب هو أنَّهُ توخى عرض الجملة العربية في شتَّى صورها، ومختلف أوضاعها وهيئاتِها، محاولاً تحليل كل صورة، وتبيين عناصرها المكونة لها.

(9) مظاهر التطوُّر في اللغة العربية المعاصرة:

صدر هذا الكتاب في العام 1990م ضنَ سلسلة (الموسوعة الصغيرة)، التي تصدر عن دار الشؤون الثقافية العامة في وزارة الثقافة والإعلام، ويمثل هذا الكتاب المرحلة الثانية من التفكير النقدي للدكتور نعمة رحيم العزّاويّ حينما أصبح متشدِّدًا على الكُتَّابِ والمثقفينَ والأدباء، آخذًا عليهم ابتعادهم عن تحرّي الأفصح بَلْهَ تفريطهم بالفصيح من اللغة.[1]

(10) زكي مبارك سيرتُهُ الأدبيَّةُ والنقديةُ:

صدر هذا الكتاب في العام 1990م عن دار الشؤون الثقافية العام. وقد ألّف العزّاويّ هذا الكتاب تعبيرًا منه عن إعجابِهِ بهذا الأديب الكبير، ووفاءً لذكراه، فقد كان زكي مبارك في نظر العزّاويّ "جنديًا باسلاً في جيش العروبة، وداعيًا للمُثُلِ العليا، ومنافحًا عن المبدأ السليم، لم يَلِنْ لهُ عودٌ، ولا وَهَنَ منه عزم، حتى نضبتْ قوتُهُ، وانطفأتْ شعلةُ حياتِهِ، وهو في سنٍّ يُؤمَّلُ منه فيها المزيدُ من العطاء".[2]

والدافع الآخر من تأليف العزّاويّ كتابه هذا هو الظلم الذي لَحِقَ هذا الأديب، وقد صرح العزّاويّ بذلكَ حينَ قالَ: " لقد ظلمه معاصروه، فأقصوه عمّا كان يليق به من مناصب علمية وإدارية، وفرضوا عليه حياة العدم والبؤس، ثمَّ تنادوا لطمسِ ذكره بعد موتِهِ، فلم يُكتب عنه إلاّ القليل القليل الذي لا يناسبُ عظمةَ أدبِهِ، ولا يكفي للكشف عن جليل أثرِهِ في الأدب العربيّ المعاصر".[3]

(11) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث:

صدر كتاب العزّاويّ هذا عن دار الشؤون الثقافية العامة في بغداد عام 1995م. وقد وزّعه على خمسة فصول، تناول في الفصل الأول تيسير النحو في التراث العربي. أما الفصل الثاني فقد تناول فيه بدايات التأليف النحوي التعليمي في العصر الحديث، وخصّص الفصل الثالث لدعوات التيسير.

استأثر الفصل الرابع من هذا الكتاب بالبحث في محاولات التيسير الشاملة وعرض أربعة منها هي:

1- محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو).
2- محاولة شوقي ضيف في كتابه (تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع منهج تجديده).
3- محاولة أحمد عبد الستار الجواري في كتبه (نحو التيسير، ونحو الفعل، ونحو المعاني، ونحو القرآن).
4- محاولة مهدي المخزومي في كتابيه (في النحو العربي نقد وتوجيه) و(في النحو العربي قواعد وتطبيق).

---

[1] ينظر: هذا البحث، الفصل الرابع (آراؤُه في التصويب اللغوي)، المرحلة الثانية تشدّدُهُ في التصويب اللغوي:

[2] زكي مبارك سيرته الأدبية والنقدية، د. نعمة رحيم العزّاويّ، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م: 7 .

[3] المصدر نفسه: 8 .

واقتصر الدكتور العزّاويّ عند عرضه هذه المحاولات على نقد ثنتين منها هما محاولتا الجواري والمخزومي.

الفصل الخامس هذا الكتاب خصّصه العزّاويّ لتعقيباته واستنتاجاته وقد وازن فيه بين مصطلحي (التجديد) و(التيسير) قبل أن يتناول محاولتي الجواري والمخزومي بالنقد والتقويم.

(12) من معجم أبي حيان التوحيدي:

صدر هذا الكتاب من كتب الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ عن دار الشؤون الثقافية العامة في وزارة الثقافة والإعلام، ضمنَ سلسلة (الموسوعة الصغيرة) عام 1997م.

يُعدُّ هذا الكتاب خطوة مهمةً على طريق تأليف معجم تاريخيّ للعربية، هذا المعجم الذي دعا إلى تأليفه المرحوم الدكتور إبراهيم السامرائي.

آثر العزّاويّ أن يقتصر كتابه هذا على ما جاء في كتاب (مثالب الوزيرين) من مادة لغوية، وبدأ بالتعريف بكتاب (مثالب الوزيرين) ثمَّ رتب معجمه المنتقى من هذا الكتاب على الحروف الهجائية، فكانت المادة الأولى فيه (أتى)[1] وختم مواد المعجم بمادة (ويح) التي كان تسلسلها فيه (203).[2]

(13) مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة:

صدر هذا الكتاب من كتب الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ ضمن منشورات المجمع العلمي (1421هـ – 2001م)، وطبع في مطبعة المجمع العلمي، وهذا الكتاب في الأصل محاضرات ألقاها الدكتور العزّاويّ على طلبة الماجستير والدكتوراه في جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد) ضمنَ مفردات مادة (مناهج البحث اللغويّ).

اقتضت طبيعة هذا الكتاب أن يقع في قسمين. تناول العزّاويّ في القسم الأول مفاهيم ومصطلحات في علم اللغة، تُعدّ توطئةً لدراسة مناهج البحث اللغوي، وتناول في القسم الآخر مناهج البحث اللغوي، فعقد لكل منها فصلاً توخى فيه الإحاطة بالجانبين النظري والتطبيقي للمنهج، متلمساً جذوره في التراث اللغوي العربي، وقد تناولت جهود العزّاويّ في متن اللغة التي توَّجَها بهذا الكتاب في المبحث الثاني من الفصل الثاني من هذا البحث.

(14) التعبير الصحيح:

صدر هذا الكتاب للعزّاويّ عن دار الشؤون الثقافية العامة في بغداد عام 2001م، وهو من كتب التصويب اللغويّ، جمع مادّتَهُ العزّاويّ من مقالاتِهِ المنشورة في الجرائد العراقية ومنها (الثورة) و(الجمهورية) و(العراق) تحت عنوان(نحو وعي لغوي).

قالَ الدكتور العزّاويّ في مقدمة كتابه هذا: " يضم هذا الكتاب تصحيحًا لمجموعةٍ كبيرة من الأخطاء الشائعة التي تجري بها ألسنة مثقفينا وأدبائنا وأقلامهم، اقتبستها مما تنشره صحافتنا الوطنية من مقالات وقصص وشعر، وتقدمه إذاعاتنا المسموعة والمرئية من أخبارٍ وأحاديث وقصص تمثيلية ".[3] وذكر أنَّه بدأ نشر تصحيحاته اللغوية هذه، لتكون استمرارًا لما كان

---

[1] ينظر: من معجم أبي حيان التوحيديّ، د. نعمة رحيم العزّاويّ، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية)، بغداد 1997م: 19 .

[2] ينظر: المصدر نفسه: 183 .

[3] التعبير الصحيح، د. نعمة رحيم العزّاويّ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 2001م: 5.

الأستاذ المرحوم إبراهيم الوائلي ينشره من تصحيحات في جريدة الثورة، في زاويته الأسبوعية المعنونة (من أغلاط المثقفين).[1]

(15) شاركَ في تأليف أكثر من (أربعة عشر) كتابًا منهجيًّا لمختلف المراحل الدراسية.

ثانياً: الكتب الماثلة للطبع:

(1) أبو حيان التوحيديّ لغويًّا، مقبول للنشر في دار الشؤون الثقافية، بغداد.

(2) فصول في اللغة والنقد (جزآن).

(3) معجم الأوهام والأخطاء في صيغ الأسماء:

وهو معجم تلفظ، ذكر فيه العزّاويّ الألفاظ التي يُخطئ المعاصرون في بنيتها، وينطقونها على غير الوجه الذي نصّت عليه كتب اللغة، ولم يُقصر معجمه هذا على ما يهم فيه المعاصرون فحسب، بل أوردَ طائفةً من الألفاظ التي تُنطق على أكثر من وجه، ويَقصرها المعاصرون على وجهٍ واحد، وقد رتب العزّاويّ هذا المعجم على الحروف الهجائية.

ثالثاً: البحوث المنشورة في المجلات العلمية والأدبية:

(1) محاولات التيسير وكتاب (رأيٌ في الإعراب)

يعد هذا البحث باكورة البحوث المنشورة للعزّاويّ، وقد نشره في مجلة (المعلم الجديد)، التي تصدرها وزارة التربية والتعليم في الجمهورية العراقية، ردَّ فيه العزّاويّ على صاحب كتاب (رأي في الإعراب) الشيخ يوسف كركوش، وحمله حماس الشباب المأخوذ ببريق التجديد إلى النقد على الأستاذ إبراهيم مصطفى صاحب كتاب (إحياء النحو)، فوصف محاولة إبراهيم مصطفى بأنها " ليست محاولة تيسير، وإنما هي محاولة أخرى لإبراز فلسفة جديدة في مسائل النحو، هي أصعب وأعسر من فلسفات النحاة القدامى، ولذا لم يكن كتاب (إحياء النحو) من كتب التيسير التي تهوّن النحو، وتخفّف ثقلَ قضاياه، بل هي محاولة عسيرة متكلّفة لا يصحُ الاعتماد عليها في تيسر النحو".[2]

ورأى العزّاويّ أن كتاب الشيخ يوسف كركوش (رأيٌ في الإعراب) في جملته قائمٌ على فكرة إبراهيم مصطفى، وأنَّ الشيخ أخفى ذلكَ على القارئ.[3]

ومن خلال تصفحي أعداد مجلة (المعلم الجديد) وجدتُ ردًّا للشيخ يوسف كركوش على كلام العزّاويّ، وقف فيها الشيخ عند ملاحظات العزّاويّ المذكورة وغيرها، وناقشها مدافعًا عن كتابه وآرائه فيه.[4]

---

[1] يُنظر: المصدر نفسُهُ.

[2] محاولات التيسير وكتاب (رأيٌ في الإعراب)، نعمة رحيم العزّاويّ، المعلم الجديد، مجـ21، ج6، مطبعة المعارف، بغداد 1958م: 116.

[3] ينظر: المصدر نفسه: 116، 117 .

[4] ينظر: مناقشة كلمة محاولات التيسير وكتاب(رأيٌ في الإعراب)، يوسف كركوش، المعلم الجديد، مجـ22، ج4، مطبعة المعارف، بغداد 1959م: 138 – 143.

(2) ملامح من العربية القديمة:

نُشِرَ هذا البحث للعزّاويّ في مجلة البلاغ في قسمين موزعًا على عددَيْنِ من هذه المجلة هما العدد الأول والثاني اللذانِ صدرا في العام 1974م.

تابع الدكتور العزّاويّ في هذا البحث جهودَ من سبقه من الباحثين في تلمّس المراحل الأولى للعربية، وأجمل بعض النتائج التي وصل إليها سابقوه منها:[1] ان العربية القديمة كان فيها الكثير من المُعَلاّت، وإنما كانت تميل إلى التصويت وكانت الحركة في ذلكَ الدور تنطق حرفًا، ثمَّ أخذت تتخلص من الصوتية، وأن العربية القديمة كانت تجيز النطق بالكلمات الساكنة الأوائل قبل أن تتوصل إلى ما يسمى بـ (همزة الوصل)، وأن العرب في الأدوار الأولى لم يكونوا يُسكِّنون الحرف الأخير من الكلمة عندما يقفون عليه، وإنما كانوا يَدَعونَ حركتَهُ عليه ثمّ يمدّون الحركة، وأن التقاء الساكنين كان موجودًا في هذه اللغة الفصيحة، وأن الأسماء كلها كانت مصروفةً في الأطوار الأولى من حياة العربية.

(3) ظواهرُ لغويةٌ في عامية العراق:

نشر هذا البحث في مجلة (التراث الشعبي) عام 1974م، وقرّر العزّاويّ فيه أن التطور ينجم عن عوامل معيّنة، تؤثر في الألفاظ فصيحها ودارجها، وضربَ أمثلةً على هذه العوامل ممثلاً لها بما يجري على السنة العوام في العراق، ومن هذه العوامل:[2]

1- تجاور الأصوات (المماثلة)
2- المخالفة (التغاير)
3- القياس الخاطئ (التوهم)
4- التطور الدلالي
5- الإبدال
6- قانون السهولة والتيسير
7- انتقال لهجات قديمة
8- ضعف أصوات المد الطويلة الواقعة في أواخر الكلمات
9- الميل إلى تذكير ما يجوز تذكيره وتأنيثه
10- الاستغناء عن كثرة المترادفات.

(4) تصويب ما وقع من تصحيف وتحريف في كتاب (الاستدراك على سيبويه) لأبي بكر الزبيديّ:

نشر هذا البحث في مجلة (المورد) في العام 1975م، استدركَ فيه العزّاويّ على ما فات محقق كتاب (الاستدراك على سيبويه) المستشرق الإيطالي (جويدي)، وذكر جملة من الأخطاء التي وردت في التحقيق بعد أن أثنى على جهد المحقق فيه.[3]

(5) مناهج التَّصويب اللغويّ:

نشر هذا البحث في مجلة (المورد) عام 1977م، وقف فيه العزّاويّ موقفاً وسطاً في مسألة التصويب اللغويّ، واكتفى بعرض آراء النقاد المتشدّدين منهم والمتساهلين، قدماء ومحدثين، ورجَّحَ في خاتمة بحثه هذا رأيَ أستاذه الدكتور إبراهيم السامرائي الذي جمع بين

---

[1] يُنظر: ملامح من العربية القديمة، نعمة رحيم العزّاويّ، البلاغ، ع(2،1)، 1974م: 47 – 53، 41–50.

[2] ينظر: ظواهر لغوية في عامية العراق، نعمة رحيم العزّاويّ، التراث الشعبي، ع12، السنة الخامسة، بغداد 1974م: 7-16.

[3] ينظر: تصويب ما وقع من تصحيف وتحريف في كتاب (الاستدراك على سيبويه) لأبي بكر الزبيديّ، نعمة رحيم العزّاويّ، المورد، مجـ4، ع1، 1975: 251-254.

المذهبين التشدّد والتساهل.[1]

(6) لغة المتنبيّ بين خصومِهِ وأنصارِهِ:

نُشِرَ هذا البحث في مجلة (الطليعة الأدبية) عام 1977م، رأى فيه العزّاويّ أن شعر المتنبي كان ملتقى ثلاث فئاتٍ من النقاد: فئةٌ تعصَّبتْ لهُ، وأفرطت في الإعجاب به، حتى لم ترَ لهُ شيئًا يُعاب، وفئةٌ غالت في التعصّب عليه، والغض من شأنِهِ، ولم يكن يهمها من شعره إلاّ العيوب.[2]

"وأمّا الفئةُ الثالثة من النقاد فهي التي توسطت بين الفئتين، وهدفت إلى التقريب بين الخصوم والأنصار، ويمثل هذه الفئةَ القاضي الجرجاني الذي ألَّفَ كتاب (الوساطة) ليتبنى في هدوءٍ، وبعيداً عن اللجاجة، ما في شعر المتنبيّ من ضعف وقوة ".[3]

وأورد العزّاويّ في بحثه الملاحظات التي أثارها الخصوم حول لغة المتنبي وأشفعها بردود أنصارِهِ عليهِمْ ولم يقف العزّاويّ عند مقاييس الصواب والخطأ طويلاً في هذا البحث في حين أخضع ما أورده في أشعار المتنبي ومآخذ خصومِهِ عليه إلى مقاييس الجودة والرداءة ليقف طويلاً عند هذا الجانب من جانبي النقد اللغوي.[4]

(7) حركات الإعراب:

نُشر هذا البحث في مجلة (البلاغ) عام 1977م، واكتفى فيه العزّاويّ بعرض آراء علماء اللغة - قُدامى ومحدثين – بحركات الإعراب،وهو انها علامات على المعاني المختلفة، التي تلحق الأسماء وتتعاقب عليها من فاعلية أو مفعولية أو إضافةٍ أو غير ذلكَ. وتبع العزّاويّ هذا الرأيَ مشيراً إلى ما شذَّ عن الإجماع وهو رأي أبي علي محمد بن المستنير، المعروف بقطرب (206هـ) وهو أن الحركات جيءَ بها للسرعة في الكلام، وللتخلّص من التقاء الساكنين عند اتِّصال الكلام. وتبع هذا الرأي من المحدثين – كما هو معروف – الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة). وقد ذكر العزّاويّ ردّ المحدثين على قطرب وأنيس.[5]

(8) تطوير النحو المدرسي:

نُشِرَ هذا البحث في مجلة (المعلم الجديد) عام 1979م، عرض فيه العزّاويّ طائفةً من المسائل النحوية التي مازال يؤخذُ بها الطلبة، واقترح تعديلها إلى صورٍ أُخرى مُيسَّرة، اقترحها مستهديًا في ذلكَ بآراء علماء النحو العربيّ. من هذه المسائل:[6]

1- موضوع (لا النافية للجنس)، فبعد أن ذكر العزّاويّ الوجوه الإعرابية لاسم (لا) النافية للجنس، نَقَّبَ عن الرأي الأيسر، وهو ما ذهب إليه السيرافيّ والزجّاج وأبي بكر الزبيديّ، الذين يعربون اسم (لا) النافية للجنس المفرد منصوبًا بغير تنوين.

---

(1) ينظر: مناهج التصويب اللغوي، نعمة رحيم العزّاويّ،المرد، مجـ 6 ، ع1، 1977: 13-20.
(2) ينظر: لغة المتنبيّ بين خصومِهِ وأنصارِهِ، د. نعمة رحيم العزّاويّ، (الطليعة الأدبية)، ع 10، 1977م: 3، 4.
(3) المصدر نفسه: 4.
(4) ينظر: المصدر نفسه: 7-12 .
(5) ينظر: حركات الإعراب، د. نعمة رحيم العزّاويّ، مجلة البلاغ، ع 10، 1977م: 64-68.
(6) يُنظر: تطوير النحو المدرسي، د.نعمة رحيم العزّاويّ، المعلم لجديد، مجـ 41، ج1، 1979م:69-75.

2- وفي موضوع (النداء) يميل إلى عدّ المنادى العلم المفرد، أو النكرة المقصودة مرفوعًا، وعدِّ المنادى في غير هذين النوعين منصوبًا.

وهكذا مرَّ الدكتور العزّاويّ على طائفة من المسائل وبحث لها في التراث النحويّ العربيّ عن حلولٍ أيسر، ودعا إلى إحيائها، واعتمادِها بديلاً لما هو معهود.

(9) القافيةُ في التراث النقديّ:

نُشِرَ هذا البحث في مجلة البصرة، العدد الرابع، في العام 1980م. عرض فيه العزّاويّ لآراء النقاد القدامى في هذا العنصر الشعريّ، مسجِّلاً ملاحظاتِهم حولَهُ، بعد أن أحصاها في كُتُبِ النقدِ واللغة، وقد سجَّلَ عناية النقاد بالقافية حتى بلغت عند بعضهم هذه العناية إلى الحدِّ الذي رأى فيه أن القافية هي أهم ما في البيت الشعري.

قسَّم الدكتور العزّاويّ أحكام النقاد على القافية على قسمين، تناول في أولِهما: الأحكام التي دفع إليها الاستحسان، وذكر في الآخر الأحكام التي صَدَرَ فيها أصحابُها عن الاستهجان.[1]

(10) الملكة اللسانيةُ:

نُشِرَ هذا البحْثُ في مجلة (دراسات للأجيال)، العدد الثاني، في العام 1980م. وازن الدكتور العزّاويّ في هذا البحث بين نظرة القدامى والمحدثين إلى اكتساب اللغة، ورأى أن اللغويين القدامى لم يكونوا يفصلون بين الوراثة واللغة، وأنَّهم نظروا إلى المَلَكَة اللسانية على أنها كانت سليقة للعرب في عصور الفصاحة والاستشهاد. ذهب المحدثون إلى أنَّ اللغة مُلكُ من يتعلمها لا أثر فيها للوراثة أو الجنس، فالإنسان يكتسب لغة المجتمع الذي يعيش فيه سواء أكانت هذه اللغة لغة آبائه وأجدادِهِ أم لم تكن.

وطفق العزّاويّ بناءً على هذا الأساس يتابع الآراء طارفها وتليدها، مطيلاً الوقوف عند رأي ابن خلدون (808هـ) من القدماء، لما في هذا الرأي من الجدّة والأصالة، ولأنَّ آراءهُ جاءت تتويجاً لآراء من سبقه من فصل بين الوراثة واكتساب اللغة أمثال الفارابي (339هـ)، الذي كان يرى أن السماع المستمر للغة يُفضي إلى ارتساخ سننها ومواصفاتها في النفس، والقاضي الجرجاني (392هـ) الذي ذهب إلى أن المَلَكَة اللسانية تحصل بالسماع والرواية والحفظ.

"وأما ابن سينا (428هـ) فقد صنَّفَ العلوم من حيث طرائق اكتسابِها، فجعل اللغة تلقينًا قائماً على المواظبة المفضية إلى حصول الملكة بالضرورة، وثمرة المواظبة أن نتحول باللغة من الاستعمال بالقصد إلى الممارسة اللغوية".[2]

وجاء ابن خلدون فأفاضَ في وصف الملكة اللسانية، ووصفَ اكتسابها وصفاً علمياً دقيقًا، وردّ على اللغويين القدامى الذين ظنوا أن العرب نطقوا لغتهم بالطبع، وأنهم كانوا يولدون واللغة الصحيحة الفصيحة في دمائهم. فالعربيّ في رأي ابن خلدون – وهو الرأي العلمي الصحيح – لم يولد واللغة تجري في عروقِهِ، ولم يفطره الله على النطق الصحيح السليم، كما وَهِمَ القدامى من اللغويين وإنما كان يكتسب اللغة، ويتعلَّمُها من بيئتِهِ، بتكرار السماع لها، ومداومة استعمالها.

وإذا عزَّ وجود المُناخ اللغوي السليم وشاب هذا المُناخ كدرة اللحن والخطأ، رأى ابن

---

[1] ينظر: القافيةُ في التراث النقديّ، د. نعمة رحيم العزّاويّ، مجلة البصرة، ع 4، 1980م: 9-16.
[2] الملكة اللسانية، د. نعمة رحيم العزّاويّ، دراسات للأجيال، ع2، 1980م: 55.

خلدون أن يصطنع هذا المُناخ اصطناعًا. ورأى العزّاويّ أنَّ ابن خلدون وضع الحلَّ الصحيح للمشكلة اللغوية، "وما هذا الحل إلا حفظ كلام العرب، ومداومة سماعه، والارتواء التام منهُ، ثمَّ محاكاته والنسج على منوالِهِ. فبالحفظ والسماع المستمر، والمحاكاة الدائمة، تحصل الملكة اللسانية التي نفتقر إليها، ويفتقدها أبناؤنا " [1] وارتضى العزّاويّ الحلَّ الذي تقدم به ابن خلدون، ورأى أنَّهُ حلٌّ ناجعٌ، اثبتت التجربة صحَّتَهُ، وآخذ على مناهج اللغة العربية في مدارسنا وجامعاتنا إهمالها الفاضح للنصوص الأدبية، فلا يكاد يطرق سمع الطالب شيءٌ منها إلا نادرًا، وما تقدمه كتب الأدب والمطالعة من هذه النصوص - بعلم المدرس وربما بتشجيعه - إلى ما حولها من شروح وتعليقات، وكأنَّ المهم هو تحليل النص، والتعقيب عليه، لا مفرداته وتراكيبه، وصيغه واستعمالاتِهِ.[2]

ولم يقبل العزّاويّ في بحثه هذا كل ما قرَّرَه ابن خلدون، ولاسيَّما فصله بين المَلَكَة وصناعة العربية وقال: " إن ابن خلدون غلا غلوًا كبيراً في رأيه هذا، ونحنُ إن نوافقه على أنَّ المَلَكَة تحصل من مداومة سماع وقراءة (كذا) النصوص البليغة، فإننا لا نوافقه على انعدام الصلة بين المَلَكَة وعلم النحو، كما لا نوافقه على استغناء المَلَكَة عن قوانين العربية، لأننا نؤمن أنَّ هذه القوانين هي الحارس للمَلَكَة ".[3]

(11) الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة:

نُشِرَ هذا البحث المهم في مجلة المورد عام 1981م، بدأه الدكتور العزّاويّ بالتفريق بين (اللغة) و(الكلام)، ثمَّ وقف عند مصطلحات (اللفظ) و(القول) و(الكلمة) و(الكلام) و(الجملة)، ثمَّ وقف عند رأي ابن جني (392هـ) في (الكلام)، الذي رأى أن شرطه أن يفيد معنى تامًّا، يحسنُ السكوت عليه.

أيَّد العزّاويّ هذا الرأي ورأى أنّهُ فهْمٌ سليمٌ، يوافقه رأي اللغويين المحدثين، وإنْ خالفَ رأي جمهور النحاة.

درس العزّاويّ في هذا البحث الجملة بين الاسمية والفعلية، وذكر آراء النحاة، قدماء ومحدثين، مدليًا دلوه معهم، ثمَّ وقف عند الحذف والاستتار في الجملة، ثمَّ عند التقديم والتأخير في ركنيها، والتقديم والتأخير في متعلقاتها، ثمَّ تطرَّقَ إلى التنغيم في الجملة العربية قبل أن يتطرق إلى حركات الإعراب فيها، وتنازع الأفعال، وأخيراً وقف عند الجملة العربية والشعر.

(12) الفصيحة والفصحى:

نُشِرَ هذا البحث في مجلة البصرة عام 1981م، وهو يمثل المرحلة الأولى من التفكير النقدي عند العزّاويّ، وهذا يُلمَسُ من دعوة العزّاويّ فيه إلى التساهل على الأدباء والكُتَّاب والمثقفين في مسألة النقد اللغوي، وهذا ما يُفْهَمُ من قولِهِ: " إنَّ الفصيحَ الذي هو ضدُّ العاميّ هو المستوى الذي ينبغي أن ننشده اليوم، أما الأفصح، أو الفصحى فهو مستوى تطلبُهُ من اللغويّ المتخصّص العارف بالموثَّق والنقي من الاستعمالات. وهذا المنهج هو الذي يضمن إقبالَ الناسِ على اللغة، ويدفعُهُم إلى استعمالِها "[4]

---

[1] المصدر نفسه: 57.
[2] ينظر: المصدر نفسه .
[3] المصدر نفسه : 59.
[4] الفصيحة والفصحى، د. نعمة رحيم العزّاويّ، مجلة البصرة، ع12، 1981م: 195.

(13) الخيال في العمل الأدبيّ:

نُشِرَ هذا البحث في مجلة (الطليعة الأدبية) عام 1984م. رأى الدكتور العزّاويّ في هذا البحث أنَّ العاطفة سبب إنشاء النصِّ، والباعث الأول على إبداعِهِ، وهي السبب في جنوح الأديب إلى الخيال ليستطيع التعبير عن عاطفته، ويتمكن من إثارة نظيرها في نفس قارئِهِ وسامِعِهِ. والخيال وسيلة لغوية يلجأُ إليها الأديب ليهيج في نفس المتلقي نظيرَ ما عندَهُ من شعور. فالخيال يساعد على إعادة تشكيل اللغة تشكيلاً جديدًا، يخرجُ بها عن صورتِها المعهودة في الكتابات الاعتيادية.[1]

(14) الجانب اللغويّ في جهد نازك الملائكة النقديّ:

نُشِرَ هذا البحث في مجلة (الأقلام) عام 1985م. دخل العزّاويّ هذا البحث من مدخل صَوَّر فيه العلاقةَ بين الشعراء قديمًا، وبعد أن استقرأ أمثلةً على هذه العلاقة، استنتج أنَّ الشاعرَ القديمَ كان يأبى أنْ يُذْعِنَ لأحكامِ النُّقاد، وأنَّ الدَّارسينَ القُدامى لم يَرْتضوا أن يجعلوا الشعرَ بأيدي اللغويينَ، ولكنهم اطمأنوا إلى الأدباء والكُتَّابِ، ورضوا بأن يكونوا نَقَدَةً للشعرِ، وخَلُصَ العزّاويّ في هذا المدخل إلى أنَّ الشعراء أنفسَهُمْ كانوا هم النقاد الأوائل في اللغة العربية. وهو ربطٌ يَنُمُّ على فِطنةِ الكاتب ومعرفتِهِ بأدواتِهِ، لأنَّ العزّاويّ من خلال هذا الربطِ، أعطانا القيمةَ الأولى المتوخاة من هذا البحث، وهي أنَّهُ تناولَ فيه شاعرةً ناقدةً هي نازك الملائكة. فالشعراءُ أبصرُ من غيرهم بالشعر، وأقربُ إلى تلمّسِ مرامي أهلِهِ.[2]

ألجأتْ وفرةُ الآراء النقديةِ عند الشاعرةِ الناقدةِ نازك الملائكة الدكتورَ العزّاويّ إلى أن يختار من آرائِها ما اتَّصَلَ بلغة الشعر وأسلوب الأداء فيه، فنظر إلى جانب النقد اللغويّ النظري عند نازِك الملائكة، ولخَّصَ آراءها في هذا الجانب بالتفاتها إلى أهمية جانبَيْ النقد اللغوي وهما:

1- النقد اللغويّ القائم على مقاييس الصواب والخطأ، وأسباب انصراف النقاد المعاصرين عنه، وقد فصل فيه العزّاويّ القول.[3]

2- النقد اللغويّ القائم على مقاييس الجودة والرداءة. وفيما ذهبتْ إلى أن الجانب الأول من النقد توجبُهُ حماية اللغة، ويَفرضُهُ الوفاء للأُمَّة، دعت إلى أن يهتمَّ النقاد بالنقد اللغوي القائم على مقاييس الجودة والرداءة، ورأت أن هذا الضرب من النقد، هو الذي ينسجم مع طبيعة الأدب، ويلائم الظاهرة الأدبية، بوصفها ظاهرةً لغويةً في جوهَرِها.[4]

ثمَّ التفتَ الدكتور العزّاويّ إلى الجانب الآخر من جهد نازك لملائكة النقدي وهو جانب (النقد اللغويّ التطبيقي)، وعرض فيه لآراء نازك الملائكة في دراستها شعر علي محمود طه المهندس. ووازن العزّاويّ عند بحث هذا الجانب من جهد نازك الملائكة بينَهَ وبين الجانب الأول وهو (النقد اللغويّ النظريّ)، فوقف عند مقياس الصواب والخطأ وقفةً قصيرةً، بعد أن استوفى دراسة هذا المقياس في بحثه الجانب الأول، ليبسط القول في المقياس الآخر للنقد اللغوي، وهو مقياس الجودة والرداءة، الذي وقف فيه عند (نسيج الشعر) " وهو ما يكوّن العبارة الشعرية من

---

(1) يُنظر: الخيال في العملِ الأدبيّ، د. نعمة رحيم العزّاويّ، مجلة الطليعة الأدبية، ع3، 1984م: 26-29.

(2) يُنظر: الجانب اللغوي في جهد نازك الملائكة النقديّ، د. نعمة رحيم العزّاويّ، الأقلام، ع 11، 1985م: 79، 80.

(3) ينظر: المصدر نفسه : 81، 83.

(4) ينظر: المصدر نفسه : 83، 84.

وحدات لغوية، تتمثَّلُ في الصوت اللغوي، أصغر وحدة لغوية، ثمَّ المفردة، والتركيب "[1] و(بناء الشعر)، فقد درست نازك الملائمة بناء القصيدة، وهيكلها العام، فانتهت إلى تقسيم هذا الهيكل على ثلاثة أقسام وهي: الهيكل المُسَطَّح، والهيكل الهرميّ، والهيكل الذهني.

(15) دفاعٌ عن النحو العربيّ:

نشر هذا البحث في مجلة المورد عام 1986م، وقد صرَّحَ في بدايتِهِ العزّاويّ أنَّهُ لم يكتب هذا البحث ليعالجَ أسبابَ الضعف الغويّ، وإنما قصد من ورائِهِ إلى تجلية جوهر النحو العربيّ، وتحديد ما شابَ هذا الجوهر من أعراض كدَّرت صفاءهُ وذهبتْ بنضارتِهِ. لهذا عمد العزّاويّ في هذا البحث إلى ذكر عيوب النحو العربي، وتعداد نقائصِهِ، متَّخِذًا من هذا سبيلاً للإشادة بمكانة هذا النحو، لأنَّ تنزيه النحو مما شابَهُ، وتخليصَهُ مما عَلَقَ به، هما في نظر العزّاويّ السبيل إلى إظهار حقيقة جوهر هذا النحو، وإبراز المستور من فضله.

(16) اللغة العربية وتحديات العصر:

نُشِرَ هذا البحث للمرة الأولى في مجلة (الآداب) البيروتيَّة في الأعداد (1-3) عام 1986م، ولم أوفق إلى الحصول على تلكَ الأعداد، ثمَّ نُشِرَ مرّةً أخرى ضمنَ كتاب (التحدّي والاستجابة في الثقافة العربية المعاصرة)، الذي ضمَّ بحوث المؤتمر العام الخامس عشر لاتحاد الأدباء والكُتَّاب العرب العام، الذي عُقِدَ في بغداد من السابع عشر إلى الثالث والعشرين من آذار عام 1986م.

عرض العزّاويّ في هذا البحث للتحديات التي واجهتها العربية، وكيف خرجت منها منتصرة، وتابع كلَّ تحدٍّ منها متابعة تاريخية داعمًا كلامَهَ بالأدلة والحُجج، والآراء والشواهد.[2] وهذه التحديات هي:

1- الاستلابُ، وقد عرض العزّاويّ لهذا التحدي الذي ظهر في مطلع العصر الحديث، وذكر من صوره (التتريك، والعامية، والفرنسة).

2- السَّطْو، وهو تحدٍّ آخر تعرضت لهُ العربية منذ فجر العصر الحديث، وقد تمثل بسرقة تراثها، ونهب الخزائن التي انطوت على ذخائرها العقلية والأدبية.

3- الغزو، وقد تمثل هذا التحدي بالأصوات التي ارتفعت هنا وهناك تصفُ العربية بالعجز عن أداء العلوم الحديثة، وتنعتها بالقصور عن استيعاب ما استجد في هذا العصر من منجزات الحضارة، ومعطيات المدنية.[3]

4- الضمور، ومما واجهته العربية في هذا العصر الدعوة إلى ضمورها، وطرح ما زُعم أنَّهُ يُثقل معجمها من كلمات غريبة، وصيغ وتراكيبَ مهجورة، وخطر ما يُفضي إلى نموّها من إطلاق القياس، والأخذ بمبدأ الاشتقاق.

عرض الدكتور العزّاويّ هنا لظاهرة ثراء العربية، وما جَرَّتْهُ هذه الظاهرة على العربية في هذا العصر من تُهمٍ غريبة، منها ما وصفها به بعض المستشرقينَ بالتضخّم، ودعوتهم إلى

---

[1] المصدر نفسه : 85.

[2] يُنظر: التحدي والاستجابة في الثقافة العربية المعاصرة (بحوث المؤتمر العام الخامس عشر للاتحاد العام للأدباء والكُتَّاب العرب)، بغداد، 17-23 آذار 1986م: 3/243-283.

[3] ينظر: المصدر نفسه : 260-265.

نبذ كثير من مادتها، ومن مظاهرها دعوة البعض إلى إلغاء المترادفات، ودعوة البعض الآخر إلى تخليص المعجم العربي من المهجور من الألفاظ.

وذكر الدكتور العزّاويّ ردود محبّي هذه اللغة على تلكَ المزاعم.[1]

5- التصعيب، وقد عرض الدكتور العزّاويّ لهذا التحدي، الذي واجهته العربية وانقسام المدافعين عن العربية في معالجة هذه الأزمة إلى فئات ثلاث، فصَّل العزّاويّ آراء كل فئةٍ منها معقِّبًا عليها.[2]

6- التحريف، وقد فصَّل الدكتور العزّاويّ في ذكر جوانب هذا التحدِّي وموقف علماء العربية الغيارى منهُ.[3]

(17) في النحو المدرسيّ قضايا مطروحةٌ للمناقشة:

نُشِرَ هذا البحث في مجلة (المعلم الجديد) عام 1986م، وقد ناقش فيه الدكتور العزّاويّ جملةً من القضايا النحوية، واقترح إعادة النظر في طريقة تقديمها في النحو المدرسيّ منها:[4]

الفاعل والمبتدأ وإعرابهما، مصطلحات الإعراب والبناء ، أقسام الكلمة، إعراب اسم (إنَّ) وخبرها، واسم (كان) وخبرها، إعراب المنادى المفرد، إعراب الفعل المضارع، الفعل بين الإعراب والبناء، الاسم المنادى بين الإعراب والبناء، إعراب (كم) الاستفهامية والخبرية، إعراب صيغة الاختصاص، الإعرابان التقديريّ والمحليّ.

(18) جهود الدكتور الجواريّ في تجديد النحو وتيسيره:

نُشِرَ هذا البحث في (مجلة الضاد) التي كانت تصدرها الهيأة العليا للعناية باللغة العربية، بدأه الدكتور العزّاويّ بمقدمة عاد فيها إلى ذكرياته مع الدكتور الجواري في دار المعلمين العالية، فأطرى على حسِّ التجديد الذي كان يتمتع به أستاذه الجواري رحمه الله، ثمَّ ذكر نبذةً من سيرته العلمية وأهمَّ آثارِهِ.

وازنَ العزّاويّ بين التجديد والتيسير، ورأى أن الجواري لم يختلف عن صنويه إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي في النظرة إلى التيسير، من حيث أنه خطوة غير كافية، ما لم يُمَهَّدْ لها بتجديد النحو وإصلاحِهِ، فإصلاح الدرس النحويّ، وإقامته على أسس جديدة هو الخطوة الأولى على طريق التيسير.

أُسس التجديد والتيسير عند الجواري:

رأى العزّاويّ أن الجواري أقام منهجه التجديدي على جملة أسس هي:

1- تحرير النحو من مفهومه الضيق من خلال توسيع مفهومه ومدِّ وظيفته لتشمل قوانين تأليف الكلام، وبذلك يتعدى الإصلاح عند الجواري إلى إصلاح الدرس البلاغي، وربط النحو بعلم المعاني.

2- إلغاء العامل، فقد رأى الجواري أن العامل في الإعراب هو السبب الأول الذي

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 266-272.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 272-275.

(3) ينظر: المصدر نفسه :275-278.

(4) ينظر: في النحو المدرسيّ قضايا مطروحة للمناقشة، د. نعمة رحيم العزّاويّ، مجلة المعلم الجديد، مجـ 43، ج4، بغداد، 1986م: 30-44.

خرج بالإعراب عن حقيقة معناه، وعن واقع وظيفته في النحو، وهو الذي خلق فيه أبواباً لا لزومَ لها، ولا فائدة منها، وهو الذي عَقَّدَ قواعد الإعراب تعقيدًا لا مزيد عليه.[1] ودعا الجواري إلى أن يكون (العمل) في النحو في موضع العناية والاهتمام. أما موضوع (العامل) فالأولى به أن يُطرحَ ويُنبذَ، والذي يجب أن تصرفَ فيه العناية في موضوع (العامل) هو (المعاني) التي تكون عليها الألفاظ ولا سيما الأسماء والأفعال.[2]

3- الاعتماد على القرآن في رسم صورة النحو: فقد رأى الجواريّ ألاّ معدى لمن يروم تجديد النحو وتيسيره من أن ينظر إلى القرآن على أنه دستور العربية، ومستودع عبقريتها، ومظنَّة جوهرها وخصائصها ... وقد ضربَ الجواري أمثلةً كثيرةً على القواعد التي لم تقم أصلاً على عبارة القرآن.[3]

4- التفسير الفني للجملة، فقد رأى العزّاويّ أن الجواري في منهجه الجديد لم يخرج عن رأي المحدثين بشأنِ صورة الجملة العربية، فهو لم يُرد أن يفسّرها تفسيراً منطقيًّا، أو تفسيرًا عقليًّا مجرَّدًا كما فعل النحاة، وإنما أراد أن يفسرها في ضوء اعتبار آخر، هو الجانب النفسي للمتكلم، أو الجانب النفسي للمتلقيّ.[4]

ثمَّ عرَّجَ العزّاويّ على الصلات الفكرية في مجال تجديد النحو وتيسيره بين إبراهيم مصطفى والجواريّ، وأورد المواضع التي خالف فيها الجواري أستاذه إبراهيم مصطفى، مما نمَّ على أصالة فكر الجواري من جهة، ودقة تتبع العزّاويّ لجهود الرجلين من جهة أخرى.[5]

وختم العزّاويّ بحثَهُ هذا بذكر المآخذ على آراء أستاذه الجواريّ في مجال تجديد النحو وتيسره واصفاً إياها بأنها ثُغْرات طفيفة، وأن أكثرها لا ينال من هذه الجهود، بقدر ما يمثل دليلاً على أصالة الدارس، ورغبته في الاستقلال بالرأي.[6]

(19) أصالة الجملة العربية:

نُشِرَ هذا البحث ضمنَ وقائع ندوة جامعة الموصل – كلية الآداب عام 1990م. تناول الدكتور العزّاويّ في هذا البحث مفهوم (الأصالة)، وأهم سماتها، وقصد بأصالة الجملة العربية السمات التي طبعت هذه الجملة في عصور الفصاحة وظلَّت متوارثة، يحرص عليها الفصحاء، ويمكن تصنيف هذا البحث ضمنَ بحوث النقد اللغوي، إذ انَّ العزّاويّ، الذي قصر بحثه في أصالة الجملة العربية على الجملة الفعلية، عرض أمثلةً على الجمل الفعلية غير الأصلية التي مال نحو استخدامها المحدثون ناكبين بذلكَ عن جادة الفصاحة، وهابطين بالجمل العربية " إلى مستوى من الصياغة عدمت فيه الصحة الدقةُ والطرافةُ والإيجاز والموسيقية ".[7] وسوف أتناول هذا البحث بالتفصيل في الفصل الثالث من هذه الرسالة.

---

(1) ينظر: جهود الدكتور الجواري في تجديد النحو وتيسيره، د. نعمة رحيم العزّاويّ، مجلة الضاد، ج2، 1408هـ – 1989م: 91.

(2) ينظر: المصدر نفسه : 91،92.

(3) ينظر: المصدر نفسه : 100، وينظر: هذا البحث، الفصل الثالث (جهوده في تيسير النحو).

(4) ينظر: المصدر نفسه : 105.

(5) ينظر: المصدر نفسه : 106 – 108 .

(6) ينظر: المصدر نفسه : 113 – 117 .

(7) أصالة الجملة العربية، د. نعمة رحيم العزّاويّ، وقائع ندوة جامعة الموصل-كلية الآداب، 1990م:290.

(20) المباحث النقديّة في كتاب الفَسْر:

نُشِرَ هذا البحث في مجلة المورد عام 1990م. عرَّفَ العزّاويّ في مقدمة البحث بابن جني صاحب كتاب الفسر، وأشارَ إلى أن ابنَ جني في مجال النقد هو دونَ ابن جني في مجال اللغة، إذ لا يعدو عن كونه دارسًا للنقد " يصيبُ ويُخطِئ، ويهتدي ويضلّ، ويُحلِّقُ ويَسفُّ، وهذا دليلٌ على أنَّ كلَّ إنسانٍ مُيَسَّرٌ لما خُلِقَ لهُ، وأنَّ من العسير على الفرد أن يكون قمةً في كلِّ فَنٍ، وطَوْدًا شامخًا في كلِّ موضوع ".[1]

ثمَّ عرَّجَ العزّاويّ على علاقة ابن جني بالمتنبي قبلَ أن يبحث في كتاب (الفسر)، وهدف ابن جني من هذا الشرح، وما رُمِيَ به ابن جني من عصبية للمتنبي، وخطأٍ في التفسير، أو عدم دقة فيه.

عرَّجَ الدكتور العزّاويّ على (**المباحث النقدية العامة**) في كتاب الفسر، إذ قصر بحثه على ما في الجزأينِ المحققَيْنِ من الكتاب، ومن الموضوعات النقدية التي ناقشها: الوضوح والغموض، والصّنعة، والخصومة وعنى بها العزّاويّ الخصومة الشخصية، لا الخصومة الفنية، وأشار إلى فطنة ابن جني إلى هذا الضرب من الخصومة، فكانَ يرى أَنَّ الحَسَدَ هو الذي عصب عيونَ بعض النقاد، فحجب عنها ما كان عليه المتنبي من رفعة فنٍّ، وعلوّ طبقةٍ.[2] وفي موضوع القديم والحديث رأى العزّاويّ أنَّ ابن جني لم يشذَّ عن نقاد عصره، ولم يشأ أن يرفع شعار التعصب للقديم، فقد أعجب بأبي الطيب، وكانَ أحد المنافحين عنهُ.[3] وفي موضوع الدين والشعر رأى العزّاويّ ان ابن جني كان من الذين فرّقوا بينَ الأدب والأخلاق، تبع في ذلكَ معاصره القاضي علي بن عبد العزيز الجرجانيّ، الذي أُثِرَ عنه أنه حمل على أولئكَ الذين غضّوا من أبي الطيب، بسبب ما في شعره من أبيات تكشف عن رقة دين، وفساد اعتقاد في نظرهم. و(الضرورة) من الموضوعات الشعرية التي أشار إليها العزّاويّ في كتاب الفسر " فابن جني ... من النقاد الذين أجازوا الضرورة وأقرُّوا بها، وقد نظر في شعر المتنبيّ على هذا الأساس، وأجاز لهُ تعبيرات، رفضها بعض النقاد ".[4]

وناقش الدكتور العزّاويّ (**المباحث النقدية الخاصّة**) في كتاب الفسر ومنها: تخريج الكلمات والتعابير، نقد الألفاظ، الفصيح والأفصح، وحدة النسج، نقد المعاني، موازنة شعر المتنبي بما هو قريب منه من أشعار الآخرين، وتعقَّبَ ابن جني مصادر شعر المتنبي، ودأب على الإشارة إليها. وبدا للعزّاويّ " أن ابن جني كان من النقاد الذين يرون أن الشاعر إذا أخذ معنى من متقدم، ثمَّ تصرّفَ فيهِ، وزاد عليه ما يجعلُهُ أكثر إحاطة بعناصر ذلك المعنى، وأكثر استيفاءً لجزئياتِه، صار المتأخر أحق بذلكَ المعنى ".[5]

وأوصى العزّاويّ في خاتمة بحثه هذا أن يُؤَلَّفَ في الجهد النقديّ لا بن جني كتاب أو رسالةٌ لاستيفاء ما دقَّ وجلَّ من آرائِهِ النقدية.[6]

---

(1) المباحث النقدية في كتاب الفَسْر، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة المورد، ع2، مجـ 19، 1990م: 119.
(2) ينظر: المصدر نفسه : 124.
(3) ينظر: المصدر نفسه : 125.
(4) المصدر نفسه : 126.
(5) المصدر نفسه : 132 .
(6) ينظر: المصدر نفسه .

(21) في الكتاب اللغوي المدرسيّ:

نُشِرَ هذا البحث في مجلة الضّاد عام 1990م، وكان المؤَمَّل لهُ أن يكونَ حلْقةً من سلسلة، يتناول فيها الدكتور العزّاويّ كتب اللغة العربية المنهجية في العراق بالنقد على أن يكونَ باكورة هذه الكتب كتاب (قواعد اللغة العربية) للصف المتوسط الأول، بيدَ أن هذا البحث بقيَ فردًا لم يُشْفَعْ.

عرَّفَ العزّاويّ في بداية بحثه بكتاب (قواعد اللغة العربية) للصف المتوسط الأول بوصفه أول كتاب في سلسلة كتب هذا الموضوع الستة التي أُلِّفتْ للمرحلتين المتوسطة والإعدادية.

وأول المآخذ التي أخذها العزّاويّ على موضوعات هذا الكتاب أن معالجتها لم تكن وظيفيَّةً بلْ جاءت تقليديةً مثقلةً بالجفاف والغموض والصعوبةِ.[1]

ثمَّ بدأ الدكتور العزّاويّ بنقد طريقة عرض أكثر موضوعات الكتاب بادئًا بموضوع (المبتدأ والخبر)، ورأى أن طريقة عرض هذا الموضوع لا تخدم وظيفتينِ أساسيتينِ من وظائف علم النحو وهما: (سلامة النطق) و(فهم الجملة العربية). وبعد أن عرض التدريبات التي نأت بالكتاب عن تلبية هاتين الوظيفتين ، عرض العزّاويّ تدريبات وظيفية بديلة، أي أنَّهُ شخَّص الداء ثمَّ وصف الدواء. وكان هذا دَيْدَنه في مناقشة سائر موضوعات الكتاب، ولم يفته أن يبثَّ من آرائه في تجديد النحو وتيسيره في ثنيات هذا البحث، وقد ختمَ بحْثَهُ بقولِهِ: " وبعد فإن الآراء التي بسطتُها في هذا المقال لا تخرمُ قاعدةً لغويةً موروثةً، ولا تنقضُ أصلاً من أصول العربية، ولكنها تُقَرِّبُ اللغةَ من أفهام أبنائنا، وتُمَهِّدُ ما توعَّرَ من سبيل دراستِها ".[2]

(22) الجهد اللغوي في أمالي الشريف المرتضى:

نُشر هذا البحث في مجلة المورد التي كانت تصدرها دار الشؤون الثقافية العامة في وزارة الثقافة والإعلام العراقية.

عرّف الدكتور العزاويّ في مقدمة بحثه هذا بالشريف المرتضى وهوَ علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن إبراهيم بن موسى الكاظم عليهم السلام، وقد ولد عام 255هـ وتوفي عن عمر يناهز الثمانين عاماً سنة 436هـ. عرَّف بموضوع البحث وهو كتاب الأمالي، وقد أجمعت المصادر القديمة على تسميته بـ (غرر الفوائد ودرر القلائد)، أما الحديثة فتسمّيه بـ (أمالي المرتضى) وعرج على طبعات الكتاب وتحقيقاته، ومنزلته بين كتب الأدب القديمة.[3]

أولاً: الجهد اللغوي في الأمالي: الجانب الأول من الجهد اللغوي في أمالي المرتضى خصصه العزاوي لدراسة تفسير القرآن والحديث لأنه رأى أن هذا الجانب يطغى على ما في كتاب الأمالي من موضوعات، وقد وجد العزاوي أن المرتضى آثر التفسير، وضرب بشواهد على اعتماد المرتضى على العقل في التفسير وتقليله من الاهتمام بالمأثور أو المنقول من وجوه التفسير.

ووجد العزاوي أن المرضى في أماليه مدافع عن القرآن، لا مفسر حسب، وتقصّى العزاوي الآيات والأحاديث التي يخالف ظاهرها عقيدة المرتضى، فأوّلها منها قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [4] وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ طَّائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ

---

[1] ينظر: في الكتاب اللغويّ المدرسيّ، د. نعمة رحيم العزّاويّ، مجلة الضاد، ج4، 1990م: 71، 72.

[2] في الكتاب اللغويّ المدرسيّ، د. نعمة رحيم العزّاويّ، مجلة الضاد، ج4، 1990م: 91.

[3] ينظر: الجهد اللغوي في أمالي المرتضى القسم الأول، د. نعمة رحيم العزاوي، مجلة المورد، مجـ 22، ع 2، بغداد 1994: 33.

[4] القصص: 78

﴿وَاكْفُرُوا آخِرَهُ﴾ [1] أي أول النهار. وضرب أمثلة على معاني الوجه في القرآن وهي القصد، والقدر والمنزلة، ونفس الشيء وذاته، والوجه ما يقصد به إلى الله تعالى، ويوجه نحو القربة إليه جلت عظمته، ويحتمل أن يراد بالوجه الجهة.[2]

ورأى العزاوي أن المرتضى فعل الشيء نفسه بالأحاديث التي يخالف ظاهرها أصل التوحيد " فقد أوّل هذه الأحاديث وردّها إلى ما يوافق هذا الأصل ويريده من ذلك قول النبي 3 [ان قلوب بني آدم كلَّها بين اصبعين من أصابع الرحمن، يصرفها كيف شاء] وقوله 3: [يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك] وقوله 3: [ليس من آدمي إلا وقلبه بين أصبعين من أصابع الله ما شاء أقام وما شاء أزاغ] " [3]

ثانياً: شرح غريب الشعر والكلام:

رأى العزاوي اشتمال الأمالي على شروح وافية لكثير من الغريب، " كشفت عن مستغلقِهِ، وأماطت اللثام عن معانيه، وقد دلّت هذه الشروح على تمكن المرتضى من اللغة، وأحاطتهِ الواسعة بما جفاه الاستعمال، وتنكبته الألسنة والأقلام من الألفاظ والتراكيب".[4]

وقد ذكر العزاوي أسلوب المرتضى في شرح الغريب وهو أن يذكر معنى اللفظ الغريب، ثم يستشهد بشعر أو نثر يؤيدالشرح ويعزّزه، ثم يعرّج على ما يسوق من شاهد فيشرح غريبه أيضاً.

وذكر العزاوي نماذج من شرح المرتضى للغريب "ومن هذا الغريب ما اشتمل عليه الأثر الذي جاء فيه أن النبي (ص) خرج مع أصحابه إلى طعام دعوا إليه، فإذا بالحسين وهو صبي يلعب مع صبية في السكة، فاستنتل رسولُ الله (ص) أمام القوم، فطفق الصبي يَفِرُّ مَرّةً والأخرى تحت فأس رأسه واقنعهُ فقبّلهُ وقال: (أنا من حسين وحسين مني، أحبَّ اللهُ من أحبَّ حسيناً، حسين سبطٌ من الأسباط)".[5]

عرَّف العزاوي أسلوب المرتضى في شرح الغريب في هذا الأثر اذ استخرج الكلمات الغريبة من النص وهي (استنتَلَ) و(فأس الرأس) و(أقنعهُ)، ثم ذكر معانيها، فمعنى استنتل تقدّمَ، يقال: استنتَلَ الرَّجُلَ استنتالاً وابْرَنْثَأَ ابرنْثاءً وابْرَنْذَع ابرنذاعاً إذا تقدم، ومن معاني اسنتل التي تقصاها المرتضى استَعَدَّ للأمر، وتفَرَّدَ الرجل من القوم، ويقال استنتَلَ أشرَفَ، والمعاني تتقارب والخبر يليق بكل واحد منها[6]، وهكذا فعل المرتضى مع كل لفظ غريب مرَّ عليه.

ثالثاً: شرح المفردات:

ذكر العزاوي أسلوب المرتضى في شرح المفردات وهو أن يذكر معاني المفردة التي يعرض لها بالشرح ويتبع مواطن ورودها في الشعر والنثر، ويسوق ما قد يكون بين اللغويين من جدل أو خلاف بشأنها، معقباً عليهم بالتأييد أو الرفض وهكذا فعل في كلمة (العَجَل) في قوله تعالى: ﴿خُلِقَ الْأِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ سَأُرِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [7] وشرح كلمة (العرض) في قوله 3: (كل المسلم على المسلم حرام دمُهُ ومالُهُ وعرضُهُ)[8]

رابعاً: تسجيل بعض الظواهر اللغوية في كلام العرب:

استقرأ العزاوي أمثلة على تسجيل المرتضى عدداً من الظواهر اللغوية التي منها ظاهرة الاشتراك اللفظي عامة وظاهرتا الترادف والأضداد خاصة، وملاحظته ظاهرة القلب في كلام العرب وظاهرة التغليب، فيه فمن المشترك اللفظي ذكره لفظة (الخَلة) بمعنى الحاجة، و(الخَلَّة) أيضاً بمعنى الخَصْلَة و(الخُلَّة) (بالضم) المَوَدَّة والمحبة و (الخِلَّة) بالكسر ما يخرج من الأسنان بالخلال. والخليل

---

[1] آل عمران: 72.
[2] ينظر: الجهد اللغوي في أمالي المرتضى القسم الأول: 34، 35.
[3] الجهد اللغوي في أمالي المرتضى القسم الأول: 35.
[4] الجهد اللغوي في أمالي الشريف المرتضى، القسم الثاني: 17
[5] الجهد اللغوي في أمالي الشريف المرتضى، د. نعمة رحيم العزاوي، المورد: 17.
[6] ينظر: المصدر نفسه.
[7] الأنبياء: 37
[8] ينظر: الجهد اللغوي في أمالي الشريف المرتضى: 18، 19

الحبيب من المودة والمحبة، والخليل أيضاً الفقير.[1]

خامساً: اللغات، وقد عني المرتضى ببعض ما فيه لغتان أو أكثر من الألفاظ.[2]

سادساً: القراءات، وقد ذكر العزاوي ما عرض له المرتضى من القراءات القرآنية في أماليه.[3]

سابعاً: النحو، وقد رصد العزاوي المباحث النحوية في كتاب الأمالي ومنها كلام المرتضى على المصدر والإخبار عن المصدر بالاسم وحديثه عن الأفعال ومنها الفعل (كاد) وقد درسه المرتضى من عدة أوجه هي أ- الحذف نحو قوله تعالى: < **وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ**>[4] ومن معانيه كادت القلوب من شدّة الرعب والخوف تبلغ الحناجر، وإن لم تبلغ في الحقيقة.

ب – زيادتها للتوكيد، وقد ذهب المرتضى إلى أن كاد تزاد للتوكيد إذا سبقت بنفي، وعلى هذا يحمل أكثر المفسرين قوله تعالى: <**إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا**>[5] فإذا لم تكن (كادَ) زائدة للتوكيد بعد النفي فإنها تدل على حدوث الفعل الذي يقترن بها بعد إبطاء وتأخر، وهذا في رأي المرتضى أجود من الرأي الأول ومثله قوله تعالى: <**فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ**>[6] أي ذبحوها بعد إبطاء وتأخير لغلاء ثمنها، فقد كانت ليتيم فاشتروها من وليه بملء جلدها ذهباً. وعلى هذا فإن معنى قوله تعالى: < **لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا**> أي رآها بعد عُسْر وإبطاء لتكاثف الظلمة.[7]

خلص العزاوي في خاتمة بحثه هذا إلى أن المرتضى يأخذ عن أقطاب المدرسة البصرية أمثال المبرد والزجاج والأخفش وقطرب، كما ياخذ عن شيوخ المدرسة الكوفية أمثال الفراء وثعلب وأبي بكر بن الأنباري. " وأما بصريته فتتمثَّلُ في الاتجاه العام، وفي تبينه بعض وجهات نظر البصريين فأما اتجاهه العام في البحث النحوي فهو اتجاه بصري قائم على الإكثار من التأويل والتقدير، وهما دعامتا هذا الاتجاه".[8]

(23) لغة الشعر عند أبي تمَّام:

نُشِرَ هذا البحثُ في مجلة المورد عام 1997م. ويعدُّ من بحوث النقد اللغويّ وقد بدأ العزّاويّ بحثَهُ هذا بتمهيد أوضح فيه صلة أبي تمام بالجديد، وعقد فيه موازنةً بينَ أبي تمام وبشار، ثمَّ التفت إلى نظرة النقاد العرب القدامى إلى الجديد بينَ القبول والرفض، ثمَّ عرَّجَ على الاستخدام الفني للغة، وصورة اللغة عند الشاعر، ثمَّ وضع العزّاويّ لغة أبي تمام الشعرية في الميزان النقديّ، وأخضعها لمقاييس الجودة والرداءة، ثمَّ لمقاييس الصواب والخطأ. وبعد أن فرَغَ العزّاويّ من عرض لغة أبي تمام على هذين المقياسينِ، عاد لينظر إليها من جديد، ولكن من منظار لغوي بحت، وقد عرض العزّاويّ طائفةً من آراء اللغويين في شعر أبي تمام، ووجد أن بعض هذه الآراء يتعلق بالنحو، وبعضها يتصل بالصيغ أو (الصرف). وأما القسم الثالث فيتناول الدلالة.

---

[1] ينظر: الجهد اللغوي في أمالي الشريف المرتضى: 18، 19

[2] المصدر نفسه: 19، 20

[3] ينظر: المصدر نفسه: 20

[4] الأحزاب: 10.

[5] النور: 40

[6] البقرة: 71

[7] ينظر: الجهد اللغوي في أمالي الشريف الرضي، القسم الثاني: 21.

[8] ينظر: الجهد اللغوي في أمالي الشريف الرضي، القسم الثاني: 25.

ناقش العزّاويّ كل جانب من هذه الجوانب الثلاثة بالتفصيل.[1] وليسبغَ على بحثه بعض الشمول والسعة، تطرَّقَ للظواهر اللهجية في لغة أبي تمام. وأفرد للتعقيب والتقويم جانبًا مهماً من هذا البحث، ثمَّ عاد إلى آراء النقاد الذين تناولوا شعر أبي تمام، وأكثرهم من المحافظين، فوجد أنَّ نقدَهم قد اتَّسمَ بأمرينِ: الأول (الاحتكام إلى القديم)، أو ما يسمى (طريقة العرب الأوائل)، والثاني (التعصب على أبي تمام)، ومن هذين الأمرينِ نالَ أبا تمام ظلمٌ كبير " دعا المرزوقي إلى تأليف كتاب سماه (الانتصار من ظلمة أبي تمام) نقل التبريزي في شرحه كثيرًا مِنْهُ، ومما نقله عبارات المرزوقي في تعنيف أولئكَ النقاد، واتهامِه لهم بأنهم لم يفهموا معاني أبي تمام ".[2]

وجد العزّاويّ في ملاحظات اللغويين الذين عرضوا لشعر أبي تمام ظواهرَ ثلاث:

الأولى (التقيُّد بالعُرف اللُّغويّ)، " وزاد من صرامة هذا التقيّد أن جُلَّ اللغويينَ الذين تصدّوا للنظر في شعر أبي تمام كانوا من مدرسة البصرة، وهي مدرسةٌ لا تحتكم إلى الشائع المطّرد من كلام العرب ".[3]

والثانية (عدم التفريق بين الخطأ والتطور).

والثالثة (التعجُّل في الحكم بالخطأ)، ورأى العزّاويّ أن هذه الظاهرة طبعت أعمال النقاد اللغويين عامة، ولكنَّ أبا العلاء المعريَّ كان أكثر النقاد تحفظًا في تخطئة أبي تمام، لأنَّهُ كانَ يُسَلِّمُ لهُ بمعرفته باللغة، ويحاول أن يلتمس لهُ العذرَ بدلاً من أن يَصِمَهُ بالخطأِ.[4]

(24) طه الرّاويّ اللغويُّ النحويُّ:

نُشِرَ هذا البحثُ في مجلة المجمع العلميّ، عام 1997م، تناول فيه الدكتور العزّاويّ بالدرس عَلَمًا من أعلام الأدب واللغةِ في العراق، مِمَّنْ برزوا في النصف الأول من القرن الماضي، وهو طه الراويّ، الذي ولد في (عانة) سنة 1886م على ما يُرجح ولدُهُ الأستاذ حارث طه الراويّ، وتوفي في بغداد في الحادي والعشرينَ من تشرين الأول سنة 1946م.

بعد أن سجل العزّاويّ جانبًا من حياة الراويّ وذكر فيه نشأته، ودراسته، وشيوخه، والوظائف التي شغلها، وآثاره في اللغة والأدب، وعلاقاته مع أدباء عصره، ومنزلته العالية بينهم ، عرّج على آراء الراوي في بعض القضايا اللغوية ومنها (الاشتقاق)[5]، و(التعريب)[6]، وأوضح كيف أن الراويّ قد جهر برأيه في (الاشتقاق) بوصفه وسيلة من وسائل نمو اللغة وإثرائها، وأنه من أكبر الأبواب التي تنهض باللغة والجهر بمثل هذا الرأي في الأربعينيّات من القرن الماضي، يعدُّ جُرأةً، وتطرّق العزّاويّ إلى دعوة الراوي إلى الاعتماد على (النحت) أيضًا والاستفادة منه في إغناء العربية، وزيادة ثروتها.[7]

وفي (التعريب) أشارَ العزّاويّ إلى البحث المفصل الذي بحثه طه الراوي في هذه

---

(1) لغة الشعر عند أبي تمام، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، المورد، ع2، مجـ 25، 1997م : 80–84.
(2) المصدر نفسه : 87.
(3) المصدر نفسه.
(4) ينظر: المصدر نفسه : 88، 89.
(5) يُنظر: طه الراوي اللغوي والنحوي، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة المجمع العلميّ، ج1، مجـ 44، 1997م: 219-224.
(6) ينظر: المصدر نفسه : 225-232 .
(7) ينظر: المصدر نفسه 222-225.

الظاهرة، وإطلاقه كلمة (المُعَرَّب) على كل كلمة نُقِلَتْ من لغة أجنبية بتغيير أو بدونه.[1]

وفي (الترادف) نوَّهَ العزّاويّ بدقة طه الراوي وحذره في موقفه من هذه الظاهرة، فهو لم يعترف بها اعترافًا مطلقًا، ولم ينكرها جملةً. ومعنى ذلكَ أنَّهُ دعا إلى تلمّس الفروق الدقيقة التي تكون في الكلمات التي يُظَنُّ أنها مترادفة في بادئ الرأي.[2]

وفي (تبويب المعجم العربي الحديث) أشار الراوي إلى أنه أُلِّفَ على طريقتين: الأولى (لفظية) تبدأ باللفظ وتنتهي بالمعنى، والثانية (معنوية) تبتدئ بالمعنى وتنتهي باللفظ وأشار الراويّ إلى أن الطريقة الأولى تسهّلُ على القارئ فهم ما يمرُّ به من ألفاظ مبهمة، والثانية تسهّل على الكاتب وغيره معرفة الألفاظ الدالة على الأشياء التي تقع تحت نظره أو المعاني التي تمرُّ بذهنه ولا يحضره اللفظ الدالّ عليها، وتابع تطور الطريقتيْنِ وكان الراويّ يرى أن العربية تحتاج إلى تأليف ثلاثة أنماط من المعجمات على الطريقة اللفظية: مبسوط للعلماء ووسيط للمتعلمين وموجز للمبتدئين وتحتاج أيضًا ثلاثة أنماط مثلها على الطريقة المعنوية.[3]

وفي (تاريخ العامية) أيَّد العزّاويّ ما ذهب إليه الراوي حين رفض أن تكون في العصر الجاهليّ ازدواجية لغوية بالمعنى الذي نفهمه من هذا التعبير، لأنَّ أهم ما تمتاز به العامية تركها الإعراب، وتخليها التام عنه، " وليس في كتب اللغة ما يشير إلى أن العرب في العصر الجاهلي والعصر الأمويّ قد هجروا الإعراب، أو تحللوا من ضوابطه "[4]

وفي (القضايا النحوية) ذكر العزّاويّ أن أُولى ملاحظات الراويّ المهمة على الشواهد النحوية، أنه وصف استقراء النحاة لكلام العرب بالنقص، فقد فاتهم في رأيه مما تكلمت به العرب جانبٌ كبير، ورأى أن الاستقراء الفرديّ لا يؤدي إلى الطمأنينة فلا بدَّ من المصير إلى الاستقراء الجماعي.[5]

وثاني ملاحظات العزّاويّ على الراوي في موضوع الشواهد أن الأخير أخذ على النحاة موقفهم من القراءات، وهو موقف يتلخص في أنهم لم يعيدوا النظر في أقيستهم في ضوء ما انتهى إليهم من تلك القراءات، بل تأولوها حينًا، ووصفوها بالشذوذ أو الخطأ حينًا آخر.[6]

وثالث الملاحظات أن الراويّ أخذ على النحاة موقفهم من الحديث النبويّ، فلم يؤثر عنهم أنهم احتجّوا به في مباحثهم، ما عدا ابن خروف (609هـ) وابن مالك (672هـ)، الذي توسَّع في الاستشهاد بالحديث.[7]

وفي (مفهوم النحو) رأى العزّاويّ أن طه الراوي من أوائل اللغويين المحدثين الذين تنبهوا إلى انحراف النحو عن مفهومه الصحيح، وهو تعرُّف وجهة كلام العرب، وما يقصدون إليه، بقصره على معرفة أحوال الأواخر من إعراب وبناء.[8]

وفي (تيسير النحو) رأى العزّاويّ أن طه الراوي ذهب إلى أن هناك أربعة مذاهب لإصلاح النحو، المذهب الأول دعا إلى الرجوع إلى الأصول من كتب الأقدمين من كتب أئمة

---

[1] ينظر: المصدر نفسه : 225-233.
[2] ينظر: المصدر نفسه 233-236
[3] ينظر: المصدر نفسه : 239.
[4] المصدر نفسه : 241.
[5] ينظر: المصدر نفسه : 243.
[6] ينظر: المصدر نفسه : 244، 245.
[7] ينظر: المصدر نفسه : 24.6، 247
[8] ينظر: المصدر نفسه : 250-253.

النحو الأولين، وينبغي الزهد في كتب المتأخرين، المذهب الثاني مذهب التهذيب والتشذيب، والمذهب الثالث مذهب الانقلاب والتجديد، والمذهب الرابع العجز والتقصير، ورأى الراوي أن أجدر هذه المذاهب بالاعتبار هو المذهب الثاني (مذهب التشذيب والتهذيب) بالنسبة للمبتدئين، ويمكن الجمع بينه وبين المذهب الأول بالنسبة للشداة من المتعلمين.[1]

وفي (النقد اللغويّ) رأى العزّاويّ أن طه الراوي لم يتصدَ للألسنة والأقلام بالنقد والتقويم على نحو ما فعل رجال النقد اللغوي الآخرون، وإنما اكتفى بالتعليق على جهودِهم، والحكم على ما صدر عنهم من منع وإباحة، وتحريم وتحليل، في مقال رصين نشرته (الأديب) البيروتيَّة عام 1945م تحتَ عنوان (النقد اللغوي).[2]

(25) العربيةُ والدرس الحديث:

نُشِرَ هذا البحث في مجلة الضاد عام 1999م، مهَّدَ لهُ العزّاويّ بالموازنة بين المسميات التي أطلقت على (علم اللغة) عند علماء اللغة العرب وهي (اللسانيات) و(الألسنية) و(علم اللسان) و(علوم اللسان العربي)، وبحث في تاريخ ظهور كلٍّ منها. ثمَّ عرض الاتجاهات التجديدة الثلاثة التي اصطرعت في ساحة الدرس اللغويّ العربيّ إثرَ شيوع النظرية اللغوية الغربية، وهذه الاتجاهات هي:[3]

1- الاتجاه الذي يتمثل في نقد النظرية اللغوية العربية القديمة من داخل النظرية نفسها، على نحو ما فعل إبراهيم مصطفى وأحمد عبد الستار الجواري ومهدي المخزومي.

2- الاتجاه الذي يتمثل في الدعوة إلى عدم الرجوع إلى النظرية اللغوية القديمة، والاعتماد كليًّا على أحد النماذج الوصفية الغربية الحديثة. ويمثل هذه الدعوة عبد القادر الفاسي الفهري.

3- الاتجاه التوفيقي الذي يتمثل في الدعوة إلى مزج مقولات النظرية الغربية الحديثة بمقولات نظرية النحو العربي، وقد استقطب هذا الاتجاه أكثر اللغويين المحدثينَ.

طبَّقَ الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ في بحثه هذا الاتجاه التوفيقي، فاستعانَ على تجديد النظرية اللغوية القديمة ببعض مقولات الغربيين وتطبيقاتهم، ما وجد إلى ذلكَ سبيلاً، فبدأ بالصرف العربي، ومدى حاجته للأخذ بفكرة (المورفيم). وبعد أن أعطانا إلمامًا موجزاً بفكرة (المورفيم)، طرح سؤالاً هو: هل تحتاج العربية إلى أن نطبِّقَ عليها هذه الفكرة؟

ورأى العزّاويّ ان تطبيق الدراسة المورفيميَّة على جانب من اللغة العربية ليس لهُ ما يسوِّغه " لأنّ للعربية منهجها السديد في تحليل الكلمة، وبيان خطوط نسيجها، وقد استنبط هذا المنهج من أهم خصيصتينِ فيها، إحداهما الاشتقاق والأخرى مجيء الكلمات فيها على أوزان وصيغ مخصوصة، تتناسب مع وظائفها، أو مع المعاني التي وُضِعَتْ للتعبير عنها"[4] ورأى العزّاويّ " أنَّ الذي دفع الغربيين إلى القول بفكرة (المورفيم) هو افتقار لغاتهم إلى نظام الأوزان أو الأبنية الذي تميزت به العربية ، فكان خصيصةً من أجمل خصائصها وأجلِّها في آن واحدٍ، لأنَّهُ يُعبّر عن (منطقية) هذه اللغة، وابتعادها عن (الاعتباطية) في توليد مفرداتها، وصوغ

---

(1) ينظر: المصدر نفسه : 253-255.
(2) ينظر: المصدر نفسه : 255 – 258.
(3) ينظر: العربية والدرس الحديث، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، لغة الضاد، ج2، 1999م: 116-118.
(4) المصدر نفسه : 120.

كلماتِها، ويعبّر أيضًا عن (فنيّة) هذه اللغة، وموسيقية مفرداتِها، إذ تتناغم كل مجموعة منها تأتي على بناءٍ واحدٍ "[1]

وطبق الدكتور العزّاويّ مقولات النظرية اللغوية الغربية على جانب آخر هو جانب النحو العربي، فوجد أن المنهج التوليدي التحويلي يساعد في فهم الجملة العربية، وإدراك عناصرها الأساسية والمزيدة.[2]

(26) الموقف من الجديد اللغوي:

نُشِرَ هذا البحث في لغة الضاد عام 1999م. تناول فيه العزّاويّ مالَهُ جذرٌ في العربية من الألفاظ، في محاولةٍ منهُ إلى وضع مقياس يُرجَعُ إليهِ لقبول ما يؤخذُ من الجديد بأحد طريقيّ تنمية اللغة، وهما (القياس) و(الاشتقاق)، وآراء علماء اللغة فيها، والدعائم التي قام عليها الأول، والصلة بينهما.

ثمَّ تطرق العزّاويّ إلى أنواع الجديد اللغويّ والموقف منها. النوع الأول هو الجديد اللغويّ المأخوذ بالقياس.[3] والنوع الثاني هو : الجديد اللغويّ المأخوذ بالاشتقاق.[4]

والمقياس الذي وضعه العزّاويّ لقبول ما يؤخذ من الجديد من (القياس) و(الاشتقاق) يقوم على (الحاجة) التي تتمثل في أمرين: الأول أن يكون ثمة معنىً جديد وليس في الموروث اللغويّ ما يُفصحُ عنه، الآخر أن يكون المعنى المراد التعبير عنه غير جديد، ولكن الموروث اللغويّ الذي يعبّر عنهُ باتَ خفيًّا، مما يجهله المعاصرون، أو يصعبُ عليهم الاهتداء إليه، ففي مثل هذه الحاجة يؤخذُ بالجديد، ويُصارُ إليهِ.[5]

(27) علي الورديّ واللغةُ العربية:

نُشِرَ هذا البحث في مجلة الأقلام عام 1999م، قدَّمَ لهُ الدكتور نعمة العزّاويّ بمدخل بيَّنَ فيهِ علاقة علم الاجتماع بالبحث اللغوي انطلاقًا من كون الأستاذ علي الورديّ عالمَ اجتماع، ولهُ آراء لُغوية استوقفت الدكتور العزّاويّ بحكم تخصصه اللغوي.

رأى العزّاويّ – بعد أن طرح آراء الورديّ في خصائص اللغة العربية – أن الورديّ لم يكن على حقٍّ في عدِّ مزايا العربية نقائصَ، وشياتها عيوبًا. وبيان رأي العزّاويّ يتمثل في ما يأتي:[6]

1- ليست العربية لغة عاطفيةً لأنها نشأت في مجتمع يعنى بالشعر، فليستْ هناكَ لغةٌ تعبّر عن العاطفةِ وحدها، أو تعبّر عن الفكر وحده.

2- ليست العربية لغةً (مائعةً) تفتقر إلى الدقة، ويعزُّ على المتكلم بها أن يُحدِّدَ قصدَه، أو أن يضبطَ المعنى الذي يريده، فالمعنى في أيِّ لغةٍ لا تحدّدُهُ الألفاظ وحدها بل يشترك في

---

[1] المصدر نفسه : 123.

[2] يُنظر: تفصيل ذلكَ في الفصل الثاني من هذا البحث (المباحث اللغوية)/ آراؤه في متن اللغة، المنهج التحويلي.

[3] يُنظر: الموقف من الجديد اللغوي (مالهُ جذرٌ في العربية)، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، لغة الضاد، ج1420،2هـ – 1999م: 193 – 207.

[4] يُنظر: المصدر نفسه: 207 – 112.

[5] يُنظر: المصدر نفسهُ: 112.

[6] يُنظر: علي الورديّ واللغة العربية، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، الأقلام، ع5، 1999م: 33، 34.

الإفصاح عنه ما يُسمَّى بـ (السياق)، وليس (الترادف) دليلاً على عدم دقة العربية.
وهكذا مضى العزّاويّ يُفَنِّدُ آراء الورديّ في خصائص العربية، ويدعم هذا التفنيد بالأمثلة والشواهد والأدلة.[1]

وفي إعجاز القرآن، رأى الورديُّ أن بلاغة القرآن كانت موضع خلاف، أنصارُهُ يَرَوْنَ في مزايا تعبيره فنًّا رفيعًا، وبيانًا معجزًا. وأما خصومُهُ فيرونَ تلك المزايا سببَ غموضٍ، ومصدرَ تفكّكٍ.

وردّ العزّاويّ على الورديّ، ومَنْ سواه مِمَّنْ نَفَوا أن يكونَ إعجازُ القرآنِ في رَوعةِ بيانِهِ، ورفعة أسلوبه بكلامٍ للإمام عبد القاهر الجرجانيّ في كتابه (دلائل الإعجاز) رأى فيه أنَّ سبيلَ المعنى الذي يُعبَّرُ عنهُ سبيلَ الشيء الذي يقع التصويرُ والصوغُ فيهِ.[2]

وعرض الدكتور العزّاويّ آراء الأستاذ علي الورديّ في النحو العربي، فقد كان الوردي يرى أن النحو العربي يتَّسمُ بالصعوبة، وأنه مع صعوبته غير مفيد، لأنَّه لا يُعنى بتركيب الجملة وبترابط المعاني فيها، وإنما يُعنى بالبحث عن العامل، وأنَّ حركات الإعراب لا أثرَ لها في توضيح معنى الجملة، أو الدلالة على وظيفة الكلمة فيها، وقد سَخِرَ الورديّ من بعض قواعد اللغة العربية، نحو قواعد الممنوع من الصرف والمنادى والمستثنى.[3]

وردَّ العزّاويّ على هذه الآراء وغيرها بقولهِ: " وليست بي حاجة إلى القولِ أنَّ الورديَّ لم يكن مصيبًا في تجريد الحركة الإعرابية من دلالتها على وظيفة الكلمة في التركيب، كما أنَّهُ لم يكن على حقٍّ حينَ ساوى بينَ التراكيب ... وإنّي لأعجبُ من استهانته بالتفريق بين نداء النكرة المقصودة ونداء النكرة غير المقصودة ... ومن دعوته إلى التفريط بخصيصة العربية الكبرى وهي خصيصة الإيجاز.. ومن عجب أن الوردي جعل سبب ظهور الإعراب في اللغات القديمة أن تلكَ اللغات كانت عاطفية ".[4]

ختم الدكتور العزّاويّ بحثه بمناقشة آراء الوردي في ما أسماه بـ (التمايز اللغويّ الطبقي) وعلَّقَ عليها واقفًا عند كل رأي منها، وجعل العزّاويّ سببًا نفسيًا وراء جنوح الوردي للثورية وتعبيره عن سخطه على العربية، وهو ضيق الوردي بالمجتمع وسخطه على كل ما يُثقِلُهُ من عاداتٍ وقيمٍ، زاد ذلكَ ما جرت عليه من معاناة في تعلُّم العربية، وإخفاق في هذا التعلّم، " وهو لهذا لم يجد حلاً لمعاناتهِ منها، وإخفاقه فيها، غير أنه يدعو إلى إلقاء ما كان سببًا لهذه المعاناة، وذلكَ الإخفاق، و هو نحوُها ".[5]

(28) قراءةٌ لغويةٌ في شعر عبد القادر رشيد الناصريّ:

نُشِرَ هذا البحث في مجلة لغة الضاد عام 2000م. عَرَّفَ الدكتورُ العزّاويّ في مقدمة بحثه هذا بالشاعر عبد القادر الناصري وبيئته، وأثر هذه البيئة فيه، وأثر الإخفاق الذي مرَّ بهِ في نفسيته وشعره.[6]

---

(1) ينظر: المصدر نفسه .
(2) ينظر: المصدر نفسه : 35.
(3) ينظر: المصدر نفسه : 36.
(4) المصدر نفسه : 26، 37.
(5) المصدر نفسه : 40.
(6) قراءة لغوية في شعر عبد القادر رشيد الناصريّ، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، لغة الضاد، بغداد، ج3، 1421هـ – 2000م : 107 – 109 .

ثمَّ تحدَّثَ العزّاويّ عن لغة الشاعر من حيث مطابقتها لقواعد العربية وقوانينها، ولاسيَّما أن الشاعر لم يكمل مرحلة الدراسة المتوسطة، واعتمد العزّاويّ على ديوان الشاعر الذي أصدره كامل خميس عام 1965م مرجعًا في بحثه هذا.

نوَّهَ الدكتور العزّاويّ بأن الدكتور عبد الكريم راضي جعفر كان قد درس شعر عبد القادر رشيد الناصريّ في رسالةٍ جامعيةٍ نالَ بها شهادة الماجستير من جامعة البصرة عام 1985م، غير أنَّهُ عني بالجانب الفنيّ من لغة الشاعر.

تأمل العزّاويّ في لغة الشاعر فوجد أنها اتّسمت في جملتها بالأناقة والمتانة، فاستفادة الشاعر من الموروث الشعريّ واللغويّ تلوح في كثير من القصائد، " بل إن الناصريّ يُطالعكَ أحياناً بصيغ ومفردات قليلة الشيوع في لغة المعاصرين، مما يدل على أنه كان دائم النظر في المعجم العربي، كثير التردد إلى كتب اللغة ودواوينها ".[1]

ثم أوردَ طائفةً من الأخطاء التي شابت لغة الناصريّ، وقد عزا هذه الأخطاء إلى غياب (النقد اللغويّ) في أعمال نقادنا المعاصرين، إذ شجع هذا العامل على تمادي الشاعر فيما ينزلق إليه من أخطاء، لأنَّهُ لا يجد من يحاسبه عليها، أو يرشده إلى ما يقابلها من الصحيح.

بدأ العزّاويّ بالأخطاء الصرفية في ديوان الناصري وأشار إلى وجه الصواب في مقابل كلِّ خطأ منها "[2] ثمَّ طفق يحصي الأخطاء النحوية ويسجلها ويذكر وجه الصواب إزاء كل منها،[3] ثمَّ وقف العزّاويّ إزاء الأخطاء الدلالية في شعر الناصري إذ سجل مفردات وضعت في غير ما وضعت لهُ من معانٍ.[4]

(29) المعجمُ العربيّ القديم والمدونات الأدبية، مثالبُ الوزيرينِ نموذجًا:

نُشِرَ هذا البحثُ في مجلة المجمع العلميّ عام 2000م، وحفل بالآراء المهمة التي تُسَجَّلُ للدكتور نعمة رحيم العزّاويّ ضمن جهده المعجميّ، وهنا بحث العزّاويّ فيما أهمله المعجميون العرب من استعمالات في مجال علم اللغة التطبيقي.[5]

ذكر الدكتور العزّاويّ في هذا البحث منهج المعجميين القدماء، الذي قام على ثلاثة معايير هي (المعيار الزماني) و(المعيار المكاني) و(معيار الصحة) ووصف هذا المنهج بأنَّهُ (انتقائيّ) أي انه غير شامل، وقد اتخذ العزّاويّ كتاب (مثالب الوزيرين) لأبي حيان التوحيديّ نموذجًا للمولّد من الاستعمالات التي أغفلها المعجم العربي القديم.[6]

ثمَّ ناقش الدكتور العزّاويّ مسألة الشمول في المعجم العربي، وخلص إلى نتيجة مفادها أن المعجم العربي عجز عن الإحاطة بكلام العرب، وأعطى أسباب ذلكَ العجز عند المعجميين العرب وحصرها في صعوبة المواصلات، وتعرض النصوص للضياع، وقصور الوسائل المتاحة لمؤلفي المعجمات القديمة، ومنهج التأليف الانتقائي.[7]

---

[1] ينظر: المصدر نفسه : 109.
[2] يُنظر: المصدر نفسه: 110 – 113.
[3] ينظر: المصدر نفسه : 113 – 117.
[4] ينظر: المصدر نفسه : 117، 118.
[5] يأتي التفصيل في هذا الموضوع في الفصل الثاني من هذا البحث (المباحث اللغوية)، آراؤُهُ في متن اللغة:
[6] ينظر: المعجم العربي القديم والمدونات الأدبية مثالب الوزيرين نموذجاً، د. نعمة رحيم العزّاويّ، مجلة المجمع العلمي، ج4، مجـ 47، بغداد 1421هـ 2000م: 242، 244، 245.
[7] ينظر: المصدر نفسه : 243 – 247.

وأشار الدكتور العزّاويّ إلى أن الجديد اللغوي الذي أعرض عنه مؤلفو المعجمات قد سمي مرة (المولّد) وسمي أخرى (المحدث) وهما لفظان يتساويان في الدلالة عند اكثر النقاد وأهل اللغة " على أن المعجمات لم تستطع إغفال الجديد أو المولد إغفالاً تامًّا، بل تسرَّبَ منه إليها شيءٌ قليل، مما دعا مؤلفيها إلى التنبيه عليه، لئلا يُظنَّ بهم أنهم يساوونه بالعربي الذي تكلمتْ بهِ الفصحاء في عصور الاحتجاج ".[1]

ثمَّ عرض ما أخل به المعجم العربي من الجديد في (مثالب الوزيرَيْنِ) في صفحات.[2]

(30) المدارسُ النحوية بينَ أيدي الدارسين:

نُشِرَ هذا البحثُ في مجلة المورد عام 2001م، ويُصَنَّفُ ضمن بحوث تاريخ النحو العربي، وقد عرض فيه الدكتور العزّاويّ آراء الدارسين في وجود المدارس النحوية، وهل هي مدارس أم مذاهب؟ وما الفرق بين المدرسة والمذهب؟ ووقف عند كل مدرسة ومن أقرَّ بها من الدارسين ومن رفضها منهم وذكر حجج الفريقَيْنِ، ووقف طويلاً عند مدارس البصرة والكوفة وبغداد وذكر سمات كل منها، وقد تابع أستاذَهُ المخزومي في إنكار وجود مذهب في تاريخ النحو اسمه المذهب البغدادي، أو مدرسة يمكن أن نطلق عليها المدرسة البغدادية، تقف بإزاء المدرستين البصرية والكوفية.

وأنكر العزّاويّ ما ادعاه شوقي ضيف ومن تابعهُ من أن نحاة مصر والشام اتجهوا اتجاهًا اختياريًا، وهو اتجاه اتسمت به مدرسة بغداد، ورأى أن الأَوْلى به أن يجعل هؤلاء امتدادًا لهذه المدرسة، وألاّ يجعل منهم مدرسة رابعة.

وأنكر العزّاويّ المدرسة الأندلسية في النحو، ورأى أنه كان الأَوْلى بمَنِ اعتقد بوجودها ومنهم شوقي ضيف أن يجعلوها امتدادًا لمدرسة بغداد التي اعتقدوا وجودها. وانتهى العزّاويّ في بحثه هذا " إلى أن للعرب في دراسة اللغة والنحو منهجين: أحدهما بصري والآخر كوفي ، وأن أهل العصر الحديث مدعوون إلى الاعتماد على المنهج الثاني بعد إصلاحه وتطعيمه بما توصل إليه الدرس الحديث ".[3]

(31) مدرسة الكوفة النحوية ... الرأي الآخر:

نُشِرَ هذا البحث في مجلة الكوفة عام 2001م. عدل فيه العزّاويّ عن رأيه السابق، الذي غبرَهُ زمنًا، وعبَّرَ عنه تعبيرًا صريحاً في البحث السابق، إذ انه في هذا البحث أنكر وجود مدرستين في النحو العربي، وتخلَّى عن ميله إلى مدرسة الكوفة في اللغة والنحو، ورأى أن النحو العربيَّ هو " نحوٌ واحدٌ ، يتبعُ منهجًا واحدًا، ويخضع لأصولٍ واحدةٍ، هو نحو البصريين وتلامذتهم وأقرانِهم من الكوفيين، وأن ليس هناكَ مذهبٌ كوفيٌّ لهُ طوابعه وخصائصه التي تميّزه من مذهب البصريينَ ".[4]

وقد ناقشتُ الرأيينِ ووازنتُ بينهما في الفصلينِ الثالث والخامس من هذا البحثِ.[5]

---

[1] المصدر نفسه : 249.

[2] ينظر: المصدر نفسه : 251 – 269.

[3] المدارس النحوية بين أيدي الدارسين، د. نعمة رحيم العزّاويّ، المورد، مجـ 29، ع3، بغداد 2001م: 56.

[4] مدرسة الكوفة النحوية ... الرأي الآخر، د. نعمة رحيم العزّاويّ، مجلة الكوفة، مجـ 5، ع1، 2001م: 56.

[5] يُنظر تفصيله: في (آراؤُهُ في تاريخ النحو) من الفصل الثالث من هذا البحث وفي الفصل الخامس (تعقيبٌ وموازنةٌ واستنتاج).

(32) علي جواد الطاهر واللغة العربية:

نُشِرَ هذا البحث في مجلة آفاق عربية عام 2002م. تناول فيه العزّاويّ بالدرس والتحليل جهود أستاذه شيخ النقاد المرحوم علي جواد الطاهر في اللغة العربية. وقد حاول الدكتور العزّاويّ استجلاء مظاهر عناية الطاهر بالعربية ليكشف جانبًا من جوانب جهده العلميّ، موزعًا هذه الجهود على قسمينِ: القسم الأول الجهود النظرية، والقسم الآخر الجهود العملية.

أوَّلاً: الجهود النظرية:

انطلقَ العزّاويّ في بحثه هذا القسمَ من جهود الطاهر من إيمان الأخير بأنَّ (اللغة كائنٌ حيٌّ) أي أنها غير جامدة بل هي تساير تطور الأمم. فاللغة في نظر الطاهر أداة من أدوات الحياة العامة.

وتأسيسًا على هذه الحقيقة لفَتَ العزّاويّ النظر إلى دعوة الطاهر إلى إصلاح التعليم اللغوي، ورأى أن أُولى خطوات هذا الإصلاح عنده هي (المادة للغوية) التي يتعلمها الطالب، واشترط أن تكون هذه المادة مادةً حيَّةً. خاليةً من كلِّ متحجِّرٍ أو منقرضٍ أو مهجور. وأشار العزّاويّ إلى دعوة الطاهر إلى العناية بـ (الحفظ) من أجل إكساب الطالب الأداء اللغويّ السليم كلامًا وكتابةً وقراءةً، ودعوته إلى مراقبة ما يُعرض على الناسِ مكتوبًا ومسموعًا مراقبةً دقيقةً، والتشدّد في محاسبة المخطئ. فقد عزا الطاهر ضعف المثقفين في اللغة العربية إلى ضعف شعورهم بالمسؤولية إزاء هذه اللغة.[1]

ثانيًا: الجهود العملية:

يرى العزّاويّ أنَّ جهود الطاهر العملية في خدمة اللغة العربية تتجلى في ثلاثة ميادين:

1- الجهد العملي الذي مارسه الطاهر في قاعات الدرس

2- الجهد العملي الذي عمد إليه حين تصدَّى لأرباب الأقلام، مؤلفين ونقادًا ومحقِّقينَ، يصحّح أغلاطهم اللغوية، ويرشدهم إلى اللفظة الصحيحة والتعبير السليم.

3- ما أفصح عنه الطاهر من خلال المنهج النقدي الذي تبناه، ودعا إليه، وعن طريق أسلوبه الكتابيِّ الذي يمكن أن يكون منارًا يهدى إلى الكلمة الفصيحة والتعبير القويم. وقد فصَّل الدكتور العزّاويّ القولَ في الميادين المذكورة.[2]

---

[1] ينظر: علي جواد الطاهر واللغة العربية: 49، 50.

[2] ينظر: المصدر نفسه: 51 – 53.

أتناول في هذا الفصل مبحثين من مباحث اللغة للدكتور نعمة رحيم العزّاويّ فيهما أراء مهمة. هذان المبحثان هما : تعليم اللغة وعلم اللغة.

أولاً: آراؤه في تعليم اللغة:

وازن الدكتور العزّاويّ بين اكتساب اللغة قديماً وحديثاً، ووصل إلى أنَّ اللغويين القدامى لم يكونوا يفصلون بين الوراثة واللغة، فقد وقر في نفوسهم أنَّ اللغة شيءٌ يُوَرَّثُ ويجري في الدم، وأن غير العربيّ لا يستطيع أن يتقن العربية إتقان أهلها، وآية ذلك ردُّ الفرزدق اعتراض عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ (117 هـ) في القصة المعروفة.[1] " فاللغة في نظر الفرزدق وغيره من قدامى اللغويين لا تنال بالتعلُّمِ، وإنما هي شيءٌ يُوَرَّثُ " [2] وساق الدكتور العزّاويّ أمثلة على تطرّفِ بعض اللغويين الأوائل في إنكار دور التعليم في اكتساب اللغة، وحرصهم على أخذ اللغة من الأعراب الأميين الذين يجهلون القراءة والكتابة، ومنها هذه الرواية. قال ابنُ قتيبة (276هـ): " قال عيسى بن عمر قال لي ذو الرمّة: ارفع هذا الحرف فقلتُ لهُ: اتكتبُ؟ فقال بيده على فيه. أي أكتم عليَّ، فإنه عندنا عيب " [3]

ورأى الدكتور العزّاويّ أنَّ اللغويين الأقدمين في نظرتهم هذه إلى اللغة على أنها كانت سليقةً للعرب في عصور الفصاحة والاستشهاد، قد انزلقوا إلى أخطاء في دراسة اللغة، " ولعلَّ أبرزها ثقتهم المطلقة بكل ما ينطق به العرب الذين عاشوا في العصور التي أسموها عصور الاحتجاج، وهي عصورٌ تنتهي في منتصف القرن الثاني الهجري، وإنْ كان بعضُ هذا المنطوق غير أهل للثقة به " [4] ومن هذه الأخطاء في نظره ارتيابهم في أن يتقن الأعاجم اللغة على نحو ما يُتقنها العرب، لأنَّ الأعاجم ينالونها بالتعلم. " ولم يرتبْ اللغويونَ القدامى بلغة الأعاجم حسب، وإنما ارتابوا بلغة العرب الذين ثبتت صلتهم بأهل العلم.... غير أنَّ هذه النظرة الساذجة لمسألة اكتساب اللغة لم تستمرَّ طويلاً " [5] ، فقد خرج عنها علماء رجّحوا اكتساب اللغة بالسماع والرواية والحفظ، منهم القاضي الجرجاني (392هـ) الذي قال: إلا انني أرى حاجة المحدِّث إلى الرواية أمسَّ، وأجدُهُ إلى كثرة الحفظ أفقرَ " [6]

ورأى الدكتور العزّاويّ أنَّ أنضج ما وعاه الفكر العربيُّ في هذا الشأن هو ما وجده عند المفكِّر العربي الكبير ابن خُلدون (808هـ)، وقد ارتضى جملةً من أفكاره وتبناها، ودعا المربين إلى إنعام النظر في تلك الآراء القيمة والسير على هداها، لأنها تمثل جانباً مشرقاً من الفكر الإسلامي.

يبدو لي أنَّ الدكتور العزّاويّ وجد ضالَّتَهُ في أفكار ابن خُلدون، ورأى فيها أساساً ثابتاً لتعليم اللغة، ولا عجب، فبعد الرجوع إلى مقدمة ابن خُلدون، والتأمّل في أفكاره، وجدناه يطوي الطريق كطيِّ السجل للكتب، ويقفنا على أقرب الموارد، وأيسر السبل لتعليم اللغة العربية، وقد ردَّ على اللغويين القدامى الذين ظنوا أنَّ العرب نطقوا لغتهم بالطبع بقوله: "...، وليس كذلك،

---

(1) يُنظر: من قضايا تعليم اللغة رؤية جديدة، د. نعمة رحيم العزّاويّ، بغداد 1408هـ - 1988م :8

(2) المصدر نفسه

(3) الشعر والشعراء، ابن قتيبة (276هـ)، تحـ أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر 1982: 525/1.

(4) من قضايا تعليم اللغة: 10

(5) المصدر نفسه

(6) الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، تحـ: محمد أبي الفضل إبراهيم ورفيقه، ط3، (من غير ذكر لتاريخ النشر): 15، 16

وإنما هي مَلَكَةٌ لسانيةٌ تمكنت ورسخت فظهرت في بادئ الرأي كأنها جبلةٌ وطبعٌ "[1]

حدَّدَ ابن خلدون ثلاث مراحل يحصل خلالها اكتساب اللغة على حسب انعكاس فعل التعلُّم على المتعلم، وهي على ما يبدو تتدرّج من الصفة إلى الحال إلى المَلَكَة، " لأن الفعل يقعُ أولاً وتعودُ منهُ للذات صفةٌ، ثمَّ تتكررُ فتكونُ حالاً، ومعنى الحال أنها صفةٌ غير راسخة، ثمَّ يزيدُ التكرار فتكون مَلَكَةً، أي صفةً راسخةً "[2]

وصف ابن خلدون هنا اللغة المنطوقة (الكلامَ الفرديَّ) الذي يسمعه السامع فتنعكس في ذهنه صفةٌ للفظ مفردٍ أو تعبير مُرَكَّب، وهذه الصورةُ اللفظية واضحةٌ ولكنها غير ثابتة في الذهن.

وقد وصف لنا ابن خلدون في موضع آخر من مقدِّمته المرحلة الثالثة والأخيرة من مراحل اكتساب اللغة بقوله: "...ثمّ لا يزالُ سماعُهُم لذلك يتجدد في كل لحظة، ومن كلِّ مُتكلِّم، واستعماله يتكررُ إلى أن يصير ملَكَةً وصفةً راسخةً ويكون – يعني السامع – كأحدِهم " [3]

إذن، بناء الملَكَة والحال هذه موقوف على وجود المُناخ اللُّغوي السليم، وهذا المُناخ لم يجدْهُ ابنُ خلدون في عصره، فما وجْهُ الحكمة في دعوته إليه، وفي متابعة المربِّينَ من بعده – ومنهم العزّاويّ – هذه الدعوةَ والجهرَ بها؟

اقترح ابن خلدون حلاً ينأى بجانبه عن التطبيق يوماً بعد آخر، ألا وهو اصطناع المُناخ اللغوي اصطناعاً، وفيه يقول: " ووجه التعليم لمن يبتغي هذه الملَكة ويروم تحصيلها، أن يأخذ نفسه بحفظ كلامهم القديم الجاري على أساليبهم من القرآن والحديث وكلام السلف، ومخاطبات فحول العرب في أسجاعهم وأشعارهم ، وكلماتِ المُوَلّدين أيضاً في سائر فنونهم، حتى يتنزَّل لكثرة حفظه لكلامهم من المنظوم والمنثور منزلةَ من نشأ بينهم ، ولقى العبارة عن المقاصد منهم، ثم يتصرَّف بعد ذلك في التعبير عمّا في ضميره على حَسَبِ عباراتهم وتأليف كلماتهم، وما وعاه وحفظه من أساليبهم وترتيب ألفاظه، فتحصل له هذه المَلَكَةُ بهذا الحفظ والاستعمال، ... وعلى قدَرِ المحفوظ وكثرة الاستعمال تكونُ جودة المصنوع نظماً ونثراً " [4]

وصف الدكتور العزّاويّ السبيل التي رسمها ابن خلدون لاكتساب اللغة بأنها سبيل قويمةٌ، "وما هذه السبيل إلا حفظ كلام العرب، ومداومة سماعه، والارتواء التامّ منهُ، ثم محاكاته والنسج على منواله. فبالحفظ والسماع المستمر، والمحاكاة الدائمة، تكتسب اللغة، وتحصلُ القدرة على البيان " [5]

وعلى الرغم من أن مسألة حفظ كلام العرب الفصيح شيءٌ ممكن تبقى مشكلة التعلم الأولى كامنةً في هجر الاستعمال، وعدم التزام مدرس اللغة العربية، بَلْهَ مدرسي المواد الدراسية الأخرى باستخدام العربية الفصحى في التدريس وهو ما يُنذر بتدني مستوى الأداء اللغوي إلى الحد الذي تصبح فيه لغة القرآن الكريم، ولغة الأجداد لغةً غريبةً تتحاشاها الألسن لتحلَّ محلَّها اللهجات العامية المتدنية فتصبح الأخيرة لغةً مألوفةً يستحسنها الناس فتنساب على الألسنة وتتسلل في لغة الرسائل الجامعية والبحوث بعد أن ملأت صورُها المشوهةُ وأساليبُها

---

[1] مقدمة ابن خلدون، العلامة ابن خلدون (808 هـ)، ط5، دار الكتاب العربي، بيروت، (من غير ذكر لتاريخ الطبع) : 562

[2] المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه: 554 .

[4] المصدر نفسه: 559 .

[5] من قضايا تعليم اللغة: 14.

الغريبةُ صفحاتِ الجرائد والمجلات في أرجاء المعمورة.

استخلص الدكتور العزّاويّ من آراء ابن خلدون التي قرَّ جانباً منها أن الطريقة التلقائية هي أجدى من الطريقة القاصدة في تعليم اللغة، وهي في رأيه تقوم على عناصر: [1]

الأول: أنْ نضع للطالب مُناخاً لغوياً سليماً يحوطه بأن نسمعه الكلام الفصيح، ونحمله على استعماله في خطابه وحواره داخل الصف.

الثاني: أن نكثر من ترويته النصوص البليغة، شعراً كانت أم نثراً، وألّا نشفق عليه من كثرة المحفوظ.

الثالث: أن نشكل الكتب المدرسية جميعها سواء أكانت كتبَ لغةٍ وأدب، أم كتب علوم. " إن ضَبْطَ الكتابةِ العربية أمرٌ ضروري، وقد استشعره العرب منذ عصر مبكر فابتدعوا في العصر الأموي علامات الضبط، وإن قراءة الكلام غير المضبوط تتعسر على الكثير من المتخصِّصين بَلْهَ الطلاب والمثقفين " [2].

أسسٌ عامةٌ لإصلاح تعليم اللغة العربية

يعدُّ الدكتور العزّاويّ من الدعاة إلى إصلاح تعليم اللغة العربية، وقد انطلق في دعوته هذه من حقيقة مفادها أنَّ الغاية القصوى من تعليم اللغة هي جعل المتكلم قادراً على استعمال اللغة في شتى المواقف والأحوال الخطابية، ثم على استعمالها من غير لحْن أو عُجمة أو لكنةٍ، ورأى أنَّ تعليم اللغة العربية في العراق وغيره من الأقطار العربية لا يحقق هذه الغاية. والإصلاح عنده يقوم على أسس ثابتةٍ هي: [3]

1- إصلاح المفاهيم العامة:

ورأى هنا أن المفاهيم العامة التي ينبغي أن نُؤمِن بها، هي أن اللغة – أيَّ لغةٍ – ينظر لها من وجهين: (الوضع) و(الاستعمال). و(الوضع) هو الأنظمة والقوانين اللغوية التي تخضع لها في الكلام، منطوقاً كان أم مكتوباً، أما (الاستعمال) فهو النشاط اللغوي الفرديّ (الكلام).

ورأى الدكتور العزّاويّ أن الخطأ الذي ترتكبه مدارسنا هو أنها تعنى بـ (الوضع) أي بالقواعد والقوانين في ذاتها، وتعزلها عن الاستعمال، إذ لا تمنح الطالب فرصةً كافيةً لتطبيق قوانين اللغة، ولا تعرّضه لمواقف يستعمل فيها اللغة السليمة، نطقاً وكتابةً، فيبقى ما تعلَّمهُ من قواعد قوالبَ جامدةً في ذهنه، سرعان ما يتسرَّب إليها النسيان. ورأى أن الأصل في تعليم اللغات استعمالها مشافهةً، قبل استعمالها كتابة وتحريراً، وهذا ما لا توليه مدارسنا الاهتمام المطلوب. [4] " ومن هنا فإن الطالبَ العراقيَّ يُضطرُّ بعد تخرجه إلى تحاشي المواقف التي يقتضيها التعبيرُ الشفهيُّ، ويميل إلى أن يكتب ما يريد مخاطبة الناس به " [5]

والتعبير بوجه عام نوعان: تعبيرٌ عفويٌّ استرساليٌّ، وتعبيرٌ ترتيليٌّ أو إجلاليٌّ، وقد يطلق على النوع الأول من التعبير (الوظيفيّ)، أما الآخر فهو (التعبير الأدبيّ) الذي يستلزم

---

[1] ينظر : المصدر نفسه: 16 .
[2] المصدر نفسه: 17.
[3] ينظر: المصدر نفسه: 19.
[4] ينظر: المصدر نفسه : 19، 20.
[5] المصدر نفسه: 20.

مستوىً رفيعاً من الأناقة والتجويد، وقد يسمى هذا النوع من التعبير بالتعبير (الإبداعيّ) [1]

وسأعود إلى الحديث على النوعين في تفصيلي لرؤية الدكتور نعمة العزّاويّ للمهارات اللغوية الأساسية.

2- العناية بالطالب:

هذا هو الأساس الثاني الذي وضعه الدكتور العزّاويّ من أجل إصلاح تعليم اللغة العربية، وهو إذ يقرّر هذا الأساس ينطلق من حقيقة مهمة هي أن سرَّ النجاح في تعليم اللغات ينحصر في الاهتمام بالطالب لا بالمادة اللغوية معزولةً عنه. أي أنَّ عملية اكتساب اللغة تقوم على الممارسة والرياضة المستمرة، بأن نحوط الطالب ببيئة لغوية سليمة، لا يسمع فيها لفظاً مخطوءاً، ولا تركيباً ملحوناً.

ومن أوجه العناية بالطالب " تحفيظه قدْراً كبيراً من القرآن الكريم والمأثور من شعر العرب ونثرهم، وحتى تترسخ في نفسه قوانين اللغة وأنظمتها على نحو عفويّ. إنَّ أهمَّ مأخذٍ على مسار تعليم العربية في مدارسنا هو قلة ما يحفظ الطالب من قرآنٍ وشعرٍ ونثرٍ ". [2]

وفي النص المتقدم نجد أثر أفكار ابن خلدون واضحاً في فكر العزّاويّ التربوي، ومنه " وعلى قدر المحفوظ وكثرة الاستعمال تكون جودة المقول المصنوع نظماً ونثراً " [3]

3- العناية بالمادة اللغوية المدروسة:

هي الأساس الثالث الذي تقوم عليه عملية إصلاح تعليم اللغة العربية، ويُشترط أن تتوافر في هذه المادة شروط منها: [4]

أ- أن تكون المادة مما يحتاج إليه العرب المعاصرون في حياتهم اليومية، ومن الفصيح الذي يكثر دورانه على الألسنة، وأن تناسب طاقاتهم العقلية، وأعمارهم " فإزاء كثرة العلم اللغوي لا بدَّ من الانتقاء، وتحري ما يحتاج إليه العربيّ المعاصر، وترْكِ ما سوى ذلك لمن يروم التخصُّص وينشدُ التبحر " [5]

ب- أنْ نفرّقَ بينَ (النحو العلمي) و(النحو العملي)، فالأول يليق بالمتخصِّص الذي يبحث في الظاهرة وأسبابها، أما الآخر فهو النحو الذي يناسب المتعلم الذي يكفيه من النحو ظواهره العامة التي إن جهلها فسد نطقه، واضطربَ لسانه.

جـ- أنْ تُختار المادة النحوية في كتب الأوائل أمثال الخليل وتلاميذه بعيداً عن كتب المتأخرين الذين اختلط عندهم النحو بالفلسفة والمنطق.

د- أنْ نُعنى في تعليم العربية بالبلاغة، ولا سيما بما كان يُعرف منها بـ (مراعاة مقتضى الحال) وألا يستدرجنا الاهتمام بالإعراب بعيداً من مراعاة رشاقة اللفظ وجزالة العبارة ودقة المعنى.

---

[1] ينظر : المصدر نفسه: 20- 22.
[2] المصدر نفسه: 23
[3] مقدمة ابن خلدون: 559
[4] ينظر: من قضايا تعليم اللغة: 24 -26
[5] المصدر نفسه: 24

الاتجاهات الحديثة في تعليم اللغة العربية

بعد أن عزَّ تعلُّم العربية بالتلقي المباشر مشافهةً على طلبة هذا العلم الجليل ومُريديه، صار لا معدى لهم من ابتغاء تعلمها بالمدارسة على القواعد والأصول والأسس التي وضعها سدنة اللغة صيانةً لها، وخدمةً للقرآن الكريم الذي نزل بها.

" وقد أسفرت البحوث والدراسات في هذا الشأن عن تغيّر التفكير في تعليم اللغة، فقد غدتْ لهذا التفكير فلسفةٌ خاصّةٌ به، .... وإذا علمنا أن للَّغةِ منطوقةً أو مكتوبةً وظيفةً أساسيةً هي تسهيل عملية الاتصال بين الجماعات الإنسانية أدركنا أن مراعاة هذه الوظيفة في عملية تعليمها هي السبيل القويمة التي لا مندوحةً عن السير فيها " [1]

ولعملية الاتصال المذكورة ناحيتان هما (ناحية التعبير وناحية الاستقبال)، الناحية الأولى طرفها المتكلم أو الكاتب، والأخرى طرفها السامع أو القارئ. من هنا ينبغي أن تدرس اللغة. والنتيجة العلمية لهذه القضية في رأي الدكتور العزّاويّ تحتم علينا العناية بالقراءة والتعبير بمعناهما الواسع وأن ندرّس اللغة العربية بطريقة الوحدة المتكاملة، لا أنْ نقسمها على فروع، مخصصين لكل فرع منها حصةً أو أكثر. [2]

التعليم الوظيفي للُّغة

عرَّفَ الدكتور داود عبدُه التعليم الوظيفيّ للغة بأنه " تحقيق القدرات اللغوية عند التلميذ بحيث يتمكن من ممارستها في وظائفها الطبيعيّة العملية ممارسةً صحيحةً " [3]

ولا يبتعد الدكتور نعمة العزّاويّ في تبنيه نظرية التعليم الوظيفي للغة عما ذهب إليه الدكتور عبدُه، بل إنَّهُ يتابعه في معظم آرائه في هذا المضمار، فالخبرة التربوية الطويلة للرجلين ساهمت في رسوخ هذه النظرية لديهما، ولعل تدنِّي مستوى الناطقين بالعربية والكاتبين بها على حدٍّ سواء، هذا التدني الملموس والمتسارع الذي انذر بخطر حقيقي، هو ما دعا سدنة العربية والمهتمين بشؤونها إلى وضع السدود من أجل وقف هذا الانجراف، وزرع الحسّ اللغوي لدى الناشئة رعايةً لهويتنا القومية والدينية.

ينطلق التعليم الوظيفي للغة من حقيقةٍ مفادها (أن وظيفة اللغة الأساسية هي (الاتصال) الذي يقضي إتقان أربع مهارات، وربما خمس، وهذه المهارات هي: الاستماع والقراءة والكلام والكتابة، وقد يضاف إليها (التفكير).[4]

يرى الدكتور العزّاويّ أنَّ الوظائف الأساسية للغة " تتجلّى في استعمالها استعمالاً صحيحاً في المواقف الطبيعية: أي فهم الطلاب لها إذا سمعوها، وفهمهم لها إذا رأوها مكتوبة، والتعبير بها عن أفكارهم على نحو منطوق أو مكتوب " [5]

والتعليم الوظيفيّ للغة يرمي – فيما يرمي إليه – إلى إبعاد أيّ نشاطٍ لغويٍّ لا يتعلق بمهارات اللغة الأساسية، أو غايات تعلمها المذكورة، ويعدّه نشاطاً زائداً يصرف الطلاب عن اللغة، وقد يدعوهم إلى النفور منها.

---

[1] من قضايا تعليم اللغة : 28
[2] ينظر: المصدر نفسه : 28-30
[3] نحو تعليم اللغة وظيفياً، د. داود عبدُه، ط1 ، مؤسسة دار العلوم، الكويت 1979م: 9
[4] ينظر: من قضايا تعليم اللغة: 31
[5] المصدر نفسه: 32

سجل الدكتور العزّاويّ رأيه في التعليم غير الوظيفيّ للغة صادعاً بدعوته الصريحة وداعياً إلى إعادة النظر في مناهج تعليم اللغة العربية، وبنائها من جديد على الأساس الوظيفي قائلاً: " إنَّ التعليم غير الوظيفي لمادة (النحو) ينصبُّ على الإعراب والاهتمام بـ (العوامل)، ومعرفة المصطلحات، وهذا النوع من التعليم لا يهب التلميذ القدرة على استعمال اللغة، وعلى ربط هذا الاستعمال بالمواقف الفكرية والحياتية التي يروم التعبير عنها. لقد آن الأوان لأن نُعيد النظر في مناهج تعليم اللغة العربية على هذا الأساس، أعني الأساس الوظيفيّ للغة، وسنجد عند ذلك أنَّ الكتب المدرسية متخمةٌ بتفصيلاتٍ ونشاطاتٍ لا يجني الطالب منها غيرَ الكدح والعناء وسنجدُ أيضاً أنَّ هذه المناهج لا تحقق للطالب القدرات اللغوية الطبيعية، وإنما تملأ ذهنه بالنظر المجرَّد، والمصطلحات المبهمة، أو هي تتجه إلى عقله فتروضه على التفكير والتقدير والتأويل، وتهمل لسانه، فلا تشحذُهُ، ولا تجريه بالاستعمال اللغويّ الصحيح الذي يحتاج إليه الفرد في نشاطه الفكريّ أو الحياتيّ " [1]

المهاراتُ اللغوية الأساسيةُ

وازن الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ بين المفهوم القديم للقراءة ومفهومها الجديد، أي بين القدرة على نطق الكلمات والعبارات المكتوبة نطقاً سليماً والاستجابة لما هو مكتوب وتفسير المعنى، فالقراءة في هذا المعنى هي العملية الآلية التي تمثل الاستجابة العضوية لما هو مكتوب، وفهمَه. [2]

تبعَ تغيُّر مفهوم القراءة تغييرٌ في طرائق تعليمها، " ففي مجال تعليم المبتدئين هُجرت الطرائق الجزئية التي تقوم على المقطع أو الكلمة، لأن هذه الطرائق تعنى بميكانيكية *(كذا) القراءة، أو بالجانب الأدائي منها ولا تعنى بعملية الفهم المفضي إلى النقد " [3] ومن أوجه هذا التغيّر زيادة العناية بالقراءة الصامتة بدءاً من الصف الأول الابتدائي، لأنها أكثر أنواع القراءة استعمالاً في الحياة العملية.

مهارات القراءة:

في ضوء تبني الدكتور العزّاويّ للمفهوم الجديد للقراءة، وجدت أنها تنطوي عنده على مهارتين أساسيتين هما: الفهم والأداء اللفظي، وكلتاهما مهارةٌ معقَّدةٌ تضمُّ جملةً من المهارات، " تكون محصلتها النهائية فهم المقروء فهماً عميقاً، مصحوباً بأداءٍ لفظيّ إذا كانت القراءةُ جهريةً، أو غير مصحوب به ** إذا كانت القراءةُ صامتةً. [4]

أولاً: الفهم:[5]

هذه هي المهارة الأولى من مهارات القراءة، وهي تنطوي على جملة عمليات " تؤدي

---

[1] المصدر نفسه: 26

[2] يُنظر: المصدر نفسه: 38

* الصواب آلية القراءة.

[3] المصدر نفسه: 39 .

** الضمير يعود على الأداء.

[4] المصدر نفسه: 48

[5] ينظر: المصدر نفسه: 48- 54.

إلى فهم المقروء فهماً عميقاً، ومعرفة جوانبه وإبعاده معرفةً دقيقةً، كما* تؤدي إلى نقد هذا المقروء، وبيان الرأي فيه، وموازنته بغيره " [1] وللفهم مستويان هما: فهم المباني وفهم المعاني.

1- فهم المباني، وينطوي هذا المستوى من الفهم على جانبين هما:

أ- فهم الكلمة، ومن مهارات هذا الجانب:

- تحليل بنية الكلمة، وهو ما يدخل في صلب علم الصرف، أي أنَّ الكلمة تتركب حيناً من أصول فقط، وحيناً آخر من أصول وسوابق، وحيناً ثالثاً من أصول وسوابق ولواحق، ولكي نفهم الكلمة ينبغي لنا إرجاعها إلى جذرها لمعرفة أثر السوابق واللواحق في الإضافة إلى المعنى الأصلي.
- التحليل الصوتي، وفيه تقسّم الكلمة إلى مقاطع، ويُمَيَّز بين الحروف الساكنة (الصامتة) والحروف الليّنة (الصائتة)، ومن أمثلة التحليل الصوتي معرفة أثر اختلاف ضبط الكلمة في معناها، ومعرفة جرس الكلمة وتذوقها.
- تمييز الفروق الدقيقة بين معاني الكلمات، وهو من المهارات اللازمة لفهم الكلمة أيضاً، ونصل إليه من خلال التأمل في الألفاظ المترادفة واختيار الأدقِّ والأقرب منها من المعنى المقصود.
- تمييز المفردة الطريفة من المفردة المبتذلة..
- معرفة أثر مكان الكلمة من السياق في معنى الجملة.
- القدرة على استخدام السياق في تحديد معنى الكلمة.
- القدرة على استخدام المعجم.
- القدرة على استعمال الكلمة في جملٍ مختلفة.

وقد أفاض الدكتور العزّاويّ في إيضاح هذه المهارات التي وجدها لازمة للقارئ الذي يتصدى لفهم الكلمة.

ب- فهم التركيب:[2]

وهو الجانب الآخر من فهم المعاني، وللوصول إليه لا بدَّ للقارئ من أن يكتسب جملة مهارات منها:

- أن يميِّز التركيب الواضح من التركيب الغامض.
- أن يفرِّق بين الصعوبة والغموض.
- أن يميز التعبير الحقيقي من التعبير المجازي.
- أن يفهم إشارات الكاتب البلاغية.

---

* الصواب: وتؤدي

[1] المصدر نفسه: 48

[2] ينظر: المصدر نفسه: 54

2- فهم المعاني:

دعا الدكتور نعمة العزّاويّ إلى إتقان جملة من المهارات من أجل الارتقاء إلى هذا المستوى من الفهم منها:[1]

- الدقةُ في تحديد الهدف من الموضوع.
- الدقة في استخلاص الفكرة العامة التي ساقها النصّ لخدمة الهدف.
- المهارة في تحديد المعاني الجزئية في كل فكرة وعلاقتها بالفكرة العامة.
- تحديد الجملة التي تعدّ مفتاح الفكرة.
- تحديد جوانب الوفاء والقصور فيما أورده النص من فِكَرٍ ومعان.
- التمكن من التمييز بين الفكرة التقليدية والفكرة المبتذلة.*
- القدرة على الاستنتاج السليم.
- الدقة في الموازنة فكرياً بين نصَّين تناولا موضوعاً واحداً.

ثانياً: الأداء اللفظيّ:[2]

وقوام هذه المهارة المعقدة جملة مهارات هي:

1) جودة النطق:

وهي مهارة معقدةٌ أيضاً تتجلّى في:

أ- مهارة إخراج الحروف من مخارجها الصحيحة.

ب- مهارة ضبط بنية الاسم والفعل. ويتشدد الدكتور العزّاويّ في هذا الأمر، لأنه يرى أنّ في تحريف البنية تحريفاً للحقيقة اللغوية (وسنعرض لهذا الموضوع عند بحثنا في الجهد المعجمي للدكتور العزّاويّ في قابل هذا الفصل).

جـ-مهارة تمييز الحرف الشمسي من الحرف القمري.

د- مهارة تمييز همزات الوصل من همزات القطع.

و- الضبط الإعرابي للكلمة.

2) السرعة في القراءة:

على الرغم من أن السرعة في القراءة تعدّ من مهارات الأداء اللفظي غير أنَّ القراءة البطيئة ليست معيبة دائماً، لأن العبرة في القراءة السريعة تكون في مدى المفهوم لا في مدى المقروء.

3) تمثيل المعاني:

وهي المهارة الثالثة من مهارات الأداء اللفظيّ وتتمثل في " أن يسبغ القارئ على كلِّ

---

[1] ينظر : المصدر نفسه: 54، 55 .

*واضح من كلام الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ أنه يقصد بالفكرة هنا الاسلوبَ أو طريقة الصياغة .

[2] ينظر: المصدر نفسه: 56-58 .

معنى حُلّةً صوتيّة تناسبه، أو أداءً صوتياً يُبرزهُ ويليق به " [1]

القراءة الجهرية:

تعد القراءة الجهرية نشاطاً لغوياً نقصدُ إليه لكي ننقل إلى غيرنا مضمون ما نقرأ، ولها ثلاثة أهداف رئيسة: الأول تشخيصيّ، والثاني نفسيّ، والثالث علاجيّ.

الهدف التشخيصيّ: يكمُنُ في كشف المعلم مواطنَ القوة والضعف لدى التلميذ القارئ، والهدف النفسي يتجلّى في تشجيع بعض التلاميذ على مواجهة الخوف أو الخجل أو التردّد، فمواجهة التلميذ الخجول الاخرِينَ وإسماعُهُم صوتَه، يمنحانه الشجاعة، ويقويان لديه الثقة بالنفس. والهدف العلاجيّ يتخلّل الهدفين السابقين كما لا يخفى.

أخذ الدكتور العزّاويّ عن الدكتور داود عبدُه تشخيصه عيوب القراءة الجهرية في المدارس العربية، ومن هذه العيوب في رأيهما:[2]

أولاً: أن القراءة الجهرية في المدارس العربية تدرس بطريقة غير وظيفية، لعدم وضوح الغاية من القراءة الجهرية، فالتلميذ يقرأ لمستمعين لا يهمهم سماع ما يقرأ لأن ما سيقوله أصبح معروفاً لديهم.

ثانياً: إننا نصرف على هذه القراءة من الوقت ما يفوق كثيراً الحاجة العملية إليها في الحياة، وكثيراً ما يكون هذا على حساب نشاطات لغوية ذات فوائد عملية أهم.

ثالثاً: إنّ هذه الطريقة في التدريب على القراءة الجهريّة تسبب إحراجا للتلاميذ الضعاف وملاً للتلاميذ الأقوياء.

رابعاً: إنها تسهم إسهاماً ضاراً في عدم الاهتمام بالمعنى، والانصراف بدلاً من ذلك إلى الجانب اللفظي.

واقترح الدكتور داود عبدُه بديلاً من هذا الأسلوب غير الوظيفي في التدريب على القراءة الجهرية " بأن يقرأ التلميذ جهراً، بعد أن يكون قد وضح في ذهنه الهدف الذي يدفعه إلى القراءة الجهرية...، وحين يبدأ التلميذ القراءة، على جميع التلاميذ أن يغلقوا كتبهم، وينصتوا إليه، لأن من أهداف القراءة الجهرية تدريب التلاميذ على حسن الاستماع ، وعلى الإصغاء الجيد، والاستعداد لمناقشة القاري " [3]

ويلاحظ أن الدكتور العزّاويّ قد ارتضى هذه الآراء التي تدعو إلى تعليم اللغة على حسَب وظيفتها في الحياة، وسار عليها في بحوثه ومقالاته الخاصة بتعليم اللغة مضيفاً إلى كل ذلك ما امدَّته به خبرته التربويّة الطويلة في تعليم اللغة من نظرات ثاقبة وأفكار بناءة بثها في كتبه وبحوثه ومقالاته المنشورة ومحاضراته.

التعبير (الكلام والكتابة)

لم يكن الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ أول من دعا إلى استعمال مصطلح (التعبير) بدلاً من (الإنشاء)، فقد سبقه المرحوم الدكتور علي جواد الطاهر الذي عدّ (الإنشاء) مرحلة متقدِّمةً من مراحل (التعبير)، فقد وصفه بقوله: " التعبيرُ درسٌ من صميم الحياة مادةً ووسيلةً. وهو إذ

---

[1] المصدر نفسه: 58

[2] ينظر: المصدر نفسه: 60، وينظر مصدره (نحو تعليم اللغة وظيفياً): 30- 33

[3] نحو تعليم اللغة وظيفياً: 33

يُعنى بعموم الطلبة، يستثير في خصوصهم – إذ يصبحُ إنشاءً – كوامنَ المواهب المبدعةِ فيضيف بذلك إلى النفع المباشر الشعور بالارتياح لدى نتاج عليه سماتُ الأديب " [1] وقال العزّاويّ في هذا المعنى: " وإذا علمنا أنّ كلمة (الإنشاء) تعني (الخلق) أو (الإبداع)، أدركنا أنّ في إيثارها على (التعبير) خروجاً عن الهدف من الدرس وتجاهلاً لحقيقة مهمةٍ هي أن(الخلق) أو (الإبداع) ليس مما يواتي كلَّ فردٍ، أو يتهيّأ لأي إنسان، وإنما هو أمرٌ وراء التعلم، لحاجته إلى ما يسمى بـ (الموهبة) أو (الاستعداد) " [2]

التعبير بين الوظيفيّة والإبداع:

تابع الدكتور نعمة العزّاويّ اللغويين المحدثين في أن التعبير اللغويّ يأتي في مستويات* يعلو بعضها بعضاً، فهناك (اللغة المفهمة) و(اللغة الصحيحة) و(اللغة البليغة). ففي حين لا تحتل (اللغة المفهمة) مكاناً في حياتنا اللغوية فهي لا تعدو أن تكون مجرّد أداة للإفهام في أدنى مستوياته تأتي (اللغة الصحيحة) لتحقيق الإفهام بالالتزام بقواعد اللغة وقوانينها، وهذه الدرجة** من التعبير هي التي نطلبها فيما نسميه بـ (التعبير الوظيفي) " [3]

أما (التعبير البليغ) أو ما يسمى بـ (التعبير الإبداعي) وهو ما يتجاوز شرطَيْ الصحة والإفهام إلى التأثير في القارئ فهو لا يتأتى لكل من يريده، وإنما يتهيأ لأفراد معدودين في المجتمع، ورأى العزّاويّ أن أهم ما يميز هذا المستوى من التعبير توافر عنصرين مهمين فيه، هما (العاطفة) و(الأصالة). [4]

موضوعات التعبير (الكلام والكتابة):

دعا الدكتور نعمة العزّاويّ إلى أن تهتم مدارسنا بالتعبير الوظيفيّ الذي يتصل بالحياة، ويمثل المواقف الطبيعية التي تعرض للتلميذ، "ومن هنا وجب استقصاء مناسبات الكلام والكتابة، أو الظروف التي تعرض للفرد في حياته، وتقتضيه أن يقف فيها متحدّثاً أو كاتباً، ثم توزع على مراحل الدراسة، ... وهذا يقتضينا أن نضع للتعبير في كلّ صفٍّ منهجه، وأن نضع بجانب المنهج دليلاً يعين المعلم على تنفيذه، فيتخلّص درس التعبير من العشوائية والاجتهاد " [5]

واقترح جعل درس التعبير – كلاماً كان أو كتابةً – في مستويين : الأول (درس تدريبي)، والآخر (درسٌ اختباري). يعمد المدرس في الدرس التدريبيّ إلى " تدريب التلميذ على الموقف المطروح، وأن يصل تلاميذه بإشرافه إلى نسج موضوع تعبيريّ متكامل، منطوق أو مكتوب، فإذا جاء درس التعبير الاختباري طلب منهم الحديث عن ذلك الموقف، والكتابة فيه، ناسجين على منوال التعبير الذي توصلوا إليه في الدرس السابق "[6]

---

[1] أصول تدريس اللغة العربية، د. علي جواد الطاهر ، ط2، دار الرائد العربي، بيروت 1404هـ/ 1984م

[2] من قضايا تعليم اللغة: 64

* أطلق الدكتور العزّاويّ عليها تسمية (درجات)

** واضح من تعبير الدكتور العزّاويّ أنه يقصد بـ (الدرجة) هنا (المستوى)

[3] المصدر نفسه: 73

[4] ينظر: المصدر نفسه: 74، 75

[5] المصدر نفسه: 79

[6] المصدر نفسه.

مهارات التعبير الشفهي (الكلام أو الحديث):

رأى الدكتور العزّاويّ أن التعبير الشفهي يسعى إلى تنمية جملة من المهارات منها: [1]

- ترتيب الأفكار وتواصلها في الحديث.
- التركيز في الجوانب المهمة في الموضوع.
- المهارة في حسن صوغ البدء وحسن صوغ الختام.
- صياغة العبارة وعرض الفكرة في ضوء مستوى السامعين.
- القدرة على تقديم الصيغ المناسبة لتحقيق الإقناع والإمتاع.

مهارات التعبير التحريري (الكتابة):

وقد أورد الدكتور العزّاويّ جملة من المهارات يختلط أغلبها بمهارات التعبير الشفهي، وأذكر هنا المهارات التي أرى أن التعبير التحريري يختصّ بها ومنها:

- القدرة على الكتابة السليمة رسماً وتركيباً للجملة، وبناءً للعبارة.
- الدقة في استخدام علامات الترقيم.

المهارات اللغوية المساعدة

النحو (قواعد اللغة العربية)

النحو وتقويم اللسان:

يرى الدكتور نعمة العزّاويّ أنّ النحو وحده لا يُعين المتعلم على تقويم لسانه هذه الغاية التي لا سبيل إلى بلوغها بتعلم النحو وحده.

انطلق الدكتور العزّاويّ في رأيه هذا من خبرته الطويلة في مجال تعليم اللغة، عزّز هذه الخبرة إطلاعُهُ الواسع على الفكر التربوي عموماً، وعلى الفكر التربوي الإسلامي على وجه الخصوص، وتأثره أفكارَ المربي الإسلامي الكبير ابن خلدون، ومن ثمار هذه الأفكار دعوة العزّاويّ إلى تخفيف العبء من كاهل النحو وعدم تحميله ما لا يقوى عليه ولا ينهض به.[2]

وهذا الرأي شبيهٌ بما ذهب إليه ابن خلدون حين قال : "إنّ العلم بقوانين الإعراب إنما هو علمٌ بكيفية العمل، ولذلك نجد كثيراً من جهابذة النحو، والمهرة في صناعة العربية المحيطين علماً بتلك القوانين، إذا سُئِلَ في كتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودته، أو شكوى ظلامةٍ ، أو قصْدٍ من قصودهِ، أخطأ فيها الصواب، وأكثر من اللحن، ولم يُجِدْ تأليف الكلام لذلك، والعبارة عن المقصود على أساليب اللسان العربيّ، وكذا نجدُ كثيراً ممَّنْ يحسن هذه المَلَكَةَ ويجيدُ الفنينِ من المنظومِ والمنثورِ، وهو لا يحسنُ إعراب الفاعل من المفعول من المجرور ..." [3] وقد صوّر ابن خلدون هذا الأمر بمثلين، الأول: " أن يقول بصيرٌ بالخياطة غيرُ مُحكِم لملَكَتها في التعبير عن بعض أنواعها: الخياطة هي أنْ يُدخل الخيطُ في خرتِ الإبرة، ثمَّ يغرزها في لفقي الثوبِ مجتمعينِ ... ثمَّ يتمادى في ذلك إلى آخر العمل " [4]

---

[1] ينظر : المصدر نفسه: 81، 82

[2] ينظر: المصدر نفسه: 84، 20، 36، 86، 91، وينظر: النحو وتقويم اللسان ، مقال في جريدة الجمهورية البغدادية في 16/ 4/ 1985م، وينظر: تعليم اللغة عند ابن خلدون، مقال في الجريدة نفسها في 20/ 1/ 1984م.

[3] مقدمة ابن خلدون : 560

[4] المصدر نفسه.

والمثل الآخر في قوله: "... وكذا لو سُئِلَ عالم بالنجارة عن تفصيل الخشب، فيقول: هو أن تضع المنشار على رأس الخشبةِ وتمسكُ بطرفه وآخر قُبالتكَ ممسِكٌ بطرفه.... وهكذا العلمُ بقوانين الإعراب " [1]

والدكتور العزّاويّ في متابعته آراء ابن خلدون، وتوجيهه تعليم اللغة وُجهةَ الحفظ والاستعمال، لا يقابل النحو بنكران الفضلِ، والغضِّ من الشأن، بل هو يرى أنّ الغاية من النحوِ شرحُ أسرارِ التركيب، وإيضاح قوانين العربية.[2]

مشكلة النحو:

تابع الدكتور العزّاويّ آراء جملة من النحاة (قدماء ومحدثين) في دعوتهم إلى تيسير النحو وتقريب درسه من أذهان المتعلمين، وتخليصه من أبواب مبالغ فيها، وفلسفات لا تمتّ إلى الفهم السليم للغة بصلة تُذكر. فراح يبحث في الظواهر التي عقَّدَتْ دراسة النحو العربيّ، وطَبَعَتْهُ بالجفاف، ونأت به عن أفهام المتعلمين، فوجد من أهمها ما يأتي:[3]

(أ) أثر المنطق فيه:

ضرب الدكتور العزّاويّ أمثلة على وجود هذه الظاهرة في النحو العربيّ منها: أنَّ التقسيم الثلاثي للكلمة من اسم وفعل وحرف، وُضِعَ على أساس أَنَّ الوجود يتألف من (ذات) وهو الاسم، ومن (حدث) وهو في اللغة (الفعل)، ومن (واسطة)، وهو الحرف.

ومنها ميزان الفعل الثلاثي (فعل) نظر فيه النحاة إلى الكلمة على أنها (جوهر) أو أصل، و(عَرَض) يلحق ذلك الأصل. في حين أن اللغة في نظره لا تحتمل هذه النظرة المنطقية الصارمة.

ورأى الدكتور العزّاويّ أن من علل النحو العربي التقدير والتأويل، وهما من مشكلات النحو العربي التي عقدت دراسته ووعّرت سبيله، وان الذي ألجأ النحاة إليها - في رأيه – هو ما قرّروه من أصول منطقية، افترضوا وجودها في اللغة.[4]

(ب) العامل:

جعل الدكتور العزّاويّ هذه الظاهرة مستقلة عن سابقتها وهي أثر المنطق في النحو، وكذلك فعل مع ظاهرة التعليل على الرغم من أن كلاً من ظاهرة العامل وظاهرة التعليل تُعدّ من مظاهر تأثر النحو للمنطق.

جاء تقسيم العزّاويّ لهذه الظواهر في كتابه (من قضايا تعليم اللغة رؤية جديدة) الصادر عام 1988م. ولكن عدل عن هذا التقسيم في كتابه (في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث) الصادر عام 1995م، ليضع قضية العامل، والتقدير والتأويل، والقياس ضمن مظاهر تأثر النحو للمنطق.[5]

أشار الدكتور العزّاويّ إلى التفات بعض المفكرين العرب منذ وقت مبكر إلى أنّ العامل

---

[1] المصدر نفسه.
[2] ينظر: من قضايا تعليم اللغة: 91
[3] ينظر: المصدر نفسه : 91 - 106
[4] ينظر : المصدر نفسه: 91 - 94
[5] ينظر: المصدر نفسه ، وينظر : في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 21- 25

قضيّةٌ متمحِّلةٌ، وضرب مثلاً على هذا الرأي في قول ابن جني (392 هـ) ان العامل هو الإنسان، ودعوة ابن مضاء (592 هـ) إلى إلغاء العامل.[1]

(جـ) التعليل:

كان للدكتور العزّاويّ أكثر من رأي في هذه الظاهرة النحوية، أحاول هنا عرضها ثم أقف عند خلاصة رأيه أي ما استقر عليه مذهبه اللغوي فيها، فالتأني وإنعام النظر مطلوبان قبل إصدار الحكم والفصل في هذا الموضوع.

قال الدكتور العزّاويّ في التعليل: "والحق أنّ العرب لم يعللوا نطقهم، ولم تكن علل كلامهم قائمة في عقولهم، وذلك لأنهم لم يكونوا نحاةً ولا فلاسفة، وإنما كانوا يتكلمون فقط " [2] وقال في بعض مؤلفاته: إنَّ " .... تفسير الظاهرة اللغوية بما يصحُّ أن يكونَ سببها والباعث عليها، أمرٌ يقرّه المنهج العلمي وتقضي أصول البحث والتدريس بتشجيعه " [3] وقال في موضع آخر: "وتفسير بعض الظواهر مطلوبٌ وضروريّ لأنه يقومُ على طبيعة اللغة، ويكشف عن بعض قوانين صوغ المفردات فيها، أو قل يستند إلى ما يرتضيه نسيج الكلمات الصوتي، وما يأباه هذا النسيج، وذلك مثل تفسيره تاء (افتعل) طاءً أو دالاً إذا كانت فاءُ هذه الصيغة زايا أو صاداً...." [4]

فهو يرى أن قدْراً من التفسير أمرٌ يفرضهُ البحث العلميُّ في دراسة اللغة، وأنَّ طبيعة هذا التفسير يجب أن تتفق مع طبيعة اللغة المدروسة، وطرائق أهلها بالتعبير بها من ناحية، ومن ناحية أخرى تستند إلى حال المقول ودواعيه، أي الالتفات إلى ما يُعرف عند البلاغيين بـ (مقتضى الحال).

والمفهوم من آراء الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ اللغوية عموماً، وفي قضية التعليل على وجه الخصوص، أنه يدعو إلى النظر إلى اللغة على أنها كائنٌ حيٌّ، لا يسلِّمُ قيادَهُ إلا لمن يعامله برفقٍ وتروٍّ، وهذه هي نقطة الاختلاف الرئيسية بين علم اللغة والعلوم الأخرى.

(د) اضطراب القواعد:

أخذ الدكتور العزّاويّ على النحو العربي اضطراب قواعده أو تناقضها، وأن هذا الاضطراب يصدق – في نظره – حتى على القواعد الأولية، وما يجري مجراها من المسائل الابتدائية في النحو، ويعلل هذه الظاهرة بما يأتي:

- **جمع اللغة في أزمنةٍ متباعدة وعن قبائل مختلفة**، ورأى العزّاويّ أنَّ ثمة ضربَيْنِ متناقضين من المادة الغوية تجاورا في أبحاث النحاة، ضربٌ قديمٌ لم يعد له ظل في الاستعمال، وضربٌ جديد ينبض بالحياة، وتفيض به الألسن. وقد ترتب على ذلك - في رأيه – نحوٌ مثقلٌ بالأقيسة المتعارضة المتضاربة.[5]

وأرى أن النحو المثقل بالأقيسة المتعارضة المتضاربة ليس بسبب تعدد المادة اللغوية – كما ذهب إليه الدكتور العزّاويّ – وإنما سببه الاجتهاد الشخصي لمن يوثق بعربيتهم من خطباء

---

[1] سيأتي التفصيل في رأي الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ في الفصل الثالث من هذا البحث.
[2] من قضايا تعليم اللغة: 94
[3] في حركة تجديد النحو وتيسيره: 155، وينظر: مناهج البحث الغوي بين التراث والمعاصرة: 121.
[4] مناهج البحث اللغوي: 117
[5] ينظر: من قضايا تعليم اللغة: 98

وشعراء وعرب أقحاح استشهد بكلامهم النحويون وراحوا يخرجونه تخريجات شتى.

- **عدم الفصل بين الشعر والنثر في تقعيد القواعد:**

ذكّر الدكتور العزّاويّ هنا بمقولة ابن جني التي لم يلتفت إليها معظم النحاة الذين راحوا يخرجون الشواهد الشعرية، ويخلقون لقائليها المعاذير حتى لا تعارض قواعدهم. قال ابن جني: " والشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار، وكثيراً ما يُحرَّف فيه الكلمُ عن أبنيته، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله " [1]

مفهوم النحو في الكتب المدرسية:

وازن الدكتور العزّاويّ بين مفهوم النحو الواسع ومفهومه الضيق، إذ عاد إلى مفهوم النحو عند بعض علماء اللغة القدماء، ومنهم ابن جني الذي عرّف النحو تعريفاً واسعاً، فالنحو في رأيه: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرُّفه من إعراب وغيره، ... ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها ردَّ به إليه " [2] غير أن مفهوم النحو عند القدماء كان يضيق أحياناً ليقتصر على ضبط أواخر الكلمات، ويتَّسعَ أحياناً أخرى ليشمل بنية الكلمة.

واتَّسع هذا المفهوم في العصر الحديث ليشمل التراكيب اللغوية، وبُنى الجمل الأساسية والفرعية، والمعاني والأصوات، والدكتور العزّاويّ مع توسيع مفهوم النحو – ولا سيما النحو المدرسي – ليعنى عنايةً أوفر بالدلالة، واستعمال الأوزان الصرفية، والصيغ المختلفة على حسب دلالاتها الدقيقة والمناسبة، ليكون درس النحو معيناً للطالب على تحرّي الأساليب التعبيرية ووضعها في مواضعها المناسبة.

ورأى الدكتور العزّاويّ ما رأته الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، من أنّ الفصل بين الإعراب والمعنى هو الذي أدّى إلى عقم التعليم إذ قالت: "... يبدو لي أن عقدة الأزمة ليست في اللغة ذاتها * (كذا) وإنما هي في كوننا نتعلم العربية قواعد صنعةٍ وإجراءات تلقينية وقوالب صماء ** (كذا) فنتجرعها تجرعاً عقيماً، بدلاً من أن نتعلمها لسانَ أُمَّةٍ ولغةَ حياة...، وكانَ الخطأ الأول، أن الأصل في الإعراب أن يضبط المعنى، ويدلَّ عليه، لكنَّ اللغويين فصلوا النحو عن المعاني، ووضعوا بينهما الحدود والأسوار... ، وهذا العزل الشاذُّ بين الإعراب والمعنى، هو الذي جار على التعليم في كسب ذوق العربية ومعرفة منطقها " [3] وإلى ذلك ذهب الدكتور داود عبدُه حين قال: ".... إنّ القواعد المتعلقة بالحركة الإعرابية ليست سوى جزء يسير من قواعد اللغة " [4]

النحو الوظيفيُّ:

نقل لنا الدكتور العزّاويّ دعاوى طائفة من كبار المربين العرب المُحْدَثِينَ إلى إعادة

---

[1] الخصائص ، ابن جني تحـ. محمد علي النجار، ط2، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، (من غير ذكر لتاريخ النشر) : 188/3

[2] المصدر نفسه: 34/1

* الصواب (نفسها أو عينها) لأن (الذات) ليست من ألفاظ التأكيد

** الصواب (قوالب صماً)

[3] لغتنا والحياة ، د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف بمصر 1971م : 196، 197

[4] نحو تعليم اللغة وظيفياً: 52

النظر في النحو المدرسي، ولكنه أخذ على تلك الدعوات أنها لم تكن مدروسة، ولم تخضع لمعايير محددةٍ، تختار في ضوئها مادة النحو. [1]

ومن مجموع الآراء التي نقلها خلص إلى أن هؤلاء المربين كانوا قد شعروا بازدحام منهج النحو المدرسي بمباحث لا لزوم لها، غير أنهم لم يضعوا الأسس الثابتة لنهضة هذا المفهوم، وهذا ما حاوله هو حينما طرح ثلاثة أسئلة ليصل من خلالها إلى تحديد مفهوم (النحو الوظيفي) بدقةٍ، وهذه الأسئلة هي ما يأتي:[2]

الأولُ: ما مفهوم النحو؟ وقد عرَّفه بقوله: "إنَّ النحوَ يعني القواعد المتعلقة بأصوات اللغة، وبصياغة مفرداتها، وبطريقة نظم الكلام وتأليفه، وبدلالات المفردات والتراكيب " [3]

الثاني: ما الأهداف التي نتوخاها من تعليم النحو؟ وقد حددها بثلاثة أهداف هي:

1) سلامة نطق الصوت، وصحة ضبط الكلمة مفردةً ومركبةً في كلام.
2) معرفة منهج العربية في تأليف الجمل، وصوغ العبارات.
3) فهم وظيفة الكلمة في الجملة، ومعرفة الفروق بين التراكيب.

الثالث: ما القواعدُ الوظيفية؟ وما القواعد غير الوظيفيّة؟

القواعد الوظيفية عند العزّاويّ هي التي تعين على تحقيق الأهداف الثلاثة المذكورة، وأية قاعدة، أو معرفة لغوية لا تحقق شيئاً من هذه الأهداف هي قاعدةٌ زائدةٌ، أي أنها قاعدةٌ غيرُ وظيفية عنده. وقد ضرب أمثلةً لدعم رأيه هذا ذاكراً ما يحتاجه الطالب، وما لا يحتاجه.[4]

طرائق التدريس:

لم يُلقِ الدكتور العزّاويّ اللوم على طرائق التدريس فحسب حين ناقش ضعف علم ناشئتنا باللغة، بل رأى أنها سبب من مجموعة أسباب، ولم يَعْدُ الموضوعية في نقاشه طرائق التدريس المختلفة، إذ أنه كلما ذكر طريقةً ذكر ما لها وما عليها. ومن الطرائق التي عرضها نجد:

1- أسلوب الأمثلة والشواهد: *

وفي ظله تبرز طريقتان رئيسيتان هما:

أ- الطريقة القياسية:

وهي الطريقة التي تقوم على أساس تعليم القاعدة العامة، ثم تتدرج في التفصيل والإيضاح من خلال سوق بعض الأمثلة والشواهد، ولهذه الطريقة أنصار وخصوم، وقد اكتفى

---

(1) ينظر: من قضايا تعليم اللغة: 114 – 118
(2) ينظر: المصدر نفسه: 118 - 124
(3) المصدر نفسه: 118
(4) ينظر: المصدر نفسه: 118 – 124، وينظر للدكتور العزّاويّ: تطوير النحو المدرسي، المعلم الجديد، مج41، ج1، 1979م، وينظر أيضاً: في النحو المدرسي قضايا مطروحة للمناقشة، المعلم الجديد، مج43، ج4، 1986م، وينظر أيضاً: دفاع عن النحو العربي، المورد، مج 15، ع2، 1876م، وينظر أيضاً: نحو اللسان ونحو الفكر، مقالين في جريدة الجمهورية في 11/ 6/ 1988، و 12/ 7/1988م.
* سماها الدكتور العزّاويّ (طريقة الأمثلة والشواهد)

الدكتور العزّاويّ بذكر حجج الفريقين.[1]

ب- الطريقة الاستقرائية:

تبدأ هذه الطريقة بعرض الأمثلة التي تناسب الموضوع لتخلص إلى استنباط القاعدة من الأمثلة ولها أنصارٌ وخصوم أيضاً، وبعد أن عرض الدكتور العزّاويّ حجج الفريقين عقّبَ قائلاً: "ويمكن أن نزيد على ذلك أن المنهج الاستقرائي قد يليق بالباحث اللسانيّ وقد يليق بالباحث والمتعلم معاً في حقل علوم الطبيعة، ولكنه لا يليق دائماً باكتساب اللغة وتعلمها، لأن متعلّم اللغة يسمع أولاً حقائقها وقوانينها مطبّقةً في نصوص، ومراعاة في كلام فصيح، ثم توصفُ له وصفاً، وتُبيّنُ لهُ تبياناً، على أنْ يؤخذ بعد ذلك بالتطبيق عليها، والتمرُّن على استعمالها " [2]

2- أسلوب النصِّ الأدبيِّ:

ويؤتى فيه بنص أدبي متكامل، يقرؤه الطلاب، وتُعرض الأمثلة من خلال ذلك النص، وفيما يرى أنصار هذا الأسلوب أن تعليم القواعد بواسطته يعدُّ أجدى وأنفع، لأنه يؤدي إلى رسوخ اللغة وأساليبها رسوخاً مقروناً بخصائصها الإعرابية، يرى خصوم هذا الأسلوب أنه يعمل على إضعاف الطلبة باللغة العربية، وتضييع وقتهم، بإشغالهم بموضوع النص عن فهم القاعدة النحوية.[3]

وينبغي التنبيه هنا إلى أنَّ أسلوب النص يعود في جوهره إلى الطريقة الاستقرائية التي تعتمد على استقراء الأمثلة للوصول إلى القاعدة، فهما إذن أسلوب واحد، والفرق بين الاثنين هو أن طريقة الأمثلة تعطيك أمثلة مقتطعةً مفرَّقةً في حين يعطيك أسلوب عرض النص تعبيراً لغوياً متكاملاً.

3- أسلوب المشكلات:

في هذا الأسلوب يجعل المدرس من القاعدة النحوية مفتاحاً لحل مشكلة يرمي تلاميذه في غمارها، لتبدو لهم وكأنها لغزٌ يتعاون الطرفان على فكِّ رموزه.

ويبدو لي أن الدكتور العزّاويّ يميل إلى هذا الأسلوب لأنه عرض أقوال مناصريه فقط، وأنه بعد أن عرض سمات الطريقة الناجحة في تدريس قواعد اللغة العربية رأى أن طريقة المشكلات تحقق المنهج التكاملي في تعليم فروع العربية لأن فيها سمات الطريقة الناجحة وهي مساعدة الطلاب على إدراك وظيفة القاعدة، وإطلاق طاقاتهم العلمية من خلال هذا الإدراك، وتشجيعهم على بذل الجهد الذاتي في تطبيق القاعدة على أمثلة واستعمالات جديدة.[4]

التدريب:

لا يمكن وصف النحو بأنه وظيفي ما لم يعزَّز بتدريب جيد، يجعل واضعوه ومدرسوه نصب أعينهما غايات النحو الوظيفيّ الثلاث وهي:

- سلامة نطق الصوت اللغوي، وصحة ضبط الكلمة، مفردةً ومركبةً في كلام.
- فهم منهج العربية في تأليف الجملة وصوغ التراكيب
- فهم وظيفة الكلمة في الجملة، ومعرفة الفروق بين التراكيب

---

[1] ينظر: من قضايا تعليم اللغة: 126، 127

[2] ينظر: المصدر نفسه: 129

[3] ينظر: المصدر نفسه: 129 - 131

[4] ينظر: المصدر نفسه: 132

يرى الدكتور العزّاويّ " أن أحسن أنماط التدريب اللغوي هو ما لبّى هذه الأهداف، أو حقق هذه الغايات الثلاث".[1] وحدّد بناءً على ذلك أنماط هذا التدريب موازناً بينه وبين التدريب التقليدي الذي يكاد يقصر اهتمامه على الإعراب فحسب،[2] وتعيد تدريبات الدكتور العزّاويّ المقترحة درس النحو إلى أحضان علم المعاني ليصبح هذا الدرس درس أساليب، كما بدأه سيبويه، وطبّقهُ عبد القاهر الجرجاني، ودعا إليه ابن خلدون.

الإملاء:

يرى الدكتور العزّاويّ أن "الإملاء لغةً هو مصدر الفعل (أملى) والمراد بهذا الفعل أن يُلقي شخصٌ مملٍ على آخر مُستملٍ (أي طالب للإملاء) كلاماً بقصد تدوينه، أو كتابته"[3]. وأشار إلى أنَّ هذه الكلمة خرجت في هذا العصر عن مدلولها اللغوي المشار إليه واتخذت لنفسها دلالةً أخرى وهي (الرسم العربي) أو (الكتابة العربية الصحيحة)، وعزا تطور مدلول هذه الكلمة إلى أن المشتغلين بتعليم العربية إذا أرادوا أن يعلِّموا الرسم العربيّ، أو الكتابة الصحيحة، أملوا على طلبتهم قطعة من النثر تتضمن طائفة من الكلمات الصعبة الرسم، بعد تدريبهم على رسمها، بقصد اختبار معرفتهم بكتابتها.[4]

ورجعتُ إلى ما قاله الراغب الأصفهاني (502هـ) في (المفردات) في مادة (ملا)، فوجدته يذكر أنَّ الإملاء هو "الإمدادُ، ومنهُ قيل للمدّة الطويلة ملاوةٌ من الدهر ومَليٌّ من الدهر .... < وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ >[5] ، قال تعالى <وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ >[6] أي أُمهلهم وقوله < الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ>[7] أي أمْهَلَ، ومَن قرأ (أملأ لهم) فمِنْ قولهم أمليتُ الكتابَ، أُمليه املاءً، قال: < أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ>[8] وأصل أمليتُ أمللتُ فَقُلبَ تخفيفاً < فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ>[9] <فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ>[10] "[11]

ويتضح مما تقدم أن أصل الإملاء هو الإملالُ، وهكذا وردتْ في الذكر الشريف.

أحصى الدكتور العزّاويّ أربعة عيوب لطريقة (الإملاء) في تعليم (الرسم الكتابي) أولها: أن الطالب يشعر في أثنائها بالخوف لأنه يدفع إلى موقف الممتحن. وثانيها: أنها ليست

---

(1) المصدر نفسه: 132
(2) ينظر: المصدر نفسه: 133 - 141
(3) من مصطلحات تعليم اللغة العربية، د. نعمة رحيم العزّاويّ، مقال في جريدة الحمهورية في 11 آذار 1989م.
(4) ينظر: المصدر نفسه.
(5) البقرة: 282
(6) الأعراف : 183 ، والقلم: 45 .
(7) محمد: 25
(8) آل عمران: 178
(9) الفرقان: 5
(10) البقرة: 282
(11) المفردات في غريب القرآن، تأليف أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (502هـ)، تحـ. محمد سيد كيلاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان (من غير ذكر لتاريخ النشر): 473، 474

الموقف الطبيعي الذي يستعمل فيه الطالب لغته المكتوبةَ، وثالث هذه العيوب: أن المعلم عندما يملي على تلاميذه فقرة أو قطعة، يضطر في أثناء الإملاء إلى أن يجانب أحياناً اللفظ الصحيح، أو يخلَّ بنطق بعض الكلمات، ليجنِّبَ طلابه كتابتها على وجهٍ مخطوء، ورابع هذه العيوب: أن تعليم (الرسم الكتابي) بطريقة (الإملاء) التقليدية، لا يكشف للمعلم عن مستوى طلبته. وإذا كانت من فوائد يجنيها الطالب من تعليم (الرسم) بطريقة (الإملاء) التقليدية، فهي في نظر العزّاويّ تتلخص في التدرب على الانتباه إلى ما يقال، والاحتفاظ بما يسمع مدّة في الذاكرة، والسرعة في الكتابة، بيد أن هذه الفوائد مهما عظم حظها من الأهمية فإنها ليست من المهارات الكتابية.[1]

مشكلات الكتابة العربية (عرضٌ ومناقشة):[2]

أجمل الدكتور العزّاويّ مشكلات الكتابة العربية بما يأتي:

(1) الشَّكْل:

المقصود بالشكل هو وضع الحركات (الضمة والفتحة والكسرة والسكون) على الحروف لتيسير النطق السليم على القارئ، والذي يتأمل أخطاء القارئين، يجد أن كثيراً منها سبَبُهُ الشكل في الكتابة.

(2) قواعد الإملاء:

لخَّصَ الدكتور العزّاويّ الصعوبات التي تعوق تعلم الكتابة الصحيحة بما يأتي:

(أ) الفرق بين رسم الحرف وصوته، إذ لا توجد في العربية مطابقةٌ دائمةٌ بين الكتابة والنطق.

(ب) ارتباط قواعد الإملاء بالصرف والنحو، وهذا الارتباط يعوق أحياناً تعلم الكتابة الصحيحة ما لم يكن الكاتب محيطاً بالقواعد الصرفية والنحوية.

(جـ) تعقّد قواعد الإملاء وكثرة الشذوذ فيها، ومن أمثلة هذا التعقد قواعد كتابة الهمزة، فهذا الحرف قد يأتي في أول الكلمة، أو في وسطها، أو في آخرها، ولكل حالة من هذه الحالات قواعدها، وقد يكون بعض هذه القواعد موضع خلاف.

(3) اختلاف صور الحرف باختلاف موضعه من الكلمة:

هناك حروف تبقى على صورة واحدة، وهناك كذلك منها صورتان، وهناك حروف لكل منها ثلاث صور، أو أربع.

(4) الإعجام:

المقصود بالإعجام هو نقط الحروف، والملاحظ أن نصف الحروف معجم، ونصفها الآخر غير منقوط، وقد رأى بعضهم أن هذه صعوبة أخرى من صعوبات الكتابة.

(5) وصل الحروف وفصلها:

الكلمات في العربية تتألف من حروف موصول بعضها ببعض، أو مفصول بعضها

---

[1] ينظر: من مصطلحات تعليم اللغة العربية (مقال).

[2] ينظر: الإملاء قواعده ومشكلاته وتطوير تعليمه، د. نعمة رحيم العزّاويّ، مديرية مطبعة وزارة التربية رقم (3)، بغداد 1408 هـ – 1988م : 20 – 26 ، وينظر: من قضايا تعليم اللغة العربية: 162 –171

عن بعض، والعربية تتبع نظامين في ترتيب الحروف، فحيناً ترتبها ترتيباً رأسياً في مثل كلمة (نجم) وترتبها ترتيباً أفقياً في مثل (ذهب)، وقد تجمع النظامين في كلمات أخرى مثل (محمد) و(مجمع) وغيرهما.

(6) اختلاف رسم المصحف الشريف عن الرسم العادي، وهذا الاختلاف يؤلف في رأي البعض صعوبةً يواجهها التلميذ حين تقع عينه على بعض آيات القرآن الكريم خلال دراسته.

لا شكَّ في أن أغلب هذه الصعوبات هي صعوباتٌ مبالغٌ فيها. وقد ناقشها الدكتور العزّاويّ على الوجه الآتي:

(1) مشكلة الشَّكل:

اقترح العزّاويّ هنا أن يجنح المهتمون بتيسير الكتابة العربية إلى شكل الكلمات التي لا يكفي السياق وحده لإيضاح معانيها، فمشكلة الشكل والحال هذه هي مشكلة مبالغ فيها، ويمكن حلُّها.

(2) الفرق بين صوت الحرف ورسمه:

ليست العربية بدعاً في هذه المشكلة، وما في العربية من مظاهر لهذه المشكلة، ينبغي ألاّ نضيق به، وأن يُصارَ في تعليمه إلى التسليم بالظاهرة، واعتماد التلقين.

(3) تعدّد صور الحرف الواحد:

يرى الدكتور العزّاويّ أنَّ هذه مشكلةٌ مبالغ فيها أيضاً، فقد يكون الاختلاف البسيط في صورة الحرف حِلية تزينه، وتضفي عليه مظهراً جمالياً، يسهم في تيسير الكتابة وإيجازها.

(4) الإعجام:

يرى الدكتور العزّاويّ أن الإعجام لا يعدُّ مشكلة في الكتابة بالقدْر الذي يُسهم فيه في حل مشاكل أخرى، فهو طريقة اقتصادية، أيسر مما تلجأ إليه اللغات الأخرى ومنها الإنجليزية التي تعمد إلى خلق حروف جديدة بإضافة خطوط بدلاً من النقط نحو (F) و(E)، و(O) و(Q) و(N) و(M)، و(C) و(G)، أما العربية ففيها (ف) و(ق)، و(ن) و(ت) و(ث) و(ب)، و(ص) و(ش)، وهناك بابٌ أوسع للاختصار في الخط العربيّ.

(5) وصلُ الحروف وفصلها:

وهذه صعوبةٌ متوهَّمة أيضاً، فلا ريبَ في أن نظامَ وصل الحروف داخل الكلمة في العربية أسهل مما يعتمد في اللغات الأوربية من تجاور الحروف ورصفها دون وصل. واللاتينية إذا أريد لها أن يستعجل في كتابتها كتبت حروفها موصولة.

(6) ارتباط الإملاء بالصرف والنحو:

وهذه مشكلةٌ حقيقةٌ لا يمكن إنكارها، لذا يُنْصحُ بتأجيل تعليم التلاميذ أثر العوامل الصرفية والنحوية في الرسم العربي إلى ما بعد إتقانهم مهارات الرسم الأخرى.

(7) اختلاف رسم المصحف الشريف عن الرسم الاعتيادي:

يكفي تنبيه المعلم عند تدريس آيات القرآن الكريم على أهمية المحافظة على المأثور من رسمه وكتابته، والتنبيه على مواضع الخلاف بين رسم بعض الكلمات في المصحف الشريف ورسمها في الكتابة العادية.

ختم الدكتور العزّاويّ مناقشته لمشكلات الكتابة العربية بقوله: "وتنبغي الإشارة هنا إلى أن الخلاف في رسم بعض الكلمات، ولا سيما تلكم التي تشتمل على الهمزة يجب أن يُحَلَّ، إذ إنَّ على المجامع العلمية أن ترجّحَ صورةً معيَّنة لكل كلمة مختلف في رسمها، وأن تُلزمَ المؤسساتُ التربويةُ والعلميةُ تبنّي هذه الصورة، حسماً للخلاف، ودفعاً لفوضى الرسم"[1]

[1] الإملاء قواعده ومشكلاته وتطوير تعليمه: 26، وينظر: من قضايا تعليم اللغة العربية: 170 .

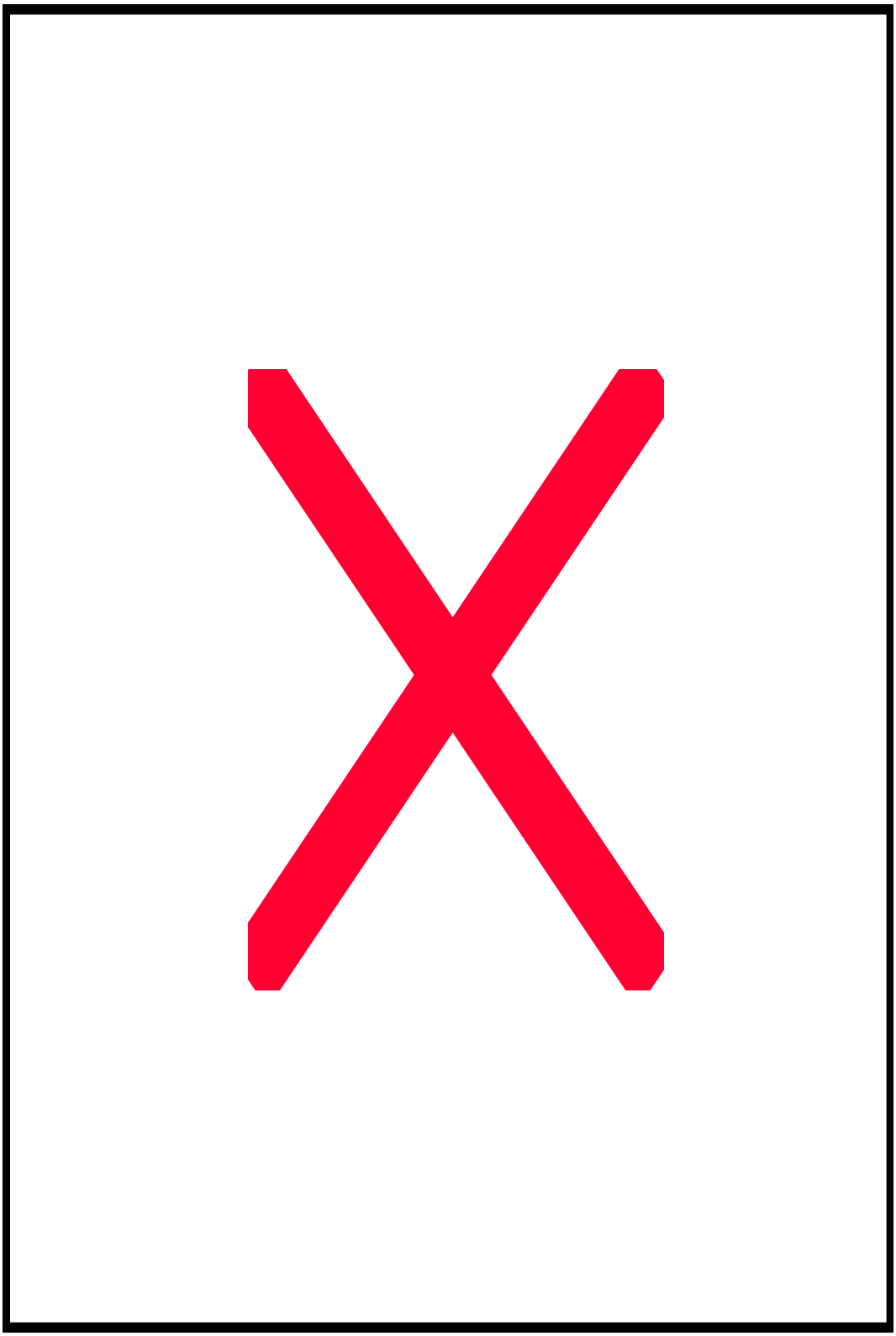

مخطط توضيحي يبيّنُ رؤية الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ للمهارات اللغوية الأساسية في كتابه (من قضايا تعليم اللغة العربية رؤية جديدة)

ذكر العزّاويّ في ضوء المفهوم الجديد للقراءة مهارتينِ أساسيتين هما : (الفهم، والأداء اللفظي)، وفي كلامِه على الفهم ذكر مستويينِ هما: (فهم المباني، وفهم المعاني)، ثمَّ قسَّمَ فهمَ المباني على قسمينِ هما: (فهم الكلمة، وفهم التركيب)، وذكر مهارات كل منهما، ولكن هذه المهارات تداخلت عند العزّاويّ حتى أنَّهُ ذكر من مهارات فهم الكلمة تمييز أثر مكان الكلمة من السياق، والقدرة على استخدام السياق في تحديد معنى الكلمة، والقدرة على استعمال الكلمة في جمل مختلفة، وكان الأَوْلى أن تذكر هذه المهارات ضمن فهم التركيب.

وأَقْتَرِحُ أن يكون التقسيم كالآتي:

فهم الكلمة لهُ شِقَّانِ:

الشِّقُ الأولُ: الدلالة الصرفيَّة (الاشتقاقية) من غير النظر إلى المعنى، وهي عبارة عن الدلالة الأصلية، والدلالة المقصودة.

الشِّقُ الثاني: الدلالة المعجمية، وهي الأصل لأنّها تعتمد على دلالة الجذر، وما يُضافُ على هذه الدلالة من معانٍ تتبع زيادة المبنى نحو (كتب ، كاتب، كتاب، مكتوب، كُتَيِّب، كُتّاب، كواتب، مكتب، مكاتب) وهكذا.

وما عدا هذين الشِّقينِ يدخل في التركيب.

وفي كلام الدكتور العزّاويّ على المهارات اللغوية الأساسية (القراءة والتعبير)، دعا إلى استعمال مصطلح (التعبير) بدلاً من (الإنشاء)، وقد أشرتُ إلى أن المرحوم الدكتور علي جواد الطاهر سبق إلى التفريق بين مصطلحي (الإنشاء) و(التعبير)، إذ عدَّ (الإنشاء) مرحلة متقدمة من مراحل التعبير. أمّا ما ذكره الدكتور العزّاويّ من مهارات التعبير الشفهي والتعبير التحريري وتفريقه بينهما، فيكاد أن يكون مشتركًا في التعبيرينِ.

دعا الدكتور العزّاويّ إلى وضع منهجٍ للتعبير، تُستقصى فيهِ مناسبات الكلام والكتابة، التي يُتوّقع أن يواجهها التلميذ، وتوزع هذه الموضوعات على مراحل الدراسة، ودعا أيضًا إلى أن يوضعَ منهج للتعبير لكل صفٍ، وأن يوضع بجانب المنهج دليلٌ يعينُ المعلم على تنفيذه. واقترح العزّاويّ أن يُفَرَّقَ في درس التعبير بينَ مستويين هما (المستوى التدريبي) و(المستوى الاختباري).

ويعد مقترح الدكتور العزّاويّ المذكور أسلوبًا منطقيًا قابلاً للتطبيق للنهوض بدرس التعبير الذي عانى في مدارسنا من الإهمال حتى أصبحَ عبئًا على الطالبِ والمعلم معًا، علمًا أنه يُعدُّ من أثرى موضوعات اللغة العربية مادةً وأكثرها تشويقًا، ويعدُّ فرصةً لاكتشاف القدرات الأدبية عند الطالب والمعلم، ففي هذا الدرس يمكن اكتشاف الطلبة الموهوبينَ من أجل رعايتهم الرعاية التي يستحقونها، إذ يمكن ربط هذا الدرس بالمطالعة الخارجية، كأن يطلب المعلم من طلبته اختيار فقرات من كتابٍ أدبيٍ ويسألهم عن معناها وما استهواهم فيها، ثمَّ يطلب من كلِّ طالبٍ النسج على منوال ما اختاره، ويقارن المعلم بين أسلوب الطالب وبين أسلوب الأديب ثمَّ يحللُ النص الأدبي بما يجعل طلبته يتذوَّقون ذلكَ النص ويتأملون فيه من جديد.

ويرى شيخي الدكتور صباح عباس السالم أن اهتمام الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ بدرس التعبير الشفهي والتحريري يعود إلى ممارسته الخطابة منذ طفولته، وتمكنه منها، وهي التي تقتضي مقالاً مناسبًا لكلِّ مقام. فإن تأصل حبُّ التعبير في نفسِهِ هو الذي دعاه إلى أن يبسط القول في ما كتب عن التعبير، وهو أكثر مما كتبه المرحوم الدكتور علي جواد الطاهر.[1]

حدَّدَ الدكتور العزّاويّ الظواهر التي عَقَّدت الدرس النحويّ، وطبعتهُ بالجفاف، ومن هذه الظواهر:

أ- أثر المنطق في النحو العربي، ب- العامل، جـ- التعليل، د- اضطراب القواعد.

وواقع الحال أن ظاهرتي (العامل والتعليل) تتفرعان من ظاهرة (أثر المنطق في النحو العري)، لذا لا يمكن عدّهما ظاهرتين مستقلتين، وفصل إحداهما عن الأخرى كما فعل الدكتور

---

[1] ذكر الدكتور السالم هذا الرأي في لقائي معه يوم السبت 2003/10/25م.

العزّاويّ في كتابِهِ (من قضايا تعليم اللغة رؤية جديدة)[1] وحسنًا فعل حين أعاد دمجهما في كتابه (في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث)، وفيه عدَّ من ظواهر تأثر النحو بالمنطق ظاهرة العامل، والتقسيم الثلاثي للكلمة، وميزان الفعل الثلاثي، وتقسيم الجملة على قسمين مُسند ومُسند إليه، والتقدير أو التأويل، وتأخر الفعل عن الفاعل، والقياس.[2]

وعند بحثه في ظاهرة التعليل في النحو العربي، دعا العزّاويّ إلى النظر إلى اللغة بوصفها كائنًا حيًّا لا يُعطى قيادَهُ إلا لمن يعامله برفقٍ وتروٍّ. وهذه النظرة إلى اللغة هي نقطة الخلاف الأولى بين علم اللغة والعلوم الأخرى.

أخذ الدكتور العزّاويّ من الوصفيين اهتمامهم بالكلام المنطوق وبالشكل اللغوي، ورفضَهم التأويلات البعيدة وأخذ عليهم إهمالهم للبنية العميقة، أي أنه مال إلى المنهج الوصفي التفسيري، ووقف منه موقفًا وسطًا، فهو لا يرفض التفسير جملةً ولا يُغالي فيه.

عدَّ الدكتور العزّاويّ ظاهرة ميزان الفعل الثلاثي (فعل) من مظاهر تأثر النحو العربي المنطق، ورأى أن النحاة نظروا إلى الكلمة على أنَّها (جوهر) أو (أصل)، و(عَرَض) يلحق ذلكَ الأصل، في حين أنَّ اللغةَ في نظره لا تحتملُ هذه النظرة المنطقية الصارمة. وهذا الرأي تابع فيه العزّاويّ أنيس فريحة في كتابه (نظريات في اللغة)، الذي أنكر فيه فكرة (الميزان الصرفي)، ورأى أنَّ هذه الفكرةَ مأخوذةٌ عن أصلٍ فلسفيٍّ، ودعا إلى وصف أحوال الفعل الثلاثي من الخارج، أي أنه دعا إلى دراسة اللغة دراسة وصفية تقريرية.[3] وإلى مثل هذا ذهب العزّاويّ في أولى مراحل تفكيره النحويّ، ففي كلامه على الفعل بين الإعراب والبناء اقترح وصف صيغ الفعل الماضي من الخارج، واقترح مثلَ هذا لوصف صيغ فعل الأمر.[4]

وأرى هنا أن فكرة (الميزان الصرفي) لا تُشكِّلُ عبئًا على دراسة اللغة بقدر ما تفتحه هذه الفكرة من آفاق لتعليم أوزان الكلام العربي، فهي فكرة تعليمية يسيرة الإدراك، وهي إنما وجدت لخدمة اللغة والحفاظ عليها وصيانة مفرداتها وأوزانها. وحال هذه الفكرة في تنظيم أوزان المفردات وإحصائها حال العروض في تنظيم أوزان الشعر العربي في بحور محدّدة لكل بحر منها تفعيلاته الخاصة. قد لا يحتاج إلى دراسة الميزان الصرفي صاحبُ الحسِّ اللغوي كما لا يحتاج إلى دراسة العروض صاحب الحسّ الشعري، ولكن لا غنى لدارس اللغة ودارس الشعر عنهما. وهذا لا يعني أنني مع المبالغة في استخدام الميزان الصرفي بعرض كل ألفاظ العربية عليه إنما أقول إن الميزان الصرفي يفيد المعلم والمتعلِّم معًا في تحديد أوزان كثير من الألفاظ، فيغدو أمر إحصائها وترتيبها والاستدلال بالمبنى على المعنى أمرًا سهلاً. أما البحث في أصل فكرة (الميزان الصرفي) أَمِنَ الفلسفةِ جاءتنا أم من المنطق، فهذا أمرٌ لا يعنينا ما دمنا نجني منها الفائدة المرجوَّة.

إذا كان الدكتور العزّاويّ قد عدل عن تبنيه المنهج الوصفي التقريري إلى المنهج الوصفي التفسيري، فإنَّهُ بقي على إنكاره فكرة (الميزان الصرفي) في كتابه (مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة) الذي صدر له عام 2001م كما هو معلوم. إذ قالَ فيهِ: " وواضحٌ أن فكرة الميزان الصرفي هذه مجتلبةٌ من نظرٍ غير لغويّ، أساسُهُ قولُ المناطقةِ أنَّ المادة جوهرٌ وعرَضٌ طارئٌ عليه وهي فكرةٌ ليست مما تُفَسَّرُ به صِيَغُ اللغةِ وكلماتُها ".[5]

---

[1] ينظر: من قضايا تعليم اللغة رؤية جديدة: 91-97.

[2] ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 21-25.

[3] ينظر: من قضايا تعليم اللغة رؤية جديدة: 93، ويُنظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 23، وينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 111، 112، 118.

[4] ينظر: في النحو المدرسي قضايا مطروحة للمناقشة: 36-39، وينظر: في الكتاب اللغوي المدرسي: 87-91.

[5] مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 118.

ثانياً: آراؤه في متن اللغة:

نظرةٌ عامةٌ في كتاب (مناهج البحث اللغويّ بين التراث والمعاصرة):

قبل الدخول في آراء الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ في متن اللغة أجد من المفيد التنويه بأسلوبه في كتاب (مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة)، فقد صاغ الدكتور العزّاويّ هذا الكتاب على وفق أسلوب الكتاب المدرسي، اجتهد فيه مؤلفه في جمع مفردات درس مناهج البحث اللغوي في كتاب واحد ليكون مرجعاً للباحث ودليلاً له إلى مصادر علم اللغة ومناهج البحث فيه. ولم يغفل هذا الكتاب بيان ما لمناهج البحث اللغوي من جذور في تراثنا.

قسَّم الدكتور العزّاويّ كتابه هذا على قسمين تناول في القسم الأول مفاهيم ومصطلحات تعدُّ توطئة لدراسة مناهج البحث اللغوي، وتناول في القسم الثاني مناهج البحث اللغوي، فعقد لكل منها فصلاً توخّى أن يحيط فيه بالجانبين النظريّ والتطبيقيّ للمنهج، ملتمسًا جذوره في التراث اللغويّ العربيّ، متعقباً ما ورد منه في كتب اللغة والنحو من ملامح، تشهد للعلماء العرب بالأصالة والسبق إلى أفكار يحسب بعضهم أنها مما ابتكره الغربيون.

اللغة والبحث اللغويّ:[1]

ذكر الدكتور العزّاويّ أن بعض الباحثين يرى أن (اللغة) و(المجتمع) و(الحضارة) ظواهر متداخلةٌ، ينبني بعضها على بعض، وتتأثر إحداهما الأخرى.

وقد عرض الدكتور العزّاويّ ما أثاره المفكرون من قضايا تخصُّ اللغة ومنها:

- قضية أولية اللغة، وصورتها الأولى التي وُجِدَت عليها، واطمأنَّ إلى أنَّ أيّاً من النظريات لم تستطع تفسير نشأة اللغة.
- قضية علاقة اللغة بالفكر، وأيهما أسبق، وارتضى العزّاويّ الرأي القائل أنَّ اللغة والفكر متلازمان.

علم اللغة:[2]

رأى الدكتور العزّاويّ أنّ أقرب تعريف لعلم اللغة هو أنه العلم الذي يبحث في (اللغة)، أو يتخذها موضوعاً له، ليصل من ذلك إلى معرفة خصائصها والقوانين التي تنظم استعمالها، ومعرفة ما عرض لها من تطورٍ عبر العصور في أصواتها، ومفرداتها وتراكيبها، ومعاني ألفاظها، وبيان القوانين التي تقف وراء هذا التطور أو تقود إليه.

استحسن العزّاويّ تحديد سوسير موضوع علم اللغة حين قال: إن " الهدف الحقيقي الوحيد لعلم اللغة هو أن تُدرس اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها " [3] وانطلق العزّاويّ من هذه المقولة إلى بيان علاقة علم اللغة بالعلوم الأخرى كعلم الاجتماع الذي يعد أكثر العلوم غير اللغوية صلةً باللغة، إذ أنه يبحث اللغة على أنها حادثةٌ اجتماعية من حيث تأثرها للحوادث الاجتماعية الأخرى ويستعين علم اللغة بعلم النفس الذي يدرس اللغة على أنها حادثة نفسية فللغة

---

[1] ينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 11 - 14

[2] ينظر: مناهج البحث اللغوي: 14

[3] علم اللغة العام، سوسير، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، [illegible]، 1988: 253 .

إذن جانبٌ اجتماعي وجانبٌ نفسيٌّ. يتَّضحُ من ذلك أن دراسة اللغة ليست سهلة ميسورة، ذلك أن اللغة أداةٌ مركَّبةٌ معقّدةٌ.[1]

ولعل من عوامل نهضة اللغة في العصر الحديث "انفتاح عقلية الباحثين على مناهج البحث التي اهتدى إليها العلماء في أوربا، وطبقوها، كما كانت أعمال المستشرقين الأوربيين من عوامل التأثير في توجيه أجيال العلماء إلى معالجة قضايا اللغة وكنوز التراث بعقلية جديدة، ومن المؤكد أنَّ الحركة الاستشراقية كانت تختلط أحياناً دوافعها النبيلة بأهداف الاستعمار، الذي يسخِّرها لتحقيق مخططاته، ولكن كثيراً مِن آثار المستشرقين يُعتبر الآن من أثمن ما قدّمتْ أوربا لهذا الشرق الإسلامي، الذي لقّنها الدروس الأولى في الحضارة والتقدم".[2]

وهذه الدراسة الجديدة للغة التي أضيفت إليها صفة (العلم)، ما تزال تتطور شأنها في ذلك شأن أيّ علم من العلوم.

مجالات علم اللغة:

وزع الدكتور العزّاويّ دراسة علم اللغة على سبعة مجالات هي:[3]

(1) دراسة الأصوات التي تتألف منها اللغة، ويطلق الباحثون على دراسة الصوت مفرداً مصطلح (phonetics) أي (علم الصوت)*، وعلى دراسة الصوت متآلفاً مع غيره في مقطع أو كلمةٍ (phonology) أو (علم التشكيل الصوتي).[4]

(2) دراسة (البنية) أو (الصيغة)، وتنصرف هذه الدراسة إلى بيان القواعد المتصلة بالصيغ واشتقاق الكلمات وتصريفها، ويقصد بالتصريف تغيير أبنية الألفاظ للدلالة على المعاني المختلفة، ويسمي الباحثون هذا النوع من الدارسة (morphology)، أو (الصرف).

(3) دراسة (التركيب) أو (الجملة)، ويسمي الباحثون هذا المستوى من دراسة اللغة (syntax) أي (النحو).

(4) دراسة معاني الألفاظ ودلالاتها.

(5) البحث في نشأة اللغة الإنسانية، ويأخذ الدكتور العزّاويّ على العلماء الذين يحاولون إعادة ما يسمّى باللغات اللامّات للأسَر اللغوية، ولا تعني هذه المحاولة عنده إلا من قبيل الجري وراء سراب خادع. [5]

(6) علاقة اللغة بالمجتمع الإنساني والنفس البشرية.

(7) البحث في حياة اللغة وتطورها.

---

[1] ينظر: مناهج البحث اللغوي: 15، 16 .

[2] في علم اللغة العام، د. عبد الصبور شاهين، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400 هـ – 1980م : 12، 13

[3] ينظر: منهاج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 21 – 23 .

* (phonetics) يدرس الصوت بوصفه ظاهرة صوتية مجردة من غير الانحياز إلى لغة معينة أو دراسة الأصوات المحتملة وغير المحتملة.

[4] ينظر: علم اللغة العام، القسم الثاني (الأصوات)، د. كمال بشر، دار المعارف بمصر، 1975: 28 –60 ، وينظر: في علم اللغة العام، د.عبد الصبور شاهين: 105 ، 106 .

[5] ينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 22.

منهج البحث في اللغة:

يرى الدكتور العزّاويّ أن الأسس التي يقوم عليها البحث اللغويّ في هذا العصر هي:

(1) الاستقراء:

ويكون باستمداد الأمثلة والشواهد من عدد كبير من اللغات، ليكون البحث أدق وأضبط، تكون الاستنتاجات أصح أحكم.

(2) المقارنة:

وتأتي بعد استقراء الأمثلة والشواهد من اللغات المختلفة، فيوازن الباحث بين هذه اللغات للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها.

(3) مراعاة التطور في اللغة:

يرى الدكتور العزّاويّ أن قواعد العربية قد اتّسمت بالثبات على وجه العموم في مختلف مراحل حياتها، وهو يميل إلى أن اللغة – عموماً – في تطورها تشبه الظواهر الاجتماعية الأخرى التي لا تثبت على حال واحدة، وإنما تتأثر بعوامل كثيرة تؤدي إلى تغيرها، وأن التنبّه إلى هذه الحقيقة هو أحد الوجوه التي امتاز بها البحث اللغوي المعاصر من البحث اللغوي القديم.

تابع الدكتور العزّاويّ ما لاحظه اللغويون المعاصرون في مسألة التطور، إذ لاحظوا أمرين هما:

(أ) التفريق بين الخطأ والتطور.

(ب) أن التطور لا يكون دائماً نحو الأحسن.

وتحدث عن الأمر الأول وهو التفريق بين الخطأ والتطور واصفاً الخطأ بأنه تبديلٌ يخالف سنن اللغة في النمو والتجدد، لذا فهو خطرٌ يهدّد اللغة ولا ينساق مع فطرتها.

أما التطور فهو تبديلٌ وإحداثٌ يجري على وفق سنن اللغة، ينساق مع فطرتها.

الأمر الآخر هو أن تطور اللغة لا يكون دائماً نحو الأحسن، فقد يكون نحو الأسوء لذا دعا الدكتور العزّاويّ إلى دراسة المظهر التطوري في موضوعية وتجرّد، ثم الحكم بعد ذلك له أو عليه.[1]

(4) استنتاج القوانين العامة:

"إن الدرس اللغوي سواء أَوَصْفياً كان أم تاريخياً، لابدَّ لهُ من أن ينتهي بالقوانين" [2]

وهذه القوانين التي تحكم الظاهرة اللغوية هي التي تسترعي نظر الباحث، وتلفت انتباهه.

اللغةُ والكلام اللسان

أشار الدكتور العزّاويّ هنا إلى تفريق سوسير بين اللغة والكلام واللسان، فاللغة عند سوسير ظاهرة اجتماعية، والكلام نتاجٌ فرديٌ، أي أنه ما يختاره الأفراد من مفردات وتراكيب. أما اللسان فظاهرة عامةٌ تتمثل في (اللغة والكلام) مجتمعين، ولذا لا يعده سوسير ظاهرةً اجتماعيةً خالصةً، إذ هي تشمل الجانبين معاً الجانب الفردي (الكلام)، والجانب الاجتماعي

---

[1] ينظر: المصدر نفسه: 26 – 30 .

[2] المصدر نفسه: 30 .

(اللغة).

علم اللغة الاجتماعي

أجمع الدارسون على أن اللغة لا تحيا إلا في ظل مجتمع إنساني، ولهذه الصلة الوثيقة بين اللغة المجتمع، أصبح جزء من المباحث اللغوية يدرس في علم الاجتماع. فعلم اللغة الاجتماعي، علم تفرع من علم الاجتماع ثم أخذ بالاستقلال والتطور، هدفه الكشف عن العلاقات ين اللغة والحياة الاجتماعية، وأثر تلك الحياة في الظواهر اللغوية المختلفة.[1]

أشار العزّاويّ إلى أهم الموضوعات التي تقع في دائرة (علم اللغة الاجتماعي) ومن هذه الموضوعات.

وظيفة اللغة:

يدرس اللغويون المُحْدَثُونَ اللغة بمستويَيْها: الشكل أو البنية الظاهرة، والوظيفة التي تؤديها اللغة في المجتمع، ويتناولون هذين المستويَيْنِ في علم واحدٍ هو (علم اللغة الاجتماعي)، وخلص العزّاويّ من بحثه في وظيفة اللغة من خلال مستويَيْها المذكورين إلى حقيقة أكدها قبله علماء اللغة وعلماء الاجتماع على حدٍّ سواءٍ، وهذه الحقيقة هي أن التعبير عن الأفكار ليس الوظيفة الوحيدة للغة، بل إنها في مواقفَ معينة تستعمل للتظليل أو إخفاء الفكر.[2]

اللغة والفرد:

درس الدكتور العزّاويّ في هذا المبحث لغة الفرد بوصفها إحدى سمات شخصيته التي يختلف بها عن الآخرين، فطبيعة صوت الفرد، واختياره لمفرداته، وطريقة كلامه، تساعد في تحديد هُويّة ذلك الفرد.[3]

اللغة والتباين الاجتماعي: *

يؤثر الانتماء الاجتماعي في طبيعة اللغة التي يتكلمها الفرد، فلكل شريحة اجتماعية لهجتها الخاصة التي تمتاز بمفردات بعينها وبطريقة أداء خاصة بتلك الشريحة الاجتماعية، والشرائح الاجتماعية قد تقسّم على حسبِ السنّ، أو الثقافة، أو المهنة، أو الطبقة الاجتماعية، أو الطائفة الدينية، أو طبيعة السكن.

الكلام المحظور اجتماعياً (الكلام الحرام):

أفاض ابن فارس (ت 395هـ) في ضرب الأمثلة على ما أسماه بـ (تحسين اللفظ) في حديثه على الكناية مستشهداً بآيات من الذكر الحكيم منها قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾[4] قال ابن فارس: "والغائط مطمَئِنٌّ من الأرض. كلُّ هذا تحسين للَّفظِ".[5]

ومن اللغويين المُحْدَثين كمال بشر الذي لم يبتعد عن تسمية ابن فارس فسمى الكلام

---

(1) ينظر : المصدر نفسه: 48 .

(2) ينظر: المصدر نفسه: 50 – 54 .

(3) ينظر: المصدر نفسه: 54 ، 55 .

* كان ينبغي أن يُقدّم هذا المبحث على مبحث اللغة والفرد ولكني التزمت تسلسل العنوانات عند الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ.

(4) النساء : 43 .

(5) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت 395 هـ) تحـ. مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت 1383 هـ – 1964م : 260.

المحظور اجتماعياً (حسن التعبير)[1]، وأطلق أحمد مختار عمر على مثل هذا الكلام (التلطّف) إذ قال: " تحظر اللغات استعمال بعض الكلمات لما لها من إيحاءات مكروهة، أو لدلالتها الصريحة على ما يُستقبح ذكرُهُ، وهو ما يُعرف باللامساس أو الـ (taboo)، ولا يؤدي اللامساس إلى تغيير المعنى. ولكن يحدث كثيراً أن المصطلح البديل يكون له معنى قديم، مما يؤدي إلى تغيير دلالة اللفظ، فكأن اللامساس يؤدي إلى التحايل في التعبير أو ما يُسمّى بالتلطّف، وهو في حقيقته إبدالُ الكلمة الحادّةِ بكلمةٍ أقل حدّةٍ وأكثر قبولاً، وهذا التلطف هو السبب في تغيّر المعنى" [2]

علم اللغة النفسيّ

إن دراسة السلوك اللغوي هي إحدى جوانب الالتقاء بين علم اللغة وعلم النفس، وقد رأى فندريس أن " الإنسان لا يستخدم اللغة للتعبير عن شيءٍ فحسب، بل للتعبير عن نفسه أيضاً، ... بل إنه ليمكن القول بأن التعبير عن أية فكرة لا يخلو مطلقاً من لون عاطفيّ، إلا إذا استثنينا التفكير العلمي واللغة العلمية التي يجب أن تكون معبِّرة عن الفكرة المحضة، والحقيقةِ المجرّدة، الخالية من الانفعالات النفسيّة" [3]

وقد نقل العزّاويّ عن كمال بشر حديثه على الأصوات أن عملية الكلام تنتظمها خمس خطوات، تقع الأحداث النفسية والعمليات العقلية في أولها وآخرها، وهذه الخطوات في رأي الأخير هي:[4]

1- الأحداث النفسية والعمليات العقلية التي تجري في ذهن المتكلم قبل الكلام أو في أثنائه.
2- عملية إصدار الكلام الممثل في أصوات ينتجها ذلك الجهاز المسمى جهاز النطق.
3- الموجات والذبذبات الصوتية الواقعة بين فم المتكلم وأذن السامع.
4- العمليات العضوية التي يخضع لها الجهاز السمعي (لدى السامع) بوصفها ردّ الفعل المباشر للموجات والذبذبات المنتشرة في الهواء.
5- الأحداث النفسية والعمليات التي تجري في ذهن السامع عند سماعه للكلام واستقباله للموجات والذبذبات الصوتية المنقولة إليه بواسطة الهواء.

وضرب الدكتور العزّاويّ مثلاً على الدراسات اللغوية النفسية عندما عقد موازنةً بين مدرستينِ لغويتينِ تتبنيان المنهج النفسي هما: المدرسة السلوكية، والمدرسة الإدراكية، وبعد أن أوجز لنا آراء السلوكيين الذين يعتقدون أن اكتساب اللغة يقوم على السماع والمحاكاة، نقل ردَّ الإدراكيين هذه الدعوة، وذكر أدلتهم على بطلانها، واستخلص منها أنّ النموَّ الإدراكي هو الذي يتحكم في اكتساب اللغة، وعليه فقد تبنى العزّاويّ وجهة النظر الإدراكية، وأخذ على واضعي المناهج المدرسية تجاهلهم النموَّ الإدراكيَّ للطفل، وعدم تدقيقهم في المادة اللغوية التي يُراد للطفل أن يتعلمها مما ينجم عنه رفض الطالب ما يُقدّم لهُ من مادة لغوية.[5]

ودعا العزّاويّ واضعي المناهج المدرسية إلى عدم تجاهل هذه الحقيقة لكي لا نُصْدَمَ

---

(1) ينظر: دور الكلمة في اللغة، استيفان أولمان، ترجمة د. كمال بشر، القاهرة، 1975: 177 .
(2) علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، ط1، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، 1402هـ – 1982م : 239 ، 240.
(3) اللغة، فندريس، ترجمة الدواخلي والقصاص، القاهرة، 1950: 183 .
(4) يُنظر: علم اللغة العام (الأصوات) ، د. كمال بشر: 9 .
(5) ينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 63 – 68 .

برفض الطالب ما يُقَدَّمُ لهُ من مادةٍ لغويةٍ، ولفتَ النظر إلى ما يسمى في التربية اللغوية بـ (الرصيد اللغويّ) وهو " أن يكون لكل متعلِّمٍ في مرحلة معيَّنٍ من دراسته، مقدار محدد من المفردات والتراكيب، تناسب نموَّهُ العقلي، ليعبِّرَ بها عمَّا نريد إكسابه من مفاهيمَ حضارية وعلمية وإنسانية، أو يعبّر بها عن المواقف الحياتية التي تعرض لهُ ".[1]

وأرى هنا أن بنا حاجةً ماسَّةً إلى إعادة النظر في اختيار الألفاظ وصياغة العبارات والجمل في كتبنا المدرسية لتقريب الحقائق من أذهان التلاميذ أولاً، ولتجنيب المعلم والطالب اللجوء إلى العامية في التعبير ثانيًا، فمشكلة استخدام اللهجة العامية في التعليم بلغت من التفاقم حدًّا تصعب السيطرة عليه مما يستدعي إعادة النظر في رصيد المعلم والطالب على حدٍّ سواء. وأقترحُ أن يُصارَ إلى اختبارات دورية للمعلمين والمدرسين (تحريرية وشفهية) في المواد التي يدرِّسونها، وتكون صحة التعبير وإتقان اللغة الفصيحة من الأمور التي يؤخذ بها عند التقييم، وتقرن الترقيات الوظيفية بمدى نجاح المعلم أو المدرس في هذه الاختبارات المقترحة.

علم اللغة التطبيقي[2]

إذا كانت لبحوث علماء اللغة ثمة غايةٌ نفعيةٌ أو مادّيةٌ أو عمليةٌ، فإنّ ذلك لا يعنيهم، بل يتلقّفها متخصِّصون آخرون لتوظيفها في غايات ذاتِ نفع للإنسان، وهي ما يسمى عادةً (العلوم التطبيقية)، ومنها (علم اللغة التطبيقي) الذي يُطبّقُ فيه المنهجُ اللغوي وأساليبُه الفنية في التحليل والبحث في ميدان غير لغويّ. ومن أهم مجالات علم اللغة التطبيقيّ:

(1) عمل المعجمات (2) تعليم اللغات

(1) عمل المعجمات:

يعدُّ هذا المجال من أهم مجالات علم اللغة التطبيقي لأنه أقربها إلى جمهور الناس غير المتخصِّص، وتتنوع المعجمات تبعاً للأهداف المتوخاة من عملها، ومن أهم أنواع المعجمات:

(1) **المعجمات العامة** وتشمل مفردات اللغة عامة.

(2) **المعجمات المفهرِسة** كالمعجم المفهرِس لألفاظ القرآن الكريم، وغيره من المعجمات على هذا النمط.

(3) **المعجمات السياقية**، وهي تعنى بإيراد السياقات المختلفة للَفظة معينة.

(4) **المعجمات الاشتقاقية**، وتتضمن بيان أصل كلمة من كلمات المعجم.

(5) **معجمات المترادفات**، وتعنى بالفروق اللغوية بين المفردات المترادفة مؤيّدة بالشواهد، وهذه تساعد على استعمال اللفظة استعمالاً دقيقاً.

(6) **معجمات المراحل**، وتتوخى حصر الألفاظ المستعملة في مرحلة من مراحل حياة اللغة مع

---

[1] الرصيد اللغويّ، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، جريدة الجمهورية، في عددها الصادر يوم الأحد 1988/10/9م.
[2] ينظر: الرصيد اللغوي (مقال) : 68 – 72 .

بيان دلالتها وأصولها، وهي خطوة لإنجاز المعجمات التاريخية.

(7) **معجمات المعاني** التي تُرتَّبُ الألفاظ فيها على حسب معانيها.

(8) **معجمات النطق**، وهي تبين النطق الصحيح للألفاظ، ويفيد من هذا اللون من المعجمات العاملون في حقل تعليم اللغة، وحقل الإعلام، كما يفيد منه المثقفون ومن يريد أن يُحقّق له منزلة مرموقة بين المتكلمين باللغة.

(9) **معجمات الاصطلاحات**، وهي تضم مصطلحات علم من العلوم.

(10) **معجمات الألفاظ الأساسية**، وهي التي تقدم الألفاظ الأكثر شيوعاً في لغةٍ من اللغات.*

الجهد المعجميُّ للدكتور نعمة رحيم العزّاويّ

سار الدكتور العزّاويّ في مجال المعجم العربيّ في ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: ما أهمله المعجميون العرب من استعمالات في هذا المجال من مجالات علم اللغة التطبيقي، وهي خطوة باتجاه إصلاح هذا المعجم من خلال الاستدراك عليه، والوقوف عند الألفاظ التي وهم في طرحها المعجميون العرب قدماءُ ومحدثون، وتابعهم في ذلك الأدباءُ والكتّابُ والمثقفون، مما أشاع نوعاً من الاضطراب في تداول طائفة كبيرة من الألفاظ – دلالة وبنية -.

الاتجاه الثاني: ويتمثل في نظرة الدكتور العزّاويّ في تاريخ المفردة، والنفخ في الجذوة التي أشعلها قبله الدكتور إبراهيم السامرائي (رحمه الله) في دعوته إلى الدراسة التأريخية للغة العربية، ومتابعة المفردة العربية تأريخياً، وتبيّن صور استعمالها – دلالة وبنية -.

وسبق الرجلين المستعرب الألماني فيشر (1949م) الذي عني بالمعجم العربي أوائل القرن العشرين، ورغب في أن يخرجه على غرار معجم اكسفورد التاريخي، وقد نسق مع مجمع اللغة العربية في القاهرة الذي أنشئ عام 1934م. وبعد عمل متصل في الجمع والتنسيق طوال أربع سنوات تمهيداً للطبع والنشر جاءت الحرب العالمية الثانية فوقفت كل شيءٍ، وباعدت بين فيشر ومصر وقد توفي قبل أن يخرج معجمه إلى النور، وقد نشر منه مقدمة ونموذج صغير سبق المؤلف أن أعدّهما.

الاتجاه الثالث: عناية الدكتور العزّاويّ بما يُدعى عند الغربيين بـ (معجمات التلفظ)، وتجلت هذه العناية بوضعه معجماً للتلفظ أسماه (الأوهام والأخطاء في صيغ الأسماء)،[1] أورد فيه الألفاظ التي يخطئ المعاصرون في بنيتها، وينطقونها على غير الوجه الذي نصت عليه كتب اللغة، وقد سُمّي هذا الضرب من الخطأ بـ (عثرات اللسان)، لأنه لا يظهر في الكتابة، ولا يتورط فيه القلم، ولم يُقصِر العزّاويّ معجمه هذا على ما يَهِمُ فيه المعاصرون فحسب، بل أورد ما يُنطقُ على أكثر من وجه ويَهِمُ المعاصرون بقصره على وجه واحد.

يمثل جهود الدكتور العزّاويّ في الاتجاه الأول محاولاته الحثيثة لسد ما يمكن سدّه من ثُغْرات في المعجم العربي من خلال استدراكه المستمر على هذا المعجم في سلسلة مقالاته التي صدَّرها بعنوان واحد هو (رحلة في المعجم العربيّ)، وزّعها على عدد من الصحف العراقية،[2]

---

* فات الدكتور العزّاويّ أن يذكر المعجمات التقابلية أي المعجمات ذات اللغتين تفسر إحداهما الأخرى.

[1] هذا المعجم ما يزال مخطوطة لدى الدكتور العزّاويّ وقد أتمَّ منها الجزء الأول وقدمه للطبع، ولدينا منه نسخة مصورة على النسخة الأصلية.

[2] ينظر: جريدة الجمهورية، العدد 9070 في 1995/9/4، والعدد 9122 في 1995/11/11، والعدد 9156 في 27/ 12/ 1995، والعدد 9208 في 1996/3/10، والعدد 9437 في 1997/1/25، والعدد 9483 في 1/4/ 1997، والعدد 9516 في 20/5/ 1997، والعدد 9548 في 1997/7/5، والعدد 9601 في 97/9/16، وينظر: جريدة الاتحاد الأسبوعية، العدد 240 في 1998/11/3، والعدد 242 في 1998/11/17، والعدد 274 في 1999/7/13.

وما كتبه في (أوراق مجمعية).[1]

ولعل أصدق شاهد على جهود الدكتور العزّاويّ في هذا الاتجاه بحثه القيّم (المعجم العربي القديم والمدونات الأدبية مثالب الوزيرين نموذجاً) الذي قال في مقدمته: "يجد الناظر في معجمنا العربي القديم قضايا كثيرة تستحق البحث، وتستدعي التسجيل والمناقشة، ولعل أهم هذه القضايا، وأولاها بالبحث، هي مسألة منهج المعجميين الذي قام على (الانتقاء)، واستند فيما دوَّن من كلام العرب إلى معايير ثلاثة، هي (المعيار الزماني) و(المعيار المكاني) و(معيار الصحة)، فما طابق هذه المعايير اعترف به المؤلف، وأودعه كتابه، وما خرج عنها أهملهُ، وجعله خارج السور الذي ضربه على معجمه. وقد أدى هذا المنهج الانتقائي إلى عدم شمول المعجم لكلام العرب الذين عاشوا إبّان عصور الاحتجاج، وإلى إغفاله ما تكلم به أدباؤهم وعلماؤهم وفلاسفتهم وأطباؤهم بعد تلك العصور أيضاً".[2]

أما جهوده في الاتجاه الثاني المتمثلة في سعيه نحو معجم لغويّ تاريخي، يمثلها كتابه (من معجم أبي حيان التوحيدي) وقد تابع فيه العزّاويّ جهود شيخه الدكتور إبراهيم السامرائي رحمه الله، الذي عقد معجماً لجانب من لغة المتنبي، وقفاه بمعجم آخر لجانب من لغة الجاحظ. قال العزّاويّ في مقدمة كتابه المذكور: "بقي أن أشير إلى أن العربية تفتقر إلى هذا الضرب من البحوث، ذلك أن الدارسين لم يستقروا لغة كبار الشعراء والكتّاب، ولم يُظهروا ما امتازت به من (فردية) أو (أصالة) ، ولم يكشفوا عما عرض لبعض استعمالاته من تطور على أيديهم أو على أيدي من يعقبهم ، فتكون بحوثهم هذه خطوات مهمة على طريق تأليف معجم تأريخي للعربية، وهو معجمٌ طال تلفت اللغويين إليه، وقصروا عن إدراكه".[3]

وما عمل الأستاذين الفاضلين المرحوم الدكتور إبراهيم السامرائي، والدكتور نعمة رحيم العزّاويّ إلا إعادةٌ لصياغة كنوز التراث العربي من جديد، وتقديمها إلى هذا الجيل في حلَّةٍ قشيبةٍ تُسرُّ الناظر وتُرضي الشداة الذين يجهلون السبل الموصلة إلى تلك الكنوز، وقد مسّت الحاجة إلى إحياء جملةٍ من المفردات، والتراكيب، وطائفةٍ من القوالب الأدبية، لتنسابَ من جديد على الألسنة، وتجري بها الأقلام، وتستعيد اللغة ما فقدته من نضارة ، وتنزع عن كاهلها الألفاظ التي عفّى عليها الزمن، فابتُذِلت، وجفّ ماؤها، وخبا بريقها.

وارضاءً لهذه الحاجة الماسّة، وسعياً إلى هذه الغاية النبيلة، جنح الدكتور العزّاويّ ومن احتذى حذوه إلى هذا الضرب من التأليف، لذا نجده يذكر من الأمور التي استوقفته في لغة التوحيدي " المفردات النادرة أو الطريفة التي قلّ أن تظفر بها عند غيره من الأدباء، ... المفردات الدقيقة، ... المفردات التي لحقها التطور في لغتنا المعاصرة، سواء في البنية أو الدلالة أو العلاقات السياقية، ... المفردات التي عفّى عليها الزمان... فامَّحى أثرُها في لغتنا المعاصرة وأصبحت من اللغة التاريخية".[4]

أما الاتجاه الثالث الذي سار فيه الدكتور العزّاويّ في مجال المعجم العربي وهو عنايته بمعجمات التلفظ، بوضعِه معجماً خاصّاً بالتلفظ أو ما يسمى بـ (عثرات اللسان) فقد سبقت

---

[1] ينظر: أوراق مجمعية، نشرة يصدرها المجمع العلمي العراقي، العدد (5) السنة الثالثة، محرم – صفر 1421هـ ، أيار 2000م، والعدد (10) السنة الثالثة، رجب – شعبان 1421هـ ، تشرين الأول 2000م، والعدد (12) السنة الثالثة، شهر رمضان 1421هـ – كانون الأول 2000م.

[2] المعجم العربي القديم والمدونات الأدبية مثالب الوزيرين نموذجاً: 242 .

[3] من معجم أبي حيان التوحيدي: 16، 17 .

[4] المصدر نفسه: 13، 14 .

الإشارة إليها.

(2) تعليم اللغات[1]

الميدان الآخر لعلم اللغة التطبيقيّ هو (تعليم اللغات) ، الذي أصبح صناعةً رائجةً في كل بلد، بسبب تزايد أعداد الناس، واختلاط الشعوب والأمم، وحاجة كل طرف لمعرفة لغة الطرف الآخر، فأُنشئت لهذا الغرض المعاهد، ووضعت له البرامج، لتيسير السبل لمثل هذا النوع من التعليم.

وبدخول علم اللغة التطبيقي هذا المجال، افترض أنه إذا ما استطاع شخصٌ أن يصفَ لغةً ما وصفاً دقيقاً، فإنه وحده الذي يكون قادراً على تعليم هذه اللغة. فأكثر اللغويين إذن يرون أن دراسة علم اللغة تُعدُّ أمراً لازماً في تخريج معلم اللغة، ورفع مستوى أدائه. غير أن بعض اللغويين ينكرون أن تكون بمعلمي اللغات حاجة إلى معرفة علم اللغة.

وأشار الدكتور العزّاويّ إلى المنهج التقابلي – الذي سيرد الكلام عليه – بوصفه ألْصق مناهج البحث اللغوي بميدان تعليم اللغات الأجنبية خاصة، فهو يقدم حقائق لا غنى عنها لمن يُعَلِّمُ لغةً ما لغير الناطقين بها.[2]

سمات الدراسة العلمية للغة

يرى الدكتور العزّاويّ أن سمات الدارسة العلمية للغة هي:[3]

(1) **الوضوح والدقة**، ويرى أنهما أكثر ما يُطلبان في مرحلة (اختيار المصطلح).

(2) **التنظيم**، ومن مظاهره:

أ- أن يحدد الباحث الموضوع الذي يتخذه ميداناً له، وموضوع الباحث اللغويّ (اللغة).

ب- أن تقوم الدراسة على الملاحظة المباشرة.

جـ- أن يوازن الباحث بين الظواهر المدروسة، ويضع الفروض التي تفسّر هذه الظواهر، ثمَّ يختبر الفروض للتثبت من صلاحها لتفسير الظاهرة المدروسة.

د – المرحلة الأخيرة تتمثل في تحويل الفروض إلى قواعد وقوانين، ثم تصبح القواعد سلوكاً لغوياً يمكن التنبؤ به.

(3) **الموضوعية**، وهي ألاّ يعتمد الباحث اللغوي في الملاحظة، وفي وضع الفروض على شعوره، أو معتقده، أو حدسه.

(4) **الشمول واليقين**، الشمول أن ينظر عالم اللغة في الظواهر المشتركة أو ما يسمى (اللغة)، أما (الكلام) - على حسب مصطلح سوسير – وهو ما يخصُّ السلوك الفردي فلا يصلح للدراسة العلمية.

واليقين هنا يعني اليقين الموضوعي، الذي يصل إليه العالم اللغويّ بعد أن يهدم كل أنواع اليقين الذاتي.

مناهج البحث اللغويّ

هذا العنوان جعله الدكتور نعمة العزّاويّ محوراً دارت حوله مواضيع القسم الثاني من

---

[1] ينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 71، 72 .

[2] ينظر: المصدر نفسه: 73 .

[3] ينظر: المصدر نفسه: 82 – 83 .

كتابه (مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة). وقد مَهّد لدراسة هذه المناهج بعرض عام لتاريخ الدراسات اللغوية القديمة، ثم أوجز آراء العالم اللغوي السويسري دي سوسير في اللغة وهي:[1]

(1) اهتم سوسير بدراسة (بنية) اللغة أو هيكلها، والعناصر المكونة لها بغية التوصل للقواعد والقوانين التي تتحكم في تلك البنية، وتنظم استعمالها.
(2) اهتمّ سوسير باللغة المنطوقة، أو لغة الحديث على أنها المظهر الأول والأساس للغة، وأن اللغة المكتوبة هي مظهرٌ ثانويّ.
(3) أكّد سوسير أنَّ اللغة ظاهرة اجتماعية، وأنها اصطلاحية اتفاقية، وأنّ العلاقة بين المفردات ومعانيها علاقةٌ اعتباطيةٌ عشوائيةٌ.
(4) ميّز سوسير بين مصطلحات ثلاثة هي: (اللغة) و(الكلام) و(اللسان).

المنهج الوصفيّ

وقف الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ طويلاً عند هذا المنهج، فقد عرض أحوال نشأته، وأسسه، وخطواته، وسماته، ومزاياه،[2] ووقف عند نوعيه التقريريّ والتفسيريّ، فعرض وجهة نظر أنصار كلٍّ منهما، وكان من أنصار المذهب التقريريّ في وصف حقائق اللغة وقضاياها أنيس فريحة، الذي دعا إلى تجنب ما أنزلق إليه النحويون القدماء من تعليلات نحو رؤيتهم إلى (الميزان الصرفي) المتمثل في (فعل) فقد عدّوه ميزاناً لكل الأفعال الثلاثية، ورأى أنيس فريحة أنه مأخوذ من أصل فلسفي هو أن المادة (جوهر) أو أصل و(عَرَض) يلحق ذلك الأصل ويُزاد عليه، ودعا فريحة النحاة إلى وصف أحوال الفعل الثلاثي من الخارج بأن يقولوا: لا حظنا أن الفعل الثلاثي على فئات: كتَبَ. قامَ. باع. مَدَّ . قضى. غزا. فَنِيَ. ولكل منها تصريف خاص.[3]

وقابله الدكتور العزّاويّ برأي داود عبدُه – وهو من أنصار المنهج الوصفي التفسيري – الذي يرى أن ما ذهب إليه أنيس فريحة، يُعدّ تطرفاً في اتباع المنهج الوصفي وأنه " مبنيٌّ في الدرجة الأولى على سوء فهم للمنهج الوصفي في اللغة. فإذا كانت غاية علم اللغة الوصف فحسب، فلأي علمٍ ننسب تفسير الظواهر اللغوية المختلفة؟ ".[4]

وتبعاً لهذا الفهم يرى داود عبدُه أننا في اللغة ينبغي ألا نكتفي بالوصف التقريري، الذي ينظر إلى حقائق اللغة من الخارج فحسب.

وبعد أن عرض الدكتور العزّاويّ وجهتي النظر الأنفتين بالتفصيل عقب قائلاً: "ونحن أخيراً نوافق داود عبدُه على أن المنهج الوصفي نوعان: تقريريّ ليس الأمثل في اللغة دائماً، وتفسيريّ يكون مطلوباً أحياناً لإيضاح حقيقةٍ لغوية، وتفسير وجه من التأليف تأتي عليه – دون غيره - مفردةٌ من المفردات على ألاّ يكون هذا التفسير مستنداً إلى نظر غير لغويّ، أو قائماً على فكرةٍ دخيلةٍ على الدرس، أو ألاّ يكون هذا التفسير بدوافع تسويغ ظهور حرف أو اختفاء آخر من بعض الصيغ أو الكلمات، فإنّ مثل هذه الأمور تقرر وتوصف على الوجه الذي تظهر عليه، ولا ينبغي للُّغوي الواصف أن يشغل نفسه بعوارض تظهر على الكلمة، ويكفي أن يقال

---

[1] ينظر: المصدر نفسه: 92 – 94 .
[2] ينظر: المصدر نفسه94 –110 .
[3] ينظر: المصدر نفسه: 111 – 112 .
[4] أبحاث في اللغة العربية، د. داود عبدُه، بيروت 1973: 9 .

عنها أنها من خصائص التصريف في هذه الصيغة أو تلك".[1]

ثم ردَّ على أنيس فريحة ومن أخذ برأيه القائل بأن أي مقدار من التفسير لبعض الظواهر اللغوية، هو انحراف عن المنهج اللغويّ السليم بوصفه هذا الرأي بأنه "رأي لا يخلو من غلوّ ومجانبةٍ للصواب، فتفسير الظاهرة اللغوية بما يصحُّ أن يكون سببها، والباعث عليها، أمرٌ يقرّه المنهج العلميّ وتقضي أصول البحث والتدريس بتشجيعه".[2]

النحو العربي والمنهج الوصفيّ:[3]

لا يخفى على دارسي النحو العربي ما في هذا النحو من مظاهر وصفية تمثلت في أعمال النحاة العرب الأوائل، وهو ما لم يجده اللغويون الأوربيون في أعمال النحاة اليونانيين والرومانيين، وقد أوجز الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ المظاهر في ما يأتي:

(1) اعتماد النحاة العرب الأوائل في جمعهم للغة على الاتصال المباشر بالمتكلمين بها، ولا يخفى أن الاتصال المباشر بالواقع اللغوي يعدّ أصلاً من أصول النحو الوصفي.

(2) عَمَلُ أبي الأسود الدؤلي الذي يتصل بضبط النص القرآني يُعدّ عملاً وصفياً، لأنه اعتمد فيه على الملاحظة المباشرة لقراءة النص، ومتابعة حركة الشفتين لوضع رموز تُصَوِّرُ الحركةَ.

(3) المتتبع لأعمال النحاة العرب الأوائل يجدُ أن كثيراً مما قرّروه من أحكام كانت وصفاً تقريرياً محضاً لكلام العرب، يخلو من التعليل والتأويل والتقدير، نحو تناولهم لظواهر التأنيث والتذكير، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والعلاقة بين الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر على أساس (الأشكال) لا على أساس المعاني.

الملامح التي خرجت بالنحو العربيّ عن المنهج الوصفيّ:

أشار الدكتور العزّاويّ إلى الملامح التي خرجت بالنحو العربيّ عن المنهج الوصفي وهي:[4]

(1) لم تكن دراسة النحاة العرب للغة " في ذاتها ومن أجل ذاتها "[5] كما يتطلب ذلك المنهج الوصفيّ، بل كانت دراستهم لها لغرض تعليميّ.

(2) خلْط المراحل الزمانيّة، فلم يدرس النحاة العرب الأوائل العربية في مرحلة زمنية محدودة، كما يتطلب ذلك المنهج الوصفي، بل درسوها في حقبة واسعة امتدت نحو ثلاثة قرون، ولمّا كانت اللغة لا تبقى ساكنة بمرور الزمن، بل يعتريها التغيّر، فقد أدى إلى أن تكون المادة اللغوية المدروسة غير متجانسة.

(3) خلْط البيئات المكانية، فجعلوا الجزيرة العربية كلها ميداناً لدراستهم، ومعنى ذلك أن النحاة القدامى قد جمعوا المادة اللغوية من لهجات مختلفة.

(4) خلط مستويات الأداء، إذ أن النحاة العرب الأوائل نظروا في عدة مستويات من الأداء، ونظرهم هذا أدى إلى أن تفتقر القاعدة الواحدة في الموضوع النحوي الواحد إلى العموم والاطّراد، أو إلى الثبات والاستقرار. وهذا ألجأهم إلى (التأويل) و(التقدير)، اللذين كانا

---

[1] مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 120 .

[2] المصدر نفسه: 121 ، وينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 155 .

[3] ينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 131 – 134 .

[4] ينظر: المصدر نفسه: 134 - 0142

[5] علم اللغة العام، فرديناند دي سوسير، ترجمة يوئيل يوسف عزيز: 253

وسيلتهم أحياناً في أن يَردّوا إلى القاعدة العامة ما يخالفها من المادة اللغوي، والتأويل ليس من وسيلة الواصف، لأنه يحمله إلى تجاوز المنطوق إلى عناصر يتوهمها فيه، وهي ليست موجودة في ذهن المتكلم.

المعيارية

انطلق الدكتور نعمة العزّاويّ في تعريف المعيارية من كونها فكرة تقليدية مشهورة تمثلها العبارة الآتية: (اللغةُ هي ما يجب أن يتكلمه الناس، وليست ما يتكلمه الناس بالفعل) فخلص إلى إنكار وجود منهج معياري مُحدّد المعالم، لهُ رُوّادٌ ودُعاة على غرار المناهج اللغوية الأخرى.[1]

واستدل بما ذهب إليه تمام حسان الذي فرّق بين ناحيتين من نواحي النشاط اللغوي هما: الاستعمال اللغويّ، والبحث اللغويّ، نسب الناحية الأولى إلى المتكلم لأنها وظيفتُهُ، أما الناحية الأخرى فرأى أنها وظيفة الباحث اللغويّ، وأن من أوضح وسائل الاستعمال (المعيار)، ومن أوضح وسائل البحث (الوصف).[2]

وعضّد رأيه بمتابعة الدكتور عبدُه الراجحي للدكتور تمام حسان، إذ لم يذكر الأول مصطلح (المنهج المعياري) في كتابه (النحو العربي والدرس الحديث)، مستعيضاً عنه بمصطلح (النحو التقليدي)،[3] وبما ذهب إليه الدكتور محمود فهمي حجازي، الذي ضرب صفحاً عن ذكر (المنهج المعياري) في كتابه (علم اللغة العربية)، وأنه استعمل (المعيارية) في غير استعمال كلمة (منهج)، ورأى أنها مرتبطة بالنحو التعليمي الذي ذهب إلى أنه (معياريّ).[4]

فالمعيارية في دراسة اللغة تظهر مرتين على وفق ما يراه الدكتور العزّاويّ: المرة الأولى من خلال عملية (الوصف)، والأخرى بعد انتهاء الواصف من استخلاص قوانين اللغة وصياغة نظامها، ويرى أن هدف (المعيارية) حين تظهر من خلال (الوصف) هو اطّراد القواعد، والحرص على تمثيلها للاستعمال العام للغة. وأما هدفها حين تظهر بعد انتهاء (الوصف)، فالمحافظة على الاستقرار اللغوي بين الفئات التي تنتمي إلى أمّة واحدة. وهذا يعني أن المعيارية لا تقتصر على لغةٍ واحدةٍ هي العربية، بل أنها تظهر في اللغات الأخرى، ولكن حاجة العربية إليها أمَسُّ لعلاقتها الخاصة بالقرآن الكريم.[5]

أود أن أضيف هنا أنه كلما قَدُمَتِ اللغة ومضى من عمرها آلاف السنين رسخت فيها قدم المعيارية، وكلما كانت اللغة حديثة أو ناتجة من امتزاج لغتين، غلب عليها الجانب الاستخدامي الوصفي وقلّ الجانب المعياريّ.

المنهج التاريخيّ

يرى الدكتور العزّاويّ أنَّ اللغويين الأوربين لم يجعلوا اللغة هدفاً لدراستهم إلا بعد معرفتهم المنهج التاريخيّ، عندما أخذ علم اللغة الحديث بالظهور في مطلع القرن التاسع عشر

---

(1) ينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 143 .

(2) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، الدار البيضاء 1980 : 4، 5 .

(3) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث بحثٌ في المنهج ، د. عبدُه الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، 1979 : 160 .

(4) ينظر: علم اللغة العربية، د. محمود فهمي حجازي، الكويت 1973 : 42 .

(5) ينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 145 ، 146 .

في صورة دراسات تاريخية مقارنة، واستمر على هذه الصورة زماناً.[1]

من سمات المنهج التاريخي أنه يقوم على الجانب المكتوب من اللغة، فالمادة اللغوية المنطوقة لمرحلة زمنية سابقة للمرحلة المعاصرة لا يمكن أن تتوفر لدى الباحث، وما يميّز المنهج التاريخي أيضاً أنه يُعنى بدراسة التغيرات التي تعتري لغةً ما أو مجموعة من اللغات في مراحل زمنية مختلفة، ومظاهر تلك التغيّرات، وأسبابها، ونتائجها، وهذا يعني أن هذا المنهج ينطلق من مفهوم (الحركة) أو (الفاعلية المستمرة) التي تتميز بها اللغات.[2]

لفت الدكتور العزّاويّ الانتباه إلى أن في العربية حاجة إلى المنهج التاريخي، لأنه يدعو الباحثين إلى مراقبة اللغة من أجل الكشف عما يطرأ على الألفاظ من تغير في الشكل أو المضمون، ويمكن الإفادة من المنهج التاريخي في مجال الدراسات المعجمية للوصول إلى معجمات لغوية تعد تكملةً للمعجمات القديمة.[3] ويمكن الإفادة كذلك من المنهج التاريخي في مجال الدارسة الصرفية، لأنه يؤدي إلى الكشف عما لحق الأبنية من تطور خلال العصور. ويعيننا المنهج التاريخي من الدراسة النحوية على التأصيل التاريخي لظواهر اللغة. فالدكتور العزّاويّ يرى أنَّ واقع الاستعمال يشير إلى أنَّ قواعد اللغة لا تظل ثابتة، وأنَّ عوامل التغير قد امتدت إليها قبل عصر النحاة وبعده.[4]

وأميلُ هنا إلى أن النحو العربي فيه ثوابت وهو لا يخلو من المتغيرات، ويحتاج الباحث فيه إلى توظيف مناهج البحث اللغوي الموجودة من أجل الوصول إلى الحقائق الموضوعية فيه. والثوابت في نحونا العربي تنمُّ على أصالةٍ. أما المتغيرات، التي تصح دراستها دراسة تاريخية، فهي أمارةٌ على مرونة هذا النحو وقدرته على مواكبة روح العصر.

المنهج المقارن

وقف الدكتور العزّاويّ طويلاً عند المنهج المقارن بوصفه جزءاً من المنهج التاريخي، وأنَّ أهميته نابعةٌ من الحاجة إلى تأصيل المفردات التي اختلف اللغويون الأوائل في أصلها، وذهبوا في تفسيرها مذاهب شتى، ويَدُلنا المنهج المقارن أيضاً على العلاقات الشكلية أو البنيوية التي تربط اللغات المتَّحدة الأرومة.

إن تعدد البحوث اللغوية المقارنة في الأسر اللغوية المختلفة، يكشف لنا العلاقات الثقافية بين اللغات التي لا تربط فيما بينها صلة قرابة، نحو العلاقات الثقافية الموجودة بين العربية والفارسية، واقتراض الألفاظ فيما بينهما، وليس هناك قرابةٌ لغويةٌ تربطهما، فالعربيةُ لغةٌ جزريةٌ، والفارسية لغةٌ هنديةٌ أوربيّةٌ.[5]

وقف الدكتور العزّاويّ أيضاً عند حاجة العربية إلى المنهج المقارن، وبدايات الدراسة المقارنة عند العرب من خلال اكتشاف النحويين العرب الأوائل بعض العلاقات بين العربية وجاراتها الجزريات كالإشارة التي نجدها عند الخليل بن أحمد الفراهيديّ (175هـ) في العين في مادة (كنع): "وكنعانُ بن سام بن نوح إليه يُنسبُ الكنعانيون، وكانوا يتكلمون بلغةٍ تقاربُ العربية ".[6]

وأشار العزّاويّ إلى الحقائق التي يمكن التوصل إليها من خلال التوسّل بالمنهج المقارن في دراسة العربية في مجال (المعجم) وفي مجال الدراسة النحوية. [7]

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 148، 149.
(2) ينظر: المصدر نفسه:151 – 155 .
(3) ينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة : 162 .
(4) ينظر: المصدر نفسه: 162 – 167 .
(5) ينظر: المصدر نفسه: 169 – 170 .
(6) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيديّ (100 – 175هـ) تحـ د. مهدي المخزمي، د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980: 204/1 ، مادة (كنع).
(7) ينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 186،187 .

مناهج أخرى

1- المنهج التحويليّ

ما فترَ الدكتور العزّاويّ عن التنويه بسبق النحاة العرب في التفكير بسمات تُعَدُّ اليومَ من أسس مناهج البحث اللغويّ، ومنها المنهج التحويلي، ورأى أن ثمة جوانب أساسية في المنهج التحويلي، نراها بيّنة في تفكير النحاة العرب منها:[1]

(1) البحث عما يُسمّى بـ (الأصل والفرع) في الظاهرة اللغوية.

(2) ولع النحاة العرب الأوائل بالتعليل، أي أنهم لا يقفون عند (البنية السطحية) للغة وإنما يبحثون عما وراءها من علل وأسباب.

(3) التقدير والتأويل من أبرز ملامح المنهج التحويلي في تفكير النحاة العرب، فلم يكن أولئك النحاة يقفون عند التركيب الملفوظ أو المكتوب، وإنما كانوا يبحثون عمّا وراءها من كلمات زعموها قائمةً في ذهن المتكلم، ولكنه لم يلفظها، أو لم تبرز على سطح اللغة.

ويرى الدكتور نعمة العزّاويّ أنَّ اتّباع هذا المنهج في تحليل الجملة العربية يزيدنا فهماً للمعنى الذي قصده المتكلم، ويقفنا على عناصر الجملة، ووظيفة كل كلمة فيها، ولذا يرى أنه البديل لما دُرِج عليه من تحليل يسمى (الإعراب) الذي تشتد فيه العناية بالحركة الإعرابية، والعوامل التي أحدثتها، والنظر إلى الكلمات على أنَّها إمّا عاملة وإمّا معمولة، إذ نستطيع في ظل هذا المنهج فهم دور الكلمة في معنى الجملة، وأثرها في نقل ذلك المعنى من حال إلى حال.[2]

وتبنَّى الدعوة إلى التوليد والتحويل بقوله: "إن التحليل القائم على التوليد والتحويل أجدى في فهم الجملة العربية، وإدراك عناصرها الأساسية والمزيدة، والمعنى الذي أدته العناصر المزيدة وهو في ظني أقرب إلى مدارك المتعلمين، وأدنى إلى أذواقهم، وإنَّ تبنّيَ هذا المنهج مثلٌ على ضرورة اقتباس بعض مقولات النظرية الغربية في اللغة لإغناء النظرية العربية، وجعلها أكثر صلاحاً لوصف لغتنا الخالدة ".[3]

والدكتور العزّاويّ إذ تبع هذا المنهج ودعا إليه، فرض على نفسه التسليم بوجود (بنية عميقة للكلام) أي معنى كامن في نفس المتكلم، إلى جانب (البنية السطحية)، أو البنية الظاهرة الملفوظة، وقد أقَرَّ أنه " لا بُدَّ لمن يتبع هذا المنهج في دراسة النحو من أن يعتمد على الحدس، أو التصور، أو الفروض العقلية ".[4]

ويذكر أنه رفضَ فكرتي (الحذف) و(الاستتار) في الجملة العربية، ورأى أنهما فكرتان خاطئتان، قاد النحاة إليهما منهجهم الفلسفي، الذي يقول باستحالة وجود حدثٍ دونَ محدِثٍ. وفي ردِّهِ على النحاة القائلين بالحذف قال: " وكان المنهج السليم يقتضيهم أن يحصروا عملهم في الصورة اللفظية المنطوقة، لا في الألفاظ المتوهمة أو المتصوّرة ".[5]

---

[1] ينظر: المصدر نفسه: 194، 196.

[2] ينظر: العربية والدرس الحديث، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة لغة الضاد، ج2، 1999م: 125 – 131 .

[3] العربية والدرس الحديث: 131 .

[4] مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 190.

[5] الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: 116.

أَسْتَنْتِجُ مما تقدم أن الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ بدأ في منهجه النحوي ميّالاً إلى المنهج الوصفي في جانبه (التقريري)، ثمَّ ما لبثَ أن تبنى (المنهج الوصفي التفسيري) ومال إليه مرجِّحًا إياه على المنهج التقريري، ثمَّ تطورتْ نظريته النحوية ليغلب عليها الجانب العقليّ أكثر من غيره، وهذا التطور تجلَّى في تبنيه المنهج التوليدي التحويلي.

يُلحظُ على الفكر اللغوي عند الدكتور العزّاويّ أنه فكرٌ متطوّرٌ لا يتحجَّرُ على موقفٍ بعينِهِ، وإنما يؤثر فيه ما يكتسبُهُ صاحبُهُ من معارف مع السنينَ، أو يؤثر فيه ما يجد من مواقف. والعزّاويّ كثير المراجعة لأفكاره، وهو باحثٌ نشط عن الحقيقة، يتبع الدليل. والدليل يقود تابعَهُ إلى الغاية، وغاية العزّاويّ خدمة لغة القرآن ما وجد إلى ذلكَ سبيلاً.

2- المنهج التقابليّ

استعان الدكتور العزّاويّ بمصادر عديدة للتعريف بهذا المنهج وبيان أهميته، ومنزلته بين مناهج البحث اللغوي الأخرى، والغايات التي يسعى إلى تحقيقيها.[1]

يراد بهذا المنهج أن تُدْرَسَ لغةٌ ما، دراسةً مقارنةً مع عناصر لغة أخرى أو لهجتين من لغةٍ واحدة يُدرسان بمنهج واحد، الغرض من هذا المنهج هو إبراز الصعوبات في لغةٍ بعينها، لمن يريدون تعلمها بالقياس إلى لغاتهم الأصلية وإيجاد الحلول التي تؤدي إلى تذليل تلك الصعوبات لتيسير عملية التعلم.

وضرب الدكتور العزّاويّ مثالاً على نتائج المنهج التقابلي في حقل تعليم اللغتين العربية والإنكليزية وما أسفرت عنه مقابلة أحد الباحثين بينهما عن فروق في الأصوات والمفردات والتراكيب.[2]

وساق مثالاً آخر في دقة الترجمة من العربية إلى الإنكليزية وبالعكس وذكر جملة من الظواهر التي تبرز للمترجم في مجال المقابلة بينهما في المفردات، والتراكيب.[3]

المنهج الجغرافيّ

اكتفى الدكتور العزّاويّ عند بحثه في هذا المنهج باستقصاء جملة من آراء الدارسين، ليقدم لنا مادة ثرية، انتقاها بعد طول تمحيص وتنقير في كتب علم اللغة، جامعاً بين متفرقاتها ما يسد رمق الباحث، ويهديه إلى المنابع الصافية التي بحث أصحابها في تاريخ هذا المنهج الحديث من مناهج علم اللغة، وطبيعته وأهميته، ومصطلحه وبعض حقائقه، وعلاقة هذا المنهج بالمناهج

---

(1) ينظر: مناهج البحث اللغوي: 204 – 217، وينظر: علم اللغة التقابلي والترجمة، د. نعمة رحيم العزّاويّ، جريدة الجمهورية 13/ 6/ 1983م ، وينظر: (فصول في اللغة والنقد) مخطوطة لدى المؤلف قدمها للطبع.
(2) ينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 208 – 214 ، وينظر: مصدره.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 214 – 217 .

الأخرى، وصلة الباحثين العرب المحدثين بهذا المنهج، إذ رأى العزّاويّ أنهم لم يعنوا بهذا الوجه من الدرس اللغوي، بل عزفوا عنه. وزهدوا فيه، ثم تكلم على الأطلس اللغوي، ماذا يُقصد به، ومتى بدأت فكرته ومن هم رُوّاده، وضرب مثلاً عليه أطلس (برجستراسر) (ت1932م).[1]

ختم الدكتور العزّاويّ حديثه على مناهج البحث اللغوي بخاتمة موجزة دارت حول أخذ العرب جوانب مهمة من كل منها، وما أُثِرَ عنهم من إشارات ذكية، وما ظهر في تراثهم اللغوي من ملامح بارزة لبعض هذه المناهج، وختم كتابه بقوله: "ولم يخلُ التراث اللغوي العربي من إشارات سريعة مبكرة إلى المناهج الأخرى كالجغرافي، والتقابلي، ولكنها لا تبلغ في قوتها ووضوحها، ما أُثِرَ عنهم في المناهج التي ذكرناها آنفا ً".[2]

وهذا حكمٌ موضوعيٌّ للدكتور العزّاويّ سوّغ به عزوفه عن الإدلاء بدلوه في المنهج الجغرافي، والمنهج التقابلي. في حين نجد بصماته الفكرية واضحة في كلامه على المنهج الوصفي، والمعيارية التي لم يسمّها منهجاً، والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن.

---

[1] ينظر: المصدر نفسه:217 – 234 .

[2] المصدر نفسه: 234 ، 235 .

أولاً: آراؤهُ في قضايا النحو

الجملة العربيّة.. معناها وأصالتها:

أ- معنى الجملة:

وافق الدكتور العزّاويّ ابن جني (392هـ)، ومن ذهب مذهبه في أنَّ (الكلام) قد يكون جملة واحدةً، أو قد يكون عدداً كبيراً من الجمل وأنهُ " في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل الصناعة الجمل، وعلى اختلاف تركيبها "[1]، ثم قال عن الكلام: أنه "جنسٌ للجمل التوأم: مفردها ومثناها ومجموعها".[2]

فهم الدكتور العزّاويّ من كلام ابن جني أن شرط الكلام عند الأخير هو أن يفيد معنىً تاماً، يحسُنُ السكوت عليه، وبذلك لا يعُدُّ ابنُ جني الكلمة الواحدةَ كلاماً، كما لا يعُدُّ الكلمات المركبة التي لا تعطي معنىً مستقلاً من الكلام كقولك: (إنْ قامَ زيدٌ). والعزّاويّ يقبل من ابن جني هذا الفهم للكلام والجملة، ويرى أنه فهمٌ سليمٌ، يوافقهُ رأي اللغويين المُحْدَثينَ.[3] على حين ردَّ رأي جمهور النحاة الذين يخالفون هذا المذهب في فهم الكلام والجملة، ومنهم ابنُ هشام (761هـ)، الذي رأى أن الكلام غير الجملة " إذ شرطُهُ الإفادةُ يخلافها".[4]

ووجه اعتراض العزّاويّ على مثل هذا الرأي هو "أنَّ هؤلاء النحاة بنوا فهمهم للجملة على أساسٍ شكليّ، فنظروا إلى الإسناد، ولم ينظروا إلى غيره، فقرّروا أن الجملة هي التي تتألف من مَسنَدٍ ومُسندٍ إليه، ... وبمقتضى هذا الفهم عدّ النحاة جملة الشرط – بطرفيها الفعل والجواب – أكثر من جملةٍ، فقولُنا: (إذا شاهدتَ الذي أبوه مريضٌ فأبلغْهُ النبأ) يتكوّنُ من ثلاثِ جملٍ: الأولى (شاهدت) وهي فعل الشرط، والثانية (أبوه مريضٌ) وهي صلة الموصول، والثالثة (فأبلغْ) وهي جواب الشرط ... لقد نظر النحاة إلى الجملة – كما نظر إليها المناطقة – على أنها تركيب لغويٌّ يقوم على ركنين أساسيين هما: الموضوع والمحمول، ففي قولنا: (العلمُ نورٌ) تكون كلمة (العلم) أمراً موضوعاً أمام العقل ليحكم عليه حكماً مناسباً، لذلك يسميه المناطقة والنحاة بـ (الموضوع)، وتكون كلمة (نور) ذلك الحكم الذي يتمّ به معنى التركيب، وتسمّى عند الفريقين بـ (المحمول) "[5]

ورأى الدكتور العزّاويّ أن البلاغيين لم يخرجوا في فهمهم للجملة عن هذه النظرة، غير أنهم سمَّوا الركن الأول بـ (المسند إليه) وهو نظير (الموضوع) عند النحاة والمناطقة، وسمَّوا

---

(1) الخصائص، ابن جني (293هـ)، تح. محمد علي النجار، ط2، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت (من غير ذكر لتاريخ النشر): 34/1 .

(2) المصدر نفسه:27/1 .

(3) ينظر: الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د. نعمة رحيم العزّاويّ، المورد، مجـ 10 ، ع 3 ، 1981 : 110 .

(4) مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري (761 هـ)، تحـ. محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، (من غير ذكر لتاريخ النشر) : 374 .

(5) الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: 110 .

الركن الثاني بـ (المسند)* وهو نظير (المحمول).[1] "وهذا يعني أن النحاة لم يجعلوا شرط الجملة أن تفيد معنى تاماً يحسنُ السكوت عليه، وإنما اشترطوا فيها أن تكونَ من ركنين، سواء أعبّرت عن معنىً كامل مستقل بنفسه، أم لم تعبّر، أما اللغويون المحدثون، وبعض النحاة القدامى، فقد جعلوا المعنى الكامل المستقل بالفهم شرطاً أساساً للجملة، ولا عبرةَ بعد ذلك في أن تكونَ من ركنٍ واحدٍ أو ركنين".[2]

وآخذ الدكتور العزّاويّ على النحاة في دراستهم للجملة خلطهم بين أمرين كان من الحقِّ في نظره أن يفرّقوا بينهما، وهما المعنى الشكلي والمعنى الفلسفي، وجعلهم الأخير أساساً في دراستهم، " فإذا اتفق النصُّ المرويُّ معه قبلوه، وإذا لم يتّفق استكملوه بالفروض والظنون ".[3]

والمعنى الفلسفي عندهم "يقضي أن يكون لكل فعلٍ فاعلٌ، أو لكل حدثٍ مُحدِثٌ، فإذا وُجِدَ الفعلُ في اللفظ، فلا بدَّ أن * يُسْتكمل بالفاعل، وهنا تبرز مسألة التقدير".[4]

ورأى الدكتور العزّاويّ أن دراسة اللغة ينبغي لها أن تقوم على الشكل الذي يقرره الواقع اللغوي، لا على أساس الحدس والتخمين، وأن واقع الجملة هو الكلمات التي تنساب فعلاً على لسان المتكلم، لا الكلمات المفترضة، أو التي يقدّرها خيال اللغوي. " لقد تعدى النحاة العرب واقع الجملة، وذهبوا يبحثون في ما وراءها، أو في العمليات العقلية المختبئة التي تسبق الصورة اللفظية، فأدّاهم ذلك إلى التأويل والتقدير، وإلى القول بأن هذه الكلمة محذوفة وأن تلك مستترة ".[5]

أرى في تعدي النحاة العرب واقع الجملة، وبحثهم في ما وراءها، أو في العمليات العقلية التي تسبق الصورة اللفظية بذوراً للمنهج التوليدي التحويلي، فهذه العمليات العقلية التي تسبق الصورة اللفظية هي ما أطلق عليه تشومسكي (البنية العميقة). وجديرٌ بالذكر أن الدكتور نعمة العزّاويّ دعا إلى تبني هذا المنهج من أجل فهم الجملة العربية، ورأى أن هذا المنهج أقرب إلى مدارك المتعلمين وأدنى إلى أذواقهم.[6]

وقف الدكتور العزّاويّ عند ظاهرة الحذف في الجملة العربية، وعرض آراء النحاة فيهِ، ومنهم إمام النحاة سيبويه (180هـ)، الذي اشترط وجود مسند ومسند إليه في الجملة، عندما قال في الكتاب تحت عنوان (هذا باب السند والمسند إليه): "وهما ما لا يستغني واحدٌ منهما عن الآخر".[7]

وعرض العزّاويّ رأي ابن مضاء القرطبي (592هـ) في تقسيمه الجمل التي زعم

---

* ينبغي أن ننبه هنا على أن مصطلحي (المسند والمسند إليه) هما من وضع الخليل بن أحمد الفراهيديّ (170هـ)، وقد استخدمهما سيبويه (180هـ) في كتابه بل انه أفرد لهما باباً من هذا الكتاب بعنوان (هذا باب المسند والمسند إليه)، ينظر كتاب سيبويه، ط2، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1387هـ – 1967م : 14/1، 15 .

[1] ينظر: الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: 111 .

[2] المصدر نفسه:115 .

[3] المصدر نفسه: 115 .

* كذا ، والصواب (لا بُدّ من أن ...)

[4] المصدر نفسه.

[5] المصدر نفسه.

[6] ينظر: هذا البحث:

[7] الكتاب: سيبويه (الأعلمي): 14/1 .

النحاة أن فيها محذوفات على ثلاثة أقسام، قال ابن مضاء: "واعلم أنّ المحذوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام: محذوفٌ لا يتمُّ الكلامُ إلا به، حُذِفَ لعلم المخاطب به، ... ومنهُ قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾[1] على قراءة من نصَبَ وكذلك من رفع، ... والمحذوفات في كتاب اللهِ تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرةٌ جدّاً، وهي إذا أُظْهِرَتْ تمَّ بها الكلام، وحذفها أوجزُ وأبلغُ. والثاني: محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تامٌّ دونه، وإن ظهرَ كان عيباً كقولك: (أزيداً ضربتَهُ ؟) قالوا: إنه مفعولٌ بفعلٍ مُضمَرٍ تقديرهُ أضربتَ زيداً ... . أما القِسْم الثالث فهو مُضمَرٌ، إذا ظهرَ تغيّر الكلامُ عمّا كان عليه قبل إظهاره، كقولنا: (يا عبدَ الله) ... وهذه المضمرات التي لا يجوز إظهارها لا تخلو من أن تكونَ معدومةً في النفس ... ".[2]

وعلّق الدكتور العزّاويّ معقّباً على آراء النحاة في فكرة الحذف :" والحقُّ أنّ فكرة (الحذف) التي ادعاها النحاة فكرةٌ خاطئة، وقد قادهم إليها منهجُهم الفلسفيّ، وما زعموا أنه محذوف من الأفعال أو الأسماء أو الحروف هو افتئات على الجملة العربية، وتحميلٌ إيّاها ما ليس فيها من الكلمات. وكان المنهج السليم يقتضيهم أن يحصروا عملهم في الصورة اللفظية المنطوقة، لا في الألفاظ المتوهّمة أو المتصوّرة، كما * كان جديراً بهم أن يُسلِّموا بأنْ ليس من اللازم في الجملة أن تتألف من مسندٍ ومُسنَدٍ إليه، ومن عناصرَ أخرى كالمفاعيل والحال والظروف وغيرها، فقد تتألف الجملة من هذه العناصر جميعاً، وقد تتألف من بعضها، كما يمكن أن تكون كلمةٌ واحدةٌ يعبّر بها المتكلم عن معنىً تامٍ ومقيدٍ".[3]

وفي كلام الدكتور العزّاويّ المذكور آنفاً دعوةٌ صريحةٌ إلى تبني المنهج الوصفي في دراسة الجملة العربية،لأنه دعا النحاة إلى " أن يحصروا عملهم في الصورة اللفظية المنطوقة ".[4]

ووقف الدكتور العزّاويّ عند فكرة (الاستتار)، ورأى أن فكرة (الاستتار) كفكرة (الحذف)، قاد النحاة إليها منهجهم الفلسفيّ، الذي يقول باستحالة وجود حدث دون محدِث، ومن ثمَّ استحالة وجود فعل دونً أن يكون لهُ فاعل و " لقد فات النحاة القدامى أن صيغة الفعل في العربية تدلُّ على الحدث وشخص الفاعل، والذي يدُلُّ على الحدث فيه هو الحروف الأصول أما الزيادات التي تلحق أصولَهُ فتنصرف إلى تحديد الفاعل "[5]

ب- أصالة الجملة:[6]

تناول الدكتور العزّاويّ في هذا المبحث من مباحث الجملة مفهوم (الأصالة)، وأهم سماتها، وقصد بالأصالة هنا السمات التي طبعت الجملة العربية في عصور الفصاحة وظلت متوارثة، يحرصُ عليها الفصحاء. ورأى أن من أهم سمات الأصالة هي (الصحة) و(الدقة)

---

(1) البقرة: 219 .

(2) كتاب الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبيّ (592هـ)، تحـ. د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة (ج.م.ع)، 1982م: 78 – 80 .

* كذا، والصواب: (وكان) ، لأنه لا يجوز العطف بـ (كما) .

(3) الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: 161 .

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه: 117 .

(6) ينظر: أصالة الجملة العربية، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، وقائع ندوة جامعة الموصل- كلية الآداب، 1990 : 289 – 299 .

و(الطرافة) و(الإيجاز) و(الموسيقية) أو (التناغم).[1]

قصر الدكتور العزّاويّ بحثه في أصالة الجملة العربية على الجملة الفعلية، وعرض لما لحقها من تطور، مسخ أصالتها وهبط بها " إلى مستوى من الصياغة عدمت فيه الصحة والدقة والطرافة والإيجاز والموسيقية "[2]، وأورد العزّاويّ أمثلة من الجملة الفعلية غير الأصلية، ليثبتَ هذا الزعم، ويُقيم ، الدليلَ على صحته.

1- الصحة:

أ- صياغة الفعل:

أورد الدكتور العزّاويّ أمثلة على خطأ الأدباء المعاصرين في صياغة الفعل بأن يوردوه مخالفاً لما نصّتْ عليه المعجمات، وجاء به المأثور من كلام العرب.

ب- تعديه ولزومه:

قد يكون الفعل لازماً ولكن المحدثين يعدونه، وقد يكون متعدياً فيجعله المحدثون لازماً، وقد يكون متعدياً لمفعولين فيجعله المحدثون متعدياً لواحدٍ. وهذا كله يعد مظهراً من مظاهر عدم صحة الفعل في الجملة المعاصرة.

جـ- استعماله مع حروف الجر:

ضرب الدكتور العزّاويّ أمثلة على هذه الظاهرة من مظاهر عدم صحة الفعل في الجملة المعاصرة وهي استعماله مع غير ما يجب له من حروف الجر.[3]

2- الدقّة:

أشار الدكتور العزّاويّ هنا إلى ما لحق الجملة الفعلية من جانب التطور الدلالي الذي ذهب بدقتها، وصرف معناها إلى غير الوجه الذي يقصده الكاتب، وقد ضرب أمثلةً على هذه الظاهرة.[4]

3- الطرافة:

رصد الدكتور العزّاويّ في لغة المحدثين أفعالاً كثيرةً " لاكتها الألسن، وتعاورتها الأقلام حتى ابتُذِلت، فصارَ خليقاً بالكتّاب، لكي يعيدوا إلى الجملة أصالتها، أن يُحيوا بدلاً منها أفعالاً تمتاز بالطرافة " [5] وضرب أمثلةً على الطائفتين من الأفعال (المبتذلة والطريفة).[6]

4- الإيجاز:

رأى الدكتور العزّاويّ أن العرب في زمن الفصاحة، أحبوا الإيجاز، وقد بلغ من حُبِّهم لهُ، أنَّهم لم يكونوا يوجزون التركيب فحسب، ويعبّرون عن المعنى بأقصر لفظ ممكن، بل كانوا يوجزون المفردة كذلك، فيبنونها بأقل قدر ممكن من الحروف.

---

[1] ينظر: المصدر نفسه : 289 .
[2] المصدر نفسه: 290 .
[3] ينظر: المصدر نفسه: 292 .
[4] ينظر: المصدر نفسه: 293، 294 .
[5] المصدر نفسه:294 .
[6] المصدر نفسه.

ولكي يقيم الدليل على أن الجملة العربية الفعلية تفتقر إلى الإيجاز في لغة المحدثين ضرب الدكتور العزّاويّ بعض الأمثلة التي اقتبسها من كتابة الموظفين في دواوين الدولة، أو مما تنشره الصحف وتذيعه الإذاعات.[1]

5- الموسيقية:

وازن الدكتور العزّاويّ بنظر الناقد الحاذق بصنعته بين موسيقية الجملة العربية الأصيلة، والجملة العربية المعاصرة، ورأى أن الجملة العربية فعلية كانت أو اسمية لم تكن ترسل " إلا إذا ردفتها جملة أخرى تكون بطولها، وبقدر عدد كلماتها، ليتحقق للكلام طابعٌ موسيقيٌّ يخلب الأُذُن، ويستولي على النفس، وتعرف هذه الميزة * الأسلوبية في النثر الأدبي بـ(الازدواج) أو (الموازنة) أو (التوازن)".[2]

عَرَّفَ الدكتور العزّاويّ بالازدواج في الجملة العربية بوصفه أسلوباً عربيًا أصيلاً، حفل به القرآن الكريم، وعرفه النثر العربي في عصور الازدهار الأدبي، وضرب أمثلةً على الازدواج، وذكر تفضيل النقاد القدامى لهُ، وإقبال الكُتّابِ عليه في جميع العصور، حتى النصف الأول من القرن العشرين، إذ برز فيه أعلامٌ مشهورون، أعادوا للنثر العربي نضارته، وكان الازدواج هو السمة الغالبةُ على أساليبهم، ومن هؤلاء البشريّ وطه حسين والمازنيّ والزيات وزكي مبارك وغيرهم.

أما الجملة العربية المعاصرة فقد رأى الدكتور العزّاويّ أن الجيل الذي أعقب الرواد كان أقلَّ حرصاً على تحري الازدواج في صياغتها، إذ هجر هذا الجيل ظاهرة الازدواج، ليخسر النثر العربي أجمل سماته، ويفقد خصيصةً من آصَلِ خصائصه.[3]

2-الفعلُ في العربية:

استأثر موضوع الفعل في اللغة العربية باهتمام الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ لأسبابٍ عدةٍ منها:

1- تخصُّصُ الدكتور العزّاويّ في النقد اللغوي نبّهَهُ إلى الإرباك والخلط والغموض في استعمال جملةٍ من الأفعال، وخروج مستعمليها عن جادة الفصاحة، بسبب جهلهم بأبنية هذه الأفعال، واشتقاقاتها، وتعديها أو لزومها، وكيفية استعمالها مع حروف الجر، وبنائها للمعلوم أو المجهول، وأثر الزيادات التي تسبقها أو تتخلّلها أو تلحقها بالتغير الدلالي. هذه الجوانب وغيرها تُعدُّ من صميم عمل الناقد اللغويّ المتشدّد، الذي يحرص دائماً على تحرّي الأفصح من الصيغ والتراكيب والأساليب، وينبه على ما دون ذلك.

2- تفرّق مباحث الفعل عند النحاة العرب القدامى على أبواب نحوية مختلفة.

3- على الرغم من أنّ الفعل في العربية كان قد نال حظاً وافياً من عناية القدماء المحدثين، غير أن الفعل في العربية المعاصرة – كما لاحظ الدكتور العزّاويّ – ما زال بعيداً

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 296 ، 297 .

* كذا ، والصواب: (مزيّة) .

(2) المصدر نفسه: 297 .

(3) ينظر: المصدر نفسه: 297 ، 298 .

من تناول الدارسين.[1]

وفي ضوء ما لاحظه من مظاهر التطور التي لحقت بالفعل في لغتنا العربية المعاصرة قال: " وإذا تذكّرنا أنَّ التطور قسمانِ: صحيحٌ مقبول، وخطأ مرفوض، أدركنا أن استعمال الفعل في عربيتنا الراهنة يحتاج إلى فحصٍ ومراجعة، تنفي عنه ما هو خطأ مخالف لقواعد العربية ويُقرُّ ما هو صحيح، يجري على أصول اللغة، ويسايرُ نظامها ".[2]

عرض الدكتور العزّاويّ لاتّجاهات تطور الفعل في أكثر من موضع من كتاباته في التصويب اللغوي، وهذا ما سوف نناقشه في الفصل الرابع من هذه الرسالة إن شاء الله.

ثانياً: آراؤهُ في تاريخ النحو.

من النادر أن يصدر عن لغويّ ضليع من البحث اللغويّ رأيان متناقضان في عامٍ واحدٍ، الرأي الأول يبنيه على أساس فكريّ رسخ فيه لسنين طوال، وينافح عنه في بحوثه ومحاضراته، أما الرأي الآخر فإنه يجنح فيه إلى نقض الرأي الأول الذي عاش فيه ومعه حيناً من الدهر.

إن العدول عن رأي ملأ به صاحبُهُ سمعَ تلامذته وزملائه في مهيع البحث العلمي، حتى أُثِرَ عنه، وعُرِفَ به، لَهْوَ أمرٌ شاقٌّ عسير، يحتاج إلى شجاعة أدبية وعلمية نادرة.

هذا ما فعله الدكتور نعمة العزّاويّ، فقد أتى عليه حينٌ من الدهر وهو يتابع القائلين بوجود مذهبين في النحو العربي، هما المذهب البصري والمذهب الكوفي، وتابع من يفضل مذهب الكوفيّين على مذهب البصريّين، وردّد ما استند إليه أولئك المفضِّلون من حجج وأدلة خلاصتها أنّ الكوفيّين أصدق تمثيلاً للغة العربية، وأوسعُ إحاطةً بما تحكم به العرب في جزيرتهم على تنائي بقاعها، وتباعدِ أصقاعها، وأنهم في تفكيرهم اللغويّ، ومنهج دراستهم أقرب إلى تصوّرات علم اللغة الحديث ومقولاته.[3]

وقال الدكتور العزّاويّ في خاتمة بحثه (المدارس النحوية بين أيدي الدارسين): "إنَّ للعرب في دراسة اللغة والنحو منهجين: أحدهما بصري والآخر كوفيّ،'وإنَّ أهل العصر الحديث مدعوّون إلى الاعتماد على المنهج الثاني بعد إصلاحه وتطعيمه بما توصّل إليه الدرس الحديث، لنعيدَ وصف العربية من جديد، ونفسِّرُ ظواهرها وخصائصها تفسيراً بعيداً عن تكلُّف المناطقة، وتعليلات الفلاسفة والمتكلمين، وبذلك يكون النحوُ العربيُّ أكثر إشراقاً، وأصدقَ

---

[1] ينظر: مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة: 70 ، وينظر: الفعل في العربية المعاصرة، مقال في جريدة الجمهورية في 1985/11/12، وينظر: فصول في اللغة والنقد (الجزء الأول) مخطوطة لدى المؤلف قدّمها للنشر.

[2] ينظر: مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة: 70 .

[3] ينظر: مدرسة الكوفة النحوية الرأي الآخر، مجلة الكوفة، 2001م : 56 .

تمثيلاً للغة الضاد ".[1]

أما الرأي الآخر للعزّاويّ فقد جاء في بحثه (مدرسة الكوفة الرأي الآخر)، عدل فيه عن رأيه السابق، وانظمَّ من جديد تحتَ لواء شيخِهِ السامرائي. وخاطبَ منكري المذهب الكوفي بأسلوب ليّنٍ ونبرة قبول، إذ قال: "... بعد الأدلةِ التي بسطها منكرو المذهب الكوفيّ يتَّضحُ لنا أنهم على حقٍّ، وأن ما أُثِرَ عن نحاةِ الكوفةِ لا يبتعد عن النحو البصريّ في مصادره ومنهجه ومصطلحِهِ ... وإنَّ واقع الدرس اللغوي يفصحُ عن أنَّ ثمَّةَ نحوًا واحدًا أنشأه البصريونَ وأنضجوه وأقاموه على سوقه، فأخذته عنهم بيئات الدرس الأخرى ".[2]

لم يترك الدكتور العزّاويّ معسكر النحو الكوفي بصمتٍ أو تحتَ جنح الظلام، ولم يتسلل منه لائذًا، ولم يمهِّدْ لانسحابِهِ من هذا المعسكر، وبقدر ما يَنُمُّ هذا الانقلاب على شجاعة العزّاويّ وجرأته في طرح أفكاره اللغوية، فهو يدعو إلى الاستغراب، إذ لم يتزامن مع جنوح العزّاويّ إلى التشدّد في النقد اللغويّ ودعوتِهِ إلى تحرّي الأفصحَ. وهذا التشدُّدُ الذي اتَّخذه العزّاويّ سبيلاً منذ زمنٍ بعيدٍ يناسب السبيل التي سلكها البصريون في اللغة والنحو. فالعزّاويّ كان بصريًّا في نقده منذ زمنٍ بعيد، ولم يكن بصرياً في نحوِهِ إلاّ في هذا الزمنِ المتأخرِ.

ولم يسلم البصريون – شأنهم شأن الكوفيين – من سهام العزّاويّ النقدية حتى بعد انضمامِهِ إلى معسكرهم، وتبنّيهِ نظريتهم فقد نقد على الفريقين ابتعادهما عن مقولات علم اللغة الحديث بقولهِ: " إن كلاًّ من البصريين والكوفيين قد ابتعدوا عن مقولات علم اللغة الحديث، وجانبوا الصواب فيما اختطُّوا لأنفسهم من مناهج، غير أنَّ الكوفيينَ كانوا أبعدَ من الدرس اللغوي الحديث، وأمعنَ في الخطأ المنهجي من أقرانهم البصريين ".[3]

وإذا كانَ ثمَّةَ رَدٌّ على رأي الدكتور العزّاويّ الأخير فهوَ يُلتمسُ من كلام الدكتور نفسه، إذ ليس النحاة العرب – بصريون وكوفيون – من ابتعدَ من مقولات علم اللغة الحديث، وأمعنَ في الخطأ، إنما علمُ اللغة الحديث هو الذي ابتعد من بعض مقولاتِهِمْ، ولم يرتضِ جميعَ ما قَرَّروهُ من مناهج لغوية. وهذا لا يُعدُّ مأخذًا على النحاة العرب، إنما هو دَيْدَنُ العلم، يبدأ فتيًّا، ينقُلُ خطواتِهِ ببطءٍ ثمَّ تشتدُّ ساقاهُ وتتسعُ خطواتُهُ، وما يلبث أن يتكاملَ وتتضحَ معالِمَهُ، وينتشرَ وهجُ سراجِهِ ليملأ الآفاقَ.

والنحاة العرب الأوائل – كما نوَّهَ بهم الدكتور العزّاويّ – كان لهم فضل السبق إلى مسائل علم اللغة في فروعه ومستوياتِهِ جميعها، فهناكَ بذور للمنهج الوصفي في بدايات التأليف النحوي العربي، وكذا بذور للمنهج التاريخي، والمقارن، والتوليدي التحويلي وغيرها من

---

[1] المدارس النحوية بين أيدي الدارسين، المورد، 2001م : 19 .
[2] مدرسة الكوفة الرأي الآخر:70.
[3] المصدر نفسه : 56، 57.

المناهج اللغوية. لذا أدعو هنا أنْ يعالجَ موضوع علاقة النحاة العرب الأوائل بعلم اللغة الحديث تحتَ عنوان (فضل العرب على علم اللغة الحديث) وليس بُعدهم منهُ لأنَّ ديدنَ اللاحق أن يبتعدَ من السابق، وانَّ من الحيف على القدماء أن نُقصِرَهم على آرائنا، أو نقيسَ آراءهم بها وإنما تقاس آراء المتأخرينَ بآراء المتقدمين لا العكس. ولولا تطور العلوم الأخرى الذي رافقه تطور وسائل البحث وأدواته لما وصل علم اللغة إلى ما وصل إليه من ازدهار وتشعُّبٍ في إنجازاته. وهذه الإنجازات لا تُلْغي بأي شكلٍ من الأشكالِ ريادة العلماء العرب لهذا العلم وفضلهم عليه.

رتَّبَ الدكتور العزّاويّ بيئات النحو العربيّ من حيث أهميتها، وهي على الترتيب: البصرة ثم الكوفة فبغداد وانتهاءً بمصرَ والشام والأندلس عارضاً آراء الدارسين فيها، وفي حديثه على البصرة يلفت الانتباه إلى بضع حقائق: أولها أن البصرة سبقت الكوفة إلى تحمّل عبء النحو، وعملت على رفع قواعده، وإقامة صرحه.[1]

وثاني هذه الحقائق: إنّ مرحلة صياغة القواعد، مدوَّنَةً كانت أو غير مدوَّنة، كانت ثمرةً لمرحلة سبقتها، وهي مرحلة مراقبة اللغة واستعمالاتها والانتشار في البوادي أو الرحلة إليها لسماع اللغة من أهلها، وقد حرص وُضّاعُ القواعد وصُوّاغُها البصريون الأوائل على أن تطّردَ وتسلمَ من التعارض والتصادم، فأدّاهم ذلك إلى أن يطّرحوا الشاذَّ ولا يُعَوّلوا عليه، وكلما وقفوا على شيء منه أوَّلوه أو خطَّؤوه، وحملهم على أن يقتصروا في جمع اللغة على القبائل، خاصَّةً التي قطنت منها في أعماق نجد، وعاشَتْ في سُرّة الجزيرة، وهي قبائل تميم وقيس وأسد وطيّئ وهُذَيل وبعض كنانة. وقد كان التشدّد في السماع، والاطّراد في القواعد، والاهتمام بالتعليل، الطوابع البارزة التي ظهرت في نحو البصرة.

وثالث هذه الحقائق أن بيئة البصرة كانت بيئةً عقليةً أتيحَ لأهلها أن يتّصلوا بغيرهم من حملة الثقافات الأجنبية، فنجم عن ذلك ميلُ أهل البصرة إلى إعمال العقل في فهم ظواهر اللغة وتفسير حقائقها.[2]

والحقيقة الرابعة والأخيرة هي أن نحو البصرة يمكن أن يكونَ (مذهباً) خاصاً في تاريخ النحو، أو يمكن أن يكون (مدرسة) لها خصائصها البارزة وسماتها الواضحة، وقد اعترف بهذه الحقيقة القدماءُ وأكثر المحدثين.[3]

وبعد أن نقل الدكتور العزّاويّ آراء الدارسين الذين ذكروا كلمة (مذهب) صراحةً في حديثهم على المذاهب النحوية، والذين ذكروا كلمة (مدرسة) من المحدثين، وذكر مؤلفاتهم، أخذ يوازن بين دلالتهما،وخلُصَ إلى " أنَّ (المذهب البصريّ) أو (المدرسة البصرية) أمرٌ اعترف به القدماء وأكثر المحدثين، لأنَّ نفراً من هؤلاء مال إلى نفي سمة (المدرسية) عن نحو البصرة

---

(1) ينظر: مدرسة الكوفة الرأي الآخر: 5 ، وهذا الرأي يمثل العزّاويّ قبل تبنّيه الرأي الآخر.
(2) ينظر: المصدر نفسه، وينظر: المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ط7، دار المعارف (ج.م.ع) 1992م : 19 – 22 .
(3) ينظر: المدارس النحوية بين أيدي الدارسين: 6 .

نفسه، وأنكر وجود مدارس في النحو العربي ".[1]

وفي حديثه على المذهب الكوفيّ في النحو قال: "وقد أجمعَ القدماء على أنّ نحوَ الكوفيين يُشكِّلُ مذهباً مستقلاً، أو كما يُقال بلغة العصر الحديث مدرسة مستقلّةً سواء منهم أصحاب التراجم والطبقات مثل ابن النديم* في كتابه (الفهرست) والزبيديّ ** في طبقاته، أو أصحاب المطوّلات النحوية الذين نراهم دائماً يعرضون في المسائل المختلفة وجهتي النظر المتقابلتين في المدرستين الكوفية والبصرية، وقد أفرد أبو البركات الأنباريُّ *** مجلّداً ضخماً عرض فيه الخلاف بين البصريين والكوفيين. وفي موسوعات النحو مسائل خلافية غير ما ذُكِرَ في هذين الكتابين "[2]

ثمّ ذكر العزّاويّ أهمّ ما يميّز المذهب الكوفي أو المدرسة الكوفيّة، وهي أمورٌ ثلاثة:
1- توسُّع الكوفيّين في الرواية. 2- توسُّع الكوفيين في القياس.

3- استقلال الكوفيين بعدد من المصطلحات غير التي استعملها البصريون وتردّدت في كتبهم.[3]

وبعد أن ذهب الدكتور العزّاويّ إلى أن القدماءَ قد أقرُّوا المذهب الكوفيَّ أو المدرسة الكوفيّةَ، أورد آراءَ طائفةٍ من المحدثين ممن اعترف منهم بهذه المدرسة، ومَن أنكرها.[4]

وقد أقرَّ بعض المحدثين والمعاصرين المذهبَ الكوفيَّ، أما الدكتور إبراهيم السامرائي فإنّ لهُ رأياً آخر، وخلاصة رأي السامرائيّ إنَّ الموروثَ من علم النحو علمٌ واحدٌ، وإن اختلاف الأوائل فيه لا يُجاوزُ شيئاً يسيراً يَمُسُّ الفروع ولا يقترب من الأصول.[5] ورأى أيضاً أن مصادرَ البصريين هي مصادر الكوفيين نفسها مع اليسير من الاختلاف، يتمثل في توسع الكوفيين في الأخذ عن الأعراب، وتغليبهم المسموع على المقيس، أو أنهم توسّلوا في الاعتماد على القراءات.[6] أما الاعتماد على العقل في تعليل اللغة، فقد رفض السامرائيّ أن يُقصَرَ على البصريين وحدهم ورأى أن للكوفيين أيضاً تعليلاتٍ وتفسيراتٍ كثيرةً مستمدَّةً من العقل، أو قائمةً على المنطق.[7]

وبناءً على هذا خلُصَ الدكتور السامرائيّ إلى القول في ما أسماه المحدثون (المدرسة الكوفية) أنها "لا تعدو أن تكون نظراً آخر لا ينقضُ الأصول، بل يُعلّقُ بالفروع، وما قيلَ في مصادر الكوفيين وأساليبهم في النظر لا يبتعد كثيراً عما سلكه البصريون، وليس الاتساع في السماع عند هؤلاء، والتشدّد في القياس لدى الآخرين يدفعنا إلى القول أن علمَ هؤلاء جديدٌ يؤلّفُ

---

[1] المصدر نفسه: 7 .
* هو أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم الموصليّ المشتهر بابن النديم (297هـ – 385هـ).
** هو أبو بكر محمد بن الحسن الزبيديّ (389هـ) .
*** هو أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباريّ (513هـ – 577هـ) .
[2] المصدر نفسه: 7 ، وينظر: مدرسة الكوفة الرأي الآخر: 58 ، 59 .
[3] ينظر: المصدر نفسه: 8 .
[4] ينظر: المصدر نفسه: 8 ، 9 ، وينظر: مدرسة الكوفة الرأي الآخر: 59 – 63 .
[5] ينظر: المدارس النحوية أسطورة وواقع، د. إبراهيم اسامرائي، ط1، عمّان 1987م: 40 .
[6] ينظر: المصدر نفسه: 142 .
[7] ينظر: المصدر نفسه: 153 .

(مدرسةً)، يختلف عن علم الآخرين ومدرستهم ".[1]

وشبيه برأي السامرائيّ ما قاله علي أبو المكارم عندما نفى وجود كلتا المدرستين فقال: "ليسَ ثمةَ مدارس – بالمعنى الذي يقطع بوجود منهج متميّز لكل منها – في النحو، وإنما هناك تجمّعات مدنيّةٌ، وهذه التجمّعات تتحرك في إطارات متشابهةٍ، وتطبّقُ أصولاً واحدةً، وإن اختلفت فيما بينها في بعض الجزئيّات، فإنه اختلاف لا ينفي عنها وحدة المنهج، واتفاق الأصول "[2]

أجدُ بعد متابعة الدكتور نعمة العزّاويّ بالرجوع إلى المصادر التي استقى منها ونقل عنها بأمانة، أن من المفيد المقابلة بين رأيه الأول الذي عقّب فيه على منكري مدرسة الكوفة حينما كان يعتقد بوجودها، ورأيه الآخر الذي أنكر فيه وجود هذه المدرسة، وشتان ما بين الرأيين.

قال في رأيه الأول معقباً على آراء منكري المذهب الكوفي، ومنهم علي أبو المكارم، وإبراهيم السامرائيّ، وحلمي خليل: "وأرى أن ما ذهب إليه هؤلاء الفضلاء لا يسلمُ من تعارض، ولا يبرأ من وَهنٍ، ففي الوقت الذي يرَوْنَ فيه أنَّ الأصولَ التي اعتمد عليها البصريون والكوفيون واحدةٌ، يُقرّونَ جميعاً أن خلافاً بين الفريقينِ حَدَثَ في تطبيق هذه الأصول، وأسلوب التعامل مها... ".[3]

وقال في الرأي الآخر: " بعد هذه الأدلة التي بسطها منكرو المذهب الكوفيّ يتّضحُ لنا أنّهم على حقٍّ، وأنّ ما أثِرَ عن نحاة الكوفة لا يبتعد عن النحو البصريّ في مصادره ومنهجه ومصطلحه، وما سجّلته كتب الخلاف مما خالف به الكوفيون البصريين، هو خلافٌ في الفروع – كما تقدم – لا في الأصول، وهو من قبيل الخلاف الذي يكون بين أفراد الفريق الواحد حيث يُخَطّئ بعضُهم بعضاً، أو ينفردُ بعضُهم عن بعض في توجيه مسألة، أو تفسير ظاهرةٍ لغويةٍ أو نحويةٍ، وكما خالف الكوفيونَ البصريين في مسائل، كذلك وافقوهم في مسائلَ، وكما خالف بعضُ البصريّينَ جماعتهم في مسائلَ كذلك وافقوا الكوفيينَ في غيرها، ولكن هذا الخلاف لا يبلغُ بالنحو العربيّ أنْ يكونَ مذهبينِ متقابلينِ مختلفينِ، فضلاً عن أن يكون مذاهبَ بلغ بهم بعضها (كذا) * خمسةً أو أكثر، فزعموا أن هناك مذهباً بغدادياً، ومذهباً مصرياً، ومذهباً شامياً، ومذهباً أندلسياً، في حين أن واقع الدرس اللغويّ يَفصِحُ عن أنَّ ثمةَ نحواً واحداً أنشأه البصريون وأنضجوه وأقاموه على سوقه، فأخذته عنهم بيئات الدرس الأخرى".[4]

تكلم الدكتور العزّاويّ على (مدرسة بغداد) أو (المدرسة البغدادية) التي كانت محور

---

[1] المصدر نفسه: 146 ، 147 .
[2] تقويم الفكر النحويّ، د. علي أبو المكارم، ط1، دار الثقافة، بيروت 1974م: 244 .
[3] المدارس النحوية بين أيدي الدارسين: 12 .
* لعله خطأ مطبعي، والصواب (بلغ بها بعضهم).
[4] مدرسة الكوفة الرأي الآخر: 70 .

خلاف بين المحدثين، فمنهم من قال بوجودها، ومنهم من نفاها. الذين قالوا بوجودها من الباحثين العرب أحمد أمين، وتابعه محمد الطنطاويّ، وتابعهما سعيد الأفغاني، وشوقي ضيف، وأحمد مكي الأنصاريّ غيَر أن المخزوميّ فنّدَ أقوالهم، وأنكر وجود مدرسة بغدادية لأنها عندهُ يغلبُ عليها المذهب الكوفيّ وتستعين بالمذهب البصريّ أحياناً.[1]

أورد الدكتور العزّاويّ أسماء باحثين يؤمنون بوجود مدرسة بغدادية، غير من ذكرنا، منهم طه الراوي ومحيي الدين توفيق، وخديجة الحديثي، وهدى قراعة التي جعلت الزجّاج مؤسساً للمذهب البغداديّ، وعبد الحميد حسن، وعبد الرحمن السيد، وأحمد مختار عمر، وعبدُه الراجحي، ومحمود حسني محمود، الذي جعل أطروحته للدكتوراه (المدرسة البغدادية في تاريخ النحو) تابع فيه شوقي ضيف في معظم آرائه.[2]

وأما الذين نفوا وجود هذه المدرسة من المحدثين فقد أورد العزّاويّ منهم عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وفاضل صالح السامرائيّ، وعلي مزهر، وطارق الجنابي.

لم يبقَ الدكتور العزّاويّ على رأي شيخه المخزومي في تأييده وجود (مدرسة كوفيّة) أو (مذهبٍ كوفيّ) في النحو العربيّ، إذ إنّهُ عدل عن هذا الرأي، وأنكر وجود المدرسة الكوفية، وإنكاره هذا يعني إنكاره المدرسة البغدادية، لأنه وشيخَهُ المخزوميّ متّفقانِ على أن المدرسة البغدادية هي والمدرسة الكوفية وجهان لعملةٍ واحدةٍ.

وخلاصة رأي العزّاويّ في المدارس النحوية هو أن النحوَ العربيَّ هو " نحوٌ واحدٌ، يتبع منهجاً واحداً، ويخضعُ لأصولٍ واحدةٍ، هو نحو البصريّين وتلامذتهم وأقرانهم من الكوفيين ... "[3]

يبدو أنَّ سيادة النحو البصري على جميع بيئات الدرس، حقيقةٌ لم ترضِ بعض الباحثين، ومنهم شوقي ضيف الذي رأى أن نحاة مصر والشام كانوا ينحَوْنَ منحى البغداديين، وخديجة الحديثي التي ذهبت في أحد قوليها إلى مثل ما ذهب إليه شوقي ضيف حين قالت: " هذه مدرسة مصر والشام وهي مدرسةٌ كانت تعتمد أول الأمر اعتماداً كبيراً على مدرسة البصرة، ثم سلكت على يد أبي علي الدينوري وأبي جعفر النحاس مسلك البغداديين، وسارت على نهجهم في المزج بين المذهبين "[4]

وعلّق الدكتور العزّاويّ على هذه الآراء ومثلها بقوله: " وواضحٌ أنّ ما ادّعاه شوقي ضيف وتابعه فيه غيره، هو أن نحاة مصر والشام اتجهوا اتجاهاً اختيارياً، وهو اتجاه اتّسمت به مدرسة بغداد المزعومة، لذا كان الأولى به أن يجعل هؤلاء النحاة امتداداً لهذه المدرسة، وألاّ

---

(1) ينظر: الدرس النحوي في بغداد، د. مهدي المخزومي، وزارة الإعلام، بغداد 1974: 240 ، 241 .
(2) ينظر: المدارس النحوية بين أيدي الدارسين: 13 ، 14 .
(3) مدرسة الكوفة النحوية الرأي الآخر: 56 .
(4) أبو حيان النحويّ، د.خديجة الحديثي، ط1، بغداد 1969: 368 .

يجعلَ منهم مدرسةً رابعةً "[1] والدكتور العزّاويّ في رأيه هذا تابع الدكتور مهدي المخزومي،[2] وعبد الحميد حسن في كتابه (القواعد النحوية)[3]، وطارق الجنابيّ الذي قال: " إنَّ النحوَ في مصر والشام كان بصرياً في الصورة والمنهج، وطرائق البحث "[4].

وسجل الدكتور العزّاويّ للدكتورة خديجة الحديثي عودتها عن رأيها السابق بقولها: " وخلاصة القول اننا لو تتبعنا أخبار النحويين الذين نُسِبُوا إلى مدرسة مصر لوجدنا أن معظمهم من البصريين الذين رحلوا إليها حاملين كتاب سيبويه أو علمه، أو من غير المصريين الذين نزحوا إليها من الأندلس أو المغرب أو غيرهما، ولاتّضَحَ أنه لم يدخل مصر كتاب في النحو الكوفي، ولا شيخ درس على الكوفيين "[5].

ولإعطاء صورةٍ واضحةٍ عن حقيقة الدرس النحويّ في الأندلس استقصى الدكتور العزّاويّ جملةً من آراء الباحثين بدءاً بالدكتور مهدي المخزوميّ الذي كان يرى أن النحو في الأندلس كان دائراً في فلك النحو البغداديّ أو الكوفيّ أولاً، ثم في فلك النحو البصريّ، حتى ظهر ابن مضاء (952هـ)، وأنَّ فكرة (المدرسة الأندلسية) في نظر الدكتور المخزوميّ لم تعدُ كونها مجردَ وهمٍ وقع فيه طه الراويّ، الذي صنف النحاة، فذكر أنهم بصريون وكوفيون وبغداديون وأندلسيون، ومحمد الطنطاويّ، الذي عرض لطوائف النحاة الأربع التي سبق لطه الراويّ أن عرض لها، وقد علق الدكتور المخزوميّ على ما عرضه الرجلان بأن " ما قدّمه الدارسان الفاضلان إنما هو محض افتراض مازال يفتقر إلى الدلائل والشواهد، ولم يُفلحا في تقديم هذه الدلائل بما عرضاه "[6]

ونقل الدكتور العزّاويّ ما ذهب إليه الدكتور شوقي ضيف من أن الأندلسيين ابتدعوا مذهباً رابعاً، نهجوا فيه نهج البغداديين في الاختيار من آراء البصرة والكوفة، وأضافوا إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين من أمثال أبي علي الفارسي (377هـ)، وابن جني (392هـ) خاصة،[7] ثم علّق عليه قائلاً: " وما دامَ طابع النحو في الأندلس عند ضيف اختيارياً، فقد كان الأولى به أن يجعلَ هذا الاتجاه امتداداً لمدرسة بغداد التي اعتقد وجودها، وألاّ يسميه (مدرسة أندلسية)، تحاشياً للإكثار من المدارس، وتلافياً لهذا الترخّص في إطلاق (مدرسة) على نحاةِ كلِّ إقليمٍ "[8].

ولفتَ الدكتور العزّاويّ النظر إلى أهمية البحث في تاريخ النحو والمدارس النحوية بقوله: " وإذا كانت النتائج التي يتوصل إليها كلُّ منهج لا تُغيّر واقع اللغة وخصائصها وظواهرَها، فإنها ستكون ذاتَ أثرٍ كبير في فهم أبناء اللغة لذلك الواقع، ومعرفتهم السبب الذي يُفسّر هذه الظاهرة أو تلك الخصيصة. فللنحوِ إذن وظيفتان: الأولى تسجيل ظواهر اللغة، ووصفها كما ينطقُ بها أهلُها، والثانية تفسير هذه الظواهر، وبحث أسبابها، وإذا كان المنهج الذي يتّبعُهُ الدّارس لا يؤثر كثيراً في الوظيفة الأولى، فإنّهُ يؤثِّرُ تأثيراً بالغاً في الوظيفة الثانية،

---

(1) المدارس النحوية بين أيدي الدارسين : 17 .
(2) ينظر: الدرس النحويّ في بغداد: 160 وما بعدها.
(3) ينظر: المدارس النحوية بين أيدي الدارسين: 17، وينظر مصدرُه.
(4) ابن الحاجب النحويّ، د. طارق عبد عون الجنابيّ، بغداد، 1974 : 24 .
(5) المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي، مكتبة جامعة بغداد، بغداد، 1986: 345 .
(6) الدرس النحويّ في بغداد: 183 .
(7) ينظر: المدارس النحويّة، د. شوقي ضيف : 293 – 395 .
(8) المدارس النحوية بين أيدي الدارسين: 18 .

إذ مِنَ المُسَلَّمِ بهِ أن يتفاوتَ التفسير بحسب المنهج، قُرباً وبعداً، وضوحاً وغموضاً، ومسايرةً لطبيعة اللغة، أو مجافاةً لتلك الطبيعة، وسينعكسُ هذا التباين على متعلّمي اللغة، فيميلون إلى تفسير دون آخر، بل يكون فهمهم للاستعمال اللغويّ أحياناً أيسر وأدقَّ تبعاً لنوع التفسير "[1]

ثالثاً: آراؤُهُ في تيسير النَّحْوِ

مفهوم التجديد والتيسير:

وقف الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ عند مفهوم التجديد والتيسير أكثر من وقفة واضعاً النحوَ العربيّ في ميزانٍ كفّتيه التجديد والتيسير، أيقودنا التجديد إلى التيسير، أم أن التيسير وحدَه يغنينا عن التماس التجديد ؟

أصحاب التيسير وهم المحافظون الذين يرون أنّ النحوَ العربيّ مبَرّءٌ من كل عيب. ومنزّه عن كل نقص، يَرَوْنَ " أنَّ التيسير لا يمسُّ النحوَ في صورته القديمة، ولا يعرض لأصوله ونظريته، وإنما يقتصر ... على الحذف والاختصار، وإعادة ترتيب الأبواب والموضوعات، ثمّ تمهيد ما توعّر منها، وتقريب ما نأى عن متناول الطالب "[2]

أما الفريق الآخر فيمثله الدارسون الذين يرومون تجديد النحو. وهؤلاء يرَوْنَ أن التيسير بمفهومه المشار إليه لا يحلُّ مشكلة النحو، ولا يقضي على مصادر الصعوبة فيه، " ولذا نراهم يشترطون أن تسبق (التيسير) خطوة جريئة، تتوخى (إحياء) النحو أو (إصلاحه) أو (تجديده)، فإذا تمت هذه الخطوة، أعقبتها خطوة ثانية هي انتخاب ما يصلح من هذا النحو الجديد للتعليم، ثمّ تقديمه بأساليبَ تعليمية حديثةٍ، وكأنَّ هؤلاء الدارسين ينظرون إلى (الإحياء) أو (الإصلاح) أو (التجديد) على أنه مهمةٌ لغويةٌ عامّةٌ، أما (التيسير) فهو في رأيهم مهمة تربوية خالصةٌ، أو كأنهم يرَوْنَ أن إحياء النحو أو إصلاحه أو تجديده لا بدَّ * أن يُفضي إلى تيسيره، أو يُعين على بلوغ هذه الغاية ".[3]

يرى الدكتور العزّاويّ أن زعيم المجدّدين في هذا العصر هو إبراهيم مصطفى وأنه لم يُسمِّ عمله تيسيراً ، وإنما يرى أنهُ إحياءٌ للنحو، أي بعث الحياة في أوصاله، وتبعه تلميذاه مهدي المخزومي الذي يرى كذلك أن حاجة النحو إلى (الإصلاح) تسبق حاجته إلى (التيسير)، وأحمد عبد الستار الجواري الذي لم يختلف عن إبراهيم مصطفى والمخزومي في نظرته إلى (التيسير) من حيث أنه خطوة غير كافية، ما لم يُمَهَّدْ لها بتجديد النحو وإصلاحه.[4]

لم يخفِ الدكتور العزّاويّ انتحاله التجديد مذهباً في تيسير النحو، وقد وصف التجديد بأنه عملٌ ضخمٌ ينتظر من يتصدى لهُ، وأنه يحتاج إلى جهودٍ متضافرةٍ مجتمعةٍ، في معاهد البحث العلمي، وأن يتفرّغ لهُ متخصصون ضربوا في الثقافة القديمة بسهمٍ وافرٍ، وعرفوا

---

[1] المصدر نفسه: 19 .

[2] النحوُ العربيُّ بين التيسير والتجديد، د. نعمة رحيم العزّاويّ مقال في جريدة الجمهورية في عددها الصادر يوم الخميس 13/ 4/ 1989 .

* (كذا) والصواب (لا بدَّ من أن) .

[3] المصدر نفسه.

[4] ينظر: المصدر نفسه.

أصولَ هذا العلم وفروعه،[1]ولم يخفِ أيضاً برمَهُ بالتيسير الذي لا ينبع من التجديد بقوله: " ومن هنا فإنّ التيسير لن يحلَّ مشكلة النحوَ، ولن يقضي على مصدر صعوبته، وإنما ينبغي أن نُعيدَ وصف العربية، ونكتبَ قواعدها من جديد على غير المنهج الذي وضعها عليه نحاتُنا الأقدمون ".[2]

وقال في موضع آخر: " وفي ضوء الفهم الجديد لمعنى (النحو) ووظيفته، نستطيع القول أنّ التيسيرَ لم يعُدْ كافياً، أو قُل لم يعد السبيل المقبولةَ للوصول إلى نحوٍ يجمع إلى تمثيل العربية السهولةَ والوضوحَ. وإنما الذي يحقق هذه المهمة هو (تجديد) هذا النحوَ، وتغيير الأسس التي بُنِيَ عليها، وبذلك وحده سنظفرُ بنحوٍ لا تعقيدَ فيه ولا غموض ".[3]

أسس التجديد والتيسير

أورد الدكتور العزّاويّ مجموعة من الأسس والمفاهيم التي وجّهت المجدّدين، وكانت وراء ما صدر عنهم من آراء، وهذه الأسس هي.

أ- إلغاءُ العامل:

وجد الدكتور العزّاويّ أن بعض المجدّدين نظر إلى فكرة إلغاء العامل قبل غيرها من أسس التجديد، فجعلها أول الأسس التي بنى عليها تجديد النحو، حين وجد في منهج النحاة القدماء أن الإعراب هو أثرٌ لعامل لفظيّ، كالفعل الذي يعمل الرفع في الفاعل، أو عاملٍ معنوي كالابتداء الذي يعمل الرفع في المبتدأ، وقد نظر هذا البعض من المجدّدين إلى العامل في الإعراب بوصفه " السبب الأول الذي خرج بالإعراب عن حقيقة معناه، وعن واقع وظيفته في النحو، وهو الذي خلقَ فيه أبواباً لا لزومَ لها، ولا فائدةً منها، وهو الذي عقدَ قواعدَ الإعراب تعقيداً لا مزيدَ عليه ".[4]

ومعنى ذلك أن العمل في النحو " هو الذي ينبغي أن يكونَ موضعَ العناية والاهتمام، ذلك أنه في الحقيقة ليس إلاّ العلاقة المعنوية التي تكون بين أجزاء الكلام حينَ يُؤَلَّف وتُركَّب أجزاؤه بعضها مع بعض، فيكون لهذا المعنى أثرُهُ في كل جزء بحيث يدُلّ على مكانته من المعنى، وموقعه من التركيب، وكل مكان له حالة ظاهرةٌ – في الأغلب – وعلامة تميّزه وتُعينه، وتدلّ عليه ".[5]

ووجدَتْ هذه الطائفة من المجدّدينَ أن الحلَّ في إبطال فكرة العامل " فإذا أبطلت فكرة العامل بطل كل ما يُبنى عليها من تقديرات متمحّلة لم تكن لتكون لولا التمسك بها، وبطل كل ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل ".[6]

---

(1) ينظر: المصدر نفسه. وينظر أيضاً: نحو التيسير، د. أحمد عبد الستار الجواري، بغداد، 1984 : 10 ، 11.

(2) أتجديدٌ أم تيسير؟ ، د. نعمة رحيم العزّاويّ، مقال في جريدة القادسية في عددها الصادر يوم السبت 15/أيار/ 1993 .

(3) المصدر نفسه.

(4) نحو التيسير: 46 .

(5) المصدر نفسه: 48 .

(6) في النحو العربيّ نقدٌ وتوجيهٌ، د. مهدي المخزومي، ط1، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1964 : 16 .

طرح الدكتور نعمة العزّاويّ سؤالاً هو " إذا كان العامل في رأي بعض المجدّدين ليس سبباً لهذه الحركات التي تظهر على أواخر الكلمات أسماءً كانت أو أفعالاً، فما سبب ظهورها ؟وما التفسير الذي قدّمه المجدّدونَ لها ؟ ".[1]

ونظر في آراء المجدّدين، فوجد أن إبراهيم مصطفى والمخزومي قد التمسا سبب الحركات في الوظيفة اللغوية التي تؤديها الكلمة في الجملة، أو المعنى الذي تعبّر عنه، والتمسها المخزومي فضلاً عن ذلك في طبيعة تأليف الكلمة أو الجملة أو فيما يسببه تداور الحروف في المفردات على نحوٍ أو آخر من ثِقَلٍ وخفّةٍ، من تنافر أو انسجام.[2]

ولم تفت العزّاويّ الإشارة إلى أن إبراهيم مصطفى هو أول من دعا في العصر الحديث إلى إلغاء فكرة العامل، " لأنه عدّها أساس المشكلات في النحو، ووجد في إلغائها مفتاح تيسيره، وكان كذلك أول من لاحظ أن المعنى هو التفسير الصحيح للمظهر الإعرابي الذي تبرز به الكلمة في الجملة.[3]

ب- تحديد موضوع النحو:

لم تنفصل مستويات الدراسة اللغوية إلاّ في عهودٍ متأخرة، غير أن العصر الحديث شهد تمايزاً في هذه الموضوعات واستقلال بعضها عن بعضٍ، فالدراسة الصوتية عند المخزومي " هي الدراسة اللغوية الأولى التي يُعنى بها اللغويون ".[4] ويلي الدراسة الصوتية عنده " ما يسمّى بالصرف وما يندرج فيه من اشتقاق ونحتٍ وتركيب، ولم يُدرس الصرف دراسةً واعية، لأن دراسة الصوت كانت قد سقطت من حسابات الدارسين، وإن بدأها الخليل والفرّاء وتلاميذهما، والتفتوا إلى شدّة اتصالها بالدرس الصرفيّ، والدرس النحويّ، ولذلك كانوا يفسرون بها بعض الظواهر اللغوية التي تعرض لهم في أثناء دراستهم النحو ".[5]

وقد أشار العزّاويّ إلى دعوة المخزومي في محاولته التجديدية إلى توسيع دائرة الدراسة النحوية، وضم ما اصطلح عليه بعلم المعاني إليها.[6] وأشار أيضاً إلى دعوة الجواري من يروم تجديد النحو، ويسعى إلى تيسيره إلى أن يوسع وظيفته لتشمل البحث في النظم، وتُعنى بدلالات التراكيب.[7]

ولكي يضع الدكتور العزّاويّ الدعوة إلى تحديد موضوع النحو في إطارها التاريخي، أشارَ على سبيل الإيجاز إلى الذين نادوا بها – عدا المخزومي والجواري – ورأوا فيها شرطاً

---

(1) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 129 .
(2) ينظر: المصدر نفسه.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 132.
(4) في النحو العربي نقد وتوجيه، 27 .
(5) المصدر نفسه.
(6) ينظر:في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 135.
(7) ينظر: المصدر نفسه: 136.

لازماً للإحياء والإصلاح، ومنهم طه الراوي وإبراهيم مصطفى اللذان كانا من أوائل الذين تنبهوا لذلك،[1] وأشار إلى مصطفى جواد " الذي ذهب إلى مزج علم النحو بعلم المعاني ".[2]

ورحب بكتاب (معاني النحو) للدكتور فاضل السامرائي، إذ خَصَّ العزّاويّ هذا الكتاب بمقال نشرتْهُ جريدة الجمهورية قالَ فيهِ: " وقد تنادى المجدِّدونَ منذ أوائل هذا العصر إلى توسيع ميدان النحوِ، ليكون الجملة والتركيب ورأوا أن ذلكَ لا يتأَتَّى إلا بالخوض فيما سمَّوهُ (معاني النحو) وقد تحمَّسَ المجدّدونَ لهذه الدعوة، حتَّى ذهبوا إلى أن الذي يعيد إلى النحو العربيّ ماءهُ ونضارته هو تفسير الجملة، والكلام على دلالتها، والكشف عن سبب تأليفها على وجهٍ دونَ وجهٍ، أو تشكيلها على نحوٍ دونَ آخرَ. وليست هذه الدعوةُ جديدةً، وإنما هي إحياءٌ لنظرية النظم التي وضعها فيلسوف العربية، وعالمها الأكبر عبد القاهر الجرجانيّ... لقد كانَ الجرجانيُّ والزمخشري مثلينِ بارزينِ في تراثنا لمن استطاع تذوّقَ الجملة العربية عامةً، والقرآنية خاصَّةً، والاهتداء إلى خصائصها، ثمَّ جاء الدكتور فاضل السامرائي ليسير في الطريق الذي سارا فيهِ، وينهجَ منهجَهما في التفريق بين كلمةٍ وكلمةٍ، أو تعبير وآخر، وكان غَرَضُهُ من ذلكَ استكمال صورة النحو العربيّ، وتقديمَهُ على الوجه الذي ينبغي أن يظهرَ فيهِ "[3]

جـ الاعتماد على القرآن في رسم صورة النحو:

كان الدكتور أحمد عبد الستار الجواري يرى أنه " كان خليقاً بمن وضعوا النحو وأسسوا قواعده أن تكون المادة القرآنية أهم ما يقيمون عليه تلك القواعد، ويستندون إليه في وضع النحو، لأن أسلوب القرآن وتركيبه مبَرّأ من الضرورات والشواذ التي حفل بها الشعر وامتلأ بها غريبُ اللغة، الذي استندوا إليه بلا اعتدال ولا قصد ".[4]

وسلّم الدكتور العزّاويّ بما رآه الدكتور الجواري في أن النحاة فرّطوا في جنب القرآن ضربينِ منِ التفريط: الأول أنهم آثروا جانب المنطق في معالجة لغته، واحتكموا إلى ما هو أقل منه أصالةً في كلام العرب، ولا سيما الغريب والشاذ من هذا الكلام، والضرب الثاني من التفريط في مادة القرآن فقد تجلى في " إهمال كثير من الأساليب القرآنية العالية الرفيعة، حتى لم تعد تُستعمل أو تحاكى ".[5]

ومن أمثلة القواعد التي لم تقم أصلاً على عبارة القرآن، والتي ينبغي لنا الإعراض

---

(1) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث:136، 137 .
(2) المصدر نفسه: 137 .
(3) معاني النحو، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، جريدة الجمهورية، العدد الصادر يوم الثلاثاء 19 حزيران 1990م.
(4) نحو القرآن، د. احمد عبد الستار الجواري، ط1، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1974: 8، 9 .
(5) المصدر نفسه: 9 .

عنها، والركون بشأنها إلى الاستعمال القرآني، كما فعل بعض المجدّدين والميسرين:

غير وسوى:

يذهب النحاة إلى أن (غير) و(سوى) يستعملان في الاستثناء ويعربون كلاً منهما إعراباً بعيداً عن الواقع اللغويّ، " إذ يعطونهما حكم ما بعد (ألاّ) لو حَلَّت محلهما، فيقولون في (حضر الطلاب غيرَ زيدٍ) بنصب (غير) على الاستثناء، وبرفعها على البدليّة، ونصبها على الاستثناء في (ما حضر الطلاب غير زيد)، ويفعلون مثل ذلك في (سوى) إذا حلّت محل (غير) في الجملتين السابقتين.

أما الجواريّ فقد رأى أن (غير) لم ترد في القرآن للاستثناء كما يزعم النحاة، بل وردت فيه إما صفة وإما حالاً وإما معربة بحسب موقعها من الكلام ".[1] فمن أمثلة ورودها صفة قوله تعالى: < **كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُوداً غَيْرَهَا**>[2] ومن أمثلة ورودها حالاً قوله تعالى: < **يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ**>[3] ومن أمثلة ورودها معربة بحسب موقعها من الجملة قوله تعالى: < **فَمَا تَزِيدُونَنِي غَيْرَ تَخْسِيرٍ**>[4]

ويقال مثل ذلك عن (سوى)، إذ انها لم ترد للاستثناء في القرآن." ومن هنا فقد رأى الجواري أن تخرج (غير) و(سوى) من أدوات الاستثناء، لأنهما لم يستعملان على هذا النحو في القرآن، كتاب العربية الأكبر ".[5]

النفي بـ(ما):

ذهب الجواري إلى أن الاستعمال القرآني لـ (ما) لا يؤيد ما ذهب إليه النحاة وهو أن (ما) تعمل عمل (ليس) فترفع ما بعدها اسماً لها، وتنصب الثاني خبراً لها، إذ ان اقتران (الباء) بخبرها يكاد يكون هو الأصل في الاستعمال القرآني، أما تجرّد خبرها من (الباء) فلم يرد إلاّ في موضعين هما قوله تعالى: < **مَا هَذَا بَشَراً** >[6] وقوله تعالى: < **مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ**>.[7]

د- التفسير الفنّيّ للجملة:

بعد أن أُثِرَ عن النحاة القدامى أن الجملة العربية لا بدَّ فيها من (مسنّدٍ) و(مُسنَدٍ إليه)،

---

(1) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 139، وينظر: جهود الدكتور الجواري في تجديد النحو وتيسيره، مجلة الضاد: 100، 101، وينظر: نحو القرآن: 75 – 67 .
(2) النساء: 56 .
(3) المائدة : 1 .
(4) هود : 63 .
(5) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 140، وينظر: نحو القرآن: 66 .
(6) يوسف: 31 .
(7) المجادلة : 2.

ذهب بعض الدارسين المُحدثين إلى أن الجمل نوعان أحدهما منطقي، ينطقه المتكلم بهدوءٍ وتعقّل، والآخر انفعاليّ ينطقه المتكلم وهو منفعلٌ متوتر، وهو ما جاء على كلمةٍ واحدةٍ مثل (إياك) و(الأسد)[1]، فإذا أُخضع للمنطق نُقِل من أسلوب إلى آخر. لم يرد المجدّدون أن يفسّروا الجملة العربية في ضوء المنطق، أو في ضوء التصوّر العقليّ المجرّد والذي وضعه النحاة " وإنما أرادوا أن يفسّروها في ضوء اعتبار آخر هو الجانب النفسيّ للمتكلم أو الجانب النفسيّ للمتلقيّ ".[2]

هذا الجانب من التجديد نراه واضحاً جليّاً عند الجواري بقوله: " وثمة جانب آخر يستأهل التأمل والتفكير، ذلك أن النحاة القدامى قد احتكموا إلى المنطق كثيراً، وأقاموا عليه قواعد النحو، ناسين أن التعبير باللغةٍ فنّ ما أكثر ما يتجاوز حدود المنطق ورسومه، فيحذفُ أو يذكرُ، أو يقدِّمُ أو يؤخرُ، استجابة لدواعٍ لا تتعلق بالمنطق، ولا تخضع لهُ ".[3]

ويرى الدكتور نعمة العزّاويّ أن محاولة الجواريّ في هذا الجانب " قد راعتْ هذا الأساس على نحوٍ أوضح من المحاولات الأخرى ".[4]

هـ- الاستفادة من الموروث النحويّ:

صرّح أصحاب المحاولات الشاملة في تجديد النحو وتيسيره بهذا الأساس من أسس التجديد، ومنهم المخزومي الذي عدّه شرطاً لا بدّ منه لمن يروم تجديد النحو وتيسير مساره، ويرى الدكتور العزّاويّ سبب ذلك في " أن المخزوميّ درس النحو العربيّ في صورته القديمة دراسة عميقة وواعية، فوقف على ما فيه من غثٍّ وسمين، وتلقّط من السمين أفكاراً مضيئةً، واستصفى مقولاتٍ نافعةٍ تصلُحُ لأن تكونَ منطلقاً للدارس المجدّد ".[5]

وقد أكّد الدكتور العزّاويّ حين وقف عند هذا الأساس من أسس التجديد " أنَّ الجديد في كلِّ علمٍ وفنٍّ لا ينضج ما لم يبدأ من حيث انتهى إليه النابهون الأفذاذ في الميدان الذي نروم تجديده، وما لم يقم على خير ما في التراث من أنظار وأفكار. ".[6]

و- الاعتماد على المنهج الوصفيّ:

وجد الدكتور العزّاويّ في عمل شيخه المخزوميّ (رحمه الله) خيرَ مثل على تبنّي هذا الأساس في محاولته التجديدية، إذ لم يلمّح الأخيرُ بذلك بل صرّحَ به تصريحاً حين قال: " ليس من وظيفة النحويّ الذي يريد أن يعالج نحواً للغةٍ من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدةٍ، أو يُخَطّئ لهم أسلوباً، لأن النحوَ دراسةٌ وصفيةٌ تطبيقيّةٌ لا تتعدى ذلك بحال ".[7]

وأشار الدكتور العزّاويّ إلى أن الجواريّ (رحمه الله) كان يُنكرُ المنهج الوصفيّ ويميلُ

---

(1) ينظر: المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، عبد المجيد عابدين، ط1، 1951 : 61 ، 62 .
(2) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 146 .
(3) نحو القرآن: 9 ، 10 .
(4) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 147 .
(5) المصدر نفسه : 151 .
(6) ينظر: المصدر نفسه.
(7) في النحو العربي نقد وتوجيه: 19 .

إلى تعليل الظاهرة النحوية بما يصح أن يكون سببها والباعث عليها.[1]

ولا أرى في ما ذهب إليه الدكتور الجواري إنكاراً تامّاً للمنهج الوصفي، بل ان المفهوم من كلامه انه كان يميل إلى المنهج الوصفي التفسيري ويرفض التقريري منه. وشبيهٌ بهذا الموقف ما ذهب إليه الدكتور العزّاويّ نفسه حين قال: " ... المنهج الوصفيّ نوعان: تقريريٌّ ليس الأمثل في اللغة دائماً، وتفسيريٌّ يكون مطلوباً أحياناً لإيضاح حقيقةٍ لغويةٍ، وتفسير وجهٍ من التأليف تأتي عليه – دونَ غيره – مفردةٌ من المفردات على ألاّ يكون هذا التفسيرُ مستنداً إلى نظرٍ غير لغويّ، أو قائماً على فكرةٍ دخيلةٍ على الدرس "،[2] وقال في موضع آخر: " تفسير الظواهر اللغوية بما يصحُّ أن يكونَ سببها، والباعث عليها، أمرٌ يُقِرُّهُ المنهجُ العلميُّ، وتقضي أصول البحث والتدريس بتشجيعه ".[3]

ز- تحليل نظم الجملة:

هذا الأساس من أسس التجديد والتيسير هو من الأسس التي نوَّه بها الدكتور المخزومي، ورأى أهمية الحرص عليها في أي عملٍ يرمي إلى تجديد النحو، وبثّ الحياة في مباحثه. ورأى العزّاويّ أن عناية المخزوميّ بالنظم تأتي من أن النحوَ عنده هو ما أحسنَ أستاذُهُ إبراهيم مصطفى التعبير عنه،[4] أي أنه " قانون تأليف الكلام، وبيان ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل حتى تتّسق العبارة، ويمكن أن تؤدي معناها ".[5]

أي أن المخزوميّ آنسَ ناراً من الجذوة التي أشعلها أستاذه إبراهيم مصطفى فاقتبس منها هدىً سار عليه، فراح يُحلّلُ الجملَ ويكشفُ عن وظائف الكلمات فيها، وأسباب تأليفها على هذا الوجه أو ذلك.

ح - إعادة تنسيق أبواب النحو:

هذا أساسٌ أولته جلُّ محاولات التجديد والتيسير عنايتها، ومن أمثلته جمع المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل في باب واحد، هو ما يُدعى (المُسند إليه) أو (المُتَحَدَّثِ عنه) أو (الموضوع)، وإلحاق (كان وأخواتها) بالأفعال التّامّة التي ترفع فاعلاً، وتلي فاعلها حالٌ منصوبةٌ، وإلحاق الجملة التي فيها أفعال المقاربة بالجمل الفعلية وإخراج هذه الأفعال مما يسمّى بـ (النواسخ)، ومن أمثلته إخراج (ظنَّ وأخواتها) من النواسخ وإلحاقها بالأفعال التي يليها فاعلٌ ومفعولٌ وحال، وإلحاقُ ما يُسمّى بـ (أسماء الأفعال) بالأفعال، وعدّها أفعالاً شاذّةً، جمدت على حالها وتخلّفتْ عن التطور.[6]

ط- إلغاء الإعرابَيْنِ التقديريّ والمحليّ:

نادى كثير من أصحاب التجديد والتيسير بحذف هذين الإعرابينِ، واتخاذ هذا الإلغاء أساساً من أسس التجديد والتيسير في النحوالعربيّ، لما في هذين الإعرابين من كدٍّ للطالب، من

---

(1) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 155 .
(2) مناهج البحث اللغويّ بين التراث والمعاصرة: 120 .
(3) المصدر نفسه: 121 .
(4) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 156 .
(5) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف الترجمة والنشر بالقاهرة: 1 .
(6) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 158 ، 159 .

غير فائدةٍ يحصل عليها في ضبط لفظٍ، أو تصحيح تعبير.

" فكلمة (فتى) مثلاً لا تظهر عليها الحركات الثلاث، ولذا لا داعي لأن يكلف طلابنا تقدير الحركات عليها ... وكما أن الإعراب التقديريّ لا ضرورة لهُ، كذلك الإعراب المحليّ، فكلمة (هذا) في قولنا (هذا كتاب) لا يمكن أن تنطق إلاّ هكذا، ولذا لا داعيَ لأن نشُقَّ على الطلاب، فنكلفهم إعرابها على أنها مبنية على السكون في محل رفع، ومثل هذا سائر المبنيّات الأخرى ... ومثل هذا أيضاً إعراب الجمل ".[1]

ي- الإعراب لصحة النطق:

ومن أسس التجديد والتيسير أن الكلمة لا تعرب ما دام إعرابها لا يفيد شيئاً في صحة النطق وسلامته، ويتّضح ذلك في إعراب (أسماء الاستفهام) و(أسماء الشرط).[2]

ك – حذفُ زوائدَ وعقد كثيرة:

يرى دعاة التيسير المحافظون أن (التيسير) هو الذي يضمن لنا نحواً سهلاً تخفّ مؤونته على المتعلم على ألاّ يمسَّ هذا (التيسير) صورة النحو القديمة، ولا يمتدّ إلى أصوله ومصطلحاته، وإنما يقتصر على الحذف والاختصار، وإعادة ترتيب الأبواب والموضوعات، ثم تمهيد ما توعر منها.[3]

وقد دعا الدكتور العزّاويّ – وهو من دعاة التجديد – إلى تخليص النحو التعليمي من الزوائد والعقد، وقد قال في هذا: " ما زال النحو التعليمي مثقلاً بعقد عسيرة، ومُثْخماً بمعلومات لا يعرف وطأتها وقسوتها إلا الناشئة، أو أولئك الفتية اليافعون، الذين يتطلعون بشغف إلى تعلُّم لغتهم، أو امتلاك لسانهم القومي، فتصدّهم عنه عوائقُ كالجبال ... وقد خبرتُ النحو التعليميّ، وعانيتُ التأليف فيه مدّةً طويلةً، فحاولتُ جاهداً أن أُهذِّبَهُ من الطفيليات، واستأصلَ منهُ الزوائد الضارّة، ولكني كنتُ اصطدم بآراء زملائي الذين كانوا يشاطرونني التأليف، والذين كانوا لا يصغونَ لدعوة التيسير والتسهيل، بَلْهَ التجديد والتحديث ".[4]

آراء الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ
في محاولات تجديد النحو وتيسيره

لم تكن المحاولات التي عرض لها الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ في كتابه (في حركة

---

(1) ينظر: تطوير النحو المدرسي، د. نعمة العزّاويّ، المعلم الجديد 1979: 74 ، وينظر: في النحو المدرسي قضايا مطروحة للمناقشة، د. نعمة العزّاويّ، المعلم الجديد 1986: 42 ،43 ، وينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 89 – 91 ، 159 .

(2) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث : 159 – 160 .

(3) ينظر: المصدر نفسه: 52، 53 ، 55 ، 64 ، 76 ، 90 – 97 ، 123 .

(4) زوائد ضارّة في النحو التعليمي، د. نعمة رحيم العزّاويّ، مقال في جريدة الجمهورية في عددها الصادر في 17/ آذار/ 1990، وينظر مستقبل النحو التعليمي، د. نعمة رحيم العزّاويّ، مقال في جريدة الجمهورية في عددها الصادر في 9/ 12/ 1989 .

تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث) على درجة واحدةٍ من الأهمية، بل إنَّ أهمها في نظره ثلاث فقط هي: محاولة إبراهيم مصطفى، ومحاولة الجوّاريّ، ومحاولة المخزوميّ. اقتصر الدكتور العزّاويّ على نقد ثنتينِ منها وتقويمهما، ألا وهما محاولتا الجوّاريّ والمخزوميّ.[1]

وقد عدّ العزّاويّ محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى " المحاولة الرائدة، التي فتحت باب التجديد في هذا العصر، فتأثر بها تلميذاه الجواريّ والمخزوميّ، وسارا على هديها، فوافقاه في كثير مما ذهبا إليه في محاولتيهما ".[2]

رأى الدكتور العزّاويّ أن محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى على الرغم من أهميتها غير أنها لم تكن شاملةً إذ " اقتصرت على معالجة الاسم، وأغفلت الفعل، الذي هو أحد ركني الجملة العربية، فانبرى له المخزوميّ، فتوفّر على تجديد بحثه، وتوصّل بشأنه إلى آراء قيّمة، تُعدُّ من إنجازاته المهمة، وبذلك اكتملت محاولة إبراهيم مصطفى على يدَيْ المخزوميّ، الذي لولاه لظلّت تلك المحاولة ناقصةً، يعوزها الشمول، وتفتقر إلى الإحاطة "[3]

محاولة الجَوّاريّ:

تناول الدكتور العزّاويّ محاولة أستاذه الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاريّ (رحمه الله) بالنقد والتقويم، وألْمَحَ إلى أصالتها واستقلال صاحبها في رأيه وجهده، إذ انفرد بآراء لم يوافق فيها أستاذه إبراهيم مصطفى على بعض آرائه، وأورد العزّاويّ المواضع التي خالف فيها الجواريّ أستاذه إبراهيم مصطفى:

1- لم يوافق الجواري إبراهيم مصطفى على عدّ علامات الإعراب الفرعية حركاتٍ مشبَعةً، وكان يذهب مذهب القدماء في هذا الموضوع، فيقسّم علامات الإعراب على أصلية وفرعية.[4]

2- ذهب الجواري إلى أن الخبر مرفوعٌ لوقوعه في مرتبة الإسناد، أما إبراهيم مصطفى فكان يرى أن الخبرّ ليس مرفوعاً بالإسناد، وإنما هو تابعٌ للمبتدأ، وكان الأولى به أن يُذكرَ في باب التوابع.

3- خالف الجواريّ إبراهيم مصطفى في نصب اسم (إنَّ)، فقد كان يرى الجواري في النصب انه المرتبة الثانية من مراتب الإعراب، وهو المرتبة الوسطى، وقد فرّع المعنى الذي يوجب النصب إلى ثلاثة معانٍ هي:

أ- معنى المفعولية وهو أن يكون الاسم نتيجةً ناشئةً عن قيام الفاعل بالفعل.

ب- معنى الوصف أو البيان أو التوكيد الذي لا يطابق الموصوف أو المبيَّن أو المؤكَّد وسماه الجوّاري التابع الناقص، أو التابع المخالف.[5]

جـ- المعنى السلبيّ " وهو وقوع الاسم في مكان يستحق الرفع لو انفرد بالإسناد ولكنه لم ينفرد بوقوعه موقع المسند أو المسند إليه، فلم يستحق الرفع، وإنما تدنّت مرتبته إلى المرتبة الوسطى،

---

(1) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 161 إلى نهاية الكتاب.
(2) المصدر نفسه: 161 .
(3) المصدر نفسه.
(4) ينظر تفصيله: إحياء النحو: 108 وما بعدها ، وينظر: نحو التيسير : 111 ، 112 .
(5) ينظر: نحو التيسير: 88 .

وذلك ملاحظ في خبر (كان) وأخواتها واسم (إنّ) وأخواتها حيث استعان الخبر المسند بالفعل الناقص فنُصبَ، واستعانَ المُسنَد إليه بالحرف المشبّه بالفعل فلم يستحق الرفع وانحطَّ إلى النّصب ... ".[1] أما إبراهيم مصطفى فقد حمل نصب اسم (إنّ) على التوهم.[2]

4- وخالف الجواري إبراهيم مصطفى في خبر (كانَ) كما مرَّ بنا في كلامه، أما إبراهيم مصطفى فقد عدّ خبر (كان) منصوباً على الحال.(3)

5- وافق الجواريّ إبراهيم مصطفى على أن الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة وخالفه في عدم عدّها حركة دالةً على معنى. قال الجواري في ذلك: " إنّ النصبَ هو المرتبة الوسطى في الإعراب وإنه حالة الإعراب التي ينطوي فيها أكثر من معنى واحد. على أنّ هذا لا يعني أننا نُسلّم بما يراه الأستاذ إبراهيم مصطفى من أنّ الفتحة، وهي علامة النصب الأصلية، حركةٌ ليست بذات معنى، ولا دلالة لها على موقع الاسم من الكلام."(4)

6- وخالف الجواريّ إبراهيم مصطفى فيما ذهب إليه من أن الكسرة علم الإضافة إذ رأى الجواري أن هذا أصلٌ غيرُ مطَّرِد، لأن الإضافة في رأيه تقتصر على إضافة الاسم إلى الاسم.(5)

7- وخالف الجواريّ إبراهيم مصطفى في اسم (لا) النافية للجنس، ففي حين نظر الأخير إلى أن الاسم المرفوع بعد (لا) المكررة نحو (لا خوف عليهم ولا هم يحزنون) متحدِّث عنه حقُّهُ الرفع، وأما إذا كان منصوباً بعد (لا) المفردة، فإنه ليسَ متحدَّثاً عنهُ فيُرفع، ولا مضافاً إليه فيُخفَض، فلم يبقَ لهُ إلاّ الفتحة، وهي الحركة التي يستحقها الاسم حين يكون خارج نطاق هذين المعنيين، فالجمل: (لا ضير) و(لا فوت) و(لا بأس) ليست جملاً إسنادية، ولا عبرةَ بتقدير النحاة أخباراً لها كما رأى إبراهيم مصطفى، فالمعنى التامّ بغير هذا التقدير. وأما الجواريّ فإنه كان يرى أن الاسم بعد (لا) المفردة مبنيٌّ شأنه في ذلك شأن النحاة القدامى.(6)

8- " رفض الجواريّ قول النحاة القدامى أن المانع من الصرف هو شبه الفعل بالاسم، ذلك الشبه الذي لا يخلو تفسيرهم إياه من إبعادٍ وتكلّف، فالشبه عندهم هو أن الممنوع من الصرف هو فرع من الاسم المتمكن، غير الممنوع منه، كما أن الفعل فرع من الاسم، لتقدم الاسم على الفعل، باستغنائه عنه وإمكانه قيامه بنفسه".(7)

9- وبعد أن أورد العزّاويّ المواضع التي خالف فيها الجواريّ أستاذه إبراهيم مصطفى، طفق يتأمل في جهود الأول في مجال التجديد والتيسير، فوقف على ما أسماه بـ " ثُغْرات طفيفةٍ، لا تنال أكثرها من هذه الجهود، بقدر ما تمثل دليلاً على أصالة الدارس، ورغبته في الاستقلال بالرأي "(8) وهذه الثُغْرات التي ذكرها هي:[9]

1- **في موضوع نصب اسم (إنّ)** رأى الجواريّ أنه هبط من مرتبة الرفع وهي المرتبة

---

(1) المصدر نفسه.
(2) ينظر: إحياء النحو: 64 – 71 .
(3) ينظر: نحو التيسير : 81 .
(4) المصدر نفسه: 86 ، 87 .
(5) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 163 .
(6) ينظر: المصدر نفسه: 163 ، 164 .
(7) المصدر نفسه: 164 .
(8) المصدر نفسه: 166 .
(9) ينظر: المصدر نفسه: 166 – 170 .

التي يستحقها بوصفه مسنداً إليه، إلى المرتبة الوسطى وهي (النصب)، لأنه لم يتجرّد لمرتبة المسند إليه وإنما استعان على شَغْلِها بالأداة (إنّ) التي أضفت عليه التوكيد فصار المسند إليه حينئذٍ هو والحرف كأنهما شيءٌ واحد يؤديان المعنى الإسنادي معاً.[1]وإلى مثل هذا ذهب في تعليل نصب الاسم بعد (لعل) و(ليت) و(كأنّ) و(لكن).

ورأى العزّاويّ " أن ما يقدح في هذا الرأي هو أن الحرف (إنّ) لا يؤكدّ المسند إليه فحسب، وإنما يؤكد طرفي الإسناد معاً، أو بمعنى آخر يؤكد الجملة كلها، فهو إذن ليس شريكاً للمسند إليه فقط، وإنما هو شريك لطرفي الإسناد كليهما، ومثل هذا يقال عن الحروف الأخرى".[2]

وقد مال العزّاويّ إلى رأي آخر في تعليل نصب اسم (إن) أدنى إلى القبول من رأي الجواريّ، وهو رأي المخزومي الذي استمده من آراء القدماء أنفسهم وهو أن تنزل (إنّ) واسمها في الاستعمال بمنزلة الكلمة الواحدة أو أنّهما بمنزلة المركب، والمركب يستطيل بالتركيب، ولذا يتحرك جزآه بالحركة الخفيفة وهي الفتحة.[3] " ومما يؤيد هذا الرأي أن الاسم إذا فُصل عن (إنّ) جاز رفعه ".[4]

2- **في موضوع نصب خبر (كان)** علل الجواري نصب خبر(كان) بما علل به نصب اسم (إنّ) فقد رأى أن الخبر في جملة (كان) لا يتجرّد لمرتبة الإسناد وإنما يستعين على شغلها بالفعل (كان) فهبط من مرتبة الرفع إلى مرتبة النصب. ولم يرضِ هذا التعليل العزّاويّ الذي مال إلى الأخذ برأي إبراهيم مصطفى ومتابعيه من أصحاب التيسير، وعلّق على رأي الجواريّ بقوله: " إن رأيه في أن عناصر الجملة الواحدة ليست سواء من حيث المرتبة، هو رأي لا يقرّه النظر السليم، فالجواري كان يرى أن الاسم الذي يشغل وظيفة مسند إليه أو مسند يكون في أعلى المراتب، وأن الذي يشغل وظيفة مضاف إليه يكون أدناها، وأما الذي لا يشغل هاتين الوظيفتين فهو في مرتبة بين بين، أو ما أطلق عليه المرتبة الوسطى. إن عناصر الجملة على درجة واحدةٍ من الأهمية، وكل ما في الأمر أن العربية أعتدّت بحركتين هما الضمة والكسرة، وأما الفتحة فجعلتها لخفّتها لما لا يكون في موضع الإسناد والإضافة ".[5]

3- **في الموقف من قضية العامل** وصف المخزوميّ الجواريّ بأنه يترجّح بين التشبّث بالقديم والنزوع إلى الجديد، ووصف أسلوبه بأنه أسلوبٌ هادئ، ليس فيه من التأثير ما لصرخة ابن مضاء التي دوّت في نحاة الأندلس في القرن السادس، أو لصرخة إبراهيم مصطفى التي أطلقها في الثلث الأول من القرن الميلادي الماضي،[6] في حين جاء هذا الوصف وصفاً عاماً، قيّد العزّاويّ هذا الإطلاق في التردد بين القديم والجديد، أو التوجس من القطع بأحدهما في موقف الجواريّ من (العامل). فعلى الرغم من أن الجواريّ دعا إلى إلغاء فكرة (العامل)، رأى العزّاويّ أنه قد عاد عن هذه الدعوة في مواضعَ متعدّدةٍ من كتابيه (نحو الفعل) و(نحو القرآن). " من ذلك موافقته للنحاة في أنّ الفعل المضارع يُنصَبُ بعوامِلَ لفظيةٍ هي الحروف".[7] والذي

---

(1) ينظر: نحو التيسير: 80 .
(2) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 166 .
(3) ينظر: في النحو العربي نقدٌ وتوجيه: 87 .
(4) في حركة تجدي النحو وتيسيره في العصر الحديث: 167 .
(5) المصدر نفسه: 167 ، 168 .
(6) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 168 .
(7) المصدر نفسه.

يعود إلى كلام الجواري يجد أنه لا يوافق النحاة على نصب الفعل المضارع بعوامل لفظية كما ذكر العزاوي الذي نقل عن الجواري قوله: " وعوامل النصب في الفعل المضارع حروف أربعة هي أن ولن وكي وإذن "[1] وبعد رجوعي إلى كلام الجواري وجدته يقول: " وعوامل النصب في الفعل المضارع حروف ذكروها أربعة هي : أن ولن وكي وإذن"[2] وفات العزَّاويّ ذكر لفظة (ذكروها) في النص، وخلاصة رأي الجواري في نصب الفعل المضارع " أن الفعل المضارع ينصب إذا كان خالصاً لمعنى الاستقبال، وذلك معنى يختص به من دون الأسم "[3] أي انه لم يوافق النحاة فيما ذهبوا إليه كما قال العزَّاويُّ

4- ومما أخذه العزّاويّ على الجواريّ عدم تفسيره حركة المنادى مع ما فسّره من مرفوعات الأسماء ومنصوباتها ومجروراتها، وقد عدّ العزّاويُّ هذا الموضوع ثُغرةً في محاولة الأخير، وقد أخذ عليه أيضاً عدم تفسيره الفتح في آخر المضارع المؤكد بالنون.[4]

محاولة المخزوميّ:

أجمل العزّاويّ مصادر الدرس النحوي عند المخزوميّ بما يأتي :

1- آراء النحاة القدامى كالخليل وسيبويه والفرّاء، لأن هؤلاء في نظره هم الذين أقاموا النحو العربيّ على أسس سليمة، قوامها الاستقراء الواعي لكلام العرب، والفقه الدقيق للعربية، والابتعاد عن الأصول المستمدة من المنطق والنظر العقلي.[5]

2- أفاد المخزوميّ من النحو الكوفيّ – على وجه الخصوص – لأنه كان يرى فيه أنه لم يتأثر إلى حدٍّ كبير في المؤثرات التي تأثر فيها النحو البصريّ من المنهج الكلاميّ والفلسفة والمنطق.[6]

3- في محاولة المخزومي تأثر واضح لدعوة ابن مضاء، ولاسيما في مجال إلغاء العامل، وإلغاء التعليل والقياس العقلي، ورفض بابَيْ التنازع والاشتغال، وإلغاء استتار الضمير في الأفعال، وعدّ الضمائر البارزة كنايات أو إشارات إلى نوع الفاعلين وعددهم، وعدم عدّها فاعلين أو مفعولين، وإخراج النعت السببي لأنه لا يشارك النعت في معناه ولكنه اتباع.[7]

4- أفاد المخزوميّ كذلك من الدراسات اللغوية الحديثة، وما أسفرت عنه جهود بعض المستشرقين في مجال دارسة العربية.

5- رأى العزّاويّ أن محاولة إبراهيم مصطفى كانت مصدراً مهماً من مصادر المخزوميّ في محاولته التجديدية، إذ استمدّ منها كثيراً من آرائه وهي:[8]

---

[1] المصدر نفسه: 168، 169. وقد ذكر هذا الكلام نقلاً عن كتاب (نحو الفعل) للجواري ص 27 ولعله خطأ مطبعي لأن كلام الجواري المذكور جاء في ص 37.

[2] نحو الفعل، أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1394هـ – 1974م: 37.

[3] المصدر نفسه: 47 .

[4] في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 169 .

[5] ينظر: في النحو العربيّ نقد وتوجيه: 39 وما بعدها.

[6] ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 170 .

[7] ينظر: مقدمة الأستاذ مصطفى السقّا لكتاب (في النحو العربي قواعد وتطبيق).

[8] ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 170 – 172 .

1-إخراج العطف والتوكيد من باب التوابع، وإن التوابع ثلاثة: النعت والبيان وخبر المبتدأ.

2- دراسته لمعاني الإعراب والقول أن الضمّ علم الإسناد والخفض علمً الإضافة، أما الفتحة فعَلَمٌ لما ليس داخلاً في إسناد أو في إضافة، كما تايعه في جميع المرفوعات وهي المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل الذي جعلاه فاعلاً، إذ لا فرقَ بين (كُسِرَ الإبريق) و(انكسر الإبريق) عندهما.

وخالفه في تفسير نصب اسم (إنّ) الذي كان حقّه أن يرفع لأنه مسندٌ إليه، والذي حمله إبراهيم مصطفى على التوهم، وفسّر المخزوميّ نصبَهُ بأنه رُكِّبَ مع (إنَّ) ونزلا بمنزلة الكلمة في الاستعمال، أو أنهما بمنزلة المركب. وسبق ذكر ميل العزّاويّ إلى هذا التفسير.[1]

3- " تفسير المنادى والممنوع من الصرف على أساس أن رفع المنادى العَلَم والنكرة المقصودة جاء اتقاءً لشبهة الإضافة إلى ياء المتكلم التي تُقلب في حال الإضافة إلى ألف، ثم تحذف وتبقى الفتحة إشارة عليها، وأنّ جرّ الممنوع من الصرف بالفتحة جاء للعلّة نفسِها، لأنّ المضاف إلى ياء المتكلم قد تحذف منه وتبقى الكسرة دالة عليها ".[2]

4- جعل علامات الإعراب الفرعية حركات أصلية عدا الألف قي حالة رفع المثنى التي شذّت حرصاً على تحقيق معنى التثنية.

رأى العزّاويّ أن المخزوميّ كان قد أفاد من دعوة إبراهيم مصطفى إلى بناء الدرس النحويّ على الجملة وما يعرض لها أو يطرأ عليها من أحوال استقل بها علمُ المعاني، وأن الوقت قد حان لمزج العلمين بعضهما ببعض لبثِّ الحياة في النحو،[3] وأن محاولة المخزوميّ إنْ اعتمدت في جوانب منها على محاولة إبراهيم مصطفى، فقد تميّزت منها بأنها محاولة شاملةٌ، وسعت كثيراً ممّا أغفله هذا النحويّ، بل أنها في رأي العزّاويّ أوسعُ المحاولات وأنضجها في العصر الحديث.[4]

مآخذ العزّاويّ على محاولة المخزوميّ

تأمل العزّاويّ في محاولة المخزوميّ في تجديد النحو، فوجد هناتٍ طفيفةً لا تقدحُ في النتائج القيمّة التي توصل إليها، وجاءت مآخذ العزّاويّ على هذه المحاولة صدىً لآرائه تارةً، وصدىً لأراء حلمي خليل التي بثّها في كتابه (العربية وعلم اللغة البنيويّ) تارةً أخرى.[5] وهذه الهنات هي:

1- يؤخذ على المخزومي اضطرابه في مفهوم النحو، فهو حيناً يرفض المفهوم الشامل لهذا العلم، وهو مفهوم أخذ به الخليل وسيبويه والفرّاء، ويدعو إلى تفريق الموضوعات اللغوية التي عالجها هؤلاء مختلطاً بعضها ببعض، وهي الموضوعات الصوتية والصرفية والنحوية ليعالجها المتخصصون كلاً على حدّه. وهو يعودُ حيناً آخر إلى هذا المفهوم الشامل للنحو في كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق)، فيبدأ بالموضوع الصوتي، ويتبعه بالموضوع الصرفي قبل أن يعالج الموضوع النحوي.

---

[1] ينظر: هذا البحث :
[2] في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 171 ، 172 .
[3] ينظر: المصدر نفسه: 172 .
[4] ينظر: المصدر نفسه.
[5] ينظر: المصدر نفسه: 172 إلى نهاية الكتاب.

2- ويؤخذ على المخزومي وقوفه في المبحث الصوتي الذي بدأ به الجانب التطبيقيّ في محاولته عند أفكار الخليل ومعالجاته من غير أن يفيد شيئاً من النتائج الجديدة التي انتهى إليها علم الصوت اللغوي في العصر الحديث.[1]

3- تابع العزّاويّ حلمي خليل في أخذه على المخزوميّ تعريفه الجملة بأنها " الوحدة الكلامية الصغرى، أو هي أقلّ قدرٍ من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً".[2] بأنَّ هذا التعريف لم يقل به المنهج العلميّ الحديث، بل العكس هو الصحيح، أي أن الجملة هي الوحدة الكلامية الكبرى، أما الوحدة الكلامية الصغرى بنظرهما فهو الفونيم.[3]

4- تابع العزّاويّ حلمي خليل في أخذه على المخزومي عدم تسليمه بالمنهج الوصفيّ الذي قرَّرَ التزامه، وعدّه أساساً من أسس تجديده، بل سيطرت عليه المعيارية والهدف التعليميّ عندما رأى أن الهدف النهائيّ من الدراسة اللغوية هو الجانب التطبيقيّ وحده، أي ما يترتب على هذه الدراسة من آثار تعليمية، لا علمية تظهر فائدتها في القراءة والكتابة والكلام.[4]

وأخلَّ المخزوميّ – في رأي حلمي خليل والعزّاويّ - أيضاً بالمنهج الوصفي ببحثه في أصول بعض المفردات حيناً، وفي التاريخ الاستعمالي لبعضها الآخر حيناً، وهذا يناقض أساساً من أسس المنهج الوصفي وهو السكون، [5]

6- رأى العزّاويّ أن مما يُحْمَل على التناقض رفض المخزوميّ (البدل) وعدم قوله به، إلاّ فيما يُدعى (بدل الغلط)، ولكنه في بحثه الاستثناء وجّهَ على أساس البدل بعض صور هذا الأسلوب كقولهم: (ما خرجَ الزائرونَ إلا زيداً) أو (زيدٌ)، إذ قال عن (زيد): ويجوز نصبه على الاستثناء، وإبداله مما قبله.[6]

7- أخذ العزّاويّ على المخزوميّ "عدَّ صيغة (فاعل) فعلاً لا اسم فاعل، وإن اتّخذ مظهر الاسمية في جانبين: الأول اقترانه بالألف واللام التي لا تختلف عن أداة التعريف التي تلحق الأسماء، والتي اختلفت عنها في المعنى، فهي هنا لا تكسب صيغة (فاعل) تعريفاً، والثاني تنوينه، ولكنّ التنوين فيه ليس علامة للتنكير كما في الأسماء، ولكنه علامة للدلالة على المستقبل. ومن هنا رأى المخزوميّ أن حقّ هذه الصيغة (البناء) لفعليتها، ولكنها لم تُبْنَ وإنما حُملت على الأسماء في تحريك آخرها، بمعنى أن الحركات في آخرها ليست دوال على معانٍ إعرابيّة، كما لم تكن الحركات في أواخر الأفعال الأخرى دوالّ على شيء من الإعراب، فحركات صيغة (فاعل)، كما يرى المخزوميّ حركات اتباع للمجاورة، فقولنا: (عجبتُ لهُ من ماهرٍ في صنعتِهِ) ليس المجرور فيه هو صيغة (فاعل)، إذ لا يقع الفعل هذا الموقع، وإنما المجرور الحقيقي محذوف، وتقدير الكلام (عجبتُ له من رجلٍ ماهر في صنعته) وهذا يعني أن الجرّ في (ماهر) هو من باب الحمل على الجوار ... " [7]

علّق العزّاويّ على التحليل المذكور بقوله: " أرأيتَ التكلف في هذا التخريج، لا شكَّ في أن المخزومي قد أبعد في رأيه هذا، ولجأ إلى ما كان النحاة القدامى يلجؤون إليه من توهم ألفاظ،

---

[1] ينظر: المصدر نفسه: 174 ، 175 .
[2] في النحو العربيّ نقدٌ وتوجيه: 31 .
[3] ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 175 .
[4] ينظر: المصدر نفسه.
[5] ينظر: المصدر نفسه: 176 .
[6] ينظر: المصدر نفسه.
[7] المصدر نفسه: 180 .

من أجل أنّ تَسْلَمَ لهم قاعدة، أو تصحَّ عندهم مقولة. وقد أخذ إبراهيم السامرائي على المخزوميّ تقدير مجرور حقيقي ومنصوب حقيقي في هذين المثالين، ووجد في هذا التقدير تنكّراً للمنهج الوصفي وأخذاً بالمنهج القديم الذي لا يكتفي باللفظ الظاهر ".[1]

8- أخيراً وقف العزّاويّ عند رأي حلمي خليل في محاولة المخزوميّ عامةً، إذ لم ير فيها جديداً سواء على المستوى النظريّ أو التطبيقيّ ، بل رأى في المحاولة أنها انتهت إلى ثوب متعدّد الألوان لا ينتمي إلى نموذج واضح، وأما ألوانُهُ فمستعارة أحياناً من الفرّاء وابن مضاء، وأحياناً من إبراهيم مصطفى، وبعد أن ذكر العزّاويّ رأي حلمي خليل في محاولة المخزومي عامة، عقّبَ عليه قائلاً: " وواضحٌ أنّ َ هذا الرأي لا يخلو من ظلمٍ للمحاولة، وتجاهل لما تتّسم به من عناصر التجديد التي فصلنا القول فيها، كما أنَّ النموذج الذي قدّمه المخزومي ليس قلقاً كما زعم حلمي خليل، أو حائراً بين النموذج القديم والبديل الذي يطمح إليه العلمُ اللغوي الحديث، وإنما هو نموذج أمسُّ رحماً بهذا العلم، وأكثر وفاءً بمتطلّباته، لولا هناتٌ طفيفةٌ أشرنا إليها آنفاً، ولولا استفادةٌ عجلى من علم المعاني فيما عرض له من موضوعات، ولعلّ عذره في ذلك أن نموذجه الجديد استوفى الأساسيات، وحلّ كثيراً من المعضلات والمشكلات حلولاً سهلةً، خاليةً من التعسّف الذي ارتكبه النحاة، أمّا الجانب الدلالي الذي هو من أسس التجديد، فقد مسّهُ المخزوميّ مسّاً هيّناً، ثم ترك لمن يأتي بعده أن يُكمل الشوطَ، ويستولي على الأمَد ".[2]

هذه هي أهم آراء الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ في قضايا النحو، وتاريخه، وتيسيره، وقد عرضتها ورجعت إلى المظان التي استقى منها العزّاويّ أفكاره، ووقفت عند بعض الأفكار والآراء، وقفاتٍ يسيرة، ولي مع هذه الآراء وقفة أخرى في الفصل الخامس من هذا البحث إن شاء الله .

---

[1] المصدر نفسه، وينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 123، 126 ، 127 .

[2] في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 181 ، 182 .

الحفاظ على لغة العرب وتحصينها من تسرُّب الفساد والخطأ فيها هو ما دفع اللغويين إلى تأليف الكتب لمقاومة اللحن الذي غزا الألسنة. ولم يفتَّ في عضد اللغويّين إخفاقهم في منع تفشي اللحن، الذي تعدّى العامّة حتى تغلّب على ألسنة الخاصّة والمثقفين، مما دفع اللغويينَ إلى تأليف الكتب في أوهام الخواص.

لمحَ الدكتور العزّاويّ في كتب (لحن العامة) فائدةَ جليلةً لمن أراد أن ينظر في العربية نظرةً تاريخيةً، ويُسجّلَ مراحلَ تطوّرها، وهذا ما ميّز هذه الكتب من المعجمات، وكتب اللغة التي لا تشير إلى لغات القبائل ولهجات الأقاليم إشارات علميّةً واضحةً.[1]

انقسم النقاد اللغويون في نظرتهم إلى الصواب والخطأ في المفردات والتراكيب والأساليب على فريقين: فريق جنح إلى التسمح وقبول الفصيح مع وجود الأفصح، وفريق متشدّد لا يرضى بغير الأفصح من المفردات والتراكيب والأساليب، ويرى أن التفريط بالأفصح يعني الغضّ من شأن اللغة، وطمر كنوزها، بحجة وجود بدائل إما معَرَّبةٍ أو دخيلةٍ لا تمتّ إلى لغة القرآن بنسبٍ أو بسبب.

روح التجديد التي سكنت العزّاويّ هي التي دفعت به إلى التسمّح في التصحيح اللغوي، فأتى عليه حينٌ من الدهر وهو ينادي بنداء المتسمحين، ويسمّي المتشدّد من النقاد اللغويين متزمّتا، لأن العلم في رأيه لا يعرف الحَسْمَ والقطع، ولأن الدارس الجاد ينبغي له أن يؤمن بأنْ ليس في البحث (مقولةٌ) نهائيةٌ.

لكن العزّاويّ لم يبق على هذا الرأي طويلاً، فما أن هالَهُ منظر خيول العُجمة وهي تسدّ الأفق وتملأ البسيطة غازية ألسنة العامة والخاصة من أهل لغة القرآن حتى صاح بوجه الغزاة (مكانكم)، علَّ صوته يجد آذاناً صاغيةً فيوقظ به نفراً من سدنة اللغة لينفروا خفافاً وثقالاً دفاعاً عنها، وذبّاً عن حياضها. هكذا جنح العزّاويّ إلى التشدّد في تحرّي الأفصح من المفردات والتراكيب، إذ رأى أن على المتخصّصين في اللغة استخدام اللغة الفصحى، وقَبِلَ من غيرهم من كُتَّابٍ ومثقفين اللغة الفصيحة، ولم يتساهل الدكتور العزّاويّ على المتخصّصين بَلْهَ الكُتَّاب والمثقفين من غير أهل التخصص اللغويّ في مسألة البنية اللغوية للكلمة، إذ إنَّهُ يرى أن تحريف البنية هو تحريفٌ للحقيقة اللغوية، فشرط أن يستخدم الطرفان البنية على وفق الصيغة الموجودة في المعجمات.

والتفت الدكتور العزّاويّ إلى الدلالة، وبحث في تطّورها، وتغيّر معناها، وعوامل هذا التطور، ورأى أن تَسَاهُلَ الناقد اللغويّ في التصرّف بدلالة الألفاظ يكون على المثقف لا على المتخصّص.

بدأ العزّاويّ حَذِراً في بحثه في التصحيح اللغويّ، وبدا على أسلوبه التسمّح في كتابه النقد اللغويّ عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجريّ وهو أطروحته للدكتوراه، التي حازها في جامعة بغداد عام 1977م، ودعا إلى الجمع بين التيارين، التسَمُّح والتشدّد، في بحثه (مناهج التصويب اللغويّ) المنشور في مجلة المورد، في العام نفسه.[2]

ثم بدا أكثر تسمّحاً في قبول الفصيح مع وجود الأفصح، وهذا ما لمسته في جملة من

---

[1] ينظر: أبو بكر الزبيدي الأندلسيّ وآثاره في النحو واللغة، نعمة رحيم العزّاويّ: 344 ، 345 .

[2] ينظر: النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري: 151 – 193 ، وينظر: مناهج التصويب اللغوي، المورد، مجـ 6 ، ع 1، 1977م: 13 – 20 .

مقالاته في جريدة الجمهورية، وفي بحثه (الفصيحة والفصحى)،[1] وفي كتابه (النقد اللغويّ بين التحرّر والجمود). وهذه المرحلة من التفكير النقديّ لدى العزّاويّ تُعدُّ مرحلةً قصيرة نسبياً إذا ما قسناها بالمرحلة الأخيرة التي نضج فيها الفكر النقدي عند العزّاويّ واستقر على الدعوة إلى التشدُّدِ في مسألة التصحيح اللغويّ.

تمهيد لرؤية الدكتور العزّاويّ **للتصحيح اللغويّ**

رأى الدكتور العزّاويّ أن مقاييس الصواب والخطأ " هي مقاييسُ علميَّةٌ، تتمتع بحظٍّ عظيم من الثبات والاستقرار، لا شأنَ لذوق الناقد أو حسِّه الفنيّ في الكثير منها، وهي لذلك مُجمَعٌ عليها، وليس للمُنشئ بدٌّ من مراعاتها "[2] وانَّ هذه المقاييس لم تُدَوَّن إلا في أواخر العصر الأمويّ، بعدَ أن مسّت الحاجة إليها، عندما خرج العرب من الجزيرة واستقرّوا بالأمصار، واتَّصلوا بأبناء الشعوب، وبدأ اللحن يغزو ألسنتهم، ويتفشّى في كلامهم.[3] أي أن مسألة الصواب والخطأ في نظره لم تكن واضحةً في النقد اللغويّ قبل هذه الحقبة، فإنَّ الشاعر الجاهليّ كان مالكاً زمام لغته، التي كانت تجري على لسانه، خالصةً من الخطأ، نقيّةً من شوائب اللحن.

نظر النقاد اللغويون في لغة عدد من الشعراء فوجدوا تراكيب واستعمالات تندُّ عن المألوف من قواعد اللغة، ولا تساير العهود من أساليبها، فحكموا على بعضها بالخطأ وانقسموا إزاء بعضها الآخر على فئات ثلاث:[4]

الفئة الأولى: وتضم النقاد الذين التمسوا الأعذار للشعراء و" تأوّلوا بعض ما في لغة الشعر من صيغ وتراكيب، تخالف الشائع والمألوف في اللغة، ووصفوها بأنها من (الضرائر) التي تدفع إليها طبيعة الشعر، وتمليها على الشاعر قواعدُ الوزن والقافية "[5] ورأى العزّاويّ أن الخليل (175هـ) على رأس هذه الفئة لما أُثرَ عنه من وصفه الشعراء بأنهم أمراء الكلام فجوّز لهم ما لا يجوز لغيرهم، وتابعه أبو علي الفارسي (377هـ) وتلميذه ابن جني (392هـ)، الذي أقرّ (الضرورة)، فعقد لها باباً في كتابه (الخصائص) وأثر عنه قوله في لغة الشعر انها " موقف فسحة وعُذر ".[6]

الفئة الثانية: " وتضم النقاد الذين تشدّدوا في محاسبة الشعراء، وأبَوا أن يسمحوا لهم بأن يُخِلُّوا بشيء من الشائع أو المألوف من قواعد اللغة، وذهبوا إلى أن إقامة الوزن والقافية لا تُسَوِّغ لهم أن يُفارقوا الصواب، أو يتنكّبوا الطريق السويَّ والمألوف في التعبير "[7]

---

(1) منشور في مجلة البصرة، ع 12 ، 1981م: 189 – 196 .
(2) النقد اللغوي عند العرب: 153 .
(3) ينظر: المصدر نفسه: 54 .
(4) ينظر: المصدر نفسه: 155 – 192 .
(5) المصدر نفسه: 155 .
(6) الخصائص: 328/1 .
(7) النقد اللغوي عند العرب: 162 .

ومن النقاد الذين عدّهم العزّاويّ من هذه الفئة: ابن طباطبا (321هـ)، الذي طلب من الشاعر ألاّ يضع في نفسه أن الشعر موضع اضطرار، وقدامة بن جعفر (337هـ) الذي دعا النقاد إلى أن يحاسبوا الشعراء على ما يقولونه فعلاً، لا أن يتأوّلوا أقواله، وابن فارس (395هـ) الذي كان شديد الوطأة على من يُخْطِئ من الشعراء، أو يرتكب شيئاً مما يسمى (الضرائر). وهذه الفئة من النقاد تنكر (الضرورة)، وترى فيها ضرباً من الخطأ، وتدعو الشاعر إلى أن يتحرّى الوجه المقبول فيأخذ به، وينأى عن الصيغ التي يعتذر منها، أو التي لا تُقْبَل إلا على وجه من التأويل والتخريج "[1]

الفئة الثالثة: وتضمّ النقاد الذين تعصّبوا للقديم فقبلوا ما حُمِلَ على (الضرورة) من أقوال القدماء، ولم يقبلوا من المحدثين مثل تلك الأقوال، ولا أن يتصرفوا في اللغة على نحو ما تصرّف فيها أسلافهم. " وقد علل هذا الفريق من النقاد قبولهم ما بُني على (الضرورة) من كلام الشعراء القدامى، بأن أولئك الشعراء كانوا يقولون أكثر شعرهم ارتجالاً ...، وبأنهم لم يُرزقوا النقاد الذين يُبَصّرونهم بالعيب، أو يرشدونهم إلى القبيح من الاستعمال، ليتجنبوه، وينأوا عنه فيما ينظمون ".[2] وجعل العزّاويّ أبا هلال العسكري (395هـ) ممثلاً هذه الفئة من النقاد، ونقل ردَّ ابن جني على هذه الفئة من النقاد، إذ ذهب في (الخصائص) إلى أن ما أجازته الضرورة للقدامى أجازته للمحدثين أيضاً.[3]

ولم أتبيَّنْ وجهَ اختيار العزّاويّ أبا هلال العسكري ممثلاً لهذه الفئة وقد سبقه نقاد كثيرون في تعصبهم للقديم، بقبولِهِمْ أقوال القدماء من الشعراء، وردّهم مثل تلك الأقوال إذا صدرت من المحدثين. ومن هؤلاء النقاد الذين أرى أنهم أولى من أبي هلال بتمثيل هذه الفئة أبو عمرو بن العلاء (154هـ) إذ " كانَ أبو عمرو بن العلاء لا يَعتدَّ بشعر غير الجاهلي... فكان لا يرى الشعر إلا للقدامى، ولا يحتجُّ إلا بهم ".[4] وهو نحويٌّ بارع، وناقدٌ لغويٌّ خبيرٌ بصنعته، " وقد وضع أساسًا للشعر الجاهلي والاستشهاد به، فهو لا يستشهد إلا بشعر الجاهليّينَ ويقتصر عليه ".[5] ومثلُ أبي عمرو تلميذه الأصمعي (213هـ) وحاله في التعصب للقديم أشهر من أن تُخفى وغيرهما كثير مِمَّنْ سبق أبا هلال.

والعزّاويّ نفسه وضع أبا عمرو بن العلاء على رأس هذه الفئة في موضع سابق من كتابه إذ قالَ: " انَّ نظرة هذه الطبقة – يعني الطبقة التي تتعصب للقديم – إلى الشعر القديم تفصح عن احترام له واعتماد عليه فيما تصدّوا لهُ من أعمال علمية، أمّا موقفهم من الشعر

---

[1] النقد اللغوي عند العرب: 163، 164 .

[2] المصدر نفسه: 164 .

[3] ينظر: المصدر نفسه: 164، 165 ، وينظر: المباحث النقدية في كتاب الفسر، د. نعمة رحيم العزّاويّ، المورد: 126 .

[4] أبو عمرو بن العلاء اللغوي ومكانته العلمية،عبد الله محمد الاسطى، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس 1986م: 154، 155.

[5] أبو عمرو بن العلاء اللغوي ومكانته العلمية: 172.

الإسلامي فقد ذهب بعضهم إلى الاستغناء التامّ عنه، وعلى رأس هؤلاء أبو عمرو بن العلاء الذي روي أنه كان شديد الوطأة على الشعر الاسلامي، وأنَّهُ لم يروِ شيئًا منهُ ".[1] ثمَّ استرسل الدكتور العزّاويّ في كلامه هذا ذاكرًا الأصمعي وابن الأعرابي من نقاد هذه الفئة.[2]

وفي حين قَبِلَ العزّاويّ رأي ابن رشيق القيرواني الذي لمْ يرَ في (الضرورة) خيراً يُلتمس، فإن احتاج إليها الشاعر فلينظر إليها – كما نظر بعض النقاد – على أنها نوعان : الأول حسن، يقبله الذوق، والثاني قبيحٌ يمُجُّهُ الذوق، ولا يُملَحُ به التعبير، رَدَّ رأي ابن الأثير الذي رأى فيه أن المطلوب في لغة الأدب هو الحُسنُ لا الصواب، وأن المرجع بشأنها هو الذوق، لا قواعد النحاة وقياساتهم، وان الجهل بالنحو لا يقدح في فصاحةٍ ولا بلاغةٍ، وقال في ردِّهِ: " ويبدو أن ابن الأثير قد أسرف في آرائه لأنَّ التقيّد بأصول اللغة أمرٌ لا مفرَّ للأديب منهُ، ولا يَصُحُّ أن يستسيغَ الذوق المستنير أمراً تنكره اللغةُ، وتأباه قواعد الاستعمال ".[3] فهو بذلك يخالف ابن الأثير في التهوين من شأن النحو لما في ذلك من دعوةٍ إلى الفوضى اللغوية، واتفق معهُ في أنْ ليسَ كلُّ جائزٍ في اللغة حسناً ومقبولاً في الفن، فالأديبُ مُلزَمٌ بمطابقة أصول اللغة، ومنهجها العام في تأليف المفردات أو التراكيب.[4]

أما السُّبْكي (773هـ) الذي تابع ابن الأثير في التهوين من شأن النحو، ورأى أن الإخلال بإعراب كلمةٍ لا يقدحُ في فصاحتها، لأن الحركة على آخرها حركةٌ زائدةٌ، وليس من أصل وضعها، فقد ردَّ عليه العزّاويّ بما ذهب إليه ابن سنان (466هـ) الذي رأى أن إقامة الإعراب شرطٌ من شروط فصاحة الكلمة.[5]

ذهب الدكتور نعمة العزّاويّ في بحثه (مناهج التصويب اللغوي) مذهب شيخه الدكتور إبراهيم السامرائي وهو الدعوة إلى الجمع بين التيارين التسَمُّح والتشدّد.[6] وممَّا نَمَّ على هذا التأثر قوله: " وفي مجال التصحيح اللغويّ، نستطيع أنْ نقول أنَّ الدكتور السامرائي يجمع بين المذهبين، فهو مرّة متشدّد، يذهب مذهب الأفصح من كلام العرب، ومرّة متساهل، يذهب مذهب الصحة والصواب، فهو لا يتساهل مع [كذا]* أهل اللغة أو المشتغلين بعلومها، بل يأخذهم باستعمال أفصح ما حوت العربية من صيغ ومفردات، ويُشدّد عليهم النكير، ويحاسبهم الحساب العسير، إن انحرفوا عن ذلك ، واصطنعوا المرجوح أو المفضول من اللغات. أما عامة المثقفين والمؤلفين في العلوم الأخرى فلا يرى أن يُحاسبوا على ركوبهم بعض الأساليب التي ينكرها المتشدّدون، لأنَّ في محاسبة هؤلاء على ترك الأفصح، تضييقاً للواسع، وتحجيراً للغة .. ولا شكَّ في أن الجمع بين هذين التيارين – وهو ما أخذ به الدكتور إبراهيم السامرائي وأمثاله من اللغويين المعاصرين الموضوعيين في نظرهم للغة – هو الذي يكفلُ للعربية هذا التوازن المنشود "[7]

---

[1] النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري: 87.
[2] ينظر: المصدر نفسه : 90، 91 على سبيل المثال.
[3] النقد اللغوي عند العرب: 169 .
[4] ينظر: المصدر نفسه: 170
[5] ينظر: المصدر نفسه: 171 .
[6] ينظر: هذا البحث:
* الصواب (لا يتساهل على ...)
[7] مناهج التصويب اللغويّ، المورد: 19 ، 20 .

المرحلة الأولى

تَسَمُّحُهُ في التصحيح اللغويّ

قبل الشروع في إماطة اللثام عن هذه المرحلة المهمة من مراحل التفكير النقدي اللغوي للدكتور نعمة رحيم العزّاويّ، أجد من المفيد التنويه بقِصَرِ عمر هذه المرحلة، ولعلّ أوضح ما يمثل هذه المرحلة كُتَيْبٌ واحدٌ صدر ضمن سلسلة الموسوعة الصغيرة في بغداد عام 1984م، عنوانه (النقد اللغويّ بين التحرّر والجمود)، ويمثلها بحثٌ واحد – في حدود اطلاعي – عنوانه (الفصيحة والفصحى) منشور في مجلة البصرة عام 1981، وثلاث مقالات، انتقينا منها ما ينمُّ على هذه المرحلة ويفصح عن سماتها.

ساق الدكتور العزّاويّ دليلاً على صحة نظرته المتسمِّحة في التصحيح اللغويّ يتمثل في " إنَّ الشعراء الأوائل كانوا يحترمون اللهجات جميعاً، ويحرصون على ألاّ يفرطوا بشيء منها، كما أنهم كانوا يرغبون في توسيع مجال القول على أنفسهم، وذلك بالاستفادة من ثراء اللغة، وتعدّد لهجاتها وأساليبها ".[1] واستشهد بكلام ابن جني الذي علل تسمّح العرب في استخدام اللغات بقوله: " وقد يستعملون من الكلام ما غيرَهُ آثرُ في نفوسهم منه، سِعةً في التفسيح، وإرخاءً للتنفّس، وشحّاً على ما جشّموه فتواضعوه، أن يتكارهوه فيلغوهُ ويطرحوه، فاعرفْ ذلك مذهباً لهم، ولا تطعن عليهم متى ورد عنهم شيءٌ منهُ ".[2]

علَّق الدكتور العزّاويّ على كلام ابن جني المذكور بقوله: " فابن جني هنا يوسّع على المنشئ، ويمنحه حرية واسعة، ويبيح لهُ أن يعامل اللهجات على أساس أنها في مستوى واحد من الفصاحة، وأن يستعمل منها ما يشاء أسوةً بالقدماء من شعراء العربية، الذين لم يفرّقوا بين فصيح وأفصح، واستعملوا من اللهجات ما وصفه المتزمتون فيما بعد بالضعف أو عدم الفصاحة. وإذا كان الفصحاء من شعراء العربية قد احترموا اللهجات جميعاً، وكان ابن جني قد أقرّهم على ذلك، ورأى فيه عملاً من شأنه توسيع طرائق التعبير باللغة -، فما أحرى نقّادنا المتزمتين أن يرجعوا عن موقفهم، ويحترموا أساليب ومفردات تكلمت بها العرب، ويقلعوا عن تحريمها، أو وصفها بالضعف ".[3]

والذي يطّلعُ على الأمثلة التي ساقها العزّاويّ، يجدهُ قد تحرّى ما يسوّغ دعوته إلى التسمّح في التصحيح اللغوي ويدعمها. وتعزى هذه الدعوة – في الأرجح – إلى الفكر اللغوي المجدد الذي آمن به العزّاويّ حتى عُرفَ به، إذ إنَّهُ ضاق ذرعاً بالقوالب الجامدة للفكر اللغوي، ودعا إلى التجديد في جميع المستويات اللغوية، وهو في هذه المرحلة الفكرية يرى أن من دواعي التجديد التسمّح في قبول الفصيح، وعدم المبالغة في تحرّي الأفصح، ومن صور هذا التسمّح احترام اللهجات جميعاً، رغبةً في توسيع مجال القول بالاستفادة من ثراء اللغة.

وألمحُ هنا صلةً بين نظرته هذه، واعترافه بمدرسة الكوفة النحوية، بَلْهَ دعوتِهِ إلى الأخذ بمنهجها النحويّ الداعي إلى التوسّعِ في الأخذ بالرواية.

استخلص الدكتور العزّاويّ مظاهرَ لغويةً في هذه المرحلة، وعدّها ضمن مظاهر التزمّت

---

(1) النقد اللغوي بين التحرر والجمود : 42 .
(2) الخصائص: 3/ 319 .
(3) النقد اللغويّ بين التحرر والجمود: 44 .

في النقد اللغويّ، فالتزمُّتُ في نظره يتجلّى في المظاهر الآتية:[1]

1- التمسك بالأفصح:

لم تكن القبائل العربية في نظر مَنْ سمّاهم بالمتزمّتين القدامى سواءً من حيث الفصاحة، بل كانت بعضها يُنعتُ بالفصاحة، فيؤخذ بكلامه، وكان بعضُها مُطّرَحاً، لا ينقلُ أهل اللغة عنهُ، ولا يثقونَ بكلامِهِ أو استعمالاته.

رأى العزّاويّ أن هذه النظرة أدّت إلى إهدار كثير من كلام العرب، ونبذه، وعدم السماح للمنشئين بمجاراته، والنسج على منواله. والأصمعي (213هـ) في نظر العزّاويّ يُعَدُّ ناقداً متزمتاً، إذ كان لا يرتضي (زوجة) مؤنث (زوج) ويرمي من يستعملها باللحن، لأنها غير فصيحة.[2] وكان يقول (حَزَنني) ولا يقول (أحزنني) للسبب نفسه.[3]

وعدَّ العزّاويّ، ابن قتيبة (276هـ)، الذي احتضن مذهب الأصمعيّ متزمتاً أيضاً، إذ وسم باللحن والخطأ أشياء كثيرة صحيحة. " وكان أبو بكر الزبيديّ (ت379هـ) من المتزمتين الذين تمسّكوا بالأفصح، كما كان يعيب أبا زيد الأنصاري لتسامحه، وتجويزه الشاذ والقليل ... وتشدّد الحريري في كتابه (درّة الغواص) وتمسّك بأفصح اللغات أيضاً، وحكم على كثير من الاستعمالات بالخطأ، فردّ عليه ابن بري (582هـ)، والشهاب الخفاجي (ت 1069هـ) وأثبتا أن العرب قد تكلمت بتلك الصيغ والاستعمالات "[4]

ومن أمثلة تشدّد الحريريّ أنه كان يُخَطِّئ من يقول: (أصفرَّ لونُهُ من المرض، واحمرَّ خدُّهُ من الخجل) ويرى أن الصواب أن يقال: (اصفارّ واحمارّ) ذلك لأنه " إنما يقالُ اصفرَّ واحمرَّ ونظائرهما في اللون الخالص الذي قد تمكّن واستقرَّ وثبتَ واستمرَّ، فأمّا إذا كان اللون عَرَضاً لسبب يزول، ومعنى يحول، فيُقالُ فيه: احمارَّ واصفارَّ، ليُفرَّق بين اللون الثابت والتلوُّن العارض، وعلى هذا جاء في الحديث: فجعلَ يحمارُّ مَرَّةً ويصفارُّ أخرى "[5]

وفي حين ذهب الزبيديّ إلى تخطئة من قال (غربال) للمنخل الواسع الخصَاص، ورأى أن يُقالَ لهُ (مُغربِل)، أجاز الشهاب الخفاجيّ ذلك واستشهد عليه بقول الحطيأة:[6]

أغربالاً إذا استودعتِ سِرّاً وكانوناً على المتحدثينا

وعدَّ العزّاويّ الشيخ إبراهيم اليازجي من المتزمتين من اللغويين المحدثين، وقد وصفه بأنَّهُ " كان زميتاً متشدّداً، يؤثر الأفصح، وينفّر عنه، ويحكم بالخطأ على ما سواه، فتعرض بسبب ذلك لنقد معاصريه، الذين أجازوا كثيراً مما منعه، ووصمه باللحن أو الخطأ "[7] ورأى

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 31 – 96 .
(2) ينظر: الخصائص: 295/3 ، وينظر: النقد اللغوي عند العرب: 111، 171 .
(3) ينظر: النقد اللغوي عند العرب: 401 .
(4) النقد اللغوي بين التحرر والجمود: 33، 34 .
(5) دُرّة الغوّاص في أوهام الخواص، أبو محمد القاسم بن علي الحريري، مكتبة المثنى ببغداد (من غير ذكر لتاريخ النشر) : 26 .
(6) ينظر: لحن العوام، أبو بكر محمد بن حسن الزبيديّ، تحـ: د. رمضان عبد التواب، ط1، 1964م: 31، وينظر: شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، شهاب الدين أحمد الخفاجي المصري، تصحيح وتعليق ومراجعة محمد عبد المنعم خفاجي، ط1، مكتبة الحرم الحسينيّ التجارية الكبرى 1371هـ –1952م:194.
(7) النقد اللغويّ بين التحرر والجمود: 37 .

أن الشيخ محمد علي النجار والأستاذ كمال إبراهيم والدكتور مصطفى جواد كانوا يسلكون هذه السبيل، ويقضون بالخطأ على عدد كبير من المفردات والاستعمالات، لأن في اللغة ما هو أعرق منها وأفصح، ورأى أن هؤلاء سلكوا مسلك القدامى في متابعة الخالف منهم للسالف، " فأقوال اليازجي وتصويباته تتردّد عند كمال إبراهيم ومصطفى جواد والشيخ محمد علي النجار ".[1]

ومن أمثلة تشدّد اليازجي قوله: " ويقولون هو يسعى لنوال بغيته وإنما النوال بمعنى العطاء أي الشيء الذي يعطى وليس بمصدر لنالَ، والصواب لنيل بُغيتهِ ".[2]

وقد علّق العزّاويّ على كلام اليازجي في المثال المذكور وفي أمثلة أخرى بقوله: " وما يراه اليازجي هو الأفصح دون شكٍّ، إلاّ أن الاستعمال الذي منَعَهُ يمكن قبوله، لوروده عن العرب ".[3] وقال في موضع آخر معبّراً عن بَرَمِهِ من تزمّت عدد من النقاد وتمسكهم بالأفصح: " لقد قاسى الأدباء منذ أوائل العصر العباسيّ، وما زالوا يقاسون تزمّتَ عدد من النقاد وتمسّكهم بالأفصح، وقضي عليهم ألاّ يستفيدوا من ثراء اللغة، وتعدّد لهجاتها، في حين أن الشعراء الأوائل كانوا يستعملون اللهجات جميعاً، دون التفريق بين الفصيح منها والأفصح ".[4]

وخلاصة رأي العزّاويّ في ظاهرة التمسُّك بالأفصح في هذه المرحلة – مرحلة التسمُّح في التصحيح اللغوي – هي: " أن التمسّكَ بالأفصح مبدأ يضرُّ باللغة، ويحرمُها صيغاً وأساليبَ كثيرةً، ويجعلُها في نظر المتكلم وعرة الجانب، عزيزة المنال ".[5]

2- رفْضُ القياس:

القياس عند أهل اللغة أن تقرن كلامًا لاحقًا بكلامٍ سابق منسوج على نَوْلِهِ جاء في الاقتراح للسيوطي " قال ابن الأنباريّ في جَدَلِهِ: هو حملُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه "[6]. وعرّف الدكتور إبراهيم أنيس القياس بأنه " استنباط مجهول من معلوم، فإذا اشْتَقَّ اللغويّ صيغة من مادة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفة في مادةٍ أخرى سُمِّيَ عمله هذا قياساً ".[7]

أخذ الدكتور العزّاويّ على اللغويين المتزمتين، قدامى ومحدثين، رفضهم أن تستفيد اللغة من هذه الخصيصة، فلم يجيزوا أن يتوسّل الأديب أو الكاتب بالقياس لنسج صيغةٍ على صيغة، أو أن ينطق بما لم يرد قياساً على ما ورد.

وأخذ الدكتور العزّاويّ على المتشدّدين القدامى رفضهم كلمة (جائد) التي اشتقها المتنبي من (جادَ) لأنه لم يُحكَ عن العرب (الجائد) وإنما المحكي عنهم (رجلٌ جواد وفرسٌ جواد)[8] قال العزّاويّ في هذا: " ولا وجه لرفض (جائد) وحرمان اللغة منها، لأنها اسم فاعل من فعل ثلاثي

---

(1) المصدر نفسه.
(2) لغة الجرائد، الشيخ إبراهيم اليازجي، المكتبة المحمودية التجارية، مطبعة التقدم بشارع محمد علي بمصر (من غير ذكر لتاريخ النشر): 20 .
(3) النقد اللغوي بين التحرر والجمود: 39 .
(4) المصدر نفسه: 41 .
(5) المصدر نفسه: 46 .
(6) كتاب الاقتراح في علم أصول النحو للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق وتعليق الدكتور أحمد محمد قاسم ، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة 1396هـ – 1976م: 94.
(7) من أسرار اللغة، د.إبراهيم أنيس، ط5، مكتبة الانجلو المصرية، 1975: 8 .
(8) ينظر: النقد اللغوي عند العرب: 180 .

هو (جاد يجودُ) من باب (قال يقول) واسم الفاعل من الثلاثي المجرّد يأتي بكثرة على (فاعل). وقد أقرّ القاضي الجرجاني هذه الكلمة ".[1]

وأخذ على المتشددين المحدثين رفضهم كلمات أخرى يجيزها القياس، من هذه الكلمات رفضهم كلمة (أمجاد) وهي جمع (مجد)، ورفضهم كلمة (زهور) وهي جمع (زهر)، ورفضهم كلمة (شَغوف) حين رأوا أن الصواب أن يقال: (مشغوف) مع أن للكلمة في رأيه نظائرَ تُجيز لنا أن نقبلها، فقد قيل: غضوب وغَضِب، وطروب وطَرِب، وعجول وعَجِل.[2] وأخذ عليهم أيضاً رفضهم كلمة (هاوٍ) بمعنى (محب) ورفضهم جمعها على (هواة) بل رأوا أن يقال (هوٍ) بدل (هاوٍ) و(هَوِيَةٍ) بدل (هاوية). ونسب العزّاويّ هذا الرفض إلى (محمد علي النجار) في كتابه (الأخطاء اللغوية الشائعة). وقد وجدتُ أن المرحوم الدكتور مصطفى جواد سَبَق إلى رفض كلمة (هاوي) في مقالاته (قل ولا تقل) التي جمعت في كتاب تحت العنوان عينه، قال في هذه المادة: " قُلْ: هذا هَوِي طوابع، وهؤلاء هَوُو طوابع، وهو الهوي، وهم الهَوون، ولم يكونوا هوين من قبل، ولاتقُل هذا هاوي طوابع، ولا هؤلاء هواة طوابع، ولا هم الهواة بهذا المعنى، وذلك لأنَّ (الهَوَى) أقرب إلى العادات منهُ إلى الحالات العارضات، فينبغي أن تصاغ لهُ صفةٌ مشبّهةٌ على وزنِ (فَعِل) والمثنى منها (فَعِلان) والجمع (فَعِلُون) نحو هَوَ فَرِحٌ وهما فَرِحانِ وهُمْ فَرِحُونَ ... ".[3]

ورأى الدكتور العزّاويّ أن الاستعمال الحديث صائب، ولا غُبارَ عليه، وأخذ على المتزمتين رفضهم " كلّ كلمةٍ أو صيغةٍ يفرزها القياس، وذلك لأنهم قدامى ومحدثين يقفون باللغة عند المُدوَّن منها فحسب، ولا يبيحون للمتكلمين أن يُدخلوا فيها ما لم يرد في المعجمات وكتب اللغة ".[4]

3- رفض الاشتقاق:

الاشتقاق عند القدماء هو: " نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنىً وتركيبًا ومغايرتهما في الصيغة ".[5] وللاشتقاق صلةٌ وثيقةٌ بالقياس الذي يعد الأساس الذي تبنى عليه عملية الاشتقاق.[6]

رأى الدكتور العزّاويّ أنّ النقادَ المتشدّدين أبَو الإفادة من الاشتقاق على الرغم من أن حياة اللغة تتوقف عليه، وضربَ أمثلةً على هذا الرفض منها رفض الأخفش لكلمتي (الوجلى) و(الغزلى) اللتينِ اشتقَّهما بشار من (الوجل) و(الغزل) على الترتيب. جاءت الأولى في قوله:

والآنَ أقصَرَ عن سُمَيّةَ باطلي ... وأشارَ بالوَجَلى عليَّ مشيرُ

والأخرى حين قال:

---

(1) النقد اللغويّ بين التحرر والجمود: 48 .

(2) ينظر: المصدر نفسه: 49 ، 50 .

(3) قُلْ ولا تَقُلْ، د.مصطفى جواد، ط1، مكتبة النهضة العربية، بغداد 1408هـ – 1409هـ – 1988م : 95/1.

(4) النقد اللغوي بين التحرر والجمود: 51 ، 52 .

(5) التعريفات، علي بن محمد الجرجانيّ (816هـ)، نشر مصطفى البابي الحلبي، القاهرة 1357هـ – 1938م: 21، وينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحـ: محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاويّ ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (من غير ذكر لتاريخ النشر): 346/1.

(6) ينظر: من أسرار اللغة: 62 .

على الغزلى منّي السلامُ فربما لهوتُ بها في ظِلِّ مُخْضَلّةٍ زَهَرِ[1]

وقد علّق الدكتور العزّاويّ على هذا الرفض قائلاً: " وبشار لم يُخطئ ما دام قد عمد إلى مادةٍ لغوية موجودةٍ فاشتق منها لفظاً على هيأة وزنٍ موجودٍ أيضاً ".[2]

وساق العزّاويّ جملة من الأمثلة على اشتقاقات المحدثين التي رفضها النقاد المتشددون منها:

يقول الأدباء اليوم: (اعتنق فلان المذهب) فيخطئ المتزمتون لفظ (اعتنق) ويقترحون (انتحل) واللفظ عند العزّاويّ صحيح لأنه " مشتق من (العنق) وهو اسم جامد، واشتقاق الأفعال من الجوامد أمرٌ معروف ".[3]

ويقولون اليوم: (خابره في الأمر) أي فاتحهُ فيه وذاكره وفاوضه، وقد قال اليازجي في رفضه هذا المعنى: " ... وإنما المخابرة في اللغة بمعنى المزارعة وهي أن يزارع الرجل ببعض ما يخرج من الأرض ".[4] ورأى العزّاويّ أن اللفظينِ صحيحان أيضاً، " لأن الفعل (خابر) مأخوذ من (الخبر)، وقد اشتقت العرب من (النبأ) (نابأ). والخبر والنبأ بمعنى واحد، فإذا كان الاشتقاق من أحدهما صحيحاً ومقبولاً فإنَّ الاشتقاق من الآخر مقبولٌ أيضاً ".[5]

4- رفض التطّور الدلاليّ:

مهمة علم الدلالة البحث في معاني المفردات ومشكلاتها، وثمة من يُوَسّع دائرة اختصاصه فيذهب إلى أن علم الدلالة ينظر في معاني المفردات والجمل والعبارات من غير تفريق.[6]

وبعد أن كان هذا العلم شديد الصلة بالمعجمات عند اللغويين القدامى، استقلَّ على أيدي المُحدثين عن العمل المعجمي ولعلَّ مهمة هذا العلم في الأساس هي وضع القوانين والقواعد العامة التي تخضع لها معاني الألفاظ.[7]

ويختلف موقف اللغويين من ظاهرة التطور الدلالي لبعض الألفاظ. فالألفاظ كائناتٌ حيةٌ، وبسبب حياتها فإنها عُرْضةٌ للتطور، وما يستعمل منها في عصرٍ للتعبير عن معنى معين، يستعملُ في عصرٍ آخر للتعبير عن معنى جديد، من أجل الوفاء بحاجات المتكلمين، ومسايرة متطلبات حياتهم.[8]

لاشكَّ في أن حماية اللغة من أهم واجبات الناقد اللغوي، لأن التفريط فيها، وفتح الباب على مصراعيه تجاه عوامل التغيير معناه القضاء على اللغة. والعزّاويّ يرى أن هذه الحماية لا تتم بتحجير اللغة وتجميدها، ومنع أي دمٍ جديد من أن ينساب في عروقها، وإنما تتمُّ عنده

---

(1) ينظر النقد اللغويّ عند العرب: 88 ، وينظر: النقد اللغوي بين التحرر والجمود: 55، وينظر مصدرهما.
(2) النقد اللغوي بين التحرر والجمود:/ 55 .
(3) المصدر نفسه: 57 .
(4) لغة الجرائد: 31 .
(5) النقد اللغوي بين التحرر والجمود: 58 ، 59 .
(6) ينظر: مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة: 48 .
(7) ينظر: المصدر نفسه: 49 .
(8) ينظر: فوضى التصويب اللغوي، د.نعمة رحيم العزّاويّ، مقال في جريدة الجمهورية في عددها الصادر بتاريخ 1983/4/29م ، وينظر: فصول في اللغة والنقد، الجزء الأول (مخطوط عند المؤلف).

بضرب من المحافظة المعقولة التي تسمح بقدر من التطور إذا كان حسناً، وقائماً على أسس ومسوّغات.[1] فلا بدَّ لمن يتصدّى لحماية اللغة من التفريق بين ما هو خطأ وانحراف، وما هو توليد وتجديد وتطوُّر، فكلاهما حدثٌ جديد للغة، والفرق بينهما يكمن في أن الخطأ تبديلٌ يخالف خصائص اللغة.[2]

رأى العزّاويّ أن المتزمتين لم يسلّموا بهذه الحقائق، فراحوا يمنعون كل جديد، حتى أنَّ المتتبع لتاريخ اللغة ليحسُّ أن هناك لحظات كادت اللغة فيها تختنق، فاستخدام الألفاظ على غير النحو المألوف، وفي غير المجال الذي كانت ترد فيه، كان إحدى سمات التجديد التي استفزّت هؤلاء النقاد المحافظين.[3]

في حين أفصح ابن فارس (396هـ) عن أن التطور الدلالي يصيب المفردات وأن معاني المفردات تتغير من عصر لآخر،[4] اعترف اللغويون المتشددون بما تمَّ من هذا التطور في عصور معينة، ليحرّموه على العصور الأخرى.

من هؤلاء النقاد ابن قتيبة الذي رفض التطور الدلالي لبعض المفرادات، ودعا الأدباء إلى استعمال تلك المفردات بالمسموع من معانيها فحسب، " فكلمة (الطرب) تخصصت دلالتها وصارت تطلق على الفرح دون الجزع، إلاّ أن ابن قتيبة رفض هذا التخصيص ودعا إلى استعمال الكلمة بالمعنيين. وكلمة (المأتم) تخصصت دلالتها أيضاً وصارت تعني اجتماع الناس لمصيبة،* فوصم ابن قتيبة هذا التطور في دلالة الكلمة بالخطأ، ... وكلمة (القافلة) اتسع مدلولها وأصبح أعم ممّا كان عليه فهي تعني قديماً (الرفقة العائدة من السفر) لأنها من (قفل) أي رجع، ثم صارت تعني الرفقة المسافرة أو العائدة إلاّ أن ابن قتيبة رفض هذا التعميم والاتّساع في دلالة الكلمة وحكم عليه باللحن ".[5]

ورأى الدكتور العزّاويّ موقفَ الآمديّ شبيهاً بموقف ابن قتيبة، حين رفض الأول انزلاق الألفاظ عما وضعت لهُ، وعاب على أبي تمام استعماله بعض الألفاظ في غير المسموع من معانيها.[6]

بعد أن عرض الدكتور العزّاويّ أمثلةً على تزمّت بعض النقاد القدامى في رفضهم التطور الدلالي للمفردات، أورد جملة من الأمثلة على رفض هذا التطور استخلصها من مؤلفات النقاد المحدثين منها أنهم يرون الخطأ في ما يأتي:

- قولهم (احتجّ) بمعنى أنكر أو سَخِطَ، والصواب (أنكر) لأن احتجَّ في أصل وضعها اللغويّ بمعنى (أدلى بالحجّة) فيما رأى العزّاويّ أن هناك صلة بين (الإنكار) و(الإدلاء بالحجّة) تكمُنُ في أن السخط أو الإنكار يقود إلى الإدلاء بالحجّة.[7]
- قولهم (ابتكرت الشيء) بمعنى اخترعته، أو ابتدعته، واستعمل القدامى (ابتكر) لغير

---

[1] ينظر: مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة: 20 ، 21 .
[2] ينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 26 – 30 .
[3] ينظر: النقد اللغويّ عند العرب: 101 ، وينظر: النقد اللغوي بين التحرر والجمود: 63 ، 64 .
[4] ينظر: الصاحبي: 79 – 81 .
* في دلالة لفظة (المأتم) تعميمٌ أيضاً، لأنها كانت تطلق على اجتماع النساء فقط، ثم أصبحت تطلق على اجتماع النساء أو الرجال.
[5] النقد اللغوي بين التحرر والجمود: 67، 68 .
[6] ينظر: المصدر نفسه: 69 – 72 ، وينظر: النقد اللغوي عند العرب: 102 – 105 .
[7] ينظر: النقد اللغوي بين التحرر والجمود: 72 ، 73 .

هذا المعنى، فقد كانوا يقولون (ابتكر الجارية) أي افتضّها و(ابتكر الخطبةَ) أي سمع أوّلها، ورأى العزّاويّ أن الابتكار في أصله أخذُ أوّل الشيء، ومعناه الجديد لم يخرج كثيراً عن هذا الأصل.[1]

- ومن هذه المفردات التي أنكرها هؤلاء النقاد المحدثون (التحوير) التي جرى المعاصرون على استعمالها بمعنى التغيير والتبديل، وهي في أصلها (التبييض) يقال: حوّرَ الثوبَ إذا قَصَرَه وبيّضَهُ، ومنهُ الحُوَّاريّ للدقيق الأبيض، وهوَ لُبابُ البُرِّ وأجودُهُ وأخلصُهُ.[2]
- و(انصاعَ) التي تطوّرَ مدلولُها إلى (انقادَ) أو (أطاع) وهي في أصلها اللغويّ تعني (رجَعَ مسرعاً).[3]
- و(فَشِلَ) التي صارت تعني (أخفَقَ) و(خابَ) وهي في أصلها اللغوي بمعنى (ضَعُفَ) و(كَسُلَ) و(جَبُنَ).[4]

وقد علَّق الدكتور العزّاويّ على هذه الأمثلة وأمثالها بقوله: " ولاشكَّ في أنّ من التزمّت إنكارَ هذه المفردات وأمثالها ذلك لأن التطّورَ الدلاليَّ مبدأٌ لغويٌ تجري عليه لغاتُ الأرض كُلُّها، وليست العربيةُ بِدْعاً من هذه اللغات، بل ليست العربية المعاصرة بِدْعاً من العربية في عصورها القديمة، فقد رأينا اللغويينَ القدامى يعترفون بالتطوّر الدلاليّ لعدد كبير من المفردات، وما على اللغويين المعاصرين إلاّ أن يأخذوا بهذا المبدأ خدمةً للغة، وتطويعاً لمفرداتها لأنْ تعبّرَ عن المستحدَثِ من المعاني، أو الجديد من الأفكار والخواطر ".[5]

5- رفْضُ المُوَلّد من المفردات والتراكيب:

المُوَلّد هو " ما أحدثه المولّدون الذين لا يُحتَجُّ بألفاظهم ".[6] وبناءً على هذا الأساس أخرج النقاد المتزمتون من دائرة الفصيح المفردات والأساليب التي استعملها العرب الذين عاشوا بعد القرن الثاني الهجري، ومن هؤلاء النقاد الأصمعي (213هـ)، " وجرى المتزمتون من المحدثين على هذا العُرْف فأنكروا مفردات وتراكيب لأنها لم تُسمَعْ من عرب الجاهلية والقرنين الأول والثاني، وكأنّ اللغة يمكن أن تحفظ في قارورةٍ محكمةٍ، فلا تنفذ إليها لفظةٌ مُحدَثةٌ، ولا يدخلها تركيبٌ جديد ".[7] ومن هذه المفردات والأساليب التي رفضها النقاد المتشدّدون، ورأوا أنها غير فصيحة، وأنَّ الأولى بالمتكلّمين هجرها، حفاظاً على اللغة من الهجنة، وفي أن ينسابَ إليها ما لم يَقُلْهُ العربُ الفصحاء:

- قولهم (تبادلا التحيات) ويرى المتشدّدون الصواب في أنْ نقول (تقارضا التحيات).
- (أثر الأمرَ في نفسه) ويرون أن الصواب في أن نقول (حاك الأمرَ في نفسه)

ومن الكلمات المولّدة التي رفضها النقاد المتشدّدونَ (التأميم) و(التصنيع) و(التدويل) و(التركيز)، بمعنى (التكثيف)، و(الجرد) بمعنى (الإحصاء) و(التحجيم) أي تقليل الحجم،

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 73 ، 74 .
(2) ينظر: لغة الجرائد: 3 ، وينظر: قل ولا تقل: 2/ 157 .
(3) ينظر: لغة الجرائد: 5 .
(4) ينظر: قل ولا تقل: 182/2 .
(5) النقد اللغوي بين التحرر والجمود: 75 ، 76 .
(6) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحـ محمد أحمد جاد المولى وآخرين، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر (من غير ذكر لتاريخ النشر): 304/1.
(7) النقد اللغويّ بين التحرر والجمود: 77 .

و(التوعية) بمعنى (التبصير)، وغيرها كثير.[1]

وقد علق الدكتور العزّاويّ على رفض المتشدّدين مثل هذه المفردات والأساليب قائلاً: " ولا شكَّ في أن نبذَ الكلمات والأساليب المولّدة يعني إفقارَ اللغة، وتضييق سبل التعبير بها ".[2]

6- رفض المُعَرَّب والدخيل:

اقترضت العربية – شأنها شأن اللغات الأخرى – ألفاظاً أجنبيةً كثيرة ولم يجد أهلها غضاضةً في هذا، أو ضيراً على لغتهم، وقد تُحْذَف من هذا اللفظ المُقتَرض أو ذاك أصواتٌ أو تُزاد عليه أخرى، لتوافق اللفظةُ الجديدةُ في بنيتها ووزنها ما درج عليه العرب من نظم الصوت والصرف في العربية. وقد يحدث في حالات قليلةٍ أن يبقى اللفظ الأجنبي المُقتَرض على حاله من غير تغيير في أصواته أو في صيغته (وهو الدخيل).

" انَّ الناظر في المعجمات العربية وفي دواوين الشعراء الجاهليين والإسلاميين والعباسيين يجد الكثير من الكلمات الأجنبية، ممّا يشهد للغتنا بأنها حيّةٌ ونامية، لا تُحجمُ عن سلوك ما يصِلُها بالحياة، ويَزيدُ من قدرتها على التعبير عن متطلّبات المجتمع الذي يتكلمها ".[3]

عَجِبَ الدكتور العزّاويّ من موقف اللغويين المتشدّدين الذين وقفوا بالتعريب عند عصور الاحتجاج " ذلك لأنهم نظروا إليه على أنه حقٌّ للعرب الذين عاشوا في الجزيرة العربية على قِلّة حاجتهم إليه، وحرّموه على العرب الذين عاشوا في عصور الحضارة، وازدهار العلم، وتلاقي الثقافات والأفكار، مع أنهم في عصورٍ كهذه كانوا أحوج إلى التعريب، ليسدّوا ما ظهر في اللغة من حاجةٍ إلى بعض الألفاظ والمصطلحات ... ان صنيع المتزمتين هذا لا يخدم اللغة، ولا يتيح لها أن تساير الحياة، وتفي بالتعبير عن مطالبها المتجدّدة ".[4]

استخلص الدكتور العزّاويّ في هذه المرحلة مظاهر عدّها ضمن مظاهر التزمّت في النقد اللغوي، ومن هذه المظاهر (رفض التطور الدلالي) و(رفض المولّد من المفردات والتراكيب). وأرى من الخير جمع هذين المظهرين، لأنَّ كلاهما توليد، ولا ألمحُ فرقًا بينَ توليد المعاني من المفردات وتوليد المعاني من التركيبات (الأساليب).

وقد وصف التزمّت في النقد اللغويّ بأنَّهُ " مذهبٌ لم يحالفْهُ النجاح، وقد أخفق في جميع العصور، وأنَّ الذينَ استمسكوا به من النقاد لم يفلحوا في حملِ الناسِ على الطريق التي رسموها لهم "[5]. ذلك لأنه مذهب مخالف لطبيعة الأشياء، ومجافٍ لمنطق اللغة وما يراد لها أن تحققه من أغراض، وان صنيعهم هذا " لا يخدم اللغة، ولا يتيح لها أن تسايرَ الحياة ".[6]

وأميلُ هنا إلى أن صنيع المتشدّدين من النقاد قد خَدَمَ اللغة، وأتاح لها أن تساير الحياة، لأنَّ الحواجز التي وضعوها لم تكن الغاية منها سجن اللغة، وعزلها عن مسايرة الحياة، كما ذهب إلى القول به الدكتور العزّاويّ في مرحلة التسمّح في النقد اللغوي، إنما كان الغرض من وضع تلك الحواجز والتضييق على حرية استخدام اللغة هو صيانة لغة القرآن (اللغة العربية)، وحفظها، وعدم النأي بها عن الصورة المشرقة والأخّاذة التي ينبغي أن تبقى عليها، فهي (السحر الحلال) الذي أخذ بألباب العرب، وشدَّهم إلى كتاب ربِّهم ودستور دينهم شدّاً ما سبقتهم

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 76 – 81 ، وينظر: مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة: 130 – 138

(2) النقد اللغوي بين التحرر والجمود: 80 .

(3) المصدر نفسه: 83 .

(4) النقد اللغوي بين التحرر والجمود: 84 .

(5) النقد اللغوي بين التحرر والجمود: 96.

(6) المصدر نفسه : 84.

إلى مثله أمة.

إن غاية المتشدّدين لهيَ أسمى من أن نهوي بها إلى مستوى الاجتهاد الشخصي، ولستُ هنا بصدد مناقشة نجاحهم في مهمتهم من إخفاقهم فيها، على الرغم من جزمي بنجاحهم، ودليلي أن النقاد الغويين – قدماء ومحدثين – ساقوا الأدلة على لزوم التمسك بالأفصح بأخذهم أمثلة في كلام الله والمأثور عن بلغاء العرب وشعرائهم. ودعا كل منهم معاصريه إلى الأخذ بها. والدكتور العزّاويّ نفسه أخذ طائفة من تلك الأمثلة وتحرى عنها ثمّ سار عليها في أسلوبه وذكرها في تصويباته. غير أني أقف هنا مسايرًا أستاذنا العزّاويّ في حكمِهِ السابق على المتشددين بالإخفاق في جميع العصور، ودليله أنهم لم يفلحوا في حمل الناس على الطريق التي رسموها لهم، أقول أنه إذا كان ثمة إخفاق يسجل على النقاد المتشددين فسببه لا يكمن في الطريق التي نهجوها إنما في تهاون الناس ومنهم الكُتَّاب والأدباء بأمر لغتهم وتفريطهم في جنبها، أي أنَّ السببَ ليس في نوع الدواء إنما هو في استعصاء الداء.

بعد أن أتى على الدكتور العزّاويّ حينٌ من الدهر وهو يدعو إلى التسمّح في النقد اللغوي وإلى توسيع مجال القول على الكُتَّاب والأدباء والمثقفينَ، ما لبث أن تخلّى عن حسن الظن بمن أخطأ منهم، ومن نعتوا بـ (المبدعين) من دون وجه حقٍّ، وطالب بألاّ يُعفى هؤلاء من رقابة النحويّ أو الناقد اللغوي اعتمادًا على أنهم مبدعون فقال: " ما أظنُّ الأخطاء التي تطالِعُنا في الدواوين ومجاميع القصص تُحمَلُ على حسنِ الظنِّ بالشعراء والقُصَّاصِ، بل ما أظنُّ أن الإبداع صفةٌ يمكن خلعها على من يتورط في مثل هذه الأخطاء ".[1]

الإبداع الأدبيّ عند العزّاويّ – والحال هذه – هو إبداعٌ لغويٌّ في المقام الأول، وهذه المرتبة لن يبلغها المنشئ الموهوب حتى يفقه الاستعمال المثالي للغة.

[1] المبدعون واللغة، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، جريدة الجمهورية، 1987/1/18م.

المرحلة الثانية

تَشَدُّدُهُ في التصحيح اللُّغويّ

في أثناء تتبّعي جهود الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ في التصحيح اللغويّ مُذ جنحَ إلى التشدُّدِ ابّان العقد الخامس من القرن الماضي إلى يوم الناس هذا، ألفيتُه يزداد تشدّداً ولا يركنُ إلى التساهل الذي أُثِرَ عنه، وجرى عليه، وكأنه في تشدُّدِه هذا أراد أن يُنسي متابعي جهودهُ في تلك المرحلة طابع التساهل الذي طبعها به، وكأنه قد جنى من ذلك التساهل ثماراً مرَّةً، إذ كَثُرَ القاسطون من المثقفين والكتّاب والأدباء فلم يستقيموا على طريقة الفصيحة ليكونوا في جورهم عن السبيل طرائق قِدَداً.

ورمق العزّاويّ الفصحى وهي تغيب عن أفق الألسنة والأوراق لتَنْحَسِرَ في ثلّةٍ من الكتب الصفر، وقليل من الكتب البيض، فلا يكاد يتحرّاها إلا القليل مِمَّنْ أنعم الله عليه بعشق لغة الكتاب المجيد، فنذَرَ نفسَهُ للذبّ عنها وحمايتها.

وإذا استثنيتُ مقالةً واحدةً نُشرت للعزّاويّ بتاريخ 1985/2/21م تحت عنوان (ومن الحبِّ ما قتل)، نسج فيها أفكارَهُ على منوال المرحلة الأولى (مرحلة التسمح في التصحيح اللغويّ)، فإنه طَفِقَ يتشدّدُ فيه منذ العام 1984م، أي بُعيد نشر كتابه (النقد اللغويّ بين التحرر والجمود) الذي مثّل اتجاهه الأول خير تمثيل.

اتّسمت هذه المرحلة من التفكير النقدي عند العزّاويّ بالطول والثراء والنضج الفكري، إذ استوى زرعها على سوقه ليعجبَ الزّرّاعَ، وهي تمثّلُ ما استقر عليه مذهبه في نقد اللغة.

لاحت سمات هذه المرحلة في سؤال طرحه العزّاويّ في إحدى مقالاته وشكلت إجابته عن هذا السؤال طيّاً نهائياً لصفحة التسمّح في النقد اللغوي عنده الذي يمثل التصحيح اللغويّ أحد شقيّه. سؤاله كان **ما موقفنا من العربية في عصرنا الراهن؟** وأجاب عن هذا السؤال بقوله: " أكبر الظن أنَّ موقفنا من العربية يتّسم اليوم بكثير من التساهل والتسامح بل إن التسيّب واللامبالاة هو طابَع هذا الموقف. ومن مظاهر هذا التسيّب تنازل [كذا]* المجتمع عن حقّه الطبيعيّ في حماية اللغة، وتركه الناس يحرّفون حقائقها من غير أن يوجّه لهم كلمة ردع، أو لفظ زجر، ومن مظاهره فُشوّ الخطأ في كلام العلماء والخطباء والباحثين والمحاضرين، فما أن تسمعَ أحداً يخطب أو يحاضر، حتى تروّعك كثرة الخطأ في كلامه ".[1]

وأخذ الدكتور العزّاويّ على من وضعوا على رؤوسهم تيجان الإبداع الأدبيّ وهم ليسوا أهلاً لأن ينعتوا بنعت المبدعين. وطرح هذا السؤال:

هل نستطيع في هذا العصر الذي طمَّ فيه الخطأ أن نكِلَ أمور (المبدعين) إلى النّقاد، ونعفيَهم من رقابة النحويّ أو اللغويّ اعتماداً على أنهم مبدعون؟

وأجاب عن هذا السؤال بقوله: " ما أظنُّ الأخطاء التي تطالعُنا في الدواوين ومجاميع القصص تُحْمَلُ على حُسْنِ الظن بالشعراء والقُصّاص، بل ما أظنُّ أن (الإبداع) صفةٌ يمكن

---

* الصواب (نزول).

[1] نظرةٌ في واقعنا اللغويّ، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مقال في جريدة الجمهورية في عددها الصادر بتاريخ 1985/7/25م، وينظر: فصول في اللغة والفقه، الجزء الأول (مخطوط).

خلعها على من يتورط في مثل هذه الأخطاء. إنّ اللافت للنظر حقاً أنَّ (الإبداع) أصبح صفةً سهلة المنال، وباتَ في وسع كل من أمسك بالقلم أن يتسربلَ بها، أو أنْ يجعلها شارةً يُحلّي بها صدره ".[1]

العزّاويّ يرى إذن أن الإبداع في الأدب هو إبداع لغويٌّ في المقام الأول، وأن هذه المرتبةُ لن يبلغها المُنْشِئُ الموهوبُ حتى يفقه الاستعمالَ المثاليَّ للغة، فإذا بلغ هذا الشأو، وهو ليس بالقريب، واثبتت أعمالُه ذلك ، تطلّع إلى أن يكون من المبدعين، وتسامى إلى أن يكون لانحرافه عن مثالية اللغة سرٌّ بلاغيٌّ، أو غرضٌ فنيٌّ.[2]

مظاهرُ التّطور في اللغة العربية المعاصرة:

هذا هو عنوان أحد الكتب التي ألفها الدكتور العزّاويّ، ويُعَدُّ شاهداً بارزاً من شواهد هذه المرحلة، استعرت هذا العنوان لكشف النقاب عن ملامح هذه المرحلة المهمة التي شهدت تشدّد العزّاويّ في مسألة التصحيح اللغويّ.

في الدرس اللغوي – كما هو معروف – عدة مستويات للبحث هي:

المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي، والمستوى الدلالي. بحث الدكتور العزّاويّ في هذه المستويات ليجعل التصحيح محوراً للبحث فيها. ووزع بحثه على قسمين هما الفعل والاسم، وهذا الجهد نمَّ على أصالةٍ وجدّةٍ في الأسلوب والصياغة لم نألفها في كتب التصحيح اللغوي السابقة.

أولاً: الأصوات

يمكن القول ان هناك اتجاهاً واضحاً نحو التطور الصوتي في اللغة العربية المعاصرة، وأن هذا الاتجاه مستمرٌّ في طريقهِ إلى مدى لا تُعْرَف نهايته وقد رصد بعض اللغويين المعاصرين هذا التطور، ومنهم العزّاويّ، الذي سجل من مظاهر التطور الصوتي في العربية المعاصرة ترقيق أصوات التفخيم وهي (الصاد) و(الضاد) و(الطاء) و(الظاء) في بعض الأقطار العربية، والميل إلى نطق (الثاء) كما لو كانت (سيناً) و(الذال) كما لو كانت زاياً مفخّمة و(الظاء) كما لو كانت (زاياً) أيضاً، ورصد العزّاويّ أصواتاً مهدَّدَةً بالانقراض في عربيتنا المعاصرة، لأنها تنطق وتكتب على نحو مخطوء، وهي (همزة الوصل) التي تلفظ (همزة قطع) كقولهم (الإبتدائية) بدل (الابتدائية) و(الإحتفال) بدل (الاحتفال) و(الإستقبال) بدل (الاستقبال).[3]

ثانياً: الصِّيغ

1- الفعل:

سبق أن أشرت إلى آراء الدكتور العزّاويّ في أهمية بحث الفعل لكونه ركناً مهماً في الجملة العربية، وان اهتمام العلماء – قدماء ومحدثين – بالفعل في العربية لا يخفى على المتتبّع، بَيْدَ أن الفعل في العربية المعاصرة ما زال بعيداً عن تناول الدارسين.[4]

---

(1) المبدعون واللغة، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مقال في جريدة الجمهورية في عددها الصادر بتاريخ 1987/1/18م.

(2) ينظر: المصدر نفسه.

(3) ينظر: مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة: 68 ، 69 .

(4) ينظر: هذا البحث:

أ- صياغتُهُ:

رأى الدكتور العزّاويّ أنَّ التطور الذي طرأ على صياغة بعض الأفعال والمشتقات منها في العربية المعاصرة، ناجمٌ عن الجهل بصياغتها الصحيحة التي نصّت عليها المعجمات، وجاء به المأثور من كلام العرب. وضرب أمثلةً على هذا الضرب من ضروب التطوّر الذي أصاب الفعل في لغة المحدثين منها:

- قولهم (شُلَّتْ يدُ فلان) بالبناء للمجهول، والصواب (شَلَّتْ) بفتح الشين.[1]
- وقولهم (أفسَحَ لهُ المجال) والصواب (فَسَحَ لهُ المجال).[2]

والعزّاويّ نفسُهُ أجاز صياغة هذه الأفعال وغيرها على هذا النحو في المرحلة الأولى من تفكيره النقدي وهي مرحلة التسمّح في التصحيح اللغويّ، إذ قال: " إنّ الفصيحَ الذي هو ضدُّ العاميّ هو المستوى الذي ينبغي أن ننشده اليوم، أما الأفصح، أو الفصحى فهو مستوى نطلبه من اللغويّ المتخصّص العارف بالمُوثَّق والنقيّ من الاستعمالات، وهذا المنهج هو الذي يضمن إقبال الناس على اللغة، ويدفعهم إلى استعمالها... ان من العسير الذي لا مسوّغَ لهُ أن نرفضَ ما يأتي مثلاً: مبرّر، شُلَّت يدُهُ، أحزنَهُ الأمر، زوجة، ساهم، التقى به، الحوائج، اختفى، المواطنون، ضغطَ عليه، استلف، لقيتُهُ اكثر من مرّة، يجب أن نُنهي المسألة، شتان ما بينهما، يفدي نفسَهُ لوطنه، كسول، تزعّمَ البدل، وصلَ المكان، سقط المطر، الترحاب، مستشفيات، تبادلا التحية ... إن المفردات والتراكيب المرفوضة هي مفردات وتراكيب فصيحة لأنها ليست بعامية ولا بأس باستعمالها ... ".[3]

ب- دلالتُهُ:

انقسم اللغويون إزاء تطور دلالات بعض الأفعال على فريقين: فريقٌ يرتضيه، وآخر يصِمُهُ بالخطأ، ولم يرجِّح العزّاويّ رأياً على آخر، كما فعل في كلامه على الصياغة، واكتفى بالإشارة إلى أنه يقبل التطوّر الدلالي الذي جرى به الاستعمال إذا صدر عن الأدباء وأرباب العلوم والفنون، ويرفِضُهُ إذا صَدَرَ عن اللغويّ المتخصِّص، الذي ينبغي لهُ أن يتحرّى الأفصح ويُنَقِّر عنه.[4]

رأى الدكتور العزّاويّ أن الأخذ بأحد هذين الوجهين دون سواه، يضُرُّ اللغة " فالتشدّد مع* غير اللغويّ يُحَجِّر على الناس الواسع، والتسامح مع اللغوي، يجعلُنا نُفَرّط بالأفصح، ونقضي عليه بأن يبقى دفين المعجمات ".[5]

عرض العزّاويّ أمثلةً على التطور الدلالي الذي لحق بعض الأفعال في لغة المحدثين من قبيل لفت النظر إلى هذه الظاهرة، والدعوة إلى استقصائها وتسجيلها. ومن هذه الأمثلة:[6]

- يقولون (احتجّ على قوله) بدلاً من (استنكر قوله)، والفعل في أصله يعني أتى بالحجة أو البرهان.

---

[1] ينظر: مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة: 73 .
[2] ينظر: المصدر نفسه: 75 .
[3] الفصيحة والفصحى، مجلة البصرة 1981م: 195 .
[4] ينظر: مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة: 76 .
* كذا، والصواب (التشدد على غير اللغوي).
[5] المصدر نفسه: 77 .
[6] ينظر: المصدر نفسه: 77 – 80 ، وينظر: الفعل في العربية المعاصرة (مقال).

- يقولون (رضَخَ للمشيئة) بدلاً من (عنا للمشيئة أو خَضَع لها). و(رضخ) في أصل وضعه اللغويّ يعني فيما يعني (كَسَرَ). يقال: رضَخَ النوى والحصى وغيرهما من اليابس كسرها.

- يقولون (شَجَبَ أعمالَ فلان) بمعنى أنكرها بدلاً من (جَدَبَ أعمالَهُ) أي عابها وذمّها و(شَجَبَ) تعني في أصل وضعها (حزنَ) يُقال شجب الرجل: حزن أو هلك و(شجبَهُ) أهلكَهُ أو حَزَنَهُ.

- يقولون (شَحَّتْ البضاعة في السوق) بدلاً من (قلَّتْ). و(شحَّ) في أصل وضعها اللغويّ تعني: بَخِلَ، يقال: شحَّ الرجلُ يشِحُّ (بكسر الشين).

- يقولون (صادق المجلسُ على المشروع) بدلاً من (أقرَّ المجلسُ المشروعَ). أمّا (صادق) فتعني أصلاً اتّخذ صديقاً.

- ويقولون (طبّق فلان القاعدة) بدلاً من (اتَّبع القاعدة). أما (طبّقَ) فلها معانٍ منها (طبّقَ الشيء) عَمَّ.

- ويقولون (نوّه الناقد بأخطاء الكتاب) بدلاً من (ذَكَرَها)، والفعل (نوَّهَ) يعني في أصل وضعه اللغويّ (مَدَحَ)، و(أشادَ)، يُقال (نوَّهَ به) رفع ذكرَهُ ومَدَحَهُ. وفي حديث عمر (رض) (أنا أول من نوَّه بالعرب) أي رفع ذكرهم.

وللموازنة بين نظرتَيْ العزّاويّ في التصحيح اللغويّ التسمّح والتشدّد، أذكر هنا أنه لم يرجّح رأياً على آخر في كلامه على التطور الدلالي، لكنه في المرحلة الأولى (مرحلة التسمّح) ردّ على الشيخ محمد علي النجار لرفضه استعمال (احتجّ) بمعنى أنكرَ، و(ابتكر) بمعنى اخترع أو ابتدع، وردّ على الشيخ إبراهيم اليازجي في دلالة (حوّر)، وغيرها من الألفاظ والتراكيب.

قال في ردِّه على محمد علي النجار: " وواضح أن هذا اللغويّ ينكر اتساع مدلول هذه اللفظة – يعني لفظة (احتجّ) – ولا يريد أن يعترف بأن هناك صلة بين (الإنكار) و(السخط) وهو معنى اللفظة الجديد، وبين الإدلاء بالحجة وهو معناها القديم، مع أن الصلة بين المعنَيَيْنِ واضحةٌ، فالسخط أو الإنكار يقود إلى الإدلاء بالحجة ... وواضح أيضاً أنّ من التزمُّتِ الذي لا داعيَ لهُ أن نرفض المعنى الجديد لكلمة (ابتكر) وذلك لعلاقته الوثيقة بالمعنى القديم ".[1]

جـ- دقّتُه:

وازنَ الدكتور العزّاويّ بين كُتّاب العربية في العصور الزاهرة، وكُتّابها في هذا العصر ذاكراً البون البعيد الذي يفصل أولئك عن هؤلاء، فقد " كانَ كتّاب العربية في العصور الزاهرة يحرصون على دقة التعبير، ووضع الألفاظ في مواضعها ... وأما كتّاب العربية في هذا العصر فقد أخلّوا بالدّقة، وجانبوا اللفظ الدالّ، فاستعملوا الخاص في موضع العام، وأحلّوا العام محلّ الخاص، وكان الأَوْلى بهم أن يتحرّوا الدقّةَ، وهم يعيشونَ في عصر نضجت فيه العلوم، وارتقت أساليب التفكير، فمسّت الحاجة إلى دقة التعبير، وتحديد المعاني ".[2]

وضرب الدكتور العزّاويّ أمثلة على نأي كتّابنا المعاصرين عن الدّقّة في استعمال

---

[1] النقد اللغوي بين التحرّر والجمود: 73، 74 .

[2] مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة: 80 ، 81 ، وينظر: (هم ونحنُ) مقال في جريدة الجمهورية في عددها الصادر بتاريخ 1985/9/24م. وازن فيه العزّاويّ بين حرص العرب الأوائل على تحرّي الأفصح من الألفاظ والأساليب، وتفريط كتّاب العربية وأدبائها اليوم بها وتثاقلهم عن النّهل من مواردها الصافية.

الألفاظ، ومن هذه الأمثلة (مشى) والفعل (نظر). قال فيهما: " ففي مجال الفعل نجد مثلاً أن (مشى) عام و(دَرَجَ) للصبي، و(حبَا) للرضيع، و(خَطَرَ) للشاب، و(دَلَفَ) للشيخ، أي مشى رويداً بخطى متقاربة، و(رَسَفَ) للمقيّد. ومن أنواع المشي اختال وتبختر وتخلّجَ وتهادى وتأوّدَ. أما كتّابنا اليوم فلا يكادون يعرفون أو يستعملون غير الفعل (مشى). و(نظر) عام و(رمقَهُ) نظر إليه بمجامع عينيه، و(لَحِظَهُ) نظر إليه من جانب أذنه، و(لَمَحَهُ) نظر إليه بعجلة، و(حدجَهُ) نظر إليه شزراً أي نظر العداوة، و(استشرفه) نظر إليه واضعاً يديه على حاجبيه من الشمس ... وكتّابنا المعاصرون لا يكادون يستعملون إلاّ الفعل (نَظَرَ) ".[1]

د- طرافتُهُ:

في لغتنا العربية – كما هي الحال في اللغات الأخرى – ألفاظٌ طريفة، وأخرى باتت مبتذلةً، كثُرَ دورانها على الألسنة، حتى غاضَ ماؤها، وفقدت مالها من بريق. لذلك ينبغي للكاتب والأديب والمثقف تحرّي الطريف من هذه الألفاظ واجتناب المبتذل منها.

على الرغم من أنَّ الدكتور العزّاويّ جعل هذا المقياس في موضعه الصحيح وهو أن يكون ضمن مقاييس الجودة والرداءة،[2] غير أنه عدل عن رأيه ليضعه ضمن مقاييس الصواب والخطأ في كتاب آخر،[3] وليته لم يفعل، فالأرجح أن يكون هذا المقياس في موضعه الأول، إذ لا يقدح بالصواب على سبيل المثال – قولنا (تبادل) فلان وفلان التحية مع أنه من الطريف قولنا (تقارض)، ولا ضيرَ في قولنا (اعتنق) فلان الرأي، مع وجود الفعل (انتحل) الذي يتمتع بحظ أوفر من الطرافة. وإلى هذا ذهب العزّاويّ نفسه في المرحلة الأولى من تفكيره النقدي.[4]

هـ- تعدّيه ولزومُهُ:

رَصَد الدكتور العزّاويّ أوهام طائفة من المحدثين في النظر إلى هذه الظاهرة من ظواهر تطور الفعل في العربية المعاصرة، " فقد يكونُ الفعل لازماً ولكن المحدثين يُعَدُّونه، وقد يكونُ متعدّياً فيجعلُهُ المحدثونَ لازماً، وقد يكون متعدياً لمفعولين فيجعله المحدثون متعدياً لواحدٍ ".[5] وضربَ أمثلةً على أفعال لازمةٍ عدّاها المحدثون منها:[6]

- قولهم: (أنِفَ الكذب) والصواب (أنِفَ من الكذب).
- وقولهم: (أحاطَهُ علماً ونحيطكم علماً بكذا) والصواب (أحاط به علماً، ونحيط بكم علماً). قال تعالى: < وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا >[7] وقال: < أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ >.[8]

أما الثلاثيّ فمُتعدٍّ نقول: حاطَهُ اللهُ بعنايته يحوطه حوطاً وحياطةً.

---

(1) مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة: 82 ، 83 .
(2) ينظر: النقد اللغوي عند العرب: 224 – 227 .
(3) ينظر: مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة: 84 ، 85 .
(4) ينظر: هذا البحث:
(5) ينظر: مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة: 85 .
(6) ينظر: المصدر نفسه :85 ، 86 .
(7) الطلاق: 12
(8) النمل: 22 .

- وقولهم: (احتاج فلان مالاً كثيراً) والصواب (احتاج إلى مالٍ كثير).
- وقولهم: (عاش فلان المحنة) والصواب (عاش فلان في المحنةٍ).

ومن أمثلة المتعدي الذي يجعله المحدثون لازماً: [1]

- قولهم: (دخَلَ إلى المدرسة) والصواب (دخل المدرسة).
- وقولهم: (داسَ على الشيء) والصواب (داس الشيء).
- وقولهم: (اعتاد على السفر) والصواب (اعتادَ السفر).
- وقولهم: (حازَ على الشهادة) والصواب (حاز الشهادة).

ومن أمثلة الفعل المتعدي لمفعولين فيجعله المحدثون متعدياً لمفعولٍ واحد:

- قولهم: (حرمَهُ من حقِّه) والصواب (حَرَمَهُ حقَّهُ).
- وقولهم: (أعار الكتابَ لفلان) والصواب (أعار فلاناً الكتاب).
- وقولهم: (كلفني فلان بالعمل) والصواب (كلفني فلان العمل).
- وقولهم: (أخبرتُ فلاناً بالأمر) والصواب (أخبرتُ فلاناً الأمر).

وقد يكون متعدياً لمفعول فيجعله المحدثون متعدياً لمفعولين فيقولون: (شاركَهُ تجارتَهُ) والصواب (شاركَهُ في تجارتِهِ)، و(وهبتُهُ مالاً) والصواب (وهبتُ لهُ مالاً).[2]

و- استعماله مع حروف الجر:[3]

وهذه ظاهرةٌ جديرةٌ بالدراسة، رصدها الدكتور العزّاويّ في عربيتنا المعاصرة، إذ طالما استعمل الفعل فيها مع غير ما يناسبه من حروف الجرّ

- فهم يقولون: (لا يؤبه به)، والصواب (لايؤبه لَهُ).
- ويقولون: (ينبغي عليك الاجتهاد)، والصواب (ينبغي لك الاجتهاد).
- ويقولون: (تضلّع في العلم)، والصواب (تضلّع من العلم).
- ويقولون: (عوّضني عن كذا)، والصواب (عوّضني من كذا).
- ويقولون: (استمرّ بالعمل أو فيه)، والصواب (استمرّ على العمل).
- ويقولون: (تردّد على المكتبة)، والصواب (تردّدَ إلى المكتبة).

ز- صيغتا (افتعل) و(تفاعل):[4]

راقب الدكتور العزّاويّ الأخطاء التي شابت استعمال هاتين الصيغتين وأحصى أمثلة منها:

---

[1] ينظر: الفعل في العربية المعاصرة، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مقال في جريدة الجمهورية بتاريخ 1985/11/12، وينظر: فصول في اللغة والنقد، الجزء الأول (مخطوطة).

[2] ينظر: مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة: 88 ، 89 .

[3] ينظر: المصدر نفسه : 89 – 93 .

[4] ينظر: المصدر نفسه : 93 ، 94 .

- قولهم : (تبارى فلان مع فلان)، والصواب (تبارى فلان وفلان)، أو (بارى فلانٌ فلاناً)، لأن الفعل للمشاركة التي تصدر عن جهتين أو أكثر.
- وقولهم: (اجتمع زيد مع المدير)، والصواب (اجتمع زيد والمدير).(1)
- وقولهم: (ينسجم هذا مع ذاك)، والصواب (ينسجم هذا وذاك).
- وقولهم: (يتعارض العملُ مع القانونِ)، والصواب (يعارضُ العملُ القانونَ)، أو (يتعارضُ العملُ والقانونَ).

ومن خلال هذه الأمثلة وغيرها اتضح للدكتور العزّاويّ أنّ المعاصرين يستعملون الظرف (مع) استعمالاً خاطئاً في كثير من المواطن، لعل أهمَّها استعماله مع الفعل الدالّ على المشاركة.

ح- بناء الفعل للمجهول والمعلوم:

وجد الدكتور العزّاويّ من خلال متابعته النقدية لما يقالُ وما يُكتب أنّ صيغة الفعل المبني للمجهول أخذت تنحسر من كتابة بعض المثقفين والإعلاميين، لتحلَّ محلّها صيغةٌ جديدةٌ تسرّبت في لغتنا المعاصرة من الآثار المترجمة، وبدا له أيضاً أن الفعل المبني للمجهول لم ينحصر من العربية الفصيحة فحسب، بل سبق له أن انحسر من لغة العامة، وحلّت محله صيغة (انفعل).[2]

ولفت الدكتور العزّاويّ النظر إلى تعابير جديدة فيها حشوٌ وإطالةٌ، حلّت محل صيغة الفعل المبني للمجهول، فالمعاصرون يقولون:

- (تمّ افتتاح المعرض)، والصواب (أفتتح المعرض).
- (وجرى في اللقاء بحث العلاقات)، والصواب (بُحِثَتِ العلاقاتُ في اللقاء).

وقد يعمدون إلى مثل هذه التعبيرات والفاعل معروف ، فيقولن:

- (تم افتتاح المعرض من قبل فلان)، والصواب (افتتح فلانٌ المعرضَ).

وممّا يتّصلُ بهذا الموضوع أن المعاصرين يستعملون الفعل (قامَ) في غير معنى الشروع، فيقولون: (قام فلان بتوزيع الجوائز)، والصوابُ (وَزَّعَ فلانٌ الجوائز).[3]

ط- استعمال الفعل بعلاقات جديدة:

هذه الظاهرة التي تسربت في العربية المعاصرة بفعل الترجمة، عرض لها بعض اللغويين بالتسجيل، ورأى الدكتور العزّاويّ أنها ما زالت تحتاج إلى فضل درس واستقصاء. والأمثلة على هذه الظاهرة كثيرة منها:[4]

- طرح المسألة على بساط البحث.

---

(1) جاء في درة الغواص للحريري (514هـ): " ويقولون اجتمع فلان مع فلان فيوهمون نفيه إذ الصواب أن يقال اجتمع فلان وفلان لأن لفظة (اجتمع) على وزن (افتعل) وهذا النوع من وجوه (افتعل) مثل (اختصمَ واقتتلَ) وما كان أيضاً على وزن (تفاعل) مثل (تخاصمَ وتجادلَ) يقتضي وقوع الفعل من أكثر من واحد فمتى أسند الفعل إلى أحد الفاعلين لزم أن يعطف عليه الآخر بالواو لا غير ". درة الغواص: 26 ، 27 .

(2) ينظر: مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة: 94 ، 95 .

(3) ينظر: المصدر نفسه : 95 ، 96 .

(4) ينظر

- أظهر مرونةً.
- كرَّسَ حياته لكذا.
- توتَّرت العلاقات.

ي- نفيُ الفعل:

نمّت مراقبة الدكتور العزّاويّ أساليب المعاصرين على تشخيص ظاهرة مهمة، هي أنَّ بعض المعاصرين لا يعرفون نفي الجملة الفعلية، فهم يضعون أداة موضع أداة، ويُلحِقونَ كلماتٍ لا تعرفها اللغة الفصيحة بالجملة الفعلية، يقصدون بها توكيد النفي. فمن أمثلة وضعهم أداة نفي مكان أخرى:[1]

- قولهم: (سوف لا أسافر)، والصواب (لن أسافر).
- وقولهم: (لم يسافرُ بعد)، والصواب (لمّا يسافر).

ولا يكاد المعاصرون يُفَرِّقون بين النفي المؤكّد نحو (لم يذهب)، والنفي غير المؤكد نحو (ما ذهب).

ومن أمثلة إلحاقهم بالجملة الفعلية المنفية كلمات لا تعرفها العربية قولهم: (لم يحضر إطلاقاً) و(لم يفهم مطلقاً) والصواب (لم يحضر قطّ) أو (لم يفهم البتّة).

وجدير بالذكر أنَّ لفظة (قطّ) تستعمل فيما مضى من الزمان، أما ما يُستقبل منه فيستعملون معه لفظة (أبداً).[2]

2- الاسم:

درس الدكتور العزّاويّ التطور الذي لحقَ الاسم في العربية المعاصرة من حيث صياغته، وجمعه، ودلالته، ودقّته على النحو الآتي:

أ- صياغته:

درس الدكتور العزّاويّ هذا المظهر من مظاهر التطور في صياغة الاسم ضمن مقاييس

---

(1) ينظر: المصدر نفسه :97 .

(2) جاء في (درّة الغواص) للحريري (514هـ): " ومن أوهامهم أيضاً في هذا الفن قولهم لا أُكلِّمهُ قطُّ وهو من أفحش الخطأ لتعارُض معانيه وتناقض الكلام فيه وذلك أن العربَ تستعمل لفظة (قطُّ) فيما مضى من الزمان كما تستعمل لفظة (أبداً) فيما يُستقبل، فيقولون ما كلّمتُهُ قطُّ ولا أُكلِّمُهُ أبداً والمعنى في قولهم ما كلمته قطُّ أي فيما انقطع من عمري لأنه من قططتَ الشيء إذا قطعتَهُ ومنهُ قطُّ القلم أي قَطْعُ طرفِهِ، وفيما يؤثر من شجاعة علي رضي الله عنه أنه كان إذا اعتلى قدَّ وإذا اعترضَ قَطَّ فالقدُّ قطعُ الشيءِ طولاً والقطُّ قطعُهُ عَرْضًا، ولفظةُ قَطُّ هذه مشدَّدةُ الطاء وهي اسمٌ مبنيٌّ على السكون مثلُ قَدْ وكلاهما بمعنى حسب ... ". درة الغواص، الحريري، طبعة مكتبة المثنى ببغداد: 13 ، 14 .
ونقل ابن الجوزي (597هـ) في (تقويم اللسان) مثل هذا الكلام، وأضاف عليه " والعامةُ تقولهما في المستقبل (لا أفعلُ هذا قطُّ، ولا أفعلُهُ أبداً) وهو غلط " تقويم اللسان ابن الجوزيّ، تحـ د. عبد العزيز مطر، دار المعرفة، القاهرة 1966م : 172 .
وجاء في مختار الصحاح تحت مادة (قطط): " قطَّ الشيء قطَعَهُ عَرْضاً وبابه رَدَّ ومنه قَطَّ القلم، و(المِقَطَّةُ) ما يُقَطُّ عليه القلم. و(قطُّ) معناه الزمان الماضي يقال ما رأيته قطُّ، ولا يجوز دخولها على المستقبل فلا تقول ما أفارقُهُ قطُّ ". مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي (666هـ)، دار الرسالة، الكويت 1403هـ – 1983م : 542 .

الجودة والرداءة،[1] ثمّ عاد بعد عقدٍ ونيّف ليدرسه ضمن مقاييس الصواب والخطأ.[2] والحقُّ أن مسألة الصياغة، وإخراج بعض الأسماء من وزنها إلى وزنٍ آخر تحتمل دراستها على وفق كلا المقياسين، فإذا كان الوزن الجديد الذي صيغت اللفظة على وفقه موجود في العربية ولكنَّ هذه اللفظة تصبح فيه ثقيلةً ممجوجةً، ينبوا عنها الذوق ويأباها، تخضع عند الحكم عليها لمقياس الجودة والرداءة، وإن كانت هذه اللفظة غير مسموعة ضمن هذا الوزن ولم تستعملها العرب، تخضع حينذاك لمقياس الصواب والخطأ. لأنها تدخل في نطاق التحريف وهو مرفوض ولا مجال فيه للاجتهاد، ومن أمثلة هذا التحريف:[3]

- قولهم: (نظرٌ جدّيٌّ) مقابل (نظر جادّ).
- وقولهم: (أظهر جدّيّة في العمل) مقابل (أظهر جدّاً).
- وقولهم: (مِنْ كُلِّ حَدْبٍ وصوب) مقابل (من كلِّ حَدَبٍ وصوب).
- وقولهم: (كان فارسُ الحَلَبَةِ) بفتحتين والصواب (كانَ فارسُ الحَلْبَة) بفتح فسكون. أما (الحَلَبَة) فجمع (حالب) ومثلها (الحَلَقَةُ) جمع (حالق)، والصواب (الحَلْقَةُ).
- وقولهم: (حفل خطوبة) والصواب (حفلُ خطبة).
- وقولهم: (المريض في حالة خطيرة) والصواب (خَطِرَة) لأن الخطير ذو الشأن أو المنزلة.
- وقولهم: (لون داكن) والصواب (أدكن).
- وقولهم: (استقبلني بالتّرحاب) والصواب (بالتّرحيب).
- والملاحظ أن أغلب الأمثلة المذكورة وغيرها، أخذها العزّاويّ ممّن سبقه من النقاد اللغويين أمثال الشيخ إبراهيم اليازجي، والعلامة مصطفى جواد، وغيرهما، وأن من هذه الأمثلة ما كان يقبله العزّاويّ في المرحلة الأولى التي ذهب فيها مذهب المتسمحين في النقد اللغويّ.

ب- جمعُهُ:

ما عرض لصياغة الاسم في العربية المعاصرة من تحريف تَبِعَهُ تحريفٌ آخر عرض لجموع الأسماء ولم تسلم العربية في عصور ازدهارها من أخطاء في جمع بعض المفردات رصدها النقاد في نظم بعض الشعراء ومنهم رؤبة الذي جمع (طاووس) على (أطواس) و(صواب) على (أصواب)، والطرمّاح الذي جمع (إحنة) على (حنات)، وجمعها الصحيح (إحَن) وقد أخذ عليه الأصمعي ذلك، وبشار الذي جمع (النون) – وهو الحوت – على (نينان)، فأنكر سيبويه عليه ذلك، وأبى أن يقيس ما لم يقله العرب على ما قالوه.[4]

ومن ألأمثلة التي استقصاها الدكتور العزّاويّ على هذه الظاهرة في العربية المعاصرة من كلام المثقفين والكتّاب:[5]

- قولهم (المحلات التجارية) والصواب (المحالّ التجارية) لأن (محلّ) وزنها (مفعَل)

---

[1] ينظر: النقد اللغوي عند العرب: 208 - 212 .
[2] ينظر: مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة: 99 – 105 .
[3] ينظر: مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة: 99 .
[4] ينظر: النقد اللغوي عند العرب: 177 ، 178 .
[5] ينظر: مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة: 105 – 110 .

وما كان على هذا الوزن يجمع على (مفاعِل)، ومنها (مقرّ) و(مقارّ) بتشديد الراء، و(ممرّ ممارّ) بتشديد الراء أيضاً، وليس (مقرّات وممّرات).

- وقولهم (المساوئ) بالهمزة، والصواب (المساوي) من دون همز.
- وقولهم (أحفادي)، والصواب (حفدائي) لأن مفردهُ (حفيد). أما (الحافد) فيجمع على (حَفَدة) كساحر وسَحَرَة.
- وقولهم (خرافٌ)، والصواب (أخرفَةٌ) أو (خِرفان).
- وقولهم (غيورون)، والصواب (غُيُر) بِضمّتين، ومثلُهُ قولهم (غُفُر وصُبُر).
- وقولهم (أقبية)، والصواب (أقباء)، لأن مفردَهُ (قَبْو) وما كان على هذا الوزن يجمع على (أفعال) نحو (بهو) و(أبهاء) و(نَوْء) و(أنواء).
- وقولهم (أَلِدّاء) والصواب (لُدٌّ) لأنَّ المفرد (أَلَدٌّ) والمفردةَ (لَدّاءٌ) وما كان على (أفعل فعلاء) يجمع على (فُعُل). قال تعالى: < وَتُنذِرَ بِهِ قَوْماً لُدّا >[1]
- وقولهم (مُدَراء) والصواب (مديرون).
- وقولهم (مصائر ومكائد ومصائد) والصواب (مصاير ومكايد ومصايد) لأن الياء في هذه الكلمات جميعها أصليةٌ لا زائدة.
- وقولهم: (نشاطات) و(أنشطة) و(نجاحات) ومن المعلوم أنَّ المصدرَ حَدَثٌ، والحَدَثُ ومنهُ الفعل لا يُجمعُ، ولكنه في العربية قد يخرج إلى الاسمية فيَسُوَّغُ إذ ذاك جمعُهُ ".[2]

جـ- دِقَّتُهُ:

الاسم الدقيق عند النقاد هو الاسم الذي يؤدي المعنى المراد، ولا يصلح غيره لأن يوضع موضعه. وقد أشار الدكتور العزّاويّ إلى الحالات التي يصحُّ فيها أن يوصف الاسم بالدّقَّة وهي:[3]

1- حين لا يُستعمل في المعنى الذي وضع لهُ في أصل اللغة، وإنما يستعمل في معنى جديد لحق به، وطرأ عليه، خلال تداول الناس إياه على مرّ العصور. وهذا يدخل في مقياس (الصواب والخطأ) – وهو ما يعنينا في هذا الفصل – ولا يدخل في مقياس الجودة والرداءة.

2- حين يكون للَّفظِ مرادف، ولكنه أدق منه في الدلالة على المعنى المقصود، ثم لا يأتي المنشئ بذلك المرادف.

3- حين يُستعمل اللفظ المجرّد للدلالة على المعنى الكثير، أو القويّ، ويترك اللفظ المزيد الذي هو أدلّ على ما في المعنى من زيادة أو قوّة أو مبالغةٍ.

4- ويكون اللفظ غير دقيق حين لا يكون المعنى مقتضياً له أصلاً، ويكون غيره أولى منه بالاستعمال.

---

[1] مريم : 97 .
[2] مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة: 109 .
[3] ينظر: النقد اللغوي عند العرب: 248 – 253 ، وجدير بالذكر أنَّ الدكتور العزّاويّ جعل هذا القيد مما يشترك فيه الاسم والفعل، ينظر: هذا البحث :

وكما فقد الفعل دقة التعبير عن معناه في العربية المعاصرة، فوُضِعَ أحياناً في غير موضعه، كذلك عُدِمَ الاسم الدقة، فسيق لغير المعنى الذي وضع لهُ في اصل اللغة وقد ضرب الدكتور العزّاويّ أمثلة على ابتعاد المعاصرين عن تحرّي الدقة في استعمال بعض الأسماء منها:[1]

- قولهم: (كتابٌ شيّق) وهم يريدون (كتابٌ شائق) و(الشيّق) إنما هو المشتاق.
- قولهم (ألقى الرئيس خطاباً) وهم يريدون (خُطبَةً) فكلمة (خطاب) تعني أن يشافِهَ أحدُ الشخصين الآخر.
- وقولهم: (أصابه نزيف) وهم يعنون (نزف) لأن (النزيف) الشخص الذي سال دمه.

ثالثاً: التراكيب:

هذا هو المستوى الثالث من مستويات الدراسة اللغوية وقد أخضعه الدكتور العزّاويّ لمقياس الجودة والرداءة في كتابه (النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجريّ) وهو بحثه للدكتوراه،[2] ثم عاد بعد حين ليخضعه لمقياس الصواب والخطأ في بحثه الذي خصَّصه لرصد مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة،[3] وتجدر الإشارة إلى أنَّ جملةً من الأمثلة التي ضربها سبقه إليها نقاد آخرون، وجملة أخرى جمعها من طول مداومته على مراقبة الألسنة والأقلام، حتى صار هذا ديدنه فطفق يسجل ما يجد من ظواهر في بحوثه ومقالاته وكتبه ليحفظ لنا مرحلة مهمة من مراحل تطور هذه اللغة الشريفة.

قال في مقدمة معجمه المخطوط (الأوهام والأخطاء في صيغ الأسماء): " لقد اقتضى جمع مادة هذا المعجم عملاً شاقاً وطويلاً، إذ إنّي منذُ زمنٍ بعيد أرقُبُ الألسنة، وأدوّن ما تُخطئ فيه من هيئات المفردات، وحركات حروفها الداخلية، ثم ضممت إلى ما دوّنتُ ما هدتني إليه قراءتي الطويلة للمعجم العربيّ، ووقوفي عند كلِّ لفظ يشكُلُ نطقه، أو تخفى بنيته الصحيحة على المعاصرين ".[4]

ومن الأمثلة التي أوردها العزّاويّ في ما يخُصُّ التراكيب:[5]

- قولهم: (أيهما أفضل العلمُ أم المال)، الصواب (أيّما أفضل العلمُ أم المال) ذلك لأن (هما) في (أيهما) ضميرٌ يعود إلى اسم ظاهرٍ متأخرٍ عنه لفظاً ورتبةً عودا غير جائز.
- وقولهم: (ذهبا سويةً)، والصواب (ذهبا معاً) لأن (السويةَ) مؤنث (سويّ) وليس هذا موضع استعمالها.
- وقولهم: (ذكرت مصادرُ موثوقة)، والصواب (ذكرت مصادرُ موثوقٌ بها).
- وقولهم: (حبذا لو حصل لي كذا)، والصواب (أودُّ لو حصل لي كذا) لأن (لو) لا تفيد

---

[1] ينظر: مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة: 114 – 116 .
[2] ينظر: النقد اللغوي عند العرب: 290 – 315 .
[3] ينظر: مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة: 116 – 130 .
[4] ينظر: مقدمة معجم الأوهام والأخطاء في صيغ الأسماء (مخطوطة).
[5] ينظر: مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة: 116 – 130 .

المصدرية إلا بعد فعلٍ يفيد التمني.

- وقولهم: (هذا الأمر بالذات صحيح)، والصواب (هذا الأمر نفسه صحيح).
- وقولهم: (أنا كعربيّ)، والصواب (أنا عربيًّا).
- وقولهم: (اشترى الضّيعةَ بأكملها)، والصواب (بكمالها أو بتمامها أو كلّها).
- وقولهم: (يلزَمُني كذا من المال)، والصواب (احتاج إلى كذا من المال) لأن (لَزِمَني) بمعنى (بقي ملازماً لي) وليس فيها معنى الاحتياج.
- وقولهم: (اليمين القانوني)، والصواب (اليمين القانونية) لأن اليمين بمعنى القَسَم مؤنث.

مقترحاتُهُ في التصحيح اللغويّ

يرى الدكتور العزّاويّ أنّ (تقويم اللسان) ثقافةٌ ينبغي أن تلزم كلَّ أديبٍ ومؤلفٍ، وأن القرآن الكريم هو أصفى منابع هذه الثقافة، وأعذبُ مناهلها، ويليه في الأهمية كلامُ العرب، شعرُهُ ونثرُه، ثم كُتُبُ التصحيح اللغويّ، لذا فقد اقترح في هذا الخصوص ما يأتي:

1- أن تُضافَ مادة (تقويم اللسان) إلى مناهج أقسام اللغة العربية في جامعاتنا، لكي تصحَّ ألسنة المتخرجين في هذه الأقسام، وتنقى أقلامهم من الخطأ، فيتمكّنوا من إشاعة الفصيح في بيئات التعلّم، ويأخذوا طلاّبهم به.[1]

2- حدَّدَ الدكتور العزّاويّ الجهات المسؤولة عن حماية اللغة، والقادرة على مطاردة اللحن، وتنقية اللغة مما يتطرّق إليها من أخطاء، وهي في العراق المجمع العلمي العراقي، ووزارة التربية، ووزارة التعليم العالي، ووزارة الثقافة والإعلام. ومن هنا فإن على هذه الجهات أن تشنَّ حملةً شعواء على اللحن، وتأخذ بمحاصرته.[2]

[1] ينظر: تقويم اللسان ثقافةٌ ضرورية، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مقال في جريدة الجمهورية في عددها الصادر بتاريخ 1983/10/21م، وينظر: فصول في اللغة والنقد، الجزء الأول (مخطوطة).

[2] ينظر: معجم ما كُتب عن لحن العامة والتصحيح اللغويّ، عباس كاظم مراد، مكتبة دار النديم، بغداد 1993: 123، 125 .

[3] ينظر: المصدر نفسه : 126 .

سيرتُهُ وآثارُهُ

سـيرتُهُ:

الذي يعود إلى سيرة الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ، التي كتبها بقلمِهِ يلاحظ أمورًا في الشكل والمضمون. أمَّا الشكل فالملاحظ فيه أن الدكتور العزّاويّ عمد إلى التعبير بأسلوب ضمير الغائب، وهو أسلوبٌ في كتابة السير سبقه إليه الدكتور طه حسين في كتابه (الأيام)، فاستحسنه الدكتور العزّاويّ كما يبدو ونسج على منواله، وهذا الأسلوب في السرد القصصي يمنح المُنشئَ حرّية في التعبير، وقدرةً على عرض الأحداث بموضوعية وتجرّد بانسلاخه عنها.

(وأما المضمون فالملاحظ فيه) أنَّ الدكتور العزّاويّ نجح في تصوير حال التعليم في العراق في تلكم الحقبة من الزمن (من الثلاثينيَّات حتى أوائل الخمسينيّات من القرن الماضي) ودَوْرُ الكُتَّابِ[1] في تعويض النقص في مؤسسات التعليم وملاكاتِهِ، وعزوف بسطاء الناس وهم عامة الشعب عن إرسال أولادهم إليها.

وأعطانا الدكتور العزّاويّ فكرةً عن بداياته العلمية، ومعاناته في سبيل الوصول إلى ما وصل إليه، إذ لم تكن السبيلُ ممهّدةً لهُ، فلم يشأ والدُهُ أن يُدخلَهُ المدرسة الابتدائية لولا إلحاح الأهل والأصدقاء عليه حينذاك، وظلَّ ساخطًا على ما انتهجه ولَدُهُ من سبيل العلم والمعرفة على الرغم من تفوق ابنه في الدراسة، ولمْ تخفَّ وطأة هذا السّخط إلا في سِنيِّ الدراسة الجامعية، بعد أن تكرّر تفوق ولده في كلِّ مرحلةٍ يجتازها.

لم يصرّح العزّاويّ بأشق المراحل التي مرَّ بها في مسيرته العلمية، غيرَ أني وجدتُ أنَّ عقد الستينيَّات حتى منتصف عقد السبعينيَّات من القرن الماضي هي المرحلة الأشق من مراحل هذه المسيرة الشاقَّة.

ونلحظُ أنَّ الذي كوَّنَ بواكير شخصية العزّاويّ العلمية (في مرحلتي الابتدائية والثانوية) هو جهده الشخصيّ، وقراءتُهُ الدّؤوب. وهذه الشخصية العلمية هي التي مكَّنتْهُ من الاستمتاع بمرحلة الدراسة الجامعية، والتفوق فيها.

وأغلب الظنّ أنه مرَّ بأحوالٍ أُسريةٍ حَرِجَةٍ، منعتهُ من الهجرة في طلب العلم، ولم تصانِعْهُ الأقدار إلاّ في مطلع العام 1974م، حينَ نالَ في شتاء ذلكَ العامِ درجة الماجستير في اللغة العربية بتقدير امتياز عن رسالتِهِ الموسومة بـ (أبي بكر الزبيديّ وآثارُهُ في النحوِ واللغةِ) ليكونَ هذا النجاحُ نهايةً لمعاناة دامتْ نحو خمس عشرة سنة. وما أن أسلمتْ الأقدار قيادها لهُ ولاحت لناظريه أَمَاراتُ الفرج حتى حثَّ الخطى لنيل درجة الاجتهاد (الدكتوراه) في اللغة العربية، وكانَ لهُ ما أراد بزمنٍ قياسيٍّ، ليدخلَ في مرحلة جديدةٍ من نشاطِهِ العلمي وهي المرحلة الثّروى من مراحل عطائِهِ وفنائِهِ في خدمة لغة القرآن، وميراث الأجداد.

المثابرةُ الدائبةُ والصبرُ والأناة، كلُّ هذا جعل الدكتور العزّاويّ ينجح في الأعمال التي

---

[1] جاء في (المدخل إلى تقويم اللسان): " ويقولون مضينا إلى (الكُتَّابِ)، يعنونَ الموضع. والصواب: المكتبُ. فأمَّا الكُتَّابُ فهم الصبيانُ الذين يكتبون، وهم جمعُ كاتبٍ ". المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللَّخميّ المتوفى سنة 577هـ، تحـ. د. حاتم الضامن، باب (ما تلحنُ فيهِ العامَّةُ مما لا يحتمل التأويل ولا عليه من لسان العرب دليل)، المورد، مجـ 10، ع(3،4)، 1981م: 214. ولكننا راعينا التطور الدلالي للفظتي (كُتَّاب ومَكْتَب) فآثرنا الأولى في هذا المورد، لذا اقتضى التنويه.

وُكِلَتْ إليهِ، ويعطيها حقَّها من جهده ووقته وفكرِهِ، ويكفي أن نضربَ على هذا مثلاً عملُهُ في التصويب اللغويّ، فإنَّهُ يقتضي قراءةً مستديمةً لما يُنشرُ، ومراقبةً لما يُقالُ، ثمَّ معالجة الهَفَوات التي يقرؤها أو يسمعها، ومثلاً آخر هو عملُهُ في إصلاح المناهج وتقويمها، وتأليف الكتب المنهجية، ومثلاً آخر هو نجاحُهُ في القيام على معهد تطوير اللغة العربية. وهذه المثابرةُ والصبرُ والأناةُ أوصلَتْهُ إلى عضوية المجمع العلمي العراقي.

آثارُهُ:

الكتب:

تناولت أغلبُ هذه الكتب بالدارسة في ما تقدّم من فصول هذا البحث، ولكني أقف هنا على ثلاثةٍ من كتبه لاستدراك ما فاتني التعليق عليه، وهذه الكتب هي:

- **أبو بكر الزبيديّ وآثارُهُ في النحو واللغة:**

سبقت الإشارة إلى هذا الكتاب بوصفه الكتابُ الأولُ الذي ألَّفَهُ العزّاويّ ونال به درجة الماجستير من جامعة بغداد بتقدير امتياز عام 1974م. وأشير هنا إلى انَّ اهتمام العزّاويّ بالنقد اللغويّ عمومًا، وبالتصويب اللغوي على وجه الخصوص، بدأ في هذه المرحلة، فقد وقف في هذا الكتاب عند كتب (لحن العامة) وأحصاها عندما تناول كتاب (لحن العامة) للزبيديّ بالبحث. ولا أستبعد أن يكونَ الدكتور إبراهيم السامرائي، وهو المشرف على البحث، قد دفع بالعزّاويّ إلى الاهتمام بالتصويب اللغويّ لما أُثِرَ عن المرحوم السامرائي من اهتمام بهذا الموضوع. وقد انعكس اهتمام السامرائي بكتاب العين للخليل، وما أُثير حوله من نقاش وجدلٍ في تناول العزّاويّ كتاب (مختصر العين) للزبيدي في الفصل الرابع في بحثه حتى نجد بصمات الأول واضحةً في ما كتبه الأخير.

- **النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري:**

عرَّفْتُ بهذا الكتاب من كتب الدكتور العزّاويّ في الفصل الأول من هذا البحث، واستعنتُ به في الفصل الرابع لتوضيح رؤية الدكتور العزّاويّ النقدية، والمراحل التي مرَّتْ بها. وأضيفُ هنا أن هذا الكتاب يُعَدُّ نقطةَ تحوُّلٍ مُهِمَّةٍ في جهود الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ في النقد اللغوي، إذ انه طرق في هذا البحث أبواب ميدان واسع من ميادين اللغة، هو ميدان النقد اللغوي، فعرض لموضوع شائكٍ تجافى الدارسونَ قبله عن الخوض في دقائقِهِ وتفصيلاتِهِ.

وزع العزّاويّ بحثه هذا على ثلاثة أبواب. درس في الباب الأول العوامل التي أثرت في النقد اللغويّ، ودرس في الباب الثاني مقاييس النقد اللغويّ، ووقف في الباب الثالث على قيمة النقد اللغويّ، أهميته وفوائده، وما عليه من المآخذ.

أرى أنَّ الباب الثاني من هذا الكتاب أثرى أبوابه، ففيه عرض المؤلف لكتب النقد القديمة، واستوعبها ليوازن بين ما جاء فيها من أفكار نقدية، ويصنِّفها بموجب القياس النقدي الذي وضعهُ بقسميهِ الصواب والخطأ، والجودة والرداءة، ما يتفرع من كل قسم منهما من ضوابط مُنقِّبًا عن الأفكار النقدية الأصلية عند علماء اللغة العرب موازنًا بين الغَثِّ والسمين من تلكَ الأفكار.

- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث:

عرّفتُ بهذا الكتاب في الفصل الأول من هذا البحث، وتناولت أهمَّ آراء الدكتور العزّاويّ في مسألة التجديد التيسير، وأسس التجديد، ونقده على محاولات التجديد الشاملة في الفصل الثالث من هذا البحث.

سبقت الإشارة إلى أن الدكتور العزّاويّ وزّع كتابه هذا على خمسة فصول، والذي أود أن أضيفه هنا أن الفصل الخامس من هذا الكتاب يُعدُّ في نظري أهمَّ فصوله على الإطلاق، إذ جاء هذا الفصل غنيًّاً بأفكار الدكتور العزّاويّ في مجالي التجديد والتيسير، فبعد أن وازن بين المصطلحين ذكر أسس التجديد والتيسير التي استقاها من محاولات إبراهيم مصطفى وأحمد عبد الستار الجواري ومهدي المخزومي، وختمَ كتابَهُ بالنقد على المحاولتينِ الأخيرتينِ، ومحاولة تقويم ما جاء فيها من أفكار تجديديّة، وفي هذا الفصل من الكتاب تتضح بجلاء أهمية جهود الدكتور العزّاويّ في تجديد النحو وتيسيره، وأصالة هذه الأفكار. وقد ذكرت أن هذا الكتاب يُعدُّ استمرارًا لنهج التيسير الذي بدأهُ إبراهيم مصطفى وتوسّطهُ الجواري وختمه المخزومي.

المباحث اللغوية

آراؤُهُ في تعليم اللغة:

تقدَّمَ كتاب الدكتور العزّاويّ في تعليم اللغة (من قضايا تعليم اللغة رؤية جديدة) على كتابه في علم اللغة (منهج البحث اللغويّ بين التراث والعاصرة). أي أنه بحثٌ في التطبيق، ثمَّ عرّج على النظرية، فأصدر كتابَهُ في تعليم اللغة عام 1988م، وانتظر ثلاث عشرة سنة قبل أن يُصدِرَ كتابَهُ في علم اللغة عام 2001م، لأنَّ المعقول يتأخرُ دائمًا عن المحسوس.

تأثَّر الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ أفكار المربّي العربي الكبير ابن خُلدون في تعليم اللغة، إذ رأى فيها أساسًا ثابتًا يصحُّ أن تبنى عليه النظرية التربوية الحديثة في تعليم اللغة، وارتضى العزّاويّ المراحل الثلاث التي حدَّدها ابن خلدون لتعليم اللغة وهي الصِّفة، ثمَّ الحال، ثمَّ الملكة، وبناءُ الملكة موقوفٌ على وجود المُناخ اللغويّ السليم، فإذا عدمنا هذا المُناخ اصطنعناهُ. ورُكنا هذا المُناخ عند ابن خلدون هما : الحفظ والاستعمال، وقد دأَبَ العزّاويّ في الدعوة إلى بناء تعليم اللغة عليهما.

وجد الدكتور العزّاويّ أن الطريقة التلقائية هي أجدى من الطريقة القاصدة في تعليم اللغة، وعناصر الطريقة التلقائية في نظره هي :

(1) أن نحوط الطالبَ بمُناخ لغوي سليم.
(2) أن نُحفِّظَ الطالبَ النصوصَ البليغةَ.
(3) أن نَشْكُلَ الكتب المدرسية جميعها سواء أكانتْ كتبَ لغةٍ وأدبٍ أم كتب علوم.

أُسس عامَّةٌ لإصلاح تعليم اللغة:

تُعدُّ الأسس التي وضعها الدكتور العزّاويّ من أجل إصلاح تعليم اللغة العربية بَسْطًا لما دعا إليه المربي العربي الكبير ابن خلدون، وهذه الأسس هي:

1- **إصلاح المفاهيم العامَّةِ**، وأشار الدكتور العزّاويّ في هذا الأساس إلى الخطأ الذي ترتكبه مدارسنا بعنايتها عند تعليم اللغة بـ (الوضع) أي القواعد والقوانين في ذاتها، وإهمالها

(الاستعمال)، إذ لا تمنح الطالبَ فرصةً كافيةً لتطبيق قوانينَ اللغة.

2- **العناية بالطالب**، ورأى العزّاويّ أَنَّ سِرَّ النجاح في تعليم اللغاتِ يكمُنُ في الاهتمام بالطالب لا بالمادة اللغوية معزولةً عنه، ومن أوجه العناية بالطالب تحفيظه قَدْرًا من كلام الله (القرآن الكريم)، والمأثور من شعر العرب ونثرهم. وهذا ما استوحاه العزّاويّ كما أشرت في موضعه.[1]

3- **العناية بالمادة اللغوية المدروسة**، وهذا الأساس استوحاه العزّاويّ من أستاذه المرحوم الدكتور علي جواد الطاهر.

التعليم الوظيفي للّغة:

ارتضى الدكتور العزّاويّ في هذا الموضوع أغلب آراء الدكتور داود عبدُه في كتابه (نحو تعليم اللغة وظيفيًّا)، وقد أشرتُ إلى ذلكَ في موضعِهِ.[2] وأضيف هنا أن جذور الدعوة إلى (النحو الوظيفي) موجودة عند ابن خلدون.

المهارات اللغوية:

قسَّمَ الدكتور العزّاويّ المهارات اللغوية على قسمينِ:

أولاً: المهارات اللغوية الأساسية، وهي القراءة والتعبير.

ثانيًا: المهارات اللغوية المساعدة، وهي النحو (قواعد اللغة)، والإملاء.

وقد مثَّلْتُ رؤية الدكتور العزّاويّ لهذين القسمين بمخطط توضيحي.[3]

ذكر العزّاويّ في ضوء المفهوم الجديد للقراءة مهارتينِ أساسيتين هما : (الفهم، والأداء اللفظي)، وفي كلامِه على الفهم ذكر مستويينِ هما: (فهم المباني، وفهم المعاني)، ثمَّ قسَّمَ فهمَ المباني على قسمينِ هما: (فهم الكلمة، وفهم التركيب)، وذكر مهارات كل منهما، ولكن هذه المهارات تداخلت عند العزّاويّ حتى أنَّهُ ذكر من مهارات فهم الكلمة تمييز أثر مكان الكلمة من السياق، والقدرة على استخدام السياق في تحديد معنى الكلمة، والقدرة على استعمال الكلمة في جمل مختلفة، وكان الأَوْلى أن تذكر هذه المهارات ضمن فهم التركيب.

وأَقْتَرِحُ أن يكون التقسيم كالآتي:

فهم الكلمة لهُ شِقَّانِ:

الشِّقُ الأولُ: الدلالة الصرفيَّة (الاشتقاقية) من غير النظر إلى المعنى، وهي عبارة عن الدلالة الأصلية، والدلالة المقصودة.

الشِّقُ الثاني: الدلالة المعجمية، وهي الأصل لأنّها تعتمد على دلالة الجذر، وما يُضافُ على هذه الدلالة من معانٍ تتبع زيادة المبنى نحو (كتب ، كاتب، كتاب، مكتوب، كُتَيِّب، كُتّاب، كواتب، مكتب، مكاتب) وهكذا.

وما عدا هذين الشِّقينِ يدخل في التركيب.

وفي كلام الدكتور العزّاويّ على المهارات اللغوية الأساسية (القراءة والتعبير)، دعا إلى

---

[1] ينظر: هذا البحث:

[2] ينظر: المصدر نفسه :

[3] ينظر: المصدر نفسه :

استعمال مصطلح (التعبير) بدلاً من (الإنشاء)، وقد أشرتُ إلى أن المرحوم الدكتور علي جواد الطاهر سبق إلى التفريق بين مصطلحي (الإنشاء) و(التعبير)، إذ عدَّ (الإنشاء) مرحلة متقدمة من مراحل التعبير.[1] أمّا ما ذكره الدكتور العزّاويّ من مهارات التعبير الشفهي والتعبير التحريري وتفريقه بينهما، فيكاد أن يكون مشتركًا في التعبيرين.

دعا الدكتور العزّاويّ إلى وضع منهجٍ للتعبير، تُستقصى فيهِ مناسبات الكلام والكتابة، التي يُتوّقع أن يواجهها التلميذ، وتوزع هذه الموضوعات على مراحل الدراسة، ودعا أيضًا إلى أن يوضعَ منهج للتعبير لكل صفٍ، وأن يوضع بجانب المنهج دليلٌ يعينُ المعلم على تنفيذه. واقترح العزّاويّ أن يُفَرَّقَ في درس التعبير بينَ مستويين هما (المستوى التدريبي) و(المستوى الاختباري).[2]

ويعد مقترح الدكتور العزّاويّ المذكور أسلوبًا منطقيًا قابلاً للتطبيق للنهوض بدرس التعبير الذي عانى في مدارسنا من الإهمال حتى أصبحَ عبئًا على الطالبِ والمعلم معًا، علمًا أنه يُعدُّ من أثرى موضوعات اللغة العربية مادةً وأكثرها تشويقًا، ويعدُّ فرصةً لاكتشاف القدرات الأدبية عند الطالب والمعلم، ففي هذا الدرس يمكن اكتشاف الطلبة الموهوبينَ من أجل رعايتهم الرعاية التي يستحقونها، إذ يمكن ربط هذا الدرس بالمطالعة الخارجية، كأن يطلب المعلم من طلبته اختيار فقرات من كتابٍ أدبيٍ ويسألهم عن معناها وما استهواهم فيها، ثمَّ يطلب من كلِّ طالبٍ النسج على منوال ما اختاره، ويقارن المعلم بين أسلوب الطالب وبين أسلوب الأديب ثمَّ يحللُ النص الأدبي بما يجعل طلبته يتذوَّقون ذلكَ النص ويتأملون فيه من جديد.

ويرى شيخي الدكتور صباح عباس السالم أن اهتمام الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ بدرس التعبير الشفهي والتحريري يعود إلى ممارسته الخطابة منذ طفولته، وتمكنه منها، وهي التي تقتضي مقالاً مناسبًا لكلِّ مقام. فإن تأصل حبُّ التعبير في نفسِهِ هو الذي دعاه إلى أن يبسط القول في ما كتب عن التعبير، وهو أكثر مما كتبه المرحوم الدكتور علي جواد الطاهر.[3]

النَّحوُ وتقويم اللسان:

النحو وحدَهُ لا يُعِينُ المتعلم على تقويم لسانهِ، وهذه الغاية التي ينشدها المتعلم وننشدُها نحن منه لا سبيل لبلوغها بتعلم النحو وحدَه. هذا ملخص ما يراه الدكتور نعمة العزّاويّ في علاقة النحو بتقويم اللسان، وقد استقى رأيه هذا من المفكر العربي ابن خلدون أيضًا، وقد أشرتُ إلى ذلكَ في موضعه.[4]

مشكلة النحو:

حدَّدَ الدكتور العزّاويّ الظواهر التي عَقَّدت الدرس النحويّ، وطبعتهُ بالجفاف، ومن هذه الظواهر:

أ- أثر المنطق في النحو العربي، ب- العامل، جـ- التعليل، د- اضطراب القواعد.

وواقع الحال أن ظاهرتي (العامل والتعليل) تتفرعان من ظاهرة (أثر المنطق في النحو العري)، لذا لا يمكن عدّهما ظاهرتين مستقلتين، وفصل إحداهما عن الأخرى كما فعل الدكتور

---

[1] ينظر: المصدر نفسه :

[2] ينظر: المصدر نفسه :

[3] ذكر الدكتور السالم هذا الرأي في لقائي معه يوم السبت 2003/10/25م.

[4] ينظر: هذا البحث، الفصل الثاني:

العزّاويّ في كتابِهِ (من قضايا تعليم اللغة رؤية جديدة)[1] وحسنًا فعل حين أعاد دمجهما في كتابه (في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث)، وفيه عدَّ من ظواهر تأثر النحو بالمنطق ظاهرة العامل، والتقسيم الثلاثي للكلمة، وميزان الفعل الثلاثي، وتقسيم الجملة على قسمين مُسند ومُسند إليه، والتقدير أو التأويل، وتأخر الفعل عن الفاعل، والقياس.[2]

وعند بحثه في ظاهرة التعليل في النحو العربي، دعا العزّاويّ إلى النظر إلى اللغة بوصفها كائنًا حيًّا لا يُعطى قيادَهُ إلا لمن يعامله برفقٍ وتروٍّ. وهذه النظرة إلى اللغة هي نقطة الخلاف الأولى بين علم اللغة والعلوم الأخرى.

أخذ الدكتور العزّاويّ من الوصفيين اهتمامهم بالكلام المنطوق وبالشكل اللغوي، ورفضَهم التأويلات البعيدة وأخذ عليهم إهمالهم للبنية العميقة، أي أنه مال إلى المنهج الوصفي التفسيري، ووقف منه موقفًا وسطًا، فهو لا يرفض التفسير جملةً ولا يُغالي فيه.[3]

عدَّ الدكتور العزّاويّ ظاهرة ميزان الفعل الثلاثي (فعل) من مظاهر تأثر النحو العربي المنطق، ورأى أن النحاة نظروا إلى الكلمة على أنَّها (جوهر) أو (أصل)، و(عَرَض) يلحق ذلكَ الأصل، في حين أنَّ اللغةَ في نظره لا تحتملُ هذه النظرة المنطقية الصارمة. وهذا الرأي تابع فيه العزّاويّ أنيس فريحة في كتابه (نظريات في اللغة)، الذي أنكر فيه فكرة (الميزان الصرفي)، ورأى أنَّ هذه الفكرةَ مأخوذةٌ عن أصلٍ فلسفيٍّ، ودعا إلى وصف أحوال الفعل الثلاثي من الخارج، أي أنه دعا إلى دراسة اللغة دراسة وصفية تقريرية.[4] وإلى مثل هذا ذهب العزّاويّ في أولى مراحل تفكيره النحويّ، ففي كلامه على الفعل بين الإعراب والبناء اقترح وصف صيغ الفعل الماضي من الخارج، واقترح مثلَ هذا لوصف صيغ فعل الأمر.[5]

وأرى هنا أن فكرة (الميزان الصرفي) لا تُشكِّلُ عبئًا على دراسة اللغة بقدر ما تفتحه هذه الفكرة من آفاق لتعليم أوزان الكلام العربي، فهي فكرة تعليمية يسيرة الإدراك، وهي إنما وجدت لخدمة اللغة والحفاظ عليها وصيانة مفرداتها وأوزانها. وحال هذه الفكرة في تنظيم أوزان المفردات وإحصائها حال العروض في تنظيم أوزان الشعر العربي في بحور محدّدة لكل بحر منها تفعيلاته الخاصة. قد لا يحتاج إلى دراسة الميزان الصرفي صاحبُ الحسِّ اللغوي كما لا يحتاج إلى دراسة العروض صاحب الحسّ الشعري، ولكن لا غنى لدارس اللغة ودارس الشعر عنهما. وهذا لا يعني أنني مع المبالغة في استخدام الميزان الصرفي بعرض كل ألفاظ العربية عليه إنما أقول إن الميزان الصرفي يفيد المعلم والمتعلِّم معًا في تحديد أوزان كثير من الألفاظ، فيغدو أمر إحصائها وترتيبها والاستدلال بالمبنى على المعنى أمرًا سهلاً. أما البحث في أصل فكرة (الميزان الصرفي) أَمِنَ الفلسفةِ جاءتنا أم من المنطق، فهذا أمرٌ لا يعنينا ما دمنا نجني منها الفائدة المرجوَّة.

إذا كان الدكتور العزّاويّ قد عدل عن تبنيه المنهج الوصفي التقريري إلى المنهج الوصفي التفسيري، فإنَّهُ بقي على إنكاره فكرة (الميزان الصرفي) في كتابه (مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة) الذي صدر له عام 2001م كما هو معلوم. إذ قالَ فيهِ:

---

(1) ينظر: من قضايا تعليم اللغة رؤية جديدة: 91-97.

(2) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 21-25.

(3) ينظر: هذا البحث، الفصل الثاني:

(4) ينظر: من قضايا تعليم اللغة رؤية جديدة: 93، ويُنظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 23، وينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 111، 112، 118.

(5) ينظر: في النحو المدرسي قضايا مطروحة للمناقشة: 36-39، وينظر: في الكتاب اللغوي المدرسي: 87-91.

" وواضحٌ أن فكرة الميزان الصرفي هذه مجتلبةٌ من نظر غير لغويّ، أساسُهُ قولُ المناطقةِ أنَّ المادة جوهرٌ وعرَضٌ طارئٌ عليه وهي فكرةٌ ليست مما تُفَسَّرُ به صِيَغُ اللغةِ وكلماتُها ".[1]

النحو الوظيفيّ:

لم يكتفِ الدكتور العزّاويّ بتحديد مفهوم النحوِ، وتحديد الأهداف التي نتوخاها من تعليمه، وإنما وازن بين القواعد الوظيفية التي تعين على تحقيق الأهداف من دراسة النحو، وبين القواعد غير الوظيفية. ولم يقف عند هذا الحدِّ من التنظير بل ذهب إلى أبعدَ منه، فضربَ أمثلةً وتمرينات وظيفية يحتاجها الطالب بديلةً من الأمثلة والتمرينات الموجودة في الكتب المدرسية، أي أنَّ الدكتور العزّاويّ في بحثه في النحو الوظيفي قرَنَ النظرية بالتطبيق.[2]

الإملاء:

عرض الدكتور العزّاويّ جملة من مشكلات الكتابة العربية وناقشها، وتوصَّلَ إلى أنَّ أغلبَ هذه المشكلات مبالغٌ فيها، وأنَّهُ يمكن تجاوزها، بل إن بعضها لا يُعَدُّ مشكلات بقدر كونِهِ مَزِيَّةً من مزايا تيسير الرسم العربي وجمالِهِ، وأوصى أن تأخذَ المجامع العلمية العربية على عاتقها توحيد رسم بعض الكلمات التي تختلف الآراء في كيفية رسمِها، ولا سيما تلك الكلمات التي تشتمل على الهمزة، وأوصى كذلكَ بتغليب التدريب على الرسم الكتابي على الاختبار في درس الإملاء.

وأُوصِي هنا ألاّ تبقى مقترحاتُ الدكتور العزّاويّ وأمثالُها الداعية إلى تيسير الكتابة العربية وتوحيدها حبيسة الكتب والبحوث، وأنْ تتفق المجامع العلمية العربية على كلمةٍ سواء بينها وأن تصدرَ كُرَّاسًا تدريبيًا مُوَحَّدًا يُوزَّعُ على المؤسسات العلمية والأدبية والثقافية وحتى الشركات في أرجاء الوطن العربي الكبير من المحيط إلى الخليج من أجل توحيد الخط العربي وتيسير قواعده.

آراؤُهُ في متن اللغة

كان كتاب الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ (مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة)، الذي أصدره ضمنَ منشورات المجمع العلميّ عام 2001م المرجعَ الأساس الذي التمستُ فيه آراء الدكتور العزّاويّ في متن اللغة، وقد حرص مؤلِّفُهُ على استيفاء مناهج البحث اللغوي المعروفة بالبحث، وخصَّ كلاً منها بوقفة طويلة تناول فيها ظروف نشأته وأسسَهُ وملامحَهُ النظرية ومزاياه، وعلاقتهُ بغيره من المناهج، ثمَّ شفع ذلكَ ببعض التطبيقات عليهِ، لإيضاح طريقة تطبيقه على اللغة العربية، وبيان مدى حاجة لغتنا إلى الإفادة منهُ. وحرص العزّاويّ في كتابِهِ هذا أيضًا على بيان ما لمناهج البحث اللغوي من جذور في تراثنا، لأنَّهُ وجد أن أعمال اللغويين العرب القدماء قد انطوت على ملامح من هذه المناهج، ورأى " أن ما وقف عليه الأوربيون من أفكارٍ وإشارات في تراثنا العربي اللغوي، ربَّما كانت منطلقهم إلى وضع هذه المناهج، أو الضوء الذي أنار لهم طريقَهُم إليها ".[3]

---

[1] مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 118.
[2] ينظر: هذا البحث، الفصل الثاني: وينظر مصدره
[3] مناهج البحث اللغويّ بين التراث والمعاصرة: 9.

علم اللغة النفسيّ:

عرض الدكتور العزّاويّ حججَ علماء اللغة في إثبات العلاقة الوثيقة بين علم اللغة وعلم النفس، ومن مدارس علم النفس التي اهتمت باللغة المدرسة السلوكية التي اهتمت بالسلوك اللغويّ، ورأى أنصارها أن اكتساب اللغة يقوم على السماع والمحاكاة، والمدرسة الإدراكية التي ردَّ أنصارها هذه الدعوى، وأقاموا الأدلَّةَ على بطلانِها.

وازن الدكتور العزّاويّ بين رؤية المدرستين لاكتساب اللغة، وذكر أدلة الفريقين ومالَ إلى الإدراكيين الذين يرون أن اكتساب الطفل لغة أبويه لا يخضع للمحاكاة والتصحيح المستمر، وخلص إلى " أن النمو الإدراكي هو الذي يتحكم في اكتساب اللغة، وإن الأبوين لا يستطيعان أن يقهرا وليدَهما على تعلم مفردات أو جمل لا تسمح لهُ سنُّهُ باكتسابها، أو لا يعينه نضجه المعرفي على إتقانها ".[1]

ودعا العزّاويّ واضعي المناهج المدرسية إلى عدم تجاهل هذه الحقيقة لكي لا نُصْدَمَ برفض الطالب ما يُقَدَّمُ لهُ من مادةٍ لغويةٍ، ولفتَ النظر إلى ما يسمى في التربية اللغوية بـ (الرصيد اللغويّ) وهو " أن يكون لكل متعلِّمٍ في مرحلة معيَّنٍ من دراسته، مقدار محدد من المفردات والتراكيب، تناسب نموَّهُ العقلي، ليعبِّرَ بها عمَّا نريد إكسابه من مفاهيمَ حضارية وعلمية وإنسانية، أو يعبّر بها عن المواقف الحياتية التي تعرض لهُ ".[2]

وأرى هنا أن بنا حاجةً ماسَّةً إلى إعادة النظر في اختيار الألفاظ وصياغة العبارات والجمل في كتبنا المدرسية لتقريب الحقائق من أذهان التلاميذ أولاً، ولتجنيب المعلم والطالب اللجوء إلى العامية في التعبير ثانيًا، فمشكلة استخدام اللهجة العامية في التعليم بلغت من التفاقم حدًّا تصعب السيطرة عليه مما يستدعي إعادة النظر في رصيد المعلم والطالب على حدٍّ سواء. وأقترحُ أن يُصارَ إلى اختبارات دورية للمعلمين والمدرسين (تحريرية وشفهية) في المواد التي يدرّسونها، وتكون صحة التعبير وإتقان اللغة الفصيحة من الأمور التي يؤخذ بها عند التقييم، وتقرن الترقيات الوظيفية بمدى نجاح المعلم أو المدرس في هذه الاختبارات المقترحة.

علم اللغة التطبيقي:

للدكتور العزّاويّ بصماتٌ واضحة في التأليف في هذا الفرع من فروع علم اللغة وقد سبقت الإشارة إلى جهودِهِ في مجال مهم من مجالات علم اللغة التطبيقي، وهذا المجال هو (عمل المعجمات)، فقد أخذ المعجم العربي من جهد الدكتور العزّاويّ ووقتِه الكثيرَ، وقد ذكرت أنه سار في هذا المجال في ثلاثة اتجاهات: الاتجاه الأول تمثل في الاستدراك على ما أهمله المعجميون العرب، والوقوف عندَ الألفاظ التي وهموا في طرحها، والاتجاه الثاني تمثل في دعوة العزّاويّ إلى تأليف المعجم العربي التاريخي، من خلال متابعة المفردات العربية تاريخيًّا. وإذا كان هذان الاتجاهان مألوفين عند القارئ العربي، فإن الاتجاه الثالث الذي سار عليه الدكتور العزّاويّ في التأليف لا يبدو مألوفًا في المكتبة اللغوية العربية، وهذا الاتجاه تمثل في وضع معجم للتلفظ أسماه (معجم الأوهام والأخطاء في صيغ الأسماء)، وقد سُمِّيَ هذا الضربُ من الخطأ بـ (عثرات اللسان) لأنَّه لا يظهر في الكتابةِ، وهذا المعجم الذي أنجز منه العزّاويّ الجزء الأول، وهو ما زال مخطوطًا عنده، لم يأتِ بين عشيَّةٍ وضحاها، إنما جاء ثمرةً لمتابعة المؤلف للألسنة عقودًا من الزمن وتسجيل ما وهم فيه المثقفون والأدباء في نطق طائفة من

---

[1] المصدر نفسه : 67.

[2] الرصيد اللغويّ، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، جريدة الجمهورية، في عددها الصادر يوم الأحد 1988/10/9م.

الألفاظ على غير الوجه الصحيح، أو قصرهم صحة نطق لفظة ما على وجهٍ واحدٍ في حين أنها تنطق على أكثر من وجه.

أرى أن التأليف في المعجم عملٌ شاقٌّ لا يقوى على النهوض به رجلٌ واحدٌ ولا سيَّما ما يتعلق من هذا العمل بمعجمات التلفظ على ندرتها في المكتبة العربية. وأن هذه المسؤولية تليق بالمجامع العلمية العربية التي ينبغي لها أن تؤلف لجانًا من متخصصين لينعموا النظر في المعجم العربي ويقدموا للأجيالِ معجمًا جامعًا مانعًا، وتكونُ هذه اللجان بصفةٍ دائمية، لأنَّ مثل هذا العمل الجبار لا يُنجز في عامٍ أو عامينِ، وهو يحتاج إلى خطة محكمة ومدروسة، وأن يُنتَدبَ لهذا العمل أساتذةٌ كبارٌ لإعادة كتابة المعجم العربي بالاستفادة ممَّا توصل إليه العلم الحديث في هذا المضمار، وأن يُعمد إلى إصدار نشراتٍ دورية متابعة لسير العملِ، وأن تُسخَّرَ وسائلُ الإعلامِ لإنجاحِهِ. لا أن يبقى محصورًا في الجهود الفردية، والمؤلفات التي يقوم بها رجالٌ لا يجدونَ غالبًا من يأخذُ بكتاباتِهِمْ إلى النور.

المنهج التاريخي:

لمسَ الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ في العربية حاجة إلى الاستعانة بالمنهج التاريخي من أجل مراقبة اللغة في جميع عصورها، لرصد ما جدَّ فيها من صيغ ومفردات، وما أخذ يظهر فيها من تراكيب ، والكشف عمَّا يطرأ على الألفاظ من تغيّر في الشكل أو المضمون.

ودعا العزّاويّ إلى الإفادة من المنهج التاريخي في مجال الدراسة الصرفية، وذلكَ بالكشف عن ما لحق الأبنية من تطور خلال العصور، وضرب أمثلةً على التطور الذي لحق بعض الصيغ في العربية.

ودعا إلى الإفادة من هذا المنهج في مجال الدراسات المعجمية للوصول إلى معجمات لغوية تكمل معجماتنا القديمة، وتبيّن لنا أمورًا جديدة. وهي دعوة سبقهُ إليها أستاذه المرحوم الدكتور إبراهيم السامرائي.[1]

وفي مجال الدراسة النحوية، دعا العزّاويّ إلى النظر إلى النحو العربي نظرةً تاريخية تحكم عليه بالحركة والتطور بدلاً من النظرة المعيارية السائدة التي نظر بها النحويون العرب إلى النحو العربي إذ رأوا انه نحوٌ ثابت قد استعصى على قانون التطور. ورأى العزّاويّ أن واقع الاستعمال يشير إلى أن قواعد اللغة لا تظل ثابتة، وإن عوامل التغيّر قد امتدت إليها قبل عصر النحاة وبعدَهُ.[2]

وأميلُ هنا إلى أن النحو العربي فيه ثوابت وهو لا يخلو من المتغيرات، ويحتاج الباحث فيه إلى توظيف مناهج البحث اللغوي الموجودة من أجل الوصول إلى الحقائق الموضوعية فيه. والثوابت في نحونا العربي تنمُّ على أصالةٍ. أما المتغيرات، التي تصح دراستها دراسة تاريخية، فهي أمارةٌ على مرونة هذا النحو وقدرته على مواكبة روح العصر.

المنهج التحويليّ:

في حين دعا الدكتور العزّاويّ إلى الاستعانة بالمنهج الوصفي في دراسة الصيغ الصرفية، دعا إلى الاستعانة بالمنهج التحويلي عند دراسة الجملة العربية والبحث في تحليلها،

---

[1] ينظر: هذا البحث:

[2] ينظر: المصدر نفسه:

ورأى أن اتِّباع هذا المنهج في تحليل الجملة العربية يزيدنا فهمًا للمعنى الذي يقصده المتكلم، واقترح أن يحلَّ هذا المنهج بديلاً لما دُرج عليه من تحليل يُسمَّى (الإعراب)، ورأى أن هذا المنهج هو أقربُ إلى مدارك المتعلمين، وأدنى إلى أذواقِهِمْ.[1]

والدكتور العزّاويّ إذ تبع هذا المنهج ودعا إليه، فرض على نفسه التسليم بوجود (بنية عميقة للكلام) أي معنى كامن في نفس المتكلم، إلى جانب (البنية السطحية)، أو البنية الظاهرة الملفوظة، وقد أقَرَّ أنه " لا بُدَّ لمن يتبع هذا المنهج في دراسة النحو من أن يعتمد على الحدس، أو التصور، أو الفروض العقلية ".[2]

وسبق للعزّاويّ أن رفضَ فكرتي (الحذف) و(الاستتار) في الجملة العربية، ورأى أنهما فكرتان خاطئتان، قاد النحاة إليهما منهجهم الفلسفي، الذي يقول باستحالة وجود حدثٍ دونَ محدِثٍ. وفي ردِّهِ على النحاة القائلين بالحذف قال: " وكان المنهج السليم يقتضيهم أن يحصروا عملهم في الصورة اللفظية المنطوقة، لا في الألفاظ المتوهمة أو المتصوّرة ".[3]

أَسْتَنْتِجُ مما تقدم أن الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ بدأ في منهجه النحوي ميّالاً إلى المنهج الوصفي في جانبه (التقريري)،[4] ثمَّ ما لبثَ أن تبنى (المنهج الوصفي التفسيري) ومال إليه مرجِّحًا إياه على المنهج التقريري،[5] ثمَّ تطورتْ نظريته النحوية ليغلب عليها الجانب العقليّ أكثر من غيره، وهذا التطور تجلّى في تبنيه المنهج التوليدي التحويلي.[6]

يُلحظُ على الفكر اللغوي عند الدكتور العزّاويّ أنه فكرٌ متطوّرٌ لا يتحجَّرُ على موقفٍ بعينِهِ، وإنما يؤثر فيه ما يكتسبُهُ صاحبُهُ من معارف مع السنينَ، أو يؤثر فيه ما يجد من مواقف. والعزّاويّ كثير المراجعة لأفكاره، وهو باحثٌ نشط عن الحقيقة، يتبع الدليل. والدليل يقود تابعَهُ إلى الغاية، وغاية العزّاويّ خدمة لغة القرآن ما وجد إلى ذلكَ سبيلاً.

آراؤُهُ في تاريخ النحو

وقفتُ في متن البحث عند رأيين متناقضين في تاريخ النحو صدرا عن الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ، ضمَّنَ كلاًّ منهما في بحث. والغريب في الأمر أن البحثين نُشِرا في عام واحدٍ العام 2001م.

دعا العزّاويّ في بحثه الأول إلى المنهج الكوفي بوصفه منهجاً موازيًا للمنهج البصري، ودعا أهل العصر الحديث إلى اتِّباع هذا المنهج بعد إصلاحِهِ وتطعيمِهِ بما توصل إليه الدرس اللغوي، وردَّ على منكري هذا المنهج، ومنهم أستاذه المرحوم الدكتور إبراهيم السامرائي بقولِهِ: " وأرى أنَّ ما ذهب إليهِ هؤلاء الفضلاء لا يسلمُ من تعارض ولا يبرأ من وهن. ففي الوقت الذي يَرَونَ فيهِ أنَّ الأُصول التي اعتمد عليها البصريون والكوفيون واحدةٌ، يُقرُّونَ جميعًا أن خلافًا بين الفريقين حدث في تطبيق هذه الأصول، ومعنى ذلكَ أن الخلاف ليس كما قال السامرائي اقتصر على الفروع ولم يمسَّ الأصول (كذا)*، كما أن وحدة الأصول لا تلغي استقلال الكوفيين

---

(1) ينظر: المصدر نفسه :
(2) مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 190.
(3) الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: 116.
(4) ينظر: هذا البحث:
(5) ينظر: المصدر نفسه :
(6) ينظر: المصدر نفسه :
* الصواب أن يقال: ((ومعنى ذلكَ إنَّ الخلاف ليس مقتصرًا – كما قال السامرائي – على الفروع)).

باتجاه خاص، لأنَّ العبرة ليست بالأصول التي يقوم عليها الفكر النحويّ، وإنما في طريقة تناول هذه الأصول، وأسلوب التعامل معها ".[1]

أما الرأي الآخر للعزّاويّ فقد جاء في بحثه (مدرسة الكوفة الرأي الآخر)، عدل فيه عن رأيه السابق، وانظمَّ من جديد تحتَ لواء شيخِهِ السامرائي. وخاطبَ منكري المذهب الكوفي بأسلوب ليّنٍ ونبرة قبول، إذ قال: "... بعد الأدلةِ التي بسطها منكرو المذهب الكوفيّ يتَّضحُ لنا أنهم على حقٍّ، وأن ما أُثِرَ عن نحاةِ الكوفةِ لا يبتعد عن النحو البصريّ في مصادره ومنهجه ومصطلحِهِ ... وإنَّ واقع الدرس اللغوي يفصحُ عن أنَّ ثمَّةَ نحوًا واحدًا أنشأه البصريونَ وأنضجوه وأقاموه على سوقه، فأخذته عنهم بيئات الدرس الأخرى ".[2]

لم يترك الدكتور العزّاويّ معسكر النحو الكوفي بصمتٍ أو تحتَ جنح الظلام، ولم يتسلل منه لائذًا، ولم يمهّدْ لانسحابِهِ من هذا المعسكر، وبقدر ما يَنُمُّ هذا الانقلاب على شجاعة العزّاويّ وجرأته في طرح أفكاره اللغوية، فهو يدعو إلى الاستغراب، إذ لم يتزامن مع جنوح العزّاويّ إلى التشدّد في النقد اللغويّ ودعوتِهِ إلى تحرّي الأفصحَ. وهذا التشدُّدُ الذي اتَّخذه العزّاويّ سبيلاً منذ زمنٍ بعيدٍ يناسب السبيل التي سلكها البصريون في اللغة والنحو. فالعزّاويّ كان بصريًّا في نقده منذ زمنٍ بعيد، ولم يكن بصرياً في نحوِهِ إلاّ في هذا الزمنِ المتأخرِ.

ولم يسلم البصريون – شأنهم شأن الكوفيين – من سهام العزّاويّ النقدية حتى بعد انضمامِهِ إلى معسكرهم، وتبنّيهِ نظريتهم فقد نقد على الفريقين ابتعادهما عن مقولات علم اللغة الحديث بقولهِ: " إن كلاً من البصريين والكوفيين قد ابتعدوا عن مقولات علم اللغة الحديث، وجانبوا الصواب فيما اختطُّوا لأنفسهم من مناهج، غير أنَّ الكوفيينَ كانوا أبعدَ من الدرس اللغوي الحديث، وأمعنَ في الخطأ المنهجي من أقرانهم البصريين ".[3]

وإذا كانَ ثمَّةَ رَدٌّ على رأي الدكتور العزّاويّ الأخير فهوَ يُلتمسُ من كلام الدكتور نفسه، إذ ليس النحاة العرب – بصريون وكوفيون – من ابتعدَ من مقولات علم اللغة الحديث، وأمعنَ في الخطأ، إنما علمُ اللغة الحديث هو الذي ابتعد من بعض مقولاتِهِمْ، ولم يرتضِ جميعَ ما قَرَّروهُ من مناهج لغوية. وهذا لا يُعدُّ مأخذًا على النحاة العرب، إنما هو دَيْدَنُ العلم، يبدأ فتيًّا، ينقُلُ خطواتِهِ ببطءٍ ثمَّ تشتدُّ ساقاهُ وتتسعُ خطواتُهُ، وما يلبث أن يتكاملَ وتتضحَ معالِمَهُ، وينتشرَ وهجُ سراجِهِ ليملأ الآفاقَ.

والنحاة العرب الأوائل – كما نوَّهَ بهم الدكتور العزّاويّ – كان لهم فضل السبق إلى مسائل علم اللغة في فروعه ومستوياتِهِ جميعها، فهناكَ بذور للمنهج الوصفي في بدايات التأليف النحوي العربي، وكذا بذور للمنهج التاريخي، والمقارن، والتوليدي التحويلي وغيرها من المناهج اللغوية. لذا أدعو هنا أنْ يعالجَ موضوع علاقة النحاة العرب الأوائل بعلم اللغة الحديث تحتَ عنوان (فضل العرب على علم اللغة الحديث) وليس بُعدهم منهُ لأنَّ ديدنَ اللاحق أن يبتعدَ من السابق، وانَّ من الحيف على القدماء أن نُقصِرَهم على آرائنا، أو نقيسَ آراءهم بها وإنما تقاس آراء المتأخرينَ بآراء المتقدمين لا العكس. ولولا تطور العلوم الأخرى الذي رافقه تطور وسائل البحث وأدواته لما وصل علم اللغة إلى ما وصل إليه من ازدهار وتشعُّبٍ في إنجازاته. وهذه الإنجازات لا تُلْغي بأي شكلٍ من الأشكالِ ريادة العلماء العرب لهذا العلم وفضلهم عليه.

---

[1] المدارس النحوية بين أيدي الدارسين: 12.
[2] مدرسة الكوفة الرأي الآخر:70.
[3] المصدر نفسه : 56، 57.

آراؤُهُ في تيسر النحو

وازن الدكتور العزّاويّ بين اتجاهين سارت فيهما جهود التيسير، الأول اتجاهٌ عمليّ يراعي الواقع، ويعمد إلى أسرع الوسائل وأيسرها لتذليل العقبات أمام دارسي العربية عن طريق إيجاد الكتاب السهل الخالي من العيوب والصعوبات قدر الإمكان.

والاتجاه الآخر نظريٌّ متأنٍ لا يقنع بالتيسير الظاهري المحدود، وإنما هو يسبرُ غور المشكلات، ويبحث عن جذورها، ويسعى لتذليل الصعوبات.

وقف الدكتور العزّاويّ مع أنصار الاتجاه الآخر وهو اتجاه التجديد، وقد تناول جهود أصحاب الاتجاه الأول في الفصل الثاني من كتابِهِ (في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث)، وقد قدَّمَ مصطلح (التجديد) في عنوان الكتاب على مصطلح (التيسير) لا لشيءٍ سوى أن يكون مدخلاً إلى التجديد الذي دعا إليهِ.

قامَ حَمَلَةُ لواء التجديد بمحاولة علمية جادّة، نهضوا بأعبائها بعد أن تضلَّعوا من القديم، وأحاطوا بنظرية النحو العربي النقدية، فجاءت آراؤهم ناضجةً سديدةً.

اصطفى العزّاويّ من محاولات التجديد أسماها منزلةً وأدناها قطوفًا، ثمَّ أفردَ فصلاً من كتابِهِ المذكور لتعقيباتِهِ واستنتاجاتِهِ، موضِّحًا مفهومَيْ (التجديد والتيسير) وأُسُسَهُما.

وازنَ الدكتور العزّاويّ في بحثه في مجالُ تجديد النحو وتيسيره بينَ مصطلحي التجديد والتيسير، ورأى أن دعاة (التجديد) أو(الإحياء) أو(الإصلاح) – على اختلاف التسميات – نظروا إلى هذا الأمر على انه مهمة لغوية عامّة. أما التيسير في رأيهم فهو مهمة تربوية خالصةٌ. وأنَّ التيسير الحقَّ في النحو لا بد من أنْ يسبِقَهُ إصلاحٌ أو تجديد، وهذا ما اتفق عليه رُوَّاد التجديد بدءً من إمامِهم إبراهيم مصطفى في كتابِهِ (إحياء النحو) وآمنَ بهِ كلٌّ من أحمد عبد الستار الجواري ومهدي المخزوميّ. واتبع العزّاويّ هؤلاء بإحسان، فانتحل التجديد مذهبًا، ونافحَ عنهُ في بحوثِهِ ومقالاتِهِ، وراح ينتخب من أفكار المجدّدين المحاور التي دار عليها عملهم، واتخذ من أفكارهم أسساً رآها صالحةً لإقامة صرح التجديد في العصر الحديث.

من هذه الأسس إلغاء العامل وصرف العناية والاهتمام منه إلى العمل. فرأى المجدِّدونَ ومنهم العزّاويّ أنَّ إبطالَ سحر العامل، الذي أخذ بأبصار النحويين وعقولِهِم سيبطل معهُ كل ما بُنيَ عليهِ من تقديرات متمحّلة، ويحلُّ ما عقد النحويون من أبواب أساسُها القولُ بهذه الفكرة.

ومن هذه الأسس تحديد موضوع النحو، إذ شهد العصر الحديث تمايز موضوعات الدراسة النحوية، وانفصال مستوياتها مما شجَّعَ دعاة التجديد إلى الدعوة إلى توسيع دائرة الدراسة النحوية، وضمِّ ما اصطلح عليه بعلم المعاني إليها. ومن خلال بحثي في جهود الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ في تجديد النحو وتيسيره وجدتُهُ أولى هذا الموضوع – موضوع العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني – الكثير من وقته والسخيَّ من جهدِهِ، وبلغ من حماسِهِ لهُ أنَّهُ تلقَّى الدعوات الرامية لتضييق الهُوَّة بينَ العلمين من أجل مزجِهِما في علمٍ واحدٍ، تلقى هذه الدعوات بترحيبٍ حار. منه ترحيبه بكتاب (معاني النحو) للدكتور فاضل السامرائي، إذ خَصَّ العزّاويّ هذا الكتاب بمقال نشرتْهُ جريدة الجمهورية قالَ فيهِ: " وقد تنادى المجدِّدونَ منذ أوائل هذا العصر إلى توسيع ميدان النحوِ، ليكون الجملة والتركيب ورأوا أن ذلكَ لا يتأَتَّى إلا بالخوض فيما سمَّوهُ (معاني النحو) وقد تحمَّسَ المجدّدونَ لهذه الدعوة، حتَّى ذهبوا إلى أن الذي يعيد إلى النحو العربيّ ماءهُ ونضارته هو تفسير الجملة، والكلام على دلالتها، والكشف عن سبب تأليفها على وجهٍ دونَ وجهٍ، أو تشكيلها على نحوٍ دونَ آخرَ. وليست هذه الدعوةُ جديدةً، وإنما هي إحياءٌ

لنظرية النظم التي وضعها فيلسوف العربية، وعالمها الأكبر عبد القاهر الجرجانيّ... لقد كانَ الجرجانيُّ والزمخشري مثلينِ بارزينِ في تراثنا لمن استطاع تذوّقَ الجملة العربية عامةً، والقرآنية خاصَّةً، والاهتداء إلى خصائصها، ثمَّ جاء الدكتور فاضل السامرائي ليسير في الطريق الذي سارا فيهِ، وينهجَ منهجَهما في التفريق بين كلمةٍ وكلمةٍ، أو تعبير وآخر، وكان غَرَضُهُ من ذلكَ استكمال صورة النحو العربيّ، وتقديمَهُ على الوجه الذي ينبغي أن يظهرَ فيهِ "[1]

ومن أُسس التجديد والتيسير التي لمسها الدكتور العزّاويّ في أفكار المجدّدين، ووجد صداها في مؤلفاتهم الاعتماد على القرآن الكريم في رسم صورة النحو، إذ وجد العزّاويّ في غَيرةِ شيخِهِ الجوّاري على القرآن، ودعوته إلى أن تكون المادة القرآنية أهم الأسس التي ينبغي أن تقام عليها قواعد النحاة فيستندون إليها في وضع النحو.[2]

ودعا العزّاويّ شأنه شأن المجدّدين الذين سبقوه إلى جملة أسس لتجديد النحو منها تفسير الجملة تفسيرًا فنيًّا بعيدًا عن الاحتكام إلى المنطق، ودعا إلى الاستفادة من الموروث النحوي من خلال دراسته دراسة عميقة وواعية، والوقوف على المقولات النافعة والأفكار المضيئة لتكونَ منطلقًا للدارس المجّدد، ودعا العزّاويّ إلى الاعتماد على المنهج الوصفي في دراسة النحو، وتبع العزّاويّ المجددين والميسرينَ في الدعوة إلى إلغاء الإعرابينِ التقديري والمحلّي، هذه الدعوة التي لم تجد لها آذانًا واعيةً إلى يوم الناس هذا، ولفت النظر إلى دعوة أصحاب محاولات التجديد والتيسير إلى إعادة تنسيق أبواب النحو، ودعا إلى ترك إعراب الكلمات التي لا يفيد إعرابها شيئًا في صحة النطق وسلامتِهِ.[3]

التصويب اللغوي

وزع الدكتور العزّاويّ النقاد اللغويين على ثلاث فئات استنادًا إلى نظرهم في لغة الشعراء الذين خرجوا عن المألوف من قواعد اللغة، ولم يسايروا المعهود من أساليبها في شعرهم:

الفئة الأولى: وتضم النقاد الذين التمسوا الأعذار للشعراء، ورأى العزّاويّ أن الخليل بن أحمد الفراهيدي على رأس هذه الفئة.

الفئة الثانية: وتضم النقاد الذين تشدَّدوا في محاسبة الشعراء، وأنكروا عليهم ما يسمَّى بالضرورة الشعرية.

الفئة الثالثة: وتضمَّ النقاد الذين تعصَّبوا للقديم، فقبلوا ما حُمِلَ على الضرورة من أقوال القدماء، ولم يقبلوا من المحدثين مثل تلك الأقوال. وجعل العزّاويّ أبا هلال العسكري (395هـ) ممثلاً هذه الفئة من النقاد.[4]

ولم أتبيَّنْ وجهَ اختيار العزّاويّ أبا هلال العسكري ممثلاً لهذه الفئة وقد سبقه نقاد كثيرون في تعصبهم للقديم، بقبولِهِمْ أقوال القدماء من الشعراء، وردّهم مثل تلك الأقوال إذا صدرت من المحدثين. ومن هؤلاء النقاد الذين أرى أنهم أولى من أبي هلال بتمثيل هذه الفئة أبو

---

[1] معاني النحو، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، جريدة الجمهورية، العدد الصادر يوم الثلاثاء 19 حزيران 1990م.
[2] ينظر: هذا البحث:
[3] ينظر: المصدر نفسه :
[4] ينظر: المصدر نفسه :

عمرو بن العلاء (154هـ) إذ " كانَ أبو عمرو بن العلاء لا يَعتدَّ بشعر غير الجاهلي... فكان لا يرى الشعر إلا للقدامى، ولا يحتجُّ إلا بهم ".[1] وهو نحويُّ بارع، وناقدٌ لغويٌّ خبيرٌ بصنعته، " وقد وضع أساسًا للشعر الجاهلي والاستشهاد به، فهو لا يستشهد إلا بشعر الجاهليّينَ ويقتصر عليه ".[2] ومثلُ أبي عمرو تلميذه الأصمعي (213هـ) وحاله في التعصب للقديم أشهر من أن تُخفى وغيرهما كثير مِمَّنْ سبق أبا هلال.

والعزّاويّ نفسه وضع أبا عمرو بن العلاء على رأس هذه الفئة في موضع سابق من كتابه إذ قالَ: " انَّ نظرة هذه الطبقة – يعني الطبقة التي تتعصب للقديم – إلى الشعر القديم تفصح عن احترام له واعتماد عليه فيما تصدّوا لهُ من أعمال علمية، أمّا موقفهم من الشعر الإسلامي فقد ذهب بعضهم إلى الاستغناء التامّ عنه، وعلى رأس هؤلاء أبو عمرو بن العلاء الذي روي أنه كان شديد الوطأة على الشعر الاسلامي، وأنَّهُ لم يروِ شيئًا منهُ ".[3] ثمَّ استرسل الدكتور العزّاويّ في كلامه هذا ذاكرًا الأصمعي وابن الأعرابي من نقاد هذه الفئة.[4]

استخلص الدكتور العزّاويّ في مرحلة تسمُّحه في نقد اللغة مظاهر عدّها ضمن مظاهر التزمّت في النقد اللغوي، ومن هذه المظاهر (رفض التطور الدلالي) و(رفض المولّد من المفردات والتراكيب). وأرى من الخير جمع هذين المظهرين، لأنَّ كلاهما توليد، ولا ألمحُ فرقًا بينَ توليد المعاني من المفردات وتوليد المعاني من التركيبات (الأساليب).

وصف الدكتور العزّاويّ التزمّت في النقد اللغويّ بأنَّهُ " مذهبٌ لم يحالفْهُ النجاح، وقد أخفق في جميع العصور، وأنَّ الذينَ استمسكوا به من النقاد لم يفلحوا في حملِ الناسِ على الطريق التي رسموها لهم "[5]، وان صنيعهم هذا " لا يخدم اللغة، ولا يتيح لها أن تسايرَ الحياة ".[6]

وأميلُ هنا إلى أن صنيع المتشدّدين من النقاد قد خَدَمَ اللغة، وأتاح لها أن تساير الحياة، لأنَّ الحواجز التي وضعوها لم تكن الغاية منها سجن اللغة، وعزلها عن مسايرة الحياة، كما ذهب إلى القول به الدكتور العزّاويّ في مرحلة التسمّح في النقد اللغوي، إنما كان الغرض من وضع تلك الحواجز والتضييق على حرية استخدام اللغة هو صيانة لغة القرآن (اللغة العربية)، وحفظها، وعدم النأي بها عن الصورة المشرقة والأخّاذة التي ينبغي أن تبقى عليها، فهي (السحر الحلال) الذي أخذ بألباب العرب، وشدَّهم إلى كتاب ربِّهم ودستور دينهم شدّاً ما سبقتهم إلى مثله أمة.

إن غاية المتشدّدين لهيَ أسمى من أن نهوي بها إلى مستوى الاجتهاد الشخصي، ولستُ هنا بصدد مناقشة نجاحهم في مهمتهم من إخفاقهم فيها، على الرغم من جزمي بنجاحهم، ودليلي أن النقاد الغويين – قدماء ومحدثين – ساقوا الأدلة على لزوم التمسك بالأفصح بأخذهم أمثلة في كلام الله والمأثور عن بلغاء العرب وشعرائهم. ودعا كل منهم معاصريه إلى الأخذ بها. والدكتور العزّاويّ نفسه أخذ طائفة من تلك الأمثلة وتحرى عنها ثمّ سار عليها في أسلوبه وذكرها في تصويباته. غير أني أقف هنا مسايرًا أستاذنا العزّاويّ في حكمِهِ السابق على المتشددين بالإخفاق في جميع العصور، ودليله أنهم لم يفلحوا في حمل الناس على الطريق التي رسموها لهم، أقول أنه إذا كان ثمة إخفاق يسجل على النقاد المتشددين فسببه لا يكمن في

---

(1) أبو عمرو بن العلاء اللغوي ومكانته العلمية،عبد الله محمد الاسطى، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس 1986م: 154، 155.

(2) المصدر نفسه : 172.

(3) النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري: 87.

(4) ينظر: المصدر نفسه : 90، 91 على سبيل المثال.

(5) النقد اللغوي بين التحرر والجمود: 96.

(6) المصدر نفسه : 84.

الطريق التي نهجوها إنما في تهاون الناس ومنهم الكُتَّاب والأدباء بأمر لغتهم وتفريطهم في جنبها، أي أنَّ السببَ ليس في نوع الدواء إنما هو في استعصاء الداء.

بعد أن أتى على الدكتور العزّاويّ حينٌ من الدهر وهو يدعو إلى التسمّح في النقد اللغوي وإلى توسيع مجال القول على الكُتَّاب والأدباء والمثقفينَ، ما لبث أن تخلّى عن حسن الظن بمن أخطأ منهم، ومن نعتوا بـ (المبدعين) من دون وجه حقٍّ، وطالب بألاّ يُعفى هؤلاء من رقابة النحويّ أو الناقد اللغوي اعتمادًا على أنهم مبدعون فقال: " ما أظنُّ الأخطاء التي تطالِعُنا في الدواوين ومجاميع القصص تُحمَلُ على حسنِ الظنّ بالشعراء والقُصَّاصِ، بل ما أظنُّ أن الإبداع صفةٌ يمكن خلعها على من يتورط في مثل هذه الأخطاء ".[1]

الإبداع الأدبيّ عند العزّاويّ – والحال هذه – هو إبداعٌ لغويٌّ في المقام الأول، وهذه المرتبة لن يبلغها المنشئ الموهوب حتى يفقه الاستعمال المثالي للغة.

[1] المبدعون واللغة، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، جريدة الجمهورية، 1987/1/18م.

القــرآن الكريــم

1- أبحاث في اللغة العربية، د. داود عبدُه، مكتبة لبنان، بيروت 1973م.

2- ابن الحاجب النحوي، طارق عبد عون الجنابي، بغداد 1974م.

3- أبو بكر الزبيديّ الأندلسي وآثاره في النحو واللغة، نعمة رحيم العزّاويّ، مطبعة النجف الأشرف 1395هـ – 1975م.

4- أبو حيان النحوي، د. خديجة الحديثي، ط1، بغداد 1969م.

5- أبو عمرو بن العلاء اللغوي والنحوي ومكانته العلمية، عبد اللهِ محمد الأسطى، ط2، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس 1395هـ – 1986م.

6- أحمد حسن الزيات كاتباً وناقدًا، د. نعمة رحيم العزّاويّ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية 1982م.

7- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والنشر، القاهرة 1937م.

8- أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة د. أحمد مختار عمر، طرابلس 1973م.

9- أصول تدريس اللغة العربية، د. علي جواد الطاهر، ط2، دار الرائد العربي، بيروت 1404هـ – 1984م.

10- كتاب الاقتراح في علم أصول النحو للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق وتعليق الدكتور أحمد محمد قاسم، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة 1396هـ – 1976م.

11- الإملاء قواعده ومشكلاته وتطوير تعليمه، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مديرية مطبعة وزارة التربية رقم (3)، بغداد 1408هـ – 1988م.

12- التحدي والاستجابة في الثقافة العربية المعاصرة (بحوث المؤتمر العام الخامس عشر للاتحاد العام للأدباء والكُتَّاب العرب)، بغداد 1986م.

13- التطبيق النحوي لمعلمي اللغة العربية في المرحلة الابتدائية، د. نعمة رحيم العزّاويّ، مديرية مطبعة وزارة التربية رقم (3)، بغداد 1408هـ – 1988م.

14- التعبير الصحيح، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 2001م.

15- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني (816هـ)، نشر مصطفى البابي الحلبي، القاهرة 1357هـ – 1938م.

16- تقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم، ط1، دار الثقافة ، بيروت 1975م.

17- تقويم اللسان للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت597 هـ –1201م)، حققه وقدم له د. عبد العزيز مطر، ط1، ساعد المجمع العلمي العراقي على نشره، دار المعرفة ، القاهرة 1966م.

18- الخصائص، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني (293هـ)، حققه محمد علي النجار، ط2، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت – لبنان (من غير ذكر لتاريخ النشر).

19- درّة الغواص في أوهام الخواص، أبو محمد القاسم بن علي الحريري، مكتبة المثنى، بغداد (دون ذكر لتاريخ النشر).
20- الدرس النحوي في بغداد، د. مهدي المخزومي، وزارة الإعلام، بغداد 1974م.
21- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة د. كمال بشر، ط3، مكتبة الشباب بالمنيرة 1973م.
22- الردّ على النحاة، ابن مضاء القرطبي (592هـ)، تحـ د. شوقي ضيف، دار المعارف،القاهرة (ج. م. ع) 1982م.
23- زكي مبارك سيرته الأدبية والنقدية، د. نعمة رحيم العزّاويّ، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1990م.
24- الشعر والشعراء، ابن قتيبة (276هـ)، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار المعارف (ج. م. ع) 1982م.
25- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، شهاب الدين أحمد الخفاجي المصري، تصحيح وتعليق ومراجعة محمد عبد المنعم خفاجي، ط1، مكتبة الحرم الحسيني التجارية الكبرى 1371هـ – 1952م.
26- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس (395هـ)، حققه وقدم لهُ د. مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت – لبنان 1383هـ – 1964م.
27- علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، ط1، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع (ساعدت جامعة الكويت على نشره) 1402هـ – 1982م.
28- علم اللغة العام، تأليف فرديناند دي سوسور، ترجمة د. يوئيل يوسف عزيز، بيت الموصل، 1988م.
29- علم اللغة العام، القسم الثاني (الأصوات)، د. كمال بشر، دار المعارف بمصر 1975م.
30- علم اللغة العربية، د. محمود فهمي حجازي، الكويت 1973م.
31- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (100 - 175هـ)، تحـ د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد 1980م.
32- في علم اللغة العام، د. عبد الصبور شاهين، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت 1400هـ – 1980م.
33- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، ط1، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت 1964م.
34- قل ولا تقل، د. مصطفى جواد ، ط1، مكتبة النهضة العربية، بغداد 1408هـ – 1409هـ - 1988م.
35- كتاب سيبويه ، سيبويه، ط2، مؤسسة الأعلمي، بيروت 1387هـ – 1967م.
36- اللغة، فندريس، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الإنجلو، القاهرة 1950م.

37- اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، الدار البيضاء 1980م.
38- لغة الجرائد، الشيخ إبراهيم اليازجي، المكتبة المحمودية التجارية، مطبعة التقدم بشارع محمد علي بمصر (من غير ذكر لتاريخ النشر).
39- لغتنا والحياة، د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار للمعارف بمصر 1971م.
40- المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي، مكتبة جامعة بغداد، بغداد 1986م.
41- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ط7، دار المعارف (ج.م.ع) 1992م.
42- المدارس النحوية أسطورة وواقع، د.إبراهيم السامرائي، ط1، عمّان 1987م.
43- المدخل إلى تقويم اللسان، ابن هشام اللخمي (577هـ)، تحـ د. حاتم الضامن، ضمن مجلة المورد، مجـ 10، ع (2، 3، 4) 1401هـ – 1402هـ – 1981م.
44- المدخل إلى دراسة النحو العربي، على ضوء اللغات السامية، عبد المجيد عابدين، ط1، 1951م.
45- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحـ محمد أحمد جاد المولى وعلي البجّاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، (من غير ذكر لتاريخ النشر).
46- مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1990م.
47- معجم ما كتب عن لحن العامة والتصحيح اللغوي، عباس كاظم مراد، مكتبة دار ابن النديم ، بغداد 1993م.
48- مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري (761هـ) تحـ محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت (من غير ذكر لتاريخ النشر).
49- المفردات في غريب القرآن، تأليف أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (502هـ) تحـ. محمد سيد كيلاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان (من غير ذكر لتاريخ النشر).
50- مقالات في أثر الشعوبية في الأدب العربي وتاريخه، د. نعمة رحيم العزّاويّ، سلسلة المكتبة الثقافية لنقابة المعلمين، الجمهورية العراقية، بغداد 1983م.
51- مقدمة ابن خلدون، العلامة ابن خلدون (808هـ) ، ط5، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان (من غير ذكر لتاريخ النشر).
52- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ط5، مكتبة الإنجلو المصرية، 1975م.
53- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، منشورات المجمع العلمي، بغداد 1421هـ – 2001م.
54- من قضايا تعليم اللغة رؤية جديدة، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مديرية مطبعة وزارة التربية رقم (3)، بغداد 1408هـ – 1988م.
55- من معجم أبي حيان التوحيدي، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة (أفاق عربية)، بغداد 1997م.

56- نحو تعليم اللغة وظيفيًّا، داود عبدُه، ط1، مؤسسة دار العلوم، الكويت 1979م.
57- نحو التيسير دراسةٌ ونقد منهجي، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد 1404هـ – 1984م.
58- النحو العربي والدرس الحديث بحثٌ في المنهج، د. عبدُه الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1979م.
59- نحو الفعل، أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد 1394هـ – 1974م.
60- نحو القرآن، د. أحمد عبد الستار الجواري، د1، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد 1974م.
61- النقد اللغوي بين التحرر والجمود، د. نعمة رحيم العزّاويّ، منشورات دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد 1984م.
62- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1984م.
63- الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (392هـ)، تحـ . محمد أبي الفضل إبراهيم ومحمد علي البجاوي، ط3، (من غير ذكر لتاريخ النشر).

****

الكتب الماثلة للطبع

1- فصول في اللغة والنقد (جزآن)، د. نعمة رحيم العزّاويّ

2- معجم الأوهام والأخطاء في صيغ الأسماء، د. نعمة رحيم العزّاويّ

المجلات والدوريات

1- أصالة الجملة العربية، د. نعمة رحيم العزّاويّ، وقائع ندوة جامعة الموصل، كلية الآداب 1990م.

2- تصويب ما وقع من تصحيف وتحريف في كتاب (الاستدراك على سيبويه) لأبي بكر الزبيدي، نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة المورد، مجـ 4، ع1، 1979م.

3- تطوير النحو المدرسي، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة المعلم الجديد، مجـ 41، ج1، 1979م.

4- الجانب اللغويّ في جهد نازك الملائكة النقديّ، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة الأقلام، ع11، 1985م.

5- الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة المورد، مجـ 10، ع3، 1981م.

6- جهود الدكتور الجواري في تجديد النحو وتيسيره، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة الضاد، ج2، 1989م.

7- حركات الإعراب، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة البلاغ، ع10، 1977م.

8- الخيال في العمل الأدبي، د. نعمة رحيم العزّاويّ، مجلة الطليعة الأدبية، ع3، 1986م.

9- دفاع عن النحو العربي، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة المورد، مجـ 15، ع 2، 1986م.

10- طه الراويّ اللغويّ النحوي، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجـ 44، ج1، 1997م.

11- ظواهر في عامية العراق، نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة التراث الشعبي، ع 12، السنة الخامسة 1974م.

12- العربية والدرس الحديث، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة لغة الضاد، ج2، 1999م.

13- علي جواد الطّاهر واللغة العربية ، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة آفاق عربية، ع1-2، 2002م.

14- علي الوردي واللغة العربية، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة الأقلام، ع5، 1999م.

15- الفصيحة والفصحى، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة البصرة، ع 12، 1981م.

16- في الكتاب اللغوي المدرسي، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة الضاد، ج4، 1990م.

17- في النحو المدرسي قضايا مطروحة للمناقشة، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة المعلم الجديد، مجـ 43، ج4، 1986م.

18- القافية في التراث النقدي، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة البصرة، ع4، 1980م.

19- قراءة لغوية في شعر عبد القادر رشيد الناصري، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة لغة الضاد، ج3، 2000م.

20- لغة الشعر عند أبي تمام، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة المورد ، مجـ 25، ع 2،

1997م.
21- لغة المتنبي بين خصومه وأنصاره، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة الطليعة الأدبية، ع 10، 1977م.
22- المباحث النقدية في كتاب الفسر، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة المورد، مجـ 19، ع 2، 1990م.
23- محاولات التيسير وكتاب (رأيٌ في الإعراب)، نعمة رحيم العزّاويّ، مجلة المورد، مجـ 29، ع3، 2001م.
24- المدارس النحوية بين أيدي الدارسين، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة المورد، مجـ 29، ع 3 ، 2001م.
25- مدرسة الكوفة النحوية... الرأي الآخر، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة الكوفة، مجـ 5، ع 1، 2001م.
26- المعجم العربي القديم والمدونات الأدبية مثالب الوزيرين نموذجًا، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجـ 47، ج4، 2000م.
27- ملامح من العربية القديمة، نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة البلاغ، ع (2،1)، 1974م.
28- المَلَكَة اللسانية، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة دراسات للأجيال، ع2، 1980م.
29- مناقشة كلمة محاولات التيسير وكتاب (رأيٌ في الإعراب)، يوسف كركوش، المعلم الجديد، مجـ 22، ج4، 1959م.
30- مناهج التصويب اللغوي، نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة المورد، مجـ 6، ع1، 1977م.
31- الموقف من الجديد اللغوي (ما لهُ جذر في العربية)، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، مجلة لغة الضاد، ج2، 1999م.

* *

المقالات

1- إلى أُستاذي علي جواد الطاهر ذكريات ودروس ، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، جريدة الجمهورية، عددها الصادر في 1994/10/31م.
2- تعليم اللغة عند ابن خلدون، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، جريدة الجمهورية، عددها الصادر في 1984/1/20م.
3- تقويم اللسان ثقافة ضرورية، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، جريدة الجمهورية، عددها الصادر في 1983/10/21م.
4- دمعة وفاء على أستاذنا الطاهر، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، جريدة الجمهورية، في عددها الصادر في 1996/10/2م.
5- رحلة في المعجم العربي، د. نعمة رحيم العزّاويّ، جريدة الجمهورية، العدد 9070 في 1995/9/4، والعدد 9122 في 1995/11/11، والعدد 9156 في 27/ 12/ 1995، والعدد 9208 في 1996/3/10، والعدد 9437 في 1997/1/25، والعدد 9483 في 1/4/

1997، والعدد 9516 في 5/20/ 1997، والعدد 9548 في 1997/7/5، والعدد 9601 في 97/9/16، و جريدة الاتحاد الأسبوعية، العدد 240 في 1998/11/3، والعدد 242 في 1998/11/17، والعدد 274 في 1999/7/13.

6- الرصيد اللغوي، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، جريدة الجمهورية، عددها الصادر في 1988/10/9م.

7- زوائد ضارة في النحو التعليمي،، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، جريدة الجمهورية، عددها الصادر في 1990/3/17م.

8- علم اللغة التقابلي والترجمة، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، جريدة الجمهورية، عددها الصادر في 1982/6/12م.

9- الفعل في العربية المعاصرة، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، جريدة الجمهورية، عددها الصادر في 1985/11/12م.

10- فوضى التصويب اللغوي، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، جريدة الجمهورية، عددها الصادر في 1983/4/29م.

11- المبدعون واللغة، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، جريدة الجمهورية، عددها الصادر في 1987/1/18م.

12- مستقبل النحو التعليمي، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، جريدة الجمهورية، عددها الصادر في 1989/12/9م.

13- معاني النحو، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، جريدة الجمهورية، عددها الصادر في 1990/6/19م.

14- من مصطلحات تعليم اللغة، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، جريدة الجمهورية، عددها الصادر في 1989/2/11م.

15- نحو اللسان ونحو الفكر، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، جريدة الجمهورية، عددها الصادر في 1988/6/11م.

16- النحو وتقويم اللسان، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، جريدة الجمهورية، عددها الصادر في 1985/4/16م.

17- نظرة في واقعنا اللغوي، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، جريدة الجمهورية، عددها الصادر في 1985/7/25م.

18- هم ونحن، د. نعمة رحيم العزّاويّ ، جريدة الجمهورية، عددها الصادر في 1985/9/24م.

((أولاً))

مقالات العزّاويّ التي جمعها بنفسه ورتبها على حسب الموضوعات

	عنوان المقال	الجريدة أو المجلة	التاريخ	الموضوع
1.	لغة الجسم	الجمهورية	1984/9/28م	علم اللغة
2.	ملامح من علم اللغة الحديث في تراث الجاحظ	=	1983/7/29م	= =
3.	اللغة والكتابة	=	1983/3/23م	= =
4.	النحو التحويلي	=	1984/5/15م	= =
5.	ليس في العربية تضخّم لغوي	=	1983/1/13م	= =
6.	النحو العربي بين دعوتين	=	1984/4/19م	تعليم اللغة
7.	هموم لغوية	=	1984/11/20م	=
8.	نظرة في واقعنا اللغوي	=	1985/7/25م	التصحيح اللغوي
9.	اللغة العربية الفصحى	=	1983/8/17م	=
10.	العربية المعاصرة والحسّ اللغوي	=	1985/6/14م	=
11.	أدباؤنا واللغة العربية	مجلة ألف باء	1984/8/22م	=
12.	((الخطأ المشهور خير من الصواب المغمور)) قول غير مأثور	الجمهورية	1984/2/18م	=
13.	ومن الحبّ ما قتل	=		=
14.	أمين الخولي المفكر العربي المجدد	=	1985/2/19م	أعلام خدموا اللغة
15.	أحمد أمين لغوياً	=	1985/3/15م	=
16.	الجهد اللغوي في دراسات محمد مهدي البصير	=	1985/5/24م	=
17.	من دقائق العربية في القرآن الكريم	=	1984/8/24م	النقد
18.	(الاختيار) و(الموقعيّة) في الأسلوب الأدبي	=	1983/9/2م	=
19.	أدباؤنا والثروة العربية	=	1984/8/3م	=
20.	اللغة والشعر	=	1984/9/29م	=
21.	حرية الأديب اللغوية بين المنع والإجازة	=	1985/8/23م	=
22.	البنائية في ضوء النقد العربي	=	1984/10/12م	=
23.	نازك الملائكة ناقدة	=	1985/1/11م	أعلام خدموا اللغة
24.	وحدة الموضوع في الشعر العربي القديم	=	1983/8/10م	=
25.	القراءات الجديدة لشعرنا القديم	=	1983/3/31م	=
26.	قراءة جديدة لشعر الأطلال	=	1983/4/16م	=

	عنوان المقال	الجريدة أو المجلة	التاريخ	الموضوع
.27	فكرة (السامية) وأثرها في دراسة الشعر العربي	=	1983/11/10م	=
.28	الشريف الرضي في ميزان زكي مبارك	=	1985/10/8م	=
.29	الشاعر العربي الحديث والتراث	=	1985/5/11م	نقد الشعر العربي الحديث
.30	اختفاء فن أدبي	=	1983/12/20م	=
.31	هل من وساطة بين شوقي وخصومه	=	1985/4/26م	=
.32	الحس القومي في أدب زكي مبارك	=	1983/5/13م	=
.33	من معارك زكي مبارك الأدبية	=	1984/1/3م	=
.34	بين زكي مبارك وأحمد أمين	=	1983/6/23م	=
.35	ملامح الاتجاه القومي في أدب محمود تيمور	=	1983/3/18م	=

((ثانياً))

مقالات العزّاويّ التي جمعها الباحث ورتبها على وفق الموضوعات والتدرج الزمني

	عنوان المقــال	اسـم الجريدة	التاريــخ	الموضـــوع
1	أخطاؤنا في تعلم لغتنا	الجمهورية	1983/11/17م	تعليم اللغة
2	المصطلح النحوي الدراسي	=	1984/3/15م	=
3	أسئلة اللغة العربية في الامتحانات العامة للدراسة المتوسطة	مجلة ألف باء	1984/6/27م	=
4	نحو إصلاح تعليم اللغة العربية	الجمهورية	1985/5/13م	=
5	منطق النحو ومنطق الطفل	=	1986/4/27م	=
6	دور الحفظ في التربية اللغوية	=	1986/7/7م	=
7	ليس حُلماً	=	1986/11/10م	=
8	السليقة اللغوية	=	1987/7/14م	=
9	تعليم اللغة العربية بين طريقتي الوحدة والفروع	=	1988/4/10م	=
10	من مصطلحات تعليم اللغة العربية	=	1988/12/15م	=
11	الأسئلة الموضوعية	=	1989/1/23م	=
12	حول كلمة إملاء أيضاً	=	1989/3/28م	=
13	الدرس النحوي في الجامعة بين الأمس واليوم	=	1989/6/24م	=
14	في تعلم التلاوة	=	1989/8/15م	=
15	مدرس اللغة العربية نظرة في مناهج إعداده	=	1990/1/16م	=
16	الكتاب المنهجي الجامعي	الثورة	1991/6/18م	=
17	رياضة اللسان	الجمهورية	1991/8/12م	=
18	قراءة ناقدة في أسئلة قواعد اللغة العربية للصف السادس الإعدادي	=	1991/7/1م	=
19	من دلائل النهوض اللغوي	=	1987/3/11م	علم اللغة
20	صورتا اللغة	=	1990/11/20م	=
21	قراءة لغوية في قصة عراقية قصيرة	=	1985/6/24م	نقد لغوي
22	لغة الكتابة في الدواوين الرسمية	=	1986/1/17م	=
23	القوالب اللغوية	=	1986/9/20م	=
24	تحقيق لغوي في أساليب المعاصرين	=	1988/1/13م	=
25	من الجديد في اللغة	=	1989/2/11م	=
26	التحول إلى الفصيحة أممكن أم مستحيل	الثورة	1991/5/31م	=
27	الطوفان	الجمهورية	1992/2/25م	=
28	من الجديد اللغوي	القادسية	1993/1/30م	=
29	ين الكرملي والعقاد	الجمهوية	1988/11/16م	=

	عنوان المقـال	اسـم الجريدة	التاريـخ	الموضـــوع
30	هموم لغوية	=	1984/11/20م	تيسير النحو
31	نظرية ودعوتان	=	1987/9/15م	=
32	نائب الفاعل أمتّهَمٌ أم بريء؟	=	1988/5/12م	=
33	النحو العربي بين التيسير والتجديد	=	1989/4/13م	=
34	أتجديد أم تيسير	القادسية	1993/5/15م	=
35	نحويّ عراقي مجهول	الجمهورية	1995/6/12م	=

((ثالثاً))

كتب العزّاويّ وبحوثه التي ذكرها الدكتور صباح نوري المرزوك في معجم المؤلفين والكتاب العراقيين [1]

الكتب:

1- أثر بعض العوامل في لغة التدريس:تقويم تجربة التكلم باللغة العربية الفصيحة (وزارة التربية – بغداد – 1978م؛ 29 صفحة + ملاحق).
2- الاستعداد وتهيئة الطفل للقراءة والكتابة، (بغداد – 1978م).
3- البطاقات وأهميتها في تعليم اللغة العربية؛ (بغداد 1978م).
4- تعليم القواعد. (بغداد 1978م).
5- تدريبات لغوية. مطبعة وزارة التربية – بغداد 1987؛ 52 صفحة).
6- طريقتا الوحدة والفروع في تعليم اللغة العربية. (بغداد 1987).
7- القراءة في الصفوف العليا من المرحلة الابتدائية. (بغداد، 1978م).
8- مرشد المعلمة للثقافة العامة للنساء، مرحلة التكميل. (وزارة التربية – بغداد 1970؛ 80 صفحة).

البحوث: [2]

ديوان حيص بيص ج 1 تحقيق: شاكر هادي شكر ومكي السيد جاسم. نقد (المورد، مجـ 5، ع 4، 1976م: 306 – 311).

وقد أشرف على العشرات من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه ولم أستطع الإحاطة بها بسبب امتداد المدة الزمنية واتساع الرقعة الجغرافية.

---

[1] ينظر: معجم المؤلفين والكتاب العراقيين 1970 – 2000، د. صباح نوري المرزوك، ج8 (ن ، هـ ، و ، ي) المستدرك، ط1، بيت الحكمة، بغداد 2000م : 148.

[2] ينظر: المصدر نفسه: 149.

لم ينل اللغويون العراقيون خلال نصف قرن مضى من الزمن حقهم من الاهتمام والدراسة، ولم يتح لهم من الفرص لنشر نتاجاتهم ما أتيحَ لغيرهم من علماء اللغة في الوطن العربي، ففي حين كانت دور النشر مفتوحة على مصراعيها أمام علماء اللغة في مصر ولبنان وسائر أصقاع المعمورة، كان علماء اللغة في العراق يعانون الأمرين إذا أرادوا نشر كتابٍ جديد أو تحقيقَ كتاب قديم.

الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ من علماء اللغة العراقيين الذين نفروا ليتفقَّهوا في اللغة، حتّى بلغ نشاطه في البحث اللغوي شأوًا استحقَّ بهِ أنْ ينبري من الباحثين من يتأمّل في هذا الجهد السخي ليجمع شمل الشتات، ويوافق بين المتشابهات، ويوازن بين الأفكار والآراء، ليقف على حقبة من تطور هذه اللغة. فكانّ هذا البحث الذي استوى على فصوله الخمسة ليعرف بالدكتور نعمة رحيم العزّاويّ وبجهوده اللغوية، وقد مثّل الفصل الخامس من هذا البحث وقفة عند آراء العزّاويّ اللغوية، إذ عقَّبتُ على بعض الآراء ووازنتُ بينها. وأذكر هنا جملة من النتائج التي توصلتُ إليها.

1- الدكتور العزّاويّ من اللغويين الذين ألّفوا في أغلب مجالات اللغة موظفاً حسّه اللغوي وخبرته الطويلة في مجال تعليم اللغة في انتقاء الطرائق والسبل التي تضمن لهذه اللغة البقاء والتطور.

2- تأثر العزّاويّ أفكار المفكر العربي الإسلامي الكبير ابن خلدون في تعليم اللغة، وارتضى المراحل الثلاث التي حددها لهذا التعليم وهي: الصفة، ثم الحال، ثم المَلَكَة الثابتة التي تستدعي توفير مُناخ لغوي سليم، ووجد العزّاويّ أنَّ الطريقة التلقائية أجدى من الطريقة القاصدة في تعليم اللغة. وأخذ العزّاويّ من ابن خلدون فكرة أنَّ اللغة وضع واستعمال، أي قواعد وقوانين وتطبيق لهذه القواعد، فلا تجدي القواعد نفعًا ما لم تشفع بالاستعمال والتدريب.

3- فصّل الدكتور العزّاويّ القول في المهارات اللغوية ورأى أنها على قسمينِ (مهارات لغوية أساسية) و(مهارات لغوية مساعدة) وقد عرضتُ هذه الرؤية وعقبتُ عليها ووضعتُ مخططا توضيحيًا يمثلها.

4- أخذ الدكتور العزّاويّ من الوصفيين اهتمامهم بالكلام المنطوق وبالشكل اللغوي، ورفضهم التأويلات البعيدة، وأخذ عليهم إهمالهم للبنية العميقة، أي إنَّهُ أخذ جانب المنهج الوصفي التفسيري، ووقف منه موقفاً وسطًا، فهو لا يرفض التفسير جملة ولا يغالي فيه.

5- دعا الدكتور العزّاويّ إلى اعتماد النحو الوظيفي بديلاً عن النحو غير الوظيفي وضرب أمثلة على صحة ما ذهب إليه.

6- عرض الدكتور العزّاويّ مشكلات الكتابة العربية وناقشها، وتوصل إلى أنَّ أغلب هذه المشكلات هي مشكلات مبالغ فيها.

7- وازن العزّاويّ بين رأي الإدراكيين والسلوكيين في اكتساب اللغة ورجح وجهة النظر الإدراكية، فأوصى واضعي المناهج بمراعاة النمو الإدراكي للمتعلم عند اختيار مفردات المنهج.

8- سار الدكتور العزّاويّ في جهده المعجمي في ثلاثة اتجاهات هي:

أ- الاستدراك على ما أهمله المعجميون العرب، والوقوف عند الألفاظ التي وهموا في طرحها.

ب- دعا إلى تأليف معجم عربي تأريخي، وقد خطى خطوة على هذا الطريق الذي كان رائده فيه أستاذه المرحوم الدكتور إبراهيم السامرائي.

جـ- وضع معجماً للتلفظ وما يزال هذا المعجم بجزئه الأول مخطوطًا على أمل أن يطبع في أجزاء خدمة للمكتبة العربية وتقويماً للألسنة من العجمة.

9- دعا الدكتور العزّاويّ إلى الاستعانة بالمنهج التحويلي عند دراسة الجملة العربية، ورأى أنَّ اتِّباع هذا المنهج في تحليل الجملة العربية يزيدنا فهماً للمعنى الذي يقصده المتكلم.

10-أيَّد الدكتور العزّاويّ في المرحلة الأُوْلى من تفكيره النحوي وجودَ مذهبين في النحو العربي هما المذهب البصري والمذهب الكوفي. وقد أيّد المذهبَ الكوفيَّ في المرحلة الأولى ولكنَّهُ عاد عن هذا التأييد في المرحلة الثانية ورأى أنَّ ما أُثِرَ عن نحاة الكوفة لا يبتعد عن النحو البصري في مصادره ومنهجه ومصطلحه.

11-وازن الدكتور العزّاويّ بين مصطلحي (التجديد) و(التيسير) في النحو العربي، ودعا إلى الأول ليكونَ بابًا يولجُ منه إلى الثاني.

12-بدأ الدكتور العزّاويّ في النقد اللغوي – ومنه التصويب اللغوي – متسمِّحاً ثمَّ جنحَ إلى التشدد بالتدريج، بعد أن شعر بأنَّ التسمح في قبول الفصيح لا يجدي نفعاً ولا يمنع الناس - ومنهم الأدباء والكتاب - من التفريط في جنب اللغة الفصحى وإهمالِها والتلاعب بصيغها وتراكيبها تلاعباً ينأى بها عن صورتِها الصافية ومظهرها الأنيق.

يوصي الباحث بدراسة الجهد النقدي عند الدكتور نعمة رحيم العزّاويّ إذ إنَّهُ نظر في النقد اللغوي بمقياسي (الصواب والخطأ)، و(الجودة والرداءة). والنقد اللغوي بمفهومه الواسع أخذ من جهد الدكتور العزّاويّ ووقته الكثير وقد خصَّهُ بجانب كبير من اهتمامه لذا فهو يستحق بحثًا مستقلاً.

ويوصي الباحث كذلك بأن يؤخذ بآراء الدكتور العزّاويّ في تعليم اللغة ومنها ما يخصّ القواعد الوظيفية التي وضعها لتعليم النحو العربي، ومقترحاته في تيسير الكتابة وتوحيد الرسم بالحرف العربي، وأن يعاد النظر بأسلوب تعليم القراءة، وأن تهتم مدارسنا بالتعبير الوظيفي الذي يتصل بالحياة، ويمثل المواقف الطبيعية التي تعرض للطالب، وأن يؤخذ بمقترح الدكتور العزّاويّ في تدريس مادة التعبير في مستويينِ الأول درسٌ تدريبي، والآخرُ درسٌ اختباري.

وفي مجال علم اللغة التطبيقي يوصي الباحث بأخذ مقترحات الدكتور العزّاويّ بإصلاح المعجم العربي والوقوف على الألفاظ التي وهم في طرحها المعجميون العرب، وأن يصار إلى دراسة اللغة العربية دراسة تاريخية لوضع معجم تاريخي لهذه اللغة. وأن تُولِي المجامعُ العلمية العربية اهتمامها بوضع معجمات للتلفظ على نحو ما فعل الدكتور العزّاويّ في معجمه (الأوهام والأخطاء في صيغ الأسماء).

ويوصي الباحث بأخذ مقترحات الدكتور العزّاويّ في مجال التصويب اللغوي، وهي أن تأخذ الجهات القادرة على مطاردة اللحن مسؤولياتها من أجل تنقية اللغة مما يتطرق إليها من أخطاء، وأن تفكر أقسام اللغة العربية في الكليات بإنشاء تخصّص جديد يتولى تخريج نقّادٍ لغويين لسد حاجة المؤسسات إلى هذا الضرب من المتخصّصينَ بالعربية.